



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا



دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات

المحاسبية

(دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق

المالية قطاع المصارف)

**The Role of Forensic Accounting in Achieving the
Quality of Accounting Information**

**A Field Study of a Sample of Public Shareholding Companies Listed in
Khartoum Stock Exchange - Banking Sector**

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الدارس:

إنصاف أحمد إدريس

إشراف:

د. بابكر إبراهيم الصديق

استاذ المحاسبة المشارك

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1441هـ - 2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال الله تعالى :

لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ

صدق الله العظيم

سورة الحديد، الآية(25)

الإهداء

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبني خطوة خطوة في مسيرتي التعليمية، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي
نبح الحنان

أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاءها الله عني خير
الجزء في الدارين.

إلى من كانوا سنداً وعوناً لي إلى من زرعوا في نفسي حب العلم والعمل فصارا عنواناً للنجاح وتاج
يزين رأسي ورافقوني بالصعود الى القمة إلى من تعلمت منهم الكفاح إلى من أرفع رأسي إفتخاراً
واعتزازاً بهم

أبي وأعمامي أطال الله في عمرهم.

إلى من ساندني طوال حياتي زوجي ومثلي الأعلى المهندس حسن الصديق .

إلى فرحتي في الحياة زهرتي أمدهم الله بالصحة والعافي (عدن، أروى) .

إلى مفخرتي دوماً إخواني الأعمام .

إلى أساتذتي الكرام منبع العلم.

إلى أصدقائي الذين ساهموا معي في مواصلة مشواري العلمي.

إلى كل محبي العلم إلى وطني السودان.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

الشكر والتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)** {اخرجه ابو داؤود}
صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وإمّتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
تعظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه واتباعه وسلم.

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي الذي وفقني لإكمال هذه الرسالة كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير
لإدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي منحتني هذه الفرصة، وأخص بالشكر أستاذي الفاضل
الدكتور/ بابكر إبراهيم الصديق الذي تقضى مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة .

كما أتقدم بالشكر والإحترام للسادة الأفاضل لجنة المناقشة الممتحن الداخل دكتور / مصطفى نجم
البشاري والممتحن الخارجي دكتورة/ هدى دياب لما بذلوه من جهد في قراءة الرسالة، وما أبدوه من
ملاحظات فيه بما يثري الرسالة.

والشكر أجزله للموظفين والعاملين بالمصارف السودانية لتعاونهم والصادق وتفهمهم لأهمية البحث
العلمي.

كم أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم ومد يد العون زملائي اللذين ظلوا دائماً يدعموني بالرأي
السديد إخواني (د. ياسر تاج السر، د. السارة سعد، أ. رحاب علي)

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المحاسبة القضائية ومفاهيمها الأساسية وبيان مجالات استخدامها وأساليبها وآلياتها وإجراءاتها التنفيذية والمصطلحات ذات العلاقة ومبررات الإهتمام بها وتطويرها لتقديم معلومات ذات درجة عالية من الملاءمة والموثوقية. تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية وإنخفاض درجة الثقة وانتشار ظاهرة التردد لدى المحاسب القضائي من خلال تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية على جودة المعلومات المحاسبية. تم بناء نموذج الدراسة وفرضياته اعتماداً على الدراسات السابقة وبالإستناد على نظرية المحاسبة الإيجابية. إعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الوصفي، حيث تمثل مجتمع الدراسة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وتم إستخدام عينة عشوائية من المصارف والبالغ عددها (25) مصرف، حيث تم توزيع عدد (350) استبانة لعينة الدراسة وبلغ عدد الإستبانات التي تم إستردادها (260) إستبانة من جملة الإستبانات الموزعة بنسبة (81%). تم إستخدام التحليل التكراري وتحليل النسب والإرتباط والتباين كم تم إستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM) عن طريق إستخدام برامج (Smart PLS) وفيها استخدم تحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة، وقد أوضحت نتائج إختبار الفرضيات أن المحاسبة القضائية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية، وأظهرت نتائج الدراسة إن هناك أثر معنوي لآليات وإجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية، وبينت النتائج أن آليات وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية تؤثر في موثوقية المعلومات المحاسبية، وأظهرت النتائج أن هناك أثر معنوي لإجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات للمقارنة، بينما بينت أنه لا يوجد أثر معنوي لآليات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة. إعتماًداً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي: العمل على الإستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية بغرض تقديم معلومات مالية ملاءمة وموثوقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، العمل على تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل المجالس المهنية في الوطن العربي بصورة عامة وفي السودان بصورة خاصة وتنظيم عملها وإصدار المعايير والإرشادات المتعلقة بها .

Abstract

The study aimed at introducing the nature of the forensic accounting and its basic concepts, and clarifying the areas of their use, methods, executive procedures and related terminology, and justification for their attention and development to provide information of high relevance and reliability. The problem of study was related to low level of quality of accounting information and low level of confidence and spread of hesitation phenomenon by forensic accountant due to the effect of the methods and procedures of forensic accounting on the quality of accounting information. Then build the study model and hypotheses based on previous studies, and based on the theory of positive accounting. The study was based on the descriptive method, where the study population was represented by the Sudanese banks listed on the Khartoum Stock Exchange. A random sample of (25) banks was used, where questionnaires were distributed. total of questionnaires were returned 50) (3 of which (81%) of the data is valid for analysis. The Structural Equation Modeling (SEM) was used by using Smart PLS software, and the path analysis was used to test the study hypotheses. The results of the hypothesis test showed that forensic accounting affects the quality of accounting information. The results of the study showed that there is a positive relationship between the mechanisms, procedures and methods of forensic accounting and the appropriateness of accounting information. The results showed that judicial mechanisms, methods and procedures affect the reliability of accounting information. The results showed that there is a positive relationship between forensic accounting procedures and methods, and comparability of information, while there was no relationship between forensic accounting mechanisms and comparability of accounting information. Based on the results of the research, the researcher recommends the following: To make the best use of the effectiveness of forensic accounting techniques in order to provide financial information appropriate and reliable to the users of accounting information to achieve the quality of accounting information. To adopt forensic accountability as a new profession in the field of accounting, by professional councils in the Arab world in .general, and in Sudan in particular, by organizing its work, issuing standards

فهرس الموضوعات

الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	مستخلص البحث
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ز	فهرس الجداول
ح	فهرس الأشكال
ط	فهرس الملاحق
1	المقدمة
2	اولاً: الاطار المنهجي
9	ثانياً: الدراسات السابقة
42	الفصل الاول: الإطار النظري للمحاسبة القضائية
43	المبحث الاول: نشأة ومفهوم وأهمية وطبيعة وأهداف وخدمات المحاسبة القضائية
65	المبحث الثاني: مجالات وأساليب وإجراءات وآليات ومتطلبات المحاسبة القضائية والفرق بينها وبين المراجعة
93	المبحث الثالث : معايير المحاسبة القضائية ومنظماتها المهنية
111	الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية
112	المبحث الاول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية
140	المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية
165	المبحث الثالث : المحاسبة القضائية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية
184	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
185	المبحث الاول: نبذة تعريفية عن المصارف السودانية
191	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
209	المبحث الثالث : اختبار الفرضيات
216	الخاتمة
217	اولاً: النتائج
221	ثانياً: التوصيات
223	قائمة المصادر والمراجع
245	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
		(1/1/1)
193	معدل استجابة العينة	(1/2/3)
194	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(2/2/3)
195	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(3/2/3)
196	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(4/2/3)
197	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(5/2/3)
198	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(6/2/3)
199	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(7/2/3)
202	التحليل العاملي (حجم العينة: 242)	(8/2/3)
204	معامل الإعتماضية ألفاكرونباخ والاتساق الداخلي	(9/2/3)
205	نتائج تحليل التباين AVE	(10/2/3)
206	صحة التمايز: Discriminant Validity	(11/2/3)
206	معامل تضخم التباين: (VIF)	(12/2/3)
207	معامل التحديد R2	(13/2/3)
208	الارتباطات بين متغيرات الدراسة	(14/2/3)
211	المسار من المحاسبة القضائية الي الملائمة (Estimate)	(1/3/3)
213	المسار من المحاسبة القضائية الي تحقيق جودة المعلومات بعد (الموثوقية) (Estimate)	(2/3/3)
214	المسار من المحاسبة القضائية الي القابلية للمقارنة (Estimate)	(3/3/3)
214	ملخص اختبار الفرضيات	(4/3/3)

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	مرحلة نشأة المحاسبة القضائية	(1/1/1)
54	وجهات نظر الاكاديميين والمهنيين لمفهوم المحاسبة القضائية	(2/1/1)
72	مجالات المحاسبة القضائية	(1/2/1)
82	ملخص للمنهج النموذج المقترح من قبل المعهد الوطني للعدالة	(2/2/1)
84	الفرق بين التدقيق والمحاسبة القضائية	(3/2/1)
85	الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة	(4/2/1)
87	الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية	(5/2/1)
121	التمييز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات	(1/1/2)
124	المعلومات المحاسبية الملائمة للمستفيدين	(2/1/2)
128	العمل المحاسبي والأطراف المستفيدة	(3/1/2)
138	معايير جودة المعلومات المحاسبية	(4/1/2)
145	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	(1/2/2)
192	البيانات المتطرفة	(1/2/3)
194	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(2/2/3)
195	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(3/2/3)
196	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(4/2/3)
197	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(5/2/3)
198	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(6/2/3)
199	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(7/2/3)
210	العلاقة بين المحاسبة القضائية والملاءمة	(1/3/3)
212	دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الموثوقية)	(2/3/3)
213	دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة)	(3/3/3)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
246	استمارة الاستبيان	1
252	قائمة محكمي الاستبيان	2

المقدمة

تتضمن على الآتي :

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي:

تمهيد:

تعد المحاسبة القضائية من الموضوعات المهمة والحديثة ومجالاً من مجالات العلم المحاسبي الذي برزت أهميته منذ ظهور الجرائم والحوادث المالية في الفترات السابقة من القرن الماضي وفي بداية القرن الحالي ظهرت مشاكل عديدة من خلال الأزمات المالية التي توالى بالتتابع والتي أثرت على إقتصاديات الدول المتعلقة في مجال المحاسبة والمراجعة والتي تصدر هذه المشاكل للبلاد النامية وبالتالي التأثير على الإقتصاد القومي لذلك يجب المحاولة لوضع تصورات مستهدفة للحد من المشاكل المحتملة الحدوث، وأيضاً لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة حيث إنهارت العديد من الشركات مثل شركة إنرون (Enron) للطاقة، وشركة ورلدكوم (World Com) للإتصالات الأمريكيتين، بالرغم من وجود قواعد الحوكمة والتي كانت يتم مراجعتها بأكبر المكاتب المحاسبية، تتمثل أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات المهمة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحديد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي كما أنها تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون معاً للعمل على تقديم تحريات أكثر عمقاً وإرتباطاً بالدعاوي القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي ليكون خبيراً ومستشاراً قضائياً يقوم بإجراء التحريات على أقصى دقة وشمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية وتنوير القضاة ومساعدتهم على اقرار الحق وتحقيق العدالة، ونتيجة لتلك الانهيارات المالية المتعددة التي حدثت للعديد من كبرى الشركات حول العالم في عام 2002م، وما تلاها من إنهاء عدة بنوك في الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2007م بسبب ضعف آليات المحاسبة والمراجعة في إكتشاف قضايا الفساد المالي في الشركات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مما كان سبباً في إثارة العديد من التحقيقات والاستقصاءات للتعرف على تلك الانهيارات ومسبباتها وامكانية معالجتها.

لتحديد مفاهيم جودة المعلومات التي تتمثل بالخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، عليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة تختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات الإستثمارية والائتمانية المتعلقة بالشركة والتي تهم المستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين وكذلك الدائنين، لذلك لا بد من تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة في إتخاذ القرارات، نتيجة لذلك زاد الإهتمام بمفهوم المحاسبة القضائية واصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها شركات المساهمة العامة والتي بدأ يزداد الطلب عليها في السنوات الأخيرة. لذلك فإن هذه الدراسة هدفها تناول المحاسبة القضائية وتأصيلها من الناحية النظرية والتعرف على جوانب تطبيقها في الواقع العملي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن المحاسبة القضائية تحتاج مجموعة من الخبرات المتعددة لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات وتتضمن أعمال التحقيقات، وتكنولوجيا المعلومات القضائية، دعم الدعاوي القضائية، وتسوية وفض النزاعات. كان لابد من تناول ودعم وتطوير أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية باعتبارها من الآليات الحديثة في مجال منع وإكتشاف الغش بما يساهم كثير في حل المشاكل وفض النزاعات وتحقيق العدالة. فأشارت دراسة (نجوى، 2006م) إلى العلاقة بين المحاسبة القضائية وظاهرة الغش عن القوائم المالي، وتناولت دراسة (الجيلي، 2012م) المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، دراسة (أحمد، 2013م) أشارت إلى العلاقة بين المحاسبة القضائية وتطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري تمثلت مشكلة الدراسة في ما واجهته مهنة المحاسبة من مشاكل كثيرة جراء قضايا الفساد المالي والإداري من أهمها فقد ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة وتعرض الفكر المحاسبي التقليدي للعديد من الإنتقاد لقصوره في معالجة قضايا الفساد المالي والإداري نتيجة المرونة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية، وكما أشارت دراسة (لطفي، 2014م) لدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال، تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات، ما هي أسباب ظهور وانتشار ممارسات غسيل الأموال، دراسة (عبدالرحمن، 2016م)، أشارت إلى أثر التخصص المهني على دور المحاسبة القضائية في إكتشاف التلاعب بالأرقام، تكمن مشكلة الدراسة في ممارسة المحاسبة القضائية وإكتشاف ممارسات التلاعب بالأرقام المالية، وإكتشاف ممارسة إدارة الأرباح، ودراسة (الكبيسي، 2016م)، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، عليه فان مشكلة الدراسة تتمثل في ضعف إهتمام بعض المصارف بالمحاسبة القضائية وأساليبها وآلياتها وإجراءاتها كما قد يؤثر ذلك بالمعلومات المحاسبية المنشورة لهذه المصارف، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المصرفية (الملاءمة)؟
 - أ. ما دور إجراءات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
 - ب. ما دور أساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
 - ج. ما دور آليات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
2. ما دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المصرفية (الموثوقية)؟
 - أ. ما دور إجراءات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية؟
 - ب. ما دور أساليب المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية؟
 - ج. ما دور آليات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية؟
3. ما دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المصرفية (القابلية للمقارنة)؟
 - أ. ما دور إجراءات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؟
 - ب. ما دور أساليب المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؟

ج. ما دور آليات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؟

أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم الأهمية الى الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية.

تتمثل أهمية الدراسة العلمية في:

1. يتناول البحث موضوع من الموضوعات الحديثة نسبياً والتي برزت أهميته منذ إنهيار الشركات الكبرى وزيادة الجرائم المالية في الشركات على المستوى المحلي والعالمي.
2. تأصيل الجانب النظري للمحاسبة القضائية.
3. سد النقص في الدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية وجودة المعلومات المحاسبية.
4. تساهم الدراسة في زيادة ثقة المستخدمين والمستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية التي تضمن في التقارير المالية وذلك من خلال مساعدتها في تقديم معلومات دقيقة وزادت جودة عالية.
5. وضع إطار تشريعي ومهني ينظم عمل المحاسبة القضائية.

6. إهتمام الباحثين والأجهزة الرقابية ومؤسسات المراجعة نحو أهمية استخدام المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثانياً: الأهمية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة العملية في:

1. مساعدة مستخدمي المعلومات على معرفة إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المحاسبة القضائية على جودة المعلومات المحاسبية.
2. المساعدة في تحديد النقص والمعوقات التي تحول دون ممارسة وتطوير المحاسبة القضائية.
3. إقتراح التوصيات المناسبة لتذليل تلك المعوقات.
4. توفر قاعدة من المعلومات الجيدة والموثوقة بها التي يعتمد عليها المحاسب القضائي تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة بواسطة مستخدميها، لوجود حاجة للشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي.
5. بيان كيفية الإستخدام الأمثل لجودة المعلومات المحاسبية في زيادة الشفافية والموثوقية للبيانات المالية لغرض إتخاذ القرارات وكذلك تحديد مصادر تلك المعلومات المحاسبية إلى مستخدمي القرار عن طريق قوائم مالية محدودة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية المصرفية من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس تأثير أساليب وإجراءات وآليات المحاسبة القضائية في ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية.

2. قياس تأثير أساليب وإجراءات وآليات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
3. قياس تأثير أساليب وإجراءات وآليات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
4. تحديد أساليب المحاسبة القضائية التي تساعد شركات المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
5. التعريف بطبيعة المحاسبة القضائية ومفاهيمها الأساسية وبيان مجالات استخدامها وأساليبها وإجراءاتها التنفيذية والمصطلحات ذات العلاقة ومبررات الإهتمام بها وتطويرها.
6. تحديد إجراءات المحاسبة القضائية التي تساعد شركات المساهمة العامة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

مناهج الدراسة :

إتبعنا الدراسة المنهج الوصفي العلمي التحليلي، والمنهج التاريخي لحصر الدراسات السابقة والتي لها علاقة بالدراسة، والمنهج الإستقرائي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها، بيانات العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تضمنتها. إذ يمتاز بشمولية، كما أنه يهدف إلى دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً ويعمل على جمع الحقائق والمعلومات عنها وتحليلها ومن ثم إستخلاص النتائج.

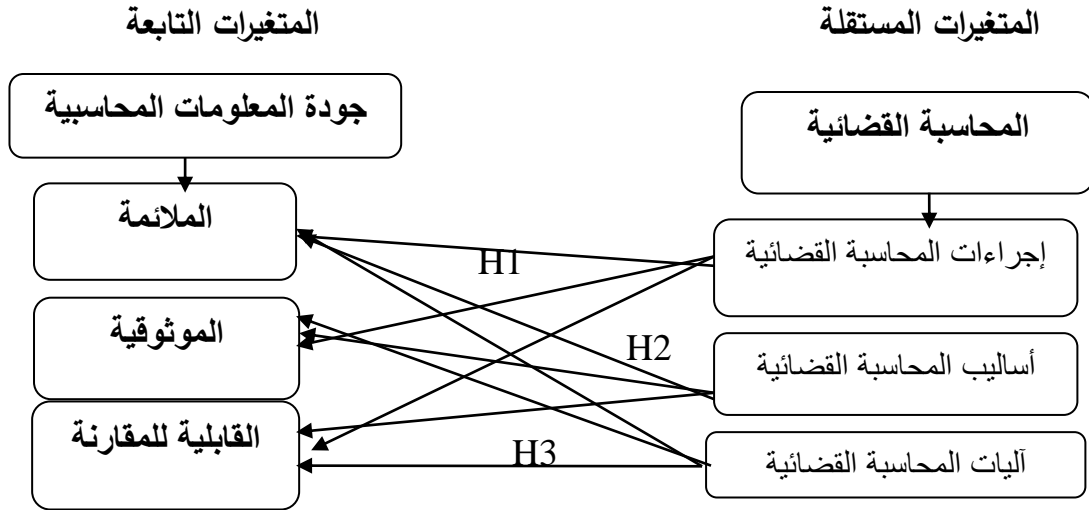
فرضيات الدراسة:

في ضوء عرض المشكلة والهدف من البحث يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية وملاءمة المعلومات المحاسبية.
 - أ. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لإجراءات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
 - ب. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لأساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
 - ج. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لآليات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
 - أ. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لإجراءات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
 - ب. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لأساليب المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
 - ج. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لآليات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.

3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
- أ. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لإجراءات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
- ب. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لأساليب المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
- ج. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لآليات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
- نموذج الدراسة :

شكل (1)
نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة، 2019م.

يلاحظ من الشكل (1) ان المتغير المستقل يتمثل في المحاسبة القضائية ومتغيراتها (الإجراءات، الأساليب، الآليات) أما المتغيرات التابعة تتمثل في جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. الحدود المكانية: المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: في الفترة من 2016م وحتى 2019م.
3. الحدود البشرية: المدراء الماليين والمحاسبين العاملين في شركات المساهمة العامة.
4. الحدود الموضوعية: المحاسبة القضائية - خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

مصادر جمع البيانات:

تتمثل مصادر جمع البيانات في الآتي:

1. **البيانات الأولية:** ويتم جمعها من مجتمع الدراسة عن طريق اداة استبانة تم تصميمها بغرض الاجابة على تساؤلات الدراسة.

2. **البيانات الثانوية:** ويتم جمعها من الكتب، والدوريات والمجلات العلمية، والأبحاث المختصة، والرسائل الجامعية، والمستندات الرسمية، ومواقع الإنترنت.

نظريات الدراسة:

إعتمدت الدراسة على أدبيات المحاسبة التي تناولت المحاسبة القضائية وجودة المعلومات المحاسبية وبيان العلاقة بين المتغيرات وأسبابها وإتجاهاتها وإستخلاص النتائج منها. كما إستندت إلى عدة نظريات في الإطار الفكري المحاسبي، والتي تتمثل في⁽¹⁾:

1. **نظرية الوكالة:** تشير النظرية إلى المشكلات التي تنشأ بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المالكين والتي من أبرزها مشكلة التلاعب والغش في المعلومات المحاسبية أدت إلى زيادة الإهتمام والتفكير على ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح، التي تعمل على حماية مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح وذلك للحد من التلاعب والغش الذي يحدث في الشركات من قبل الإدارات التنفيذية باعتبارها من أخطر المشكلات التي تعاني منها الشركات مما ساعد على الإهتمام بالمحاسبة القضائية.

2. **نظرية المحاسبة الإيجابية :** تهتم النظرية بعنصرين هما، عملية التنبؤ بالأحداث والتركيز على ردود أفعال الأطراف المعنية بالأحداث، ومدى إستجابة إدارة الشركة للمعايير المعمول بها، وإختيار لأحد السياسات المحاسبية دون الأخرى ومن بين عدة بدائل متاحة لذلك، وإن الهدف من النظرية الإيجابية هو تطوير آليات وتقنيات المحاسبة القضائية، وإستخدامها في التنبؤ بالممارسات الإحتيالية والكشف عنها والحد منها في محاسبة المعلومات المحاسبية بالشركات.

3. **نظرية التعاقد :** تشير النظرية إلى أن استخدام آليات المحاسبة القضائية تحد من ملاءمة المعلومات المحاسبية داخل الشركات وتؤدي إلى زيادة كفاءة أداءها، وبالتالي زيادة الثقة في القوائم المالية وتبنى هذه النظرية على أن المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تساعد على تخفيض تكلفة الوكالة، والتي تساعد في وضع السياسات المقترحة بشروط وقواعد تحدد قواعد القياس المطلقة في إعداد التقارير المالية للشركات.

4. **النظرية السلوكية :** تفترض هذه النظرية أن إدارة الشركة تقوم بدراسة وتحليل بيانات المحاسبة القضائية ودورها في ملاءمة وموثوقية ومصداقية المعلومات داخل الشركة.

(1) رضا إبراهيم صالح، تحليل سلوك الإدارة العليا في إختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، 2003م)، ص ص 425 - 423 .

5. **نظية الإشارة :** تركز هذه النظرية على زيادة زمن الشركة من الحصول على التمويل الرأسمالي من السوق، وذلك بناءً على الثقة التي تكتسبها الشركة من نشر قوائمها المالية والتي تظهر بصورة تدعم سمعة الشركة مما يولد انطباع بالثقة لدى المستثمر وباستخدام المحاسبة القضائية ينخفض مستوى الإحساس بالمخاطر لدى الشركة وبالتالي ينعكس على النتائج الايجابية والعمل على موثوقية المعلومات في التقارير المالية للشركة⁽¹⁾.

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تحتوي المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الأول الإطار النظري للمحاسبة القضائية من خلال المبحث الاول: نشأة ومفهوم وأهمية وطبيعة وأهداف وخدمات المحاسبة القضائية ، المبحث الثاني: مجالات وأساليب وإجراءات وآليات ومتطلبات المحاسبة القضائية والفرق بينها وبين المراجعة ، المبحث الثالث المبحث الثالث : معايير المحاسبة القضائية ومنظماتها المهنية. يتناول الفصل الثاني **جودة المعلومات المحاسبية** من خلال المبحث الاول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبة ، المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ، المبحث الثالث المحاسبة القضائية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية ، بينما يتناول الفصل الثالث الدراسة الميدانية من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول نبذة تعريفية عن المصارف السودانية ، المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الثالث إختبار الفرضيات، ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

(1) رضا إبراهيم صالح، المدخل الإيجابي لتحليل محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية – دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، 2003م)، ص ص 483 - 486 .

دراسة، مجدي، (2002م) (1)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية وطبيعة الخدمات التي توفرها، فهي تعد من المهن الحديثة والمتطورة وزاد الطلب عليها في كل المجتمعات، تستخدم في الكشف عن الإحتيال المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في الإنتشار الواسع لعمليات الإحتيال والخداع المالي في العديد من الشركات، وأصبح يكلف الشركات مبالغ طائلة، ويتطلب ذلك وجود مهنيين مختصين في مجال التحري عن الإحتيال والكشف عن مرتكبيه وتقديمهم للعدالة. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال، كما أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمحاسبة القضائية وعمليات الخداع المالي. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك تباين في معرفة ومهارات المحاسب القضائي عن المحاسب المالي الذي يعد القوائم المالية، ووجد أسهماً كبيراً في مجالات المحاسبة القضائية يمكن استخدامها في الحد من عمليات الإحتيال والخداع المالي، إن إكتشاف عمليات الإحتيال يتطلب إستخدام تقنيات حديثة. أوصت الدراسة بأن يتمتع المحاسب القضائي بمهارات التحري والفحص وممارسة شتى المهن، وأن يراعى أدب وسلوك المهنة حتى يتمكن من أداء عمله، ضرورة تطوير مناهج المراجعة للتعرف على مفهوم الإحتيال وأشكاله والظروف التي تساعد على إرتكابه ووضع الاستراتيجيات للحد منه.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة القضائية والتي تعد من المهن الحديثة والمتطورة في مجال الكشف عن الإحتيال المالي وأهمية دور المحاسبة القضائية في التصدي لتلك الممارسات وتشخيصها والحد منها وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، يوسف، (2009م) (2)

هدفت الدراسة للتعرف على المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية والمراجعة المالية لمواجهة الإحتيال المالي، وأساليب التغيرات السريعة التي حصلت بالمهنة، وتزايد الطلب على خدماتها. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة للوقوف على مدى أهمية مكانة المحاسبة القضائية في خفض المنازعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة، ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والإستقرائي والإستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن خفض المنازعات التجارية له أثر على الدخل والنتائج القومي والمحافظة على هيكل الإقتصاد على المستوى الجزئي والكلبي، وما تتداوله سوق الأسهم في الآونة الأخيرة من بيع

(1) مجدي محمد سامي، دور المحاسبة القضائية في تشخيص عمليات الاحتيال والخداع المالي - دراسة ميدانية (الزقازيق : جامعة الزقازيق، كلية التجارة مجلة البحوث التجارية، المجلد 24، العدد 1، 2002م)، ص ص 20-21.

(2) يوسف الشريف العياد، دور المحاسبة القاضائية في خفض المنازعات التجارية واثرها على المستوى القومي، 2009م، على الموقع www.research-way.blgspot.com

شركة أورسلكون تليكوم لأسهمها لصالح شركة فرنسية نتيجة النزاع القائم بين الشركتين مما إستدعى تدخل القضاء لفض النزاع وتسويته، أدى ذلك إلى تدخل السياسات العليا للدولتين مما أثر على الدخل القومي للدولتين. أوصت الدراسة بأن المنازعات التجارية لا يمكن أن تكون بين منطمتين داخليتين أو منطمتين على النطاق الدولي. ومن التحكيم والتقاضي في المنازعات التجارية على أن يتم التسوية فيه بين الطرفين أمام محكمة داخلية في الحالة الأولى ومحكمة دولية في الحالة الثانية. وأن دور المحاسب القضائي لا يكون مغلق على الطابع الداخلي، إنما يمكن الإستعانة به في المحاكم الدولية كشاهد خبير لتسهيل عملية التقاضي.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت أثر إستخدام المحاسبة القضائية في المنازعات التجارية وتختلف عن الدراسة الحالية من الناحية التطبيقية وأن هذه الدراسة لم تتطرق إلى المعلومات المحاسبية .

دراسة، نصيف، (2006م) (1)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية من حيث نشأتها وتطورها وأهدافها وطبيعة الخدمات التي توفرها فضلاً عن التعريف بمفهوم الإحتيال لاسيما الإحتيال المالي وبيان أهمية ودور المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الإحتيال كما تتمثل مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الإحتيال المالي في العديد من الشركات بالشكل الذي يكلف الشركات مبالغ طائلة إذ يتم ارتكاب عمليات الإحتيال من قبل أطراف داخلية مثل الموظفين والمسؤولين وخارجية مثل الموردين والزبائن ونتيجة لذلك الإحتيال مثل آفة تآكل في اقتصاد الكثير من البلدان. استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي بدراسة وتحليل الأدبيات السابقة ذات الصلة بالنسبة للجانب النظري، كما استخدمت قائمة الإستقصاء كأداة لجمع البيانات وإختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها، تعد مهنة المحاسبة القضائية من المهن الحديثة والمتطورة والتي تتمتع بالطلب المتزايد على خدماتها، تنطوي عمليات الإحتيال على طرق ملتوية ومتنوعة تنطوي على الخداع والمكر والكذب تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين. كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بمهنة المحاسبين القضائيين والعمل على تطويرها لاسيما في البيئة المحلية، والاستعانة بخدماتهم في مجال التحري عن الإحتيال.

يتضح للباحثة أن الدراسة تناولت دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، نجوى، (2006م) (1)

(1) نصيف جاسم الجبوري، دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، 2006م)، ص 55 - 98.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم الأساليب والإجراءات للمحاسبة القضائية ومدى إختلافها عن أساليب وإجراءات المراجعة الخارجية، كما هدفت إلى إجراء إختبار للمحاسبة القضائية ومدى إمكانية الكشف عن الغش، وجاءت النتيجة إيجابية بضرورة الإستعانة بخبير قضائي في حالة وجود شبهة فساد أو غش. كما تكمن مشكلة الدراسة في التعريف بالمحاسبة القضائية وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها ومجالاتها، ومبررات تطبيقها في بيئة الأعمال المصرية، أي إبراز أهم الإختلافات في المفهوم والأساليب والمتطلبات الأساسية بين كل من المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية، إعتمدت الدراسة في تحليل البيانات وإختبار الفرضيات إحصائياً على بعض الأساليب الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن المحاسبة القضائية تعد أحد المجالات الحديثة، يجب تحديد المهارات المطلوبة والأساسية في المحاسب القضائي، كما ركزت على أن هنالك معرفة مسبقة إلى حد ما بالمحاسبة القضائية حيث يكون هنالك بعض الطلب على خدمات المحاسبة من قبل نيابة الأموال العامة والنيابة العامة. كما أوصت الدراسة بأن يكون هنالك قائمة بأسماء المحاسبين القانونيين لمزولة مهنة المحاسبة القضائية، وهي تكون بمثابة لجنة إستشارية لدى القضاء وأن يكونوا مؤهلين تأهيل علمي وعملي، ودراية بالمحاسبة والقانون، ويتم إختيار الخبير وفقاً للشروط والإستعانة به في حالة وجود شكوك أو غش في القوائم المالية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، وبيان دورها في التحقق من عمليات الغش وتدعيم الدعاوى القضائية وتزويد المحكمة بتحليل محاسبي بشكل اساسي للمناقشة والحوار واتخاذ القرار المناسب، فالمحاسبة القضائية هي البحث عن الحقائق وتفسيرها وكشف الغش في القوائم المالية، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Ramaswamy 2007) (2)

هدفت الدراسة إلى توضيح ضرورة إمتلاك المحاسب القضائي خصائص ومهارات معينة، ودوره في الحد من عمليات الإحتيال وسوء عرض القوائم المالية، كذلك دور ومسئولية الجامعات في إعداد محاسب المستقبل الذي يمتلك الخصائص والمهارات الضرورية التي تمكنه من مواجهة أعباء المهنة والطلب عليها من قطاع الأعمال، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة إمتلاك المحاسب القضائي مهارات المحاسبة والتمويل والقانون والبحث والتحقيق لتحديد وتفسير التقرير عن ومنع الإحتيال، كما طالبت الجامعات بضرورة إعداد برامج خاصة لتأهيل المحاسبين لمقابلة احتياجات المهنة المستقبلية لإختلاف مهارات المحاسب القضائي عن مهارات المراجع القانوني والمحاسب

(1) نجوى أحمد السيسى، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش عن القوائم المالي- دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2، 2006م)، ص ص 101 -

(2) Ramaswamy Vinita; Houston, Thomas, **New Frontiers: Training Forensic Accountants Within The Accounting Program**, Journal of College Teaching & Learning Vol. 4, , No. 9, 2007, PP . 31-38.

المالي. وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام الكبير بتهيئة المحاسب القضائي المطلوب لمواجهة الحاجات الزائدة بما يستوجبه ذلك من مهارات ومعرفة في القانون والمحاسبة المالية ومهارت التحقق والإتصال، ومن أهم الصفات الشخصية للمحاسب القضائي الفضول، الإستمرارية، الإبداع، والقدرة على التقدير والتنظيم وأن يكون أهلاً للثقة المهنية، وأن يكون قادر على البحث في جميع البدائل والقادر على المراجعة في التفاصيل البديلة، وكل تلك الصفات تتكامل لتعكس شخصية المحاسب القضائي وأن أي نقص فيها قد لا يسمح بإعطاء صورة مقبولة لتلك الشخصية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت تاريخ المحاسبة القضائية وأسباب التغيرات السريعة وتوقعات المستقبل، إن مشكلة الدراسة تمثلت في الإنهيارات المالية التي تعرضت لها عدد من المؤسسات المالية الكبرى حول العالم وكثرة الدعاوى القضائية والمحاكمات التي تجري كل يوم بينما يسعى مجلس المعايير المحاسبية لسد الثغرات في مجال المحاسبة، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Paul K. Chaney et.al., 2007)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلي التعرف على جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة والتعرف على الممارسات التي تحسن جودة المعلومات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في إن المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة تفتقر إلى أدنى خصائص الجودة، وفي أغلب الأحيان يكون المدير العام للشركة أكبر المساهمين بها وغالباً تخدم نفوذه في تشغيل شركته والأعمال المتعلقة به. ظهرت أهمية الدراسة في معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة. إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة أقل جودة من المعلومات المحاسبية التي تعد آلياً، إن شركات المساهمة العامة في كثير من الأحيان لا تعد قوائم مالية دورية أو لا تكون مراجعة بواسطة مراجع قانوني كما لا تنشر قوائمها المالية. أوصت الدراسة بأنه على مدراء شركات المساهمة العامة نشر المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل السوق والالتزام بجودة المعلومات المحاسبية وذلك لتتمكن الشركة من الحصول على تمويل أقل تكلفة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة تفتقر إلى أدنى خصائص الجودة، وفي اغلب الاحيان يكون المدير العام للشركة اكبر المساهمين بها ما يستخدم نفوذه في وغالباً تشغيل شركته والأعمال المتعلقة به. وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Rancher, et.al., 2008)⁽²⁾

-
- (1) Paul K. Chaney et.al., **The Quality Of Accounting Information In Politically Connected Firms**, (Vanderbilt: Vanderbilt University, Paper 2007), PP 2 – 23
(2) Rancher Mery, Model, Carrcalum, **Education in Fraud and Forensic Accounting Issues in Accounting**, Education, Vol,23, No4, PP,505,-519

هدفت الدراسة إلى وصف ومناقشة تقرير المعهد الوطني للعدالة وتطوير منهج نموذجي لتعليم المحاسبة الجنائية والغش في الولايات المتحدة والذي تم إصداره في عام 2007م بعنوان التعليم والتدريب في المحاسبة الجنائية والغش- دليل تعليمي للمعاهد والمنظمات المساهمة وكليات الطلبة ومحتوى هذا المنهج النموذجي، حيث ناقشت الدراسة الحوافز التي أدت إلى تطوير المنهج النموذجي لتعليم المحاسبة والغش ومن هذه الحوافز فضاء الشركات التي تم الإعلان عنها مثل TYCO Adelphia worldCOM.enron وغيرها من الشركات، وبذلك أصبحت مسؤولية مراجع الحسابات في إكتشاف الغش المادي داخل المنظمات في مقدمة إهتمام الجمهور، وتزايد المتطلبات القانونية والتنظيمية بما فيها قانون Sarbanes-Oxley لعام 2002م، وإصدار AICPA لقائمة معيار المراجعة رقم 99 بعنوان مراعات الغش عند مراجعة القوائم المالية، وقامت الدراسة بعرض عملية تطوير المنهج النموذجي، بالإضافة إلى عرض لمحة عامة عن المنهج النموذجي، كما عرضت الدراسة أعضاء لجنة العمل الفنية (TWG) التي طورت هذا المنهج النموذجي وخبراتهم والمراجعة الأساسية التي تم الإعتماد عليها مثل الكتب والمجلات.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت تقرير المعهد الوطني للعدالة لتطوير منهج نموذجي لتعليم المحاسبة الجنائية والغش، بينما تختلف عنها دراستي بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (sindletonperso 2008) (1)

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية وجود مواد دراسية عن تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في المناهج الدراسية للمحاسبة الجنائية والغش، حيث ناقشت الدراسة عدة مواضيع مثل : الفضائح والجرائم المالية، والمراجعة المالية، ومراجعة الغش كمنهجيات متبادلة لإكتشاف الغش، ودور تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في إرتكاب الغش، وأساليب الغش الحديثة، كما قامت الدراسة بعرض منهج نموذجي للغش والمحاسبة الجنائية في البيئة الرقمية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية ضرورة أن تحتوي المناهج الدراسية للغش والمحاسبة الجنائية على مواضيع خاصة بتكنولوجيا المعلومات.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت الفساد والمحاسبة الجنائية في البيئة الرقمية، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Heitger & Heitger2008) (2)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لخدمات الدعم القانوني وشهادة الخبير للمحاسب الجنائي، ومناقشة نواحي أساسية لتطوير الفصول الدراسية في المحاسبة الجنائية، وبدأت الدراسة بعرض لمحة مختصرة عن البيئة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي بينت أن

(1) Sindletonperso, **Fraud and Forensic Accounting in the Digit be Enviroment**.Issusin Accounting Education, Vol,23.No 4.PP.545-559

(2) Heitger, **In Corporating Forensic Accounting and Tire Gratin Advisory Services to the Classroom**, Issusin Accounting Education .Vol.23.No.4.PP. 561-572

حوالي 83% من الشركات الأمريكية قد دخلت في قضية قانونية واحدة على الأقل خلال عامي 2006م-2007م الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على خدمات الدعم القانوني وشهادة الخبير، وتوصلت الدراسة الى إكتساب الطلبة لمهارات الدعم القانوني وتقديم شهادة خبير يتطلب إمتلاك أثاث ثابت من المعرفة الواسعة بالعلوم المحاسبية ومهارات الإتصال ومهارات أخرى مختلفة، مما يشكل أساس لاكتساب الخبرة للمحاسبين الجنائيين المختصين في الدعم القانوني.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة القضائية وخدمات الإستشارة القانونية في الفصول الدراسية، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة،(JAMES et. at., 2008)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى بيان عمل المحاسب القانوني والمنشور في مجلة المحاسبون والمترجم عن نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قد بين مجالات عمل المحاسب القضائي المختلفة ومشكلة تعطل العمل والمسؤولية عن المنتج والملكية الفكرية ، الإخلال بالضمان أو وكالة النزاعات بين المساهمين والشركاء والإفلاس والإعسار ، وإعادة الهيكلة ومنع إكتشاف حالات الغش والرد عليها والتحرير في القوائم المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في منع الغش وكشف الأساليب المحاسبية الخادعة أدت إلى وجود طلب قوي من الشركات على المحاسبة القضائية، وخدمات المحاسبين القضائيين لفحص النشاطات المالية. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل والمنهج الإستقرائي والإستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توسع نطاق عمل المحاسبة القضائية يوجب وجود مؤهلات علمية ومهنية خاصة أن تتوافر بالمحاسبين القضائيين. أوصت الدراسة بضرورة تأهيل المحاسب القضائي تأهيلاً علمياً وعملياً ليلبي متطلبات العمل، ضرورة وجود تشريع يحدد مجالات عمل المحاسب القضائي.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة بينت أهمية الجوانب الفنية لعمل المحاسب القضائي منها التأهيل العلمي والعملي والإلمام بمهارات التحري والفهم للأساليب الإحتيالية والقانون وكذلك الخدمات التي يؤديها المحاسب القضائي، تختلف عن الدراسة الحالية في عدم تناولها المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة،(Curtis 2008)⁽²⁾

هدفت الدراسة الى إثبات ضرورة تضمين علم الإجرام وعلم القانون والبيئة القانونية والتنظيمية والاخلاق الى منهج التدريس للمحاسبة الجنائية، وتوضيح كيفية تنفيذ المحاور في المنهج الدراسي،

(1) James, et.al., An Emprical Investingation of the Relecant Skills of Froncic Accountants, Montclair State University, Montclair, New Jersey Copyright Heldref Publications, Journal of Education for Business, 2012, PP. 331 – 338.

(2) Curtis, **Legal and Regulatory Environments and Ethics Essential Components of Fraud and Forensic Accounting Curriculum**, Issues in Accounting Education, Vol.23, No. 4, PP. 535-545 .

وعرضت الدراسة مجموعة من الموضوعات مثل تأثير علم الإجرام على البيئة القانونية، والموضوعات القانونية التي يجب أن يحتويها المنهج الدراسي للمحاسبة الجنائية، وهي الغش في الجرائم المالية وتجميع المعلومات وخصوصية المعلومات وإجراء المقابلات والمعايير المهنية والتنظيمية والإجراءات القانونية والأدلة والمعايير الأخلاقية التي على المحاسب الجنائي الإلتزام بها عند أداء المهنة. وتوصلت الدراسة الى أن برامج المحاسبة الجنائية يجب أن تختص جزءاً هاماً من المناهج الدراسية لعلم الإجرام والقانون الجنائي، وجريمة الياقات البيضاء أو الجريمة الإقتصادية، ويتم تغطية هذه الجوانب في فصلين دراسيين، كما يجب تدريس الأخلاقيات في كل فصل دراسي، أما الحاكمة المؤسسية ودليل الأخلاق فتدمج مع الفصل الدراسي الخاص بالقانون الجنائي.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت علم القانون والبيئة القانونية والأخلاق يعد جزءاً من مناهج دراسة الإحتيال والمحاسبة القضائية، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Davis et. al.,2009)(1).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الميزات والخصائص الرئيسية والمهارات الأساسية التي يتوقع من المحاسبين القضائيين إمتلاكها، بالإضافة إلى بعض الأهداف الأخرى، وكشفت نتائج، الدراسة عن أن مهارات الاتصال، والقدرة على تبسيط الأمور المعقدة، والقدرة على تقديم الآراء للجهات القضائية لها تأثير مهم على نجاح المحاسب القضائي، كما بينت الدراسة أن المحاسب القضائي يحتاج إلى القدرة على النظر إلى ما وراء تفاصيل التحليل ليرى الصورة بشكل كامل، وسلطت الدراسة الضوء على السمات والخصائص الأساسية والمهارات الأساسية والمهارات المستحسنة التي يجب على المحاسب القضائي أن يمتلكها، وعلى الرغم من الإختلاف في درجة الهمة التي يعطيها كلا من المحامين المستخدمين الرئيسيين لخدمات المحاسبة القضائية، المحاسبين الممارسين للمحاسبة القضائية والأكاديميين الذين تم استقصائهم في هذه الدراسة للسمات والخصائص والمهارات، فإن أهم الخصائص والسمات الأساسية التي تم إعطائها الترتيب من (5 إلى 1) هي أن يكون المحاسب القضائي يميل للتحليل، ومهتم بالتفاصيل وذو أخلاق، ومتجاوب، وذو بصيرة وفضولي، وسريع البديهة ومثابر، أما بالنسبة للمهارات الأساسية التي تم إعطائها الترتيب من 1 إلى 5 فهي الاتصال الشفهي بفاعلية، وتبسيط المعلومات، والتفكير الانقادي/الاستراتيجي، وتمييز القضايا الرئيسية، ومهارات المراجعة، والقدرة التحقيقية، والاتصال الكتابي بفاعلية، والفترة التحقيقية، وإستخلاص نتائج الإكتشاف والتحليل، والتفكير مثل ما يفكر مرتكبي الخطاء، أما المهارات المستحسنة التي تم إعطائها الترتيب من 1 إلى 5 فهي تحليل

(1) Davis Charles, Farrell, Ramona, Ogilvy, Suzanne, **Characteristics and Skills of the Forensic Accountant**, June 2009 -www.c gcpa com.. /chg.../ /AICPA. Accessed on15 .11(2014).

وتفسير المعلومات والقوائم المالية وتقديم الشهادة والمعرفة بمعايير المهنة المناسبة، وأدلة المراجعة واكتشاف الإحتيال وتتبع الأصول، الإكتشاف الإلكتروني، والمعرفة العامة بقواعد جمع الأدلة والإجراءات المدنية، ومهارات المقابلة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت والخصائص الرئيسية والمهارات الأساسية في المحاسبين القضائيين، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Woori 2009)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى دور المحاسب القضائي في التقليل من حالات الغش بإعتبارها مشكلات بالغة الصعوبة في عالم شركات اليوم، وذلك لان المراجعة القانوني الاعتيادي عن مدى العدالة أو الإلتزام بالنواحي المادية في عرض المركز المالي ونتيجة العمل والتدفقات النقدية، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قد فشل في منع أو تقليل جرائم الشركات وسوء إستخدام الأموال. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وإستخدمت الصحف والتقارير المالية، وقرارات المحاكم للعديد من الحالات. أظهرت أهم نتائج الدراسة إن حالات الفشل وفضائح الشركات قد وضعت المختصين في مهنة المحاسبة في واقع جديد يمتد إلى ما وراء المراجعة القانوني وحتى ابعده من موضوع حوكمة الشركات، مما أدى بالتالي الى إزدياد الطلب على المحاسب القضائي لإيجاد طريقة أفضل في معالجة تلك المشاكل، حيث أشارت الدراسة الموثوق بها في الدول المتقدمة إلى أن 39% من المنظمات قد أبدت حاجتها إلى محاسب قضائي للمساهمة في حل المشكلات الصعبة في عالم الشركات، أوصت الدراسة بضرورة البحث في تغييرات مسرح الجريمة وما هو مطلوب من مهارات التحقيق غير التقليدي في مواجهة مشاكل الشركات، وأشارت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية أفضل حقول المحاسبة، وأن دور المحاسب القضائي سيصبح كبير جداً في التغلب على المشاكل الصعبة والدرجة في مجال عمل الشركات والمحاسبة العامة والوسط الحكومي في الفترة القادمة.

دراسة، (J. K. Okhoye 2009)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في التحقيق عن الغش ودعم الدعاوى القضائية، إن المحاسبة القضائية تعتبر ممارسة خاصة للمحاسبين القضائيين في وصف النتائج

(1) Woori and Asaolu, **The Role of Forensic Accounting in Sowing the Versed Problem of Corporate World European**, Journal of Scientific Research Issue, 2009, PP.183-187

(2) Okhoye J. K **The Role of Forensic Accounting in Fraud Investigation and Litigation Suppor Louisiana State Universityt College of Buisness Department of Accounting** ,International Journal of Business and Management Vol. 17, No. 1, 2009, PP. 501 - 510 .

المتعلقة بالنزاعات والدعاوى القضائية، وتزويد المحكمة بتحليل محاسبي بشكل أساسي للمناقشة والحوار واتخاذ القرار المناسب. تمثلت مشكلة الدراسة في مدى قدرة المحاسبة القضائية في البحث عن الحقيقة وتفسيرها، نظراً للزيادات في عدد عمليات الإحتيال في نيجيريا وحول العالم أدى إلى الحاجة الملحة لخدماتها، ويأتي التعاقد مع المحاسب القضائي حيث يتوفر فيه سرعة البديهة وقدرته على تحليل الإحتيال. أظهر أهمية الدراسة في المحاسبة القضائية ودورها في فض المنازعات التجارية ودور المحاسب القضائي في المحاكم كشاهد خبير. إستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هل يتوفر لدى المحاسب القضائي القدرة على العمل ضمن الفريق لممارسة المحاسبة القضائية والمهارات والخبرة المطلوبة في المحاسب القضائي حتى يتمكن من أداء عمله. أوصت الدراسة بالحاجة لإدراج المحاسبة القضائية في المنهج العلمي في المؤسسات التعليمية في نيجيريا، وعلى الهيئات المحاسبية المهنية نتعطي دورات في المحاسبة القضائية وتدريب المحاسبين القضائيين وتوعيتهم بأهمية المحاسبة القضائية، سواء في القطاع العام أو الخاص، بحيث يكونوا مستعدين للوقوف أمام المحاكم في وقت الدفاع عن تقاريرهم.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة إهتمت بالمحاسبة القضائية ودورها في فض المنازعات التجارية ودور المحاسب القضائي في المحاكم، وأوصت بإدراج المحاسبة القضائية في المنهج العلمي في المؤسسات التعليمية، بينما تختلف الدراسة الحالية بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية

دراسة، صالح، (2009م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر نماذج القياس المحاسبي في توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لتحقيق رغبة مستخدمي المعلومات والمساعدة في إتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، ومعرفة تأثير نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية والتعرف على التأثيرات التي يحدثها التعدد في نماذج القياس المحاسبي على القرارات الإدارية الخاصة بتنظيم وإختيار السياسات المحاسبية في ظل المرونة المتاحة للإدارة. تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد نماذج القياس المحاسبي (نموذج التكلفة التاريخية، نموذج القيم الجارية) ومن ثم تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية، وكذلك أثرها على تنظيم وإختيار السياسات المحاسبية. ظهرت أهمية الدراسة في مدى تأثير التعدد في نماذج القياس المحاسبي على القرارات الإدارية الخاصة بتنظيم وإختيار السياسات المحاسبية. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تتنوع جودة المعلومات المحاسبية بتنوع نماذج القياس المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية، وتتأثر جودة المعلومات المحاسبية بقرارات الإستثمار في الأوراق المالية

(1) صالح حامد محمد علي، اثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الاوراق المالية، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة 2009م).

والتعدد في نماذج القياس المحاسبي ومن ثم التأثير على قرارات المحاسبية، وان تعدد نماذج القياس المحاسبي يؤدي الى مرونة الإدارة في إختيار وتنظيم السياسات المحاسبية، وأن غياب معايير المفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة يؤدي إلى التباين في تنظيم وإختيار السياسات المحاسبية. أوصت الدراسة بضرورة الازم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتوحيد نماذج القياس والتقويم المحاسبي المستخدمة في إعداد المعلومات المحاسبية، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال، توحيد المعايير المحاسبية ونماذج القياس والطرق المحاسبية بين الدول لإنتاج معلومات يمكن مقارنتها.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت إلى توضيح أثر نماذج القياس المحاسبي في توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لتحقيق رغبة مستخدمي المعلومات والمساعدة في إتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، ومعرفة تأثير نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الاوراق المالية والتعرف على التأثيرات التي يحدثها التعدد في نماذج القياس المحاسبي على القرارات الإدارية الخاصة بتنظيم وإختيار السياسات المحاسبية في ظل المرونة المتاحة للإدارة، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، أكرم (2009م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص النوعية الأساسية التي تعرضها القوائم المالية للبنوك التجارية ممثلة في القابلية للفهم والإفادة، الملاءمة، الموثوقية، دراسة وتقييم أثرها على جودة التقارير المالية. التعرف على الخصائص النوعية الثانوية التي تعرضها القوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية ممثلة في خاصية التماثل، وخاصية القابلية للمقارنة، ومن ثم دراسة وتقييم أثرها على جودة التقارير المالية الصادرة من تلك البنوك. ظهرت أهمية الدراسة في معرفة مدى حرص البنوك التجارية العاملة في اليمن على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية. تمثلت المشكلة في التساؤلات التالية: هل تقوم البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة؟، ما مدى تأثير الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟، وما مدى تأثير الخصائص الثانوية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية. توصلت الدراسة إلى النتائج منها إن هناك تأثيراً عالياً للخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية في اليمن بزيادة الإهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك. قيام البنك المركزي بعقد

(1) أكرم يحيى علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

المؤتمرات والدورات العلمية لتتقيف وزيادة وعي العاملين في البنوك التجارية بأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تمثلت المشكلتها في هل تقوم البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة؟ و ما مدى تأثير الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمن، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Mc Mullen & Sanchez 2010)⁽¹⁾

هدفت الدراسة لتحري الخيارات الضرورية، المستوى التعليمي، التدريب المطلوب في المحاسبين وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المهارات التالية مرتبة حسب أهمية، المهارة التحليلية، القضائيين، ومهارات المحاسبة الأساسية ومهارات حل المشاكل، ومهارات تحليل البيانات ومهارات المقابلة ومهارات الإتصال الشفهي، ومهارات الحاسوب الأساسية ومهارات إستخدام التقنية الإلكترونية في المحاسبة ومهارة كتابة التقارير، ومهارات الحاسوب القضائية ومهارات الخطابة والمعرفة بالقانون الجنائي والمعرفة بالقانون المدني والخبرة باستخدام قانون بنفورد والمعرفة بقانون الضرائب، تعتبر مهارات مهمة بالنسبة للمحاسبين القضائيين، كما ان نتائج الدراسة بينت أن المثابرة والتشكيك ومهارات المحاجة ومهارات التواصل مع الناس، والمرونة والعمل بفاعلية ضمن الفريق والخبرة في المراجعة والشخصية الواثقة والحازمة والمعرفة بالنظام القانوني، تعتبر خصائص من المهم توافرها في المحاسب القضائي. أما بالنسبة للمستوى التعليمي فإن شهادة البكالوريوس في المحاسبة تعتبر كافية لممارسة المحاسبة القضائية، أما فيما يخص الأدوات البرمجية المستخدمة في إكتشاف الإحتيال والبيانات الشاذة فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية الأدوات التالية للمحاسب القضائي مرتبة حسب أهميتها، برنامج التتقيب عن البيانات، وبرنامج إكتشاف الدليل المنطقي وبرنامج لغة أوامر المراجعة وبرنامج إستخلاص وتحليل البيانات التفاعلي.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت مدى توافر المهارات المطلوبة في المحاسب القضائي، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، إيمان، (2010م)⁽²⁾

(1) McMullen, , Dorothy A; Sanchez Maria H, A Preliminary Investigation of the Necessary Skills, Education Requirements, and Training Requirements for Forensic Accountants, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 2, Issue 2, 2010, PP. 30-48.

(2) إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها في التطبيق على قطع الاتصالات والتكنولوجيا، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الخامس والسبعون، 2010)، ص ص 255-306.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الإبداعية في الفكر المحاسبي، ودور المحاسبة القضائية كأحد الإتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية بالتطبيق على قطاع الإتصالات والتكنولوجيا المصري. ظهرت أهمية الدراسة من أنها توضح مهنة المحاسب القضائي كأحد المجالات المستقبلية في مهنة المحاسبة والمراجعة والتي ظهرت أهميتها بعد إرتفاع حالات الغش والتقاضي نتيجة موجة الإنهيارات المالية للعديد من الشركات التي شهدها العالم مؤخراً. انتهجت الدراسة المنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تنامي الإهتمام بالإهتمام بالمحاسبة القضائية التي تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارات التحريات وتهدف إلى منع وإكتشاف الغش في التقارير المالية كأحد القضايا المحورية التي تواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة. أوصت الدراسة بعقد المزيد من الدورات التدريبية في مجال المحاسبة القضائية للمراجعين بهدف زيادة مستوى الشك المهني لديهم، وتنمية مهارة التحري والبحث عن الغش المالي، وتدريب مهارات المحاسبة القضائية ضمن برامج المحاسبة بالجامعات.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت إلى تأصيل مفهوم المحاسبة الإبداعية في الفكر المحاسبي كمتغير رئيسي، بينما تختلف عنها دراستي بتناولها لدور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Celine Michailcs،2010)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية وإمكانية تحسينها. ظهرت أهمية الدراسة في أن جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي للتقارير المالية المعدة يدوياً في الشركات الفرنسية محددة وممثلة في نظرية الوكالة، وأن الخيارات الفرنسية مبنية على دراسات وبحوث، علمية فرنسية لإعداد التقارير المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في مقارنة المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في فرنسا مع المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في بريطانيا والسويد واليابان وأسبانيا وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، أوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة لكي تفي باحتياجات مستخدميها، إصدار تعليمات تلزم الشركات الفرنسية بتطبيق المعايير التي تحسن جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح والشفافية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت مقارنة المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في فرنسا مع المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في بريطانيا والسويد واليابان وأسبانيا وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي وتحقيق رغبات مستخدمي ومحلي المعلومات المحاسبية

(1) Celine Michailcs, **The Determinants of The Quality of Accounting Information Disclosed by French Listed companies**, (Paris: University of Paris-Dauphine, Paper Unpubilished, 2010), PP. 2 - 29.

الصادرة عن الشركات الفرنسية وامكانية معرفة مقدره هذه الشركات في الحصول على تمويل خارجي. وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولت دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية. دراسة، طه، (2011م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى محاولة تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات، وذلك باستخدام الأساليب الكمية والوصفية المناسبة وخاصة عند دراسة جدوى البدائل التي يعترضها الخطر أو عدم التأكد بغرض تحقيق العوائد أو الأرباح المستهدفة، التعرف على طبيعة الإفصاح عن التنبؤات المالية التي تمارسها شركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك من حيث مستوى وأساليب هذا الإفصاح. تمثلت مشكلة الدراسة في إنخفاض جودة المعلومات المحاسبية الناتج عن مواجهة منتج هذه المعلومات بظاهرة عدم التأكد والتعامل مع العديد من المتغيرات غير مؤكدة النتائج. ظهرت أهمية الدراسة في محاولة تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذ القرار ومعايير قياس هذه الجودة والعوامل التي تؤثر عليها، وكيفية إجراء التحسين المنشود، القضاء على أو تخفيض ظاهرة تردد متخذي القرارات عن طريق توفير قاعدة من المعلومات الجديدة الصحيحة والموثوق فيها والتي يتم الاستناد إليها في إختيار البديل الأمثل. انتهجت الدراسة المنهج الإستقرائي، المنهج التاريخي، الإستنباطي والوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أهمية الاعتماد على القوائم المالية المنشورة كأساس للتعامل في سوق الأوراق المالية، الاعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية فقط دون غيرها من المعلومات غير المالية يؤدي إلى نتائج عكسية عند إتخاذ قرار الإستثمار في سوق الأوراق المالية. أوصت الدراسة بتوفير معايير عامة لقياس المعلومات ذات أهمية كبيرة لان المعلومات بدون توفر هذه المعايير التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية إتخاذ القرارات فإن هذه المعلومات تفتقد أهميتها. ويعتبر المنتج النهائي لعملية إتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لإتخاذ القرارات الرشيدة، أن الملائمة على هذا النحو تعد معياراً من أهم معايير قياس جودة البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرار مستخدمي المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تختلف عن دارستي في المشكلة حيث تمثلت المشكلة في إنخفاض جودة المعلومات المحاسبية الناتج عن مواجهة منتج هذه المعلومات بظاهرة عدم التأكد والتعامل مع العديد من المتغيرات غير مؤكدة النتائج وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولت دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، مقداد، (2012م)⁽²⁾

(1) طه حسين يوسف عبيد، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2011م)
(2) مقداد أحمد الجليلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تنمية الرافدين، المجلد، 34، العدد 107، 2012م)، ص ص 9 - 21.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها، التعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق والفرق بينها وبين مهنة الخبير في محاكم البيئة العراقية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن المحاسبة القضائية تحتاج مجموعة من الخيارات المتعددة لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات وتتضمن أعمال التحقيقات، وتكنولوجيا المعلومات القضائية دعم الدعاوي القضائية، وتسوية وفض النزاعات. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي. إختبرت الدراسة فرضية، إن إرتفاع معدلات الدعاوي والمنازعات القضائية تتطلب الإستعانة بالمحاسبة القضائية، وفرضية أن المحاسبة القضائية تحتاج إلى مجموعة مختلطة من الخبرات المتعددة لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات، وفرضية، أن مناهج المؤسسات التعليمية والجامعات في العراق لديها قدرة محدودة على تأهيل المحاسب والمراجع لتلبية متطلبات المحاسبة القضائية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن فضائح الغش للشركات العالمية مثل شركة أنرون وغيرها وما ترتب عليها من دعاوي قضائية قد خلق نوع من الطلب الكبير على المهارات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية، إن المحاسب القضائي بحاجة إلى مهارات عديدة منها التعليم والتدريب في مجال المحاسبة والأعمال التجارية. أوصت الدراسة، بضرورة وجود تشريع عراقي يحدد واجبات المحاسب القضائي كل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضريبة، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها والتعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق والفرق بينها وبين مهنة الخبير في محاكم البيئة العراقية، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، ولاء، (2012م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى وضع إطاراً علمياً لمهنة المحاسبة القضائية تخدم خبراء المنازعات التجارية في تأييد الدعاوي القضائية مما يساعد رجال القضاء من إقرار الحق وتحقيق العدالة وطمأنة المساهمين والمقترضين والمستثمرين من سلامة التقارير المالية،.تمثلت مشكلة وموضوع الدراسة في أسباب الانهيارات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية الكبرى، تكمن أهمية الدراسة في أنها تناولت موضوعاً من الموضوعات الهامة والبحثية ومجال من مجالات الأدب المحاسبي الذي برزت أهميته منذ ظهور الجرائم والكوارث المالية مما أدى إلى زيادة حاجة كلاً من القضاء والمستثمرين والمساهمين إلى تطبيق المحاسبة القضائية. إعتمدت الدراسة على المزج بين منهجين

(1) ولاء محمود عبد العزيز، دراسة محاسبية عن الإطار لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية، (القاهرة: جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 17، العدد 2، 2012م)، ص ص 151 - 205.

الإستقرائي والإستنباطي أي المنهج العلمي المعاصر وذلك من خلال استقراء ما جاء في الدراسات الرائدة والمراجع العلمية والدورية المختلفة المتعلقة بالمحاسبة القضائية، استخدمت الدراسة قائمة الإستقصاء في جمع المعلومات لإختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن هنالك دوافع راء ظهور المحاسبة القضائية في إنشاء ظاهرة الغش والإحتيال المالي بالقوائم المالية، وتراضي الإدارة في تطبيق مبادئ الحوكمة والإحتيال المالي بالقوائم المالية. أما توصيات الدراسة ركزت على ضرورة زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية وأهميتها وأساليب وإجراءاتها ودورها في فض المنازعات والدعاوي القضائية التجارية من خلال إضافة مادة المحاسبة القضائية ضمن مقررات الدراسة لطلاب كلية التجارة في الجامعات والمعاهد المصرية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، رافي، مقداد، (2012م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية والدور الذي تلعبه في كشف ومنع عمليات غسيل الأموال من خلال التعرف على المهارات التي يمتاز بها المحاسب القضائي فضلاً عن المؤهلات العلمية والمهنية التي يتمتع بها. تمثلت مشكلة الدراسة عن ظاهرة غسيل الأموال باعتبارها الجريمة اللاحقة الناجمة عن الأعمال غير المشروعة، كتجارة المخدرات، الجريمة المنظمة الرشوة والفساد المالي والإداري وغيرها من الجرائم. تتبع أهمية الدراسة من خلال موضوع الدراسة نفسه حيث انتشار عمليات الفساد المالي وغسيل الأموال وتأهيل المحاسب القضائي للحد من هذه الظاهرة، أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الإطلاع على الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع، استخدمت المقابلات الشخصية وقائمة الإستقصاء كأداة لجمع البيانات وتحليل الفرضيات، نتج من الدراسة أن المحاسبة بإعتبارها نشاطاً اجتماعياً يخدم المجتمع تواجه تحديات عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، هنالك إختلاف من حيث نطاق العمل بين كل من المراجع الخارجي والمحاسب القضائي خصوصاً فيما يتعلق بالمؤهلات الخاصة بكل منهم. كما أوصت الدراسة بقيام الهيئات العلمية والمهنة كنقابة المحاسبين والمراجعين بعمل ندوات إرشادية لشأن القياس والتقارير عن الأنشطة المالية غير السليمة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Hassan Evaz zadeh & Morteza Ramazani, 2012)⁽¹⁾

(1) رافي نزار جميل، مقداد أحمد الجيلي، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 35، العدد 93، 2012م)، ص ص 99 - 141.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المحاسبين الإيرانيين لمفهوم المحاسبة القضائية، وتقديم بعض التوصيات من أجل تعزيز إدراك المحاسبين الإيرانيين لمفهوم المحاسبة القضائية، وتقديم بعض التوصيات من أجل تعزيز إدراك المحاسبين في إيران لمفهوم المحاسبة القضائية. أظهرت أهمية الدراسة من الحاجة الماسة لخدمات المحاسب القضائي في المجتمع الإيراني لما له من دور فعال في أعمال التحقيقات القانونية المتعلقة بقضايا المال والأعمال كحكم أو خبير أو مفتش مالي أو وكيل. إتمدت الدراسة إستمارة إستبانة لجمع وتحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها إن مستوى ادراك المحاسبين الإيرانيين للمحاسبة القضائية منخفض، وإن درجة قليلة من المحاسبين لديهم الخلفية عن مفهوم وطرق ومصادر المحاسبة القضائية وهم الطبقة الواعية ممن هم في درجة المدير المالي. أوصت الدراسة بتقديم دورات تدريبية بتقديم دورات تدريبية في المحاسبة القضائية على نطاق الطلاب بالجامعات، وعقد ندوات علمية متخصصة في المحاسبة القضائية، وإنشاء مجمع تشاوري للمحاسبين حول المحاسبة القضائية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت إلى معرفة مدى إدراك المحاسبين الإيرانيين لمفهوم المحاسبة القضائية من الناحية العملية من طريق المحاسبين ببعض الشركات الإيرانية وأقلت الجانب الأكاديمي والجهات الأخرى ممن لهم صلة بهذا المجال، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة،(Muehlmann, 2012)⁽²⁾

هدفت الدراسة الى معرفة مدى الحاجة للإستعانة بخبراء المحاسبة القضائية فيما يخص قضايا الضريبة وفيما إذا كانت شهادة الخبير فعالة أم ضعيفة أم مفيدة، ومن هم اللذين يجدهم القضاء شهود فعالين. إتمدت الدراسة منهجية البحث الإرشيفي وبالإعتماد على ما كتبه القضاء حول آراء الخبراء داخل المحكمة، شملت البيانات 50 قاعدة بيانات في الولايات المتحدة الأمريكية. وبينت نتائج الدراسة أن ما يقارب 80% من الحالات وكانت قضايا الضرائب السبب الرئيسي لإشراك المحاسب القضائي و80% من الحالات متعلقة بمنازعات ضريبة الدخل، كان تقييم القضاء لأداء المحاسبين القضائيين فعال لما يقارب النصف منهم.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت الإستعانة بخبراء المحاسبة القضائية فيما يختص بقضايا الضريبة وهدفت إلى إمكانية إستخدام المحاسبة القضائية في حالات التهرب الضريبي، وعمل المحاسب القضائي كشاهد خبير في المحاكم لتوضيح الحقائق معتمداً على خبرته وإبداء رأي فني سليم

(1) Hassan Evaz Zadeh, Morteza Ramazani, **Accountant's Perception of Forensic Accounting**, Global Journal of Management and Business Research, USA, Vol. 12, Issue 6, 2012, PP.1-4 .

(2) Muehlmann, **The Lies of Forensic Accounting Experts in the Cases as Identified in Coli Opinions**, Journal of Forensic and Inresigalive Accounting, Vol. 4, No. 2, 2012.

في القضية المعروضة عليه، بينما تختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Efiog, 2012)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك طلبة المحاسبة في الجامعات النيجيرية لموضوعات المحاسبة القضائية وإظهار دور المحاسبة القضائية في معرفة الأساليب المستخدمة في تقليل حالات الغش الإداري والمالي. تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظاهرة الفساد مرتبطة بالمنظومة العامة في المجتمع، وتتعلق بصورة خاصة بسلوك ووعي الأفراد داخل وخارج الدوائر والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، من خلال إستخدام مهارات المحاسبة القضائية ومعرفة أين ذهبت أموال الغش، والكيفية التي ذهبت بها ومن المسؤول عن حالات الغش. ظهرت أهمية الدراسة من إزدياد الحاجة لخدمات المحاسبة القضائية نتيجة لكثرة حالات الغش المالي والتلاعب والفساد الإداري للحد من الغش والتلاعب المالي وكشفه والحد من آثاره السلبية وتأثير إضافة موضوعات المحاسبة القضائية إلى مقررات المحاسبة في دعم مهارات الطلاب وكفاءتهم في كشف حالات الغش. إتبعنا الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود إنخفاض في مستوى إدراك طلبة المحاسبة لموضوعات المحاسبة القضائية له أثر كبير على دعم مقدرات ومهارات الطلاب وكفاءتهم من أجل تقليل حالات الغش، وتبين أن نقص تدريب طلاب المحاسبة في الجامعات على أساليب المحاسبة القضائية ساهم في إرتفاع حالات الفساد المالي والغش خاصة في نيجيريا. أوصت الدراسة بإضافة مقررات المحاسبة القضائية في الدراسات العليا كمادة أساسية، وكذلك ضمن مقررات الإمتحانات المهنية التي تنظمها الهيئات العامة، وقد إنتهت الدراسة إلى ضعف إدراك طلاب المحاسبة لموضوعات المحاسبة القضائية، ومن ثم تعيين إضافة تخص المحاسبة القضائية في مرحلة الدراسات العليا.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة توصلت إلى وجود إنخفاض في مستوى إدراك طلبة المحاسبة للمحاسبة القضائية وكذلك نقص تدريب الطلاب في الجامعات على أساليب المحاسبة القضائية وإضافة موضوعات المحاسبة القضائية إلى مقررات المحاسبة، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Mayor2012)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر المهارات الكافية لدى العاملين بوحدة مكافحة الغش بالبنوك الهندية لأداء المحاسبة القضائية وكيفية تحسين هذه المهارات، وقد خلصت الدراسة إلى أن

(1) Efiog, **Forensic Accounting Education ;An Exploration of Level of Awareness in Developing Economy Ices Nigeria as Accuse Study**, International Carnal of Business and Management, Vol.7, No. 4 , 2012, PP. 26 – 35.

(2) Mayor White, Paper on **Forensic Auditing in Bank Risk Pro Management Consulting Partltd**, 2012, PP.2.36

العاملين بوحدة مكافحة الغش بالبنوك لا تتوفر لديهم المهارات الكافية لإكتشاف الغش، ويتعين عليهم اجتياز برامج تدريبية في مجال المحاسبة القضائية لتحسين مهاراتهم في الحد من الغش في بيئة أعمال مختلفة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت مدى توافر المهارات الكافية لدى العاملين بوحدة مكافحة الغش بالبنوك الهندية، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، Erazadeh and Eamazam (2012م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى فحص مدى إدراك المحاسبين القضائيين لأساليب الحسابات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية، وعلى مصادر وأساليب المحاسبة القضائية. تمثلت مشكلة الدراسة في بحث دور المحاسبين القضائيين في التقليل من حالات الغش الإداري والمالي وكيفية منعه وسوء استخدامه. ظهرت أهمية الدراسة في الاستعانة بالمهارات والإحتياجات في حل المشكلات التي تواجه المحاسبة القضائية. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإستنباطي والإستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك إنخفاض في إدراك المحاسبين القضائيين لمصادر المحاسبة القضائية، ويعود السبب في ذلك إلى سوء الوعي والتدريب، وتوفر هذه الخدمات من قبل مديري الشركات المالية، بالإضافة إلى محدودية مصادر وأساليب المحاسبة القضائية. أوصت الدراسة بضرورة عمل دورات تدريبية عامة وخاصة للمحاسبين، من أجل تعزيز قدراتهم لإدراك الأنظمة المالية وأساليب المحاسبة القضائية، تمتع المحاسب القضائي بشخصية قوية وقدرته على الإنتباه بكل الوقائع القضائية وتحليل الوقائع المبهمة من خلال مراجعة الجرائم المالية التي وقعت بالفعل في فترات سابقة، إن المحاسب القضائي يمكن أن يلعب دوراً في مكافحة الغش المالي بإستخدام أساليب ومصادر المحاسبة القضائية. يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة القضائية وأساليبها، وتوصلت إلى أن هنالك إنخفاض كبير في الوعي والإدراك لدى المحاسبين القضائيين لممارستها، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، عوض الله، (2012م)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على جودة المعلومات المحاسبية والخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات، هذه الخصائص تعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي وذلك من خلال التعرف على محاسبة المسؤولية الإجتماعية التي تعتبر إمتداد لمجال المحاسبة المالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للشركة، وكذلك التعرف على محاسبة

(1) Erazadeh and Eamazam, **Accounting Perception of Forensic Accounting- Study of Iran**, 2012. Available at: <http://www.forensic accounting.com>.

(2) عوض الله جعفر الحسين ابوبكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم والتقانة، مجلد 12 العدد 2، 2012م)، ص ص 112 - 123.

المسئولية البيئية والاجتماعية تتطلب معالجات محاسبية خاصة داخل الإطار المحاسبي والذي يستدعي تطوير مفهوم وأساليب القياس المحاسبي، ولا يكون دائماً للتعبير بقيم مالية بالإفصاح عن معلومات كمية ونسب تحليلية قد يكون ملائماً للتعبير عن كثير من المشكلات البيئية والاجتماعية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، من الصعب توفير مفهوم عام موحد للإفصاح عن جودة المعلومات المحاسبية يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الاطراف رغباته الكاملة في المجال. أوصت الدراسة بوضع إطار عام يتضمن التوفيق بين وجهات نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية وبشكل يوفر الاتفاق على حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الاطراف.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على جودة المعلومات المحاسبية والخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وهذه الخصائص تعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة،(Heidi, 2012)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وشروط الدين، تحديد وتحليل ما إذا كانت جودة المعلومات المحاسبية تساعد في التخفيف من مشاكل عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المقرضين والمقرضين بحيث يكون المقرضين قادرين على تقييم القروض مع انخفاض أسعار الفائدة وأقل أقساط مع فترة إستحقاق أطول، تحليل العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والتمويل بالدين تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال، هل الشركات التي لها معلومات محاسبية ذات جودة عالية قادرة على الحصول على تمويل بالدين بشروط أفضل من الشركات التي لها معلومات محاسبية ذات جودة منخفضة. ظهرت أهمية الدراسة في معرفة ما إذا كانت الشركات التي لها معلومات محاسبية ذات جودة عالية قادرة على الحصول على تمويل بالدين بشروط أفضل، أقل أقساط وفترة إستحقاق أطول من الشركات التي لها معلومات محاسبية ذات جودة منخفضة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يمكن الإطلاع على التقارير المالية والتي تمكن من رصد الأداء والوضع المالي للشركة وبالتالي التخفيف من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المقرض والمقرض في أسواق الدين وإستخدام المقرضين المعلومات المحاسبية لتقييم الجدارة الإئتمانية للمقرضين، عندما تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة مرتفعة وعدم اليقين لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية وهذا يسهل تقييم جودة الإئتمان. أوصت الدراسة بضرورة نشر

(1) Heidi Hirvonen, **Accounting Quality and Terms of Debt: Evidence from IFRS Firms**, (Sweden: Aalto University, Master's Thesis,2012)

تقارير مالية تحتوي على معلومات محاسبية ذات جودة عالية للحد من مخاطر المعلومات ذات الصلة بالمقترضين.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تمثلت مشكلتها في هل الشركات التي لها معلومات محاسبية ذات جودة عالية قادرة على الحصول على تمويل بالدين بشروط أفضل من الشركات التي لها معلومات محاسبية ذات جودة منخفضة، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (C.O. Mgbam،2013)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتحديد أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الاسهم في اسواق المال النيجيرية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن المعلومات المحاسبية المنشورة في أسواق المال تقتصر إلى الإفصاح الكافي عن البيانات المحاسبية التي أعدت على أساسها الحسابات وأن الشركة في قوائمها المالية تظهر الأداء الفعلي دون الإهتمام بالإفصاح الكافي عن المعلومات التي توفرها التقارير، والمعلومات المحاسبية التي تؤثر على نتائج العملية الحسابية. ظهرت أهمية الدراسة في تحديد أهم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، بيان أهمية المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير والقوائم المالية في تقلبات الأسهم. إنتهجت الدراسة المنهج الإستنباطي المنهج الإستقرائي، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك نتائج أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ملائمة ومفيدة في تقلبات السهم وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، إستخدام المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في الاسهم أدى إلى تطور وتحسين المعلومات المحاسبية على خبرة متخذه وليس على المعلومات المحاسبية فقط. أوصت الدراسة بضرورة فهم وتحليل التقارير المالية حتى تتم الإستفادة القصوى منها، ضرورة التكامل بين نظام المعلومات المحاسبية وأنظمة المعلومات الأخرى بالشركة، سبل تطوير عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالاسهم لدى الإدارة العليا في القطاع العام أو الخاص يجب أن يكون على نحو علمي.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت تأثير المعلومات المحاسبية في أسواق المال. وهدفت إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتحديد أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الأسهم في أسواق المال النيجيري، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Andreas،2013)⁽²⁾

-
- (1) C.O. Mgbame, **Accounting Information and Stock Volatility in the Nigerian Capital Market- A Garch Analysis Approach**, (Nigeria: University of Benin, PHD 2013).
 - (2) Andreas Jansson, **Has the Introduction of IFRS Improved Accounting Quality – A Comparative Study of Five Countries** (Sweden: Linnaeus University, PhD2013)

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت معايير التقارير المالية الدولية تزيد من جودة المعلومات المحاسبية، وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمستخدميها. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل: ما هو الوقت الأمثل للإعتراف بالخسائر وإدارة الأرباح طبقاً لمعايير التقارير المالية ما هو الأثر على المعلومات المحاسبية الناتج عن أخطاء التنبؤ الصغيرة والأكثر تكراراً وما الأثر عليها في حالة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. ظهرت أهمية الدراسة في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أو أي معايير محاسبية أخرى لا يكون له تأثير على قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بربحية السهم للشركة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هناك آثار على المعلومات ومعايير التقارير المالية الدولية تختلف الدول في تقاليدها المحاسبية المتبعة، إن البلدان ذات الفجوة المحاسبية هي البلدان التي لا تطبق معايير التقارير المالية الدولية لأن معايير التقارير المالية ليس أكثر دقة من وجهة نظر المحللين الماليين. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وذلك لأنها تؤدي إلى ارتفاع الإتساق في توقعات المحللين الماليين في جميع البلدان، ضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وذلك لأن مستخدمي المعلومات المحاسبية التي لا تتصف بالجودة هم المتضررين بعدم تطبيق المعايير وتعدد أساليب القياس المحاسبي.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت التساؤل ما هو الوقت الأمثل للإعتراف بالخسائر وإدارة الأرباح، ما هو الأثر على المعلومات المحاسبية الناتج وما الأثر عن أخطاء التنبؤ الصغير والأكثر شيوعاً أخطاء التنبؤ الصغير عليها في حالة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية. دراسة، عاطف، (2013م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. تمثلت مشكلة الدراسة في ما واجهته مهنة المحاسبة من مشاكل كثيرة جراء قضايا الفساد المالي والإداري من أهمها فقد ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة وتعرض الفكر المحاسبي التقليدي للعديد من الإنتقاد لقصوره في معالجة قضايا الفساد المالي والإداري نتيجة المرونة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على توزيع قوائم إستقصاء بجانب إستخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج وإختبار صحة الفروض. اختبرت الدراسة فرضية، توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الإحتيالية للفساد المالي والإداري وبين حالات الغش والفساد، وفرضية، ينخفض الأثر السلبي للأساليب الإحتيالية للفساد المالي والإداري على حالات الغش والفساد في ظل تفعيل آليات المحاسبة القضائية لمكافحة قضايا الفساد. توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى آليات المحاسبة القضائية سواء لطلبة المحاسبة في الجامعات أو للمحاسبين والمراجعين، تبين أن آثار آليات المحاسبة القضائية

(1) عاطف محمد أحمد أحمد، دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تحليلية، (بني سويف : جامعة بني سويف، كلية التجارة بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية، المجلد 1، العدد 2، 2013م)، ص ص 1 - 40 .

كانت إيجابية على قدرات ومهارات ومعارف عينة الدراسة بشكل يؤهلهم على محاربة حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل الشركات. أوصت الدراسة بضرورة تعديل مقررات برامج المحاسبة في كليات التجارة عن طريق إضافة مقررات جديدة أكثر تخصصاً في المحاسبة القضائية، ضرورة إصدار تشريعات جديدة لدعم الشفافية وحرية الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت استخدام المحاسبة القضائية في جمهورية مصر العربية قامت هذه الدراسة بدراسة وتحليل لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري، من خلال تخفيض الأثر السلبي للأساليب الإحتيالية للفساد المالي والإداري على حالات الغش والفساد في ظل تفعيل آليات المحاسبة القضائية لمكافحة قضايا الفساد بينما تناولت دراسة الحالية دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، سمير، (2013م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى معرفة مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والمستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل وإجراء التحليل المالي والإحصائي، بيان العلاقة بين كل من جودة المعلومات المحاسبية والمستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل للشركات الصناعية والمدرجة أسهمها في السوق المالي. ظهرت أهمية الدراسة في جعل الشركات تركز على المفاهيم التي ترفع من جودة المعلومات المحاسبية، رفع جودة المعلومات المحاسبية للمساهمة في إتخاذ قرارات رشيدة. تمثلت مشكلة الدراسة في هل هناك علاقة بين المستحقات الإختيارية وجودة المعلومات المحاسبية، هل هناك علاقة بين المستحقات غير الإختيارية وجودة المعلومات المحاسبية، هل هناك علاقة بين المستحقات الكلية وجودة المعلومات المحاسبية. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، عدم وجود علاقة بين المستحقات الإختيارية وجودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن القيمة المطلقة للفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية، عدم وجود علاقة بين المستحقات غير لإختيارية وجودة المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بتعزيز جودة المعلومات المحاسبية والشفافية في الإفصاح بالقوائم المالية وإصدار تشريعات تحد من ممارسات إدارة الشركات لعمليات المحاسبة الإحتيالية وضرورة الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية من قبل معدى القوائم المالية والمراجعين لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة هدفت إلى معرفة مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والمستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل وإجراء التحليل المالي والإحصائي بيان العلاقة بين كل من جودة المعلومات المحاسبية والمستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل للشركات الصناعية

(1) سمير موسى زيتون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، (عمان : جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2013م) .

والمدرجة أسهمها في السوق المال، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولت دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، خالد، (2013م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي وذلك من خلال إستهداف مجموعة من المنتمين إلى المحاسبة القضائية وهم المسؤولين بكل من الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المحاسبة والمراجعة وغيرهم من ممثلي مهنة المحاسبة والمراجعة. تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود إحتيالات وتضليل في القوائم المالية وإرتفاع معدل الدعاوي القضائية والمنازعات ومن ثم حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الإستفادة من خبراتهم وإبداء رأيهم حول الدعاوي القضائية التي تختص بالمخالفات المالية. لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات الآتية: تساعد المحاسبة القضائية في رفع كفاءة أداء الهيئات الرقابية والإشرافية وسرعة البت في المنازعات القضائية، تساعد المحاسبة القضائية على تضيق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين وطمأنة الجمهور في التقرير المالي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة وبراعة ومهارة التحريات وهي تنظر دائماً إلى ما وراء الأرقام، وأن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمهارات المراجعة في ضوء المعرفة بالأمر القانوني المرتبطة بتنفيذ القانون والجـدل والدعاوي القضائية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها تناولت دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، صلاح، (2013م)⁽²⁾

هدفت الدراسة لمحاولة توضيح مفهوم المحاسبة القضائية وبيان مهنة المراجعة الخارجية، وكذلك إلى إختبار مكونات الإطار المقترح للمحاسبة القضائية وتحديد القبول لمكونات ذلك الإطار تمهيداً لتأسيس هذه المهنة وتطويرها في البيئة العراقية وإطار مفاهيمي عام لها بعد إنتشار الفساد المالي في بعض الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي تطلب وجود مختصين في مجال التحري لإكتشاف عمليات الفساد المالي والكشف عن مرتكبيه وتقديمهم للعدالة، ودعم القضاء في قضايا الفساد المالي مثل المحاسبين القضائيين. تمثلت مشكلة الدراسة في إنتشار الفساد المالي في البيئة العراقية. إهتمت

(1) خالد محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، (بني سويف : جامعة بني سويف، كلية التجارة بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة بعنوان

تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، 7 – 8 أبريل 2013م)، ص 1 – 15.

(2) صلاح هادي الخالدي، دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الاحتيال المالي، (بغداد :جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، 2013م)، ص 453 – 473 .

الدراسة بإختبار مكونات الإطار المقترح للمحاسبة القضائية في الحد من عمليات الفساد، وتحديد مدى قبولهم لمكونات ذلك الإطار تمهيداً لتأسيس هذه المهنة وتطويرها في البيئة العراقية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والإستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن المحاسبة تجمع بين المعرفة المحاسبية والمراجعية والقانونية ومهارات التحري، للبحث عن الحقائق القضائية حول المسائل أو الإدعاءات والمطالبات التي يمكن أن تتعرض لها الشركات، وأن تطوير مهنة المحاسبة القضائية يتطلب جهود مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المهنية بالشكل الذي يمكن ان يساهم في بناء وتطوير هذه المهنة. أوصت الدراسة بوضع إطار مقترح لها والعمل على تطوير مهنة المحاسبين القضائيين من خلال وضع التشريعات والقوانين التي من شأنها تنظيم عمل المهنة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة أوضحت أن المحاسبة القضائية ظهرت نتيجة لحاجة الحكام والمحامين إلى محاسبين قضائيين للتحقيق في عدة نشاطات، وضرورة إنشاء وحدة للمحاسبين القضائيين في كل من المحاكم وهيئة النزاهة، وسوق الأوراق المالية العراقي، الهيئة العامة للضرائب، المسجل التجاري، البنك المركزي، لتوضيح الحقائق والتحقق من النشاطات المشبوهة وتقديم التقرير عنها، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، (Bhasin, 2013) (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المهارات الضرورية المطلوب توافرها في المحاسبين القضائيين في الهند، والإعتماد عليها في تطوير معايير منهج دراسة المحاسبة القضائية في الجامعات الهندية، كذلك هدفت الدراسة إلى تحديد فيما إذا كانت المهارات الضرورية المطلوبة في الدول المتقدمة تختلف بشكل مهم عن تلك المتوقعة من العملاء والمحاسبين في الهند بالإضافة إلى بعض الأهداف الأخرى. وتعتبر هذه الدراسة إستقصاء أولي للمهارات الضرورية، ومتطلبات التعليم، ومتطلبات التدريب للمحاسبين القضائيين. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأكاديميين والممارسين متفقين على أن التفكير الإنتقادي حل مشاكل غير متوقعة، المرونة الحقيقية، البراعة التحليلية، والمعرفة القانونية تعتبر من المهارات المهمة للمحاسبين القضائيين في حين يعتبر ممارسي المحاسبة القضائية مهارة التحليل أكثر أهمية من الأكاديميين. وعلى الرغم من أن كلا من الممارسين، الأكاديميين والمستخدمين للخدمات المحاسبة القضائية يعتقدون أن مهارة التحليل الإنتقادي مهمة جداً، فإن جميع المجموعات التي تم استقصائها (الممارسين، الأكاديميين، المستخدمين) متفقة على أن مهارة الاتصال الشفهي ومهارة الإتصال الكتابي ومهارة المحافظة على الهدوء تعتبر مهارات مهمة للمحاسب القضائي. كذلك تعتبر مهارة الإكتشاف من المهارات المهمة المطلوبة في المحاسبين القضائيين، وتتضمن مهارة

(1)Bhasin, Medan, **Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from A Developing Countr**, International Journal of Contemporary Business Studies, Vol.4, No.2, 2013, PP. 1000 - 1010.

الكتابة، مهارة المراجعة ومهارة الإتصال الشفهي. أما المهارات التي تعتبر أقل أهمية فتتضمن فهم الهدف من حالة حل المشاكل الإعتيادية وإستنتاج النتائج من الإكتشافات والتحليل.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت المهارات المطلوبة في المحاسب القضائي، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات.

دراسة،(HUBER 2013)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى إستقصاء فيما إذا كان المحاسبين القضائيين يقومون بالعناية اللازمة وفيما إذا كان التحقق من الوضع القانوني ومدونات قواعد السلوك، ومعايير الممارسة، ومؤهلات الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي تصدر شهادات لتحديد فيما إذا كان عدم بذل تك العناية يسهم في ذلك الإعتقاد الخاطيء قبل الحصول على الشهادات الخاصة بهم، لأنه غالباً ما تستخدم "العلامات التجارية" في الولايات المتحدة الأمريكية، تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدد مهم من المحاسبين القضائيين كان لديهم إعتقاد خاطيء عن الشركات التي تمنح شهادات في المحاسبة القضائية من حيث الوضع القانوني للشركة التي تمنح الشهادة والقواعد الأخلاقية ومعايير الممارسة لتلك الشركات. إعتمدت الدراسة على رسائل البريد الإلكتروني 1261 عنوان من الأشخاص الذين عرفوا أنفسهم كأعضاء في مؤسسة المحاسبة القضائية، وبينت النتائج إن 80% من المستجيبين يعتقدون بأهمية وجود شهادة في المحاسبة القضائية لتحقيق العناية اللازمة، إنتشرت المحاسبة القضائية من خلال الولايات المتحدة وبرطانيا في وقت مبكر من القرن العشرين، وواحدة من أولى المؤسسات التي إستعانت بخدمات المحاسبين هي مصلحة الضرائب لمواجهة ما سمي بقصة كابوني عندما تم القبض على عصابة مشهورة بالتهرب من دفع الضرائب.إصدار قرار مكتب التحقيقات الفدرالي لإستخدام المحاسبة القضائية من خلال الإستعانة بما يقارب(500) محاسب كوكيت خلال الحرب العالمية الثانية والإلتزام المطلوب بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وإلزامية قانون الضرائب على نطاق واسع.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت العناية اللازمة بالمحاسبة القضائية ومعايير الممارسة المهنية، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات.

دراسة، Digabrele (2013م)⁽²⁾

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح القدرات المحددة الموجودة، حيث الدور المزدوج للمراجع الخارجي، وذلك بالإضلاع على قواعد المراجعة الداخلي، قواعد المهارات الشخصية، كما تهدف أيضاً لإبراز السبب من التركيز في المراجعة على الضوابط الداخلية، فضلاً عن العودة إلى تقنيات المراجعة

(1) Huber. Wm Dennis **Forensic Accountants Certifications and Due Diligence**،Journal of Forensic and Investigative Accounting Vol. 5, No.1, 2013, PP. 182 – 203.

(2) Digabrele،James A Mariane, **Objectivity and Independence the Dual Roles of External Auditors and Accountants** :Working Paper Montclair state university and Oxford BrookesSchool of Social Sciences And Low(2013).

التقليدية، لقد ساهمت الأدبيات في تسليط الضوء على السبب الذي يستدعي دمج مسؤوليات المراجعة الخارجي مع مسؤوليات المراجعة الداخلي، وتسهيل هذه الخطوة وإقترح الوسائل التي تيسرها، والتركيز على الفوائد الناتجة عنها. وتلفت هذه الدراسة الإنتباه إلى السمات الرئيسية التي يجب أن تتحقق في المراجع الخارجي من موضوعية وإستقلال للحد من المخاطر المرتبطة بتداخل الأدوار بالإضافة إلى أن هذه السمات تدعم دور المحاسب القضائي الأساسي، ألا وهو الإستشارة وأداء الشهادة المهنية في المحكمة، ويرى الباحثان أن يدعموا الأدوار المزدوجة للمراجع الخارجي والتي تعطي بعين الإعتبار أولوية قصوى للقيم الأخلاقية. وتسلط هذه الدراسة الضوء على أن الأدوار المزدوجة مناسبة في بعض الحالات لوجود بعض القيود التي يفرضها قانون ساربنز أوكسلي، والتشريعات الأخرى ذات الصلة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت دمج مسؤوليات المراجعة الخارجي مع مسؤوليات المراجعة الداخلي، وتسهيل هذه الخطوة وإقترح الوسائل التي تيسرها، والتركيز على الفوائد الناتجة عنها، بينما تناولت دراسة الحالية دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات.

دراسة، أحمد، (2014م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى إدراك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوافر في الخبير الحسابي الليبي السمات والخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي، دراسة مدى إدراك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوافر في الخبير الحسابي الليبي المهارات المستحسنة المطلوبة في المحاسب القضائي. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات، هل يدرك الخبراء الحسابيين ضرورة أن يمتلك الخبير الحسابي الليبي الخصائص والمهارات والخبرات المطلوبة في المحاسب القضائي في الدول المتقدمة؟ هل يدرك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوافر في الخبير الحسابي الليبي السمات والخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي في الدول المتقدمة؟. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي للجانب النظري، واستخدام صحيفة الإستبيان للجانب العملي. إختبرت الدراسة فرضية رئيسية: لا يدرك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوافر في الخبير الحسابي الليبي السمات والخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، يدرك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوافر في الخبير الحسابي الليبي الخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي وأهمها (الالتزام بالأخلاق والنزاهة، الثقة في النفس والحزم، الحياد والموضوعية، تمالك النفس والهدوء عند مناقشة تفاصيل الأحداث)، أهم خمس معوقات تحد من فاعلية الخبير الحسابي الليبي في الخبرة القضائية مرتبة حسب الأولوية عدم القدرة على فهم أهداف القضية، العناد والتشبث بالرأي، عدم الفاعلية في الإتصال الشفهي، ضعف المهارة التحقيقية، عدم القدرة على إعادة بناء الأحداث. أوصلت الدراسة بحث الخبراء الحسابيين على التحلي بالسمات والخصائص المطلوبة

(1) أحمد السنوسي بشير مسعود، مدى ادراك الخبير الحسابي الليبي للمتطلبات المحاسبية القضائية - دراسة استكشافية، (مصارته: الأكاديمية الليبية فرع مصارته، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2014م).

في المحاسبين القضائيين في الدول المتقدمة، مطالبة الخبراء الحسابيين بإملاك المهارات الأساسية والمستحسنة المطلوبة في المحاسبين القضائيين في الدول المتقدمة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، من خلال دراسة مدى إدراك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوفر في الخبير الحسابي الليبي السمات والخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات.

دراسة، إخلص، (2014م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مجال المحاسبة القضائية بإعتباره مجال جديد في المحاسبة وجرى الإهتمام به بسبب حالات الغش والإحتيال في بيئة الأعمال ودور المحاسبة القضائية في تفعيل أهداف حوكمة الشركات وإبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية المحاسبة القضائية للكشف ومنع عمليات الغش والإحتيال في القوائم المالية وكذلك إمكانية المحاسبة القضائية في تفعيل أهداف حوكمة الشركات. تكمن أهمية الدراسة في أن المحاسبة علم اجتماعي يتأثر ويؤثر على بقية العلوم الأخرى في بيئة الأعمال والبيئة القانونية. إعتد الدراسة على المنهج الإستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة ومنها المحاسبة القضائية تمتلك أساليب وتقنيات متطورة في كشف ومنع الغش والإحتيال ويمكن تفعيل أهداف الشركات من خلال الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية. كما أوصت الدراسة بالإهتمام بمجال المحاسبة القضائية من خلال تصميم المناهج الدراسية لطلاب قسم المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا وتأهيل كوادر متخصصة بمجال المحاسبة القضائية من خلال دورات تدريبية داخل وخارج القطر.

يتضح للباحثة أن الدراسة تناولت دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وإنعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، بينما تختلف عنها هذه الدراسة بتناولها المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، ريا، (2014م)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إملاك المحاسبين القانونيين الاردنيين للمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية، لقد قسمت الباحثة المهارات المطلوبة في المحاسبين القانونيين لممارسة المحاسبة القضائية إلى محور الخلاق المهنية، القيادة والعمل ضمن فريق، التعليم والتدريب المستمر، والخبرة الكافية في المحاسبة والمراجعة والقانون، وسرعة البديهة، وكل محور من المحاور

(1) إخلص عبد علي داود، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وإنعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد 28، 2014م)، ص ص 88 - 135.

(2) ريا إبراهيم عيسى قنديل، (المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، دراسة - ميدانية، (عمان: جامعة جدارا، كلية الاقتصاد والأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2014م).

السابقة يتضمن المهارات المتعلقة بذلك المحور. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات، هل يتوافر لدى المحاسبين القانونيين في الأردن المهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية؟، هل يوجد إختلاف بين آراء عينتي الدراسة (المحاسبين القانونيين الأردنيين، المدراء الماليين العاملين في الشركات المدرجة في بورصة عمان) حول توافر المؤهلات المطلوبة في المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية. إعتمدت على المنهج الإستنباطي والإستقرائي. إختبرت الدراسة فرضية، لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين توفر المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية، وفرضية لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين آراء عينتي الدراسة (المحاسبين القانونيين الأردنيين، المدراء الماليين) حول توفر المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مهارات محور الأخلاق المهنية، مهارات محور القيادة والعمل ضمن فريق تعتبر من أهم المهارات اللازم توفرها في المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، كما خلصت الدراسة إلى عدم أهمية مهارات محور الخبرة الكافية في المحاسبة والمراجعة والقانون في المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، وقد جاءت نتيجة هذا المحور غير متفقة مع نتائج العديد من الدراسات في هذا المجال، حيث تتضمن مهارات هذا المحور إمتلاك التخصص الدقيق في مهنة المحاسبة والمراجعة والمعايير المحاسبية، وتوفير الخبرة الكافية في كشف التلاعب والإحتيال، توفر الخبرة الكافية في نظم الرقابة الداخلية، وتوفير الخبرة الكافية في التشريعات القانونية المختلفة، وتوفير الخبرة الكافية في جميع المعايير الدولية المتعلقة بالمهنة، وتوفير الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في الأردن، وتوفير الخبرة الكافية في التحليل المالي وأدواته، وتوفير الخبرة الكافية في إستخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالمراجعة، وتوفير الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات، وتوفير الخبرة والفراسة الكافية في الطبيعة الانسانية ولغة الجسد، وأما بالنسبة لأهمية المحاور مرتبة حسب أهميتها، الأخلاقيات المهنية، مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة، المقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة، المقومات المتعلقة بالتعليم المستمر، المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والمراجعة، كما أوصت الدراسة بتأسيس جمعية تعنى بتنظيم عمل المحاسبين القضائيين في الأردن فضلاً عن توفير الإرشاد لهم والتعزيز من ثقة الجمهور بهذه المهنة، تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجباته وحقوق المحاسبين القانونيين مع التشدد في تطبيق العقوبات الرادعة على من يخالفها.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، من خلال التعرف على ماهية المحاسبة القضائية، والتعرف على بعض القضايا العالمية التي لعبت بها المحاسبة القضائية دوراً رئيسياً، تختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، جميلة، (2015م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى تحديد المجالات العلمية الخاصة بالمحاسبة الجنائية وهي عبارة عن مجموعة محددة من العلوم والمعارف وأيضاً تحديد مدى الحاجة لهذه المجالات من العلوم والمعارف. تكمن مشكلة الدراسة في تزايد حالات الغش المالي والإداري بكافة أنواعه في الدول المتقدمة والنامية، تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يقوم به مراجع الحسابات، إذ يساعد قيام المراجع بمهامه على نحو صحيح على خفض مخاطر حدوث الغش والتلاعب والفساد الإداري وإصدار قوائم مالية مضللة كما يساهم في إكتشاف الغش والقضاء عليه ودعم الشفافية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة ثم مراجعة المؤلفات المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة الجنائية، وذلك من خلال الإطلاع على الكتب والتقارير والدوريات العلمية والمواقع الإلكترونية العلمية بشبكة المعلومات، وتم استخدام قائمة الإستقصاء وتوزيع الإستبانة على مكاتب المحاسبة القانونيين وكذلك تم إختيار عينة عشوائية بنسبة 50% من مجتمع الدراسة، جاءت نتائج الدراسة بأنه يمكن ترتيب حاجة مراجعي الحسابات إلى تأهيل علمي وعملي في جوانب المحاسبة الجنائية من الأكثر إحتياجاً إلى الأقل كالآتي: الإتصال، القانون، التكنولوجيا، المعلومات، مكافحة الغش، إجراء التحقيقات. وكما أوصت الدراسة إقامة برامج تأهيل علمية وعملية في مجالات المحاسبة الجنائية لتحسين أداء مراجعي الحسابات الليبيين في مكافحة الغش المالي المتقشي في المجتمع الليبي. يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت حاجة مراجعي الحسابات إلى مهارات المحاسبة الجنائية، بينما تختلف عنها الدراسة الحالية في أنها تناولت دور المحاسبة القضائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، عادل، عبدالرحمن، (2015م)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على تعريف وأهداف ومجالات المحاسبة القضائية ومساهمتها في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وإختبار إذا كان هنالك إختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعين الخارجين حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية. تمثلت مشكلة الدراسة في المرونة المتاحة في الفكر والتطبيق الذي أدى إلى تلاعب الشركات في تقاريرها المالية وإعدادها بصورة تحقق أغراض معينة، تأتي أهمية الدراسة العلمية في البحث في بيان علاقات جديدة بين مفهومين جديدين في الفكر المحاسبي هي المحاسبة الإبداعية والمحاسبة

(1) جميلة سعيد قمبر، دراسة حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية إلى مهارات المحاسبة الجنائية- دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بدبوان المحاسبة، (عمان: مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماربات)، المجلد 6، العدد 18، 2015م)، ص ص 43-60

(2) عادل محمد محمد حسن، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، بحث ميداني: من وجهة نظر مكاتب المراجعة، (الخرطوم : جامعة النيلين، المجلة العلمية الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد 8، 2015م)، ص ص 123-136.

القضائية أما الأهمية العملية تمثلت في المساهمة في إيجاد مهنة جديدة في المحاسبة تتمثل في المحاسبة القضائية. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة المحاسبة القضائية ومدى مساهمتها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان كوسيلة لجمع البيانات. توصلت نتائج الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية هي التي يتمتع فيها المحاسب بخبره مهنية لتقديم أدلة موضوعية إلى الجهات المختصة بالقضية محل التحقيق أو النزاع لترشيد إتخاذ القرارات، تتضمن مجالات المحاسبة القضائية دعم وتوجيه الإستشارات القضائية، وتقديم الخبرة في الأمور المالية. أوصت الدراسة بضرورة تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعين بالسودان، وضرورة عمل شهادة المحاسب القضائي لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها جودة المعلومات المحاسبية. دراسة، سامي، (2015م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أبعاد ممارسات غسيل الأموال، دراسة وتحليل أبعاد المحاسبة القضائية وأهم المنظمات المهنية المنظمة لعملها، دراسة وتحليل تأثير المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات، ما هي أسباب ظهور وإنتشار ممارسات غسيل الأموال وما هي أهم أساليب هذه الممارسات ومؤثراتها، هل يتوقف نجاح المحاسبين القضائيين في الحد من ممارسات غسيل الأموال على توافر مؤهلات ومهارات معينة. إعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي للجانب التطبيقي. اختبرت الدراسة فرضية، لا توجد صعوبات تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية، وفرضية، لا توجد مهارات وخبرات أساسية يتعين توافرها في المحاسب القضائي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تواجه مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية العديد من الصعوبات أهمها: عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي، عدم وجود هيئات مهنية لمنح تراخيص مزاولة مهنة المحاسب القضائي، ضعف تأثير دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال. أوصت الدراسة بإصدار تشريع ينظم مزاولة مهنة المحاسبة القضائية في مصر، الإستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة عمليات غسيل الأموال باستخدام المحاسبين القضائيين.

(1) سامح محمد لطفي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال- دراسة إختيارية (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3، 2015م)، ص ص 745-793 .

يتضح للباحثة إن هذه الدراسة تناولت دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال، من خلال دراسة وتحليل أبعاد ممارسات غسيل الأموال دراسة وتحليل أبعاد المحاسبة القضائية وأهم المنظمات المهنية المنظمة لعملها، وتختلف عنها الدراسة الحالية بتناولها دور المحاسبة القضائية وأثرها جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، عبدالستار، وعيدان، (2016م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى عرض واقع المحاسبة القضائية في الأردن إستناداً إلى وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي، ومقارنة وجهات نظر المحاسبين وتقييمها وإستخلاص النتائج. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر المعلومات اللازمة للوقوف على مدى أهمية أو مكانة المحاسبة القضائية في فض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الأردن. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات وإستخلاص النتائج بالاعتماد على استبانة صممت لهذا الغرض. إختبرت الدراسة فرضية، يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب القضائي بالمؤهلات والخبرات والمهارات اللازمة لمساعدة القضاء في فض النزاعات، وفرضية، يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب القضائي بالمؤهلات والخبرات والمهارات اللازمة لمساعدة القضاء في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر المحاسب القضائي. توصلت الدراسة إلى أن الواقع الحالي للمحاسبة القضائية بعيد عن تحقيق العدالة في فض النزاعات، أن النشاط البحثي في المحاسبة القضائية في الوطن العربي ضعيفاً جداً أو يكاد يكون معدوم ومن قبل كل الجهات المعنية به دون إستثناء. أوصت الدراسة بتوجيه البحث العلمي في الجامعات والمعاهد نحو هذا الحقل الواسع والكبير الأهمية في حياة المجتمعات، أن تقوم الجهات المهنية المعنية بدورها في وضع التعليمات والسعي لإصدار قوانين منظمة لمهنة المحاسبة القضائية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة، عبد الرحمن، (2017م)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم وأهداف ومجالات وممارسات المحاسبة القضائية والمحاسب القضائي. تمثلت مشكلة الدراسة في أن الدعاوى والنزاعات القضائية الخاصة بالمخالفات المالية والغش في التقارير المالية للشركات والمرفوعة في المحاكم لا يتم إستشارة المحاسبين والمراجعين بشأنها مما يؤدي إلى تأخير الأحكام الخاصة بها. تمثلت أهمية الدراسة في زيادة المعرفة عن المحاسبة القضائية

(1) عبدالستار عبدالجبار، عيدان الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، (عمان: عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1، 2016م)، صص 1-28.

(2) عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن، دور المحاسبة القضائية في التنبؤ بحدوث الأزمات المالية، (لخرطوم: جامعة النيلين، عمادة البحوث والتنمية والتطوير، مجلة حوض النيل، المجلد 10، العدد 19، 2017م)، صص 109-

كفرع جديد من فروع المحاسبة يساهم في إجراء بحوث أخرى متعلقة به، وكذلك إمكانية دخولها في المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا. توصلت الدراسة إلى نتائج منها المحاسبة القضائية هي مزيج ما بين مفاهيم التحري والتقاضي والتقصي والقوانين بإعتبارها مفاهيم قانونية وبين المعرفة المحاسبية والمالية والمراجعة بإعتبارها مفاهيم محاسبية لإستخلاص مجموعة من المفاهيم تشكل المحاسبة القضائية ومن ثم تصبح فرع جديد من فروع المحاسبة. أوصت الدراسة بنشر مفهوم وأهداف ومجالات المحاسبة القضائية على المستويين الأكاديمي والمهني، وضرورة تهيئة البيئة القانونية والمالية لتستوعب تطبيق فكرة المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المال والأعمال.

يتضح للباحثة أن مشكلة الدراسة تمثلت في عدم إستشارة المحاسبين والمراجعين من قبل الجهات القضائية بخصوص المخالفات المالية والغش في التقارير المالية للشركات والمرفوعة في المحاكم مما يؤدي إلى تأخير الأحكام الخاصة بها، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية، فقد أظهرت الدراسات فعالية مهنة المحاسبة في ظل التزايد في حالات الغش وجرائم الإحتيال وإستخدام التقنيات المتنوعة التي تساعد على إكتشاف عمليات الإحتيال المالي.

كما تناولت بعض الدراسات ضرورة قيام الجمعيات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة بإدخال منهج المحاسبة القضائية ضمن خطط التعليم. فيما أشارت بعض الدراسات إلى إظهار المهارات التعليمية والتدريبية والإحتياجات الضرورية ومحتوى البرامج التعليمية للمحاسبة القضائية. فيما أشارت بعض الدراسات إلى إنتشار الفساد المالي في الشركات. كما أشارت بعض الدراسات للمفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الإبداعية في الفكر المحاسبي ودور المحاسبة القضائية كأحد الإتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية.

هذا وتميزت هذه الدراسة عن سابقتها بأنها تأتي في بيئة جديدة لشركات المساهمة العامة في السودان بهدف إبراز دور المحاسب القضائي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. ومن خلالها تمت صياغة المشكلة والفرضيات التي سعت الدراسة إلى إختبارها بشكل واضح ودقيق وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة سوف تحقق جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة القضائية

يمثل هذا الفصل مدخلاً لتوصيف ماهي المحاسبة القضائية والتي تعد من الإتجاهات الحديثة في تطوير الفكر المحاسبي والذي يمثل استجابة لل حاجة الاجتماعية والتي تمثل اداة في دعم الأداء المؤسسي والجهات المستفيدة لذا سيتم تناول مفهوم المحاسبة القضائية والتي تسعى إلى تحقيقها مع الإشارة إلى مجالات اسخدامها والأساليب التي يتم إتباعها بما يخدم مقاصد ومهامها الوظيفية ويتبلور هذا الفصل بالمباحث التالية :

المبحث الأول : نشأة ومفهوم وأهمية وطبيعة وأهداف وخدمات المحاسبة القضائية
المبحث الثاني : مجالات وأساليب وإجراءات وآليات ومتطلبات المحاسبة القضائية
والفرق بينها وبين المراجعة

المبحث الثالث: معايير المحاسبة القضائية ومنظماتها المهنية

المبحث الأول

نشأة ومفهوم وأهمية وطبيعة وأ خدمات المحاسبة القضائية

أولاً : نشأة وتطور المحاسبة القضائية :

هنالك اراء مختلفة حول نشأة المحاسبة القضائية حيث تشير الأدلة إلى أن مهنة المحاسبة القضائية ليست حقلاً جديداً فقد كانت في الوجود منذ فترة طويلة على الرغم من أنه خلال تلك الفترة لم يكن يطلق عليها بالمحاسبة القضائية ففي مصر القديمة كان يطلق على المحاسبين القضائيين الذين يعملون على مراقبة مخزون الحبوب والذهب والموجودات الأخرى الخاصة بالفراعنة بمصطلح عيون وإذان الفراعنة (1).

في حين بدأت المحاسبة القضائية في التبلور قبل نحو (200) سنة مضت، من خلال السماح للمحاسبين بالإدلاء بشهاداتهم كخبراء لتعزيز الأحكام القضائية.

يشير دليل آخر إلى أن وجود المحاسبة القضائية يعود إلى سنة 1817م، نتيجة نشوء قضية افلاس Mxyerv.sefton، إذ إن الأدلة المتعلقة بتلك القضية يصعب فحصها من خلال المحكمة، مما تطلب الأمر استدعاء المحاسب الذي أجرى عملية التحري في القضية للإدلاء بأفادته امام المحكمة بصفته شاهداً خبيراً. ويعد ذلك المحاسب من وجهة نظر الرائد القضائي الدكتور Larry Crumbley بأنه اول محاسب قضائي في التاريخ وبداية للمحاسبة القضائية بصفته مهنته(2).

في عام 1824م طلب من بعض المحاسبين في غلاسكو الإدلاء بشهاداتهم في المحكمة حيث قام محاسب بالاعلان عن نفسه كمحاسب متخصص يقدم شهادته في المحكمة كشاهد خبير

(1) Tommie Singleton et.al., **Fraud Auditing and Forensic Accounting**, 3rd Ed., (John Wiley & Sons, Inc, 2006), P.37 .

(2) أ.د. نصيف جاسم الجبوري، أ. صلاح هادي محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم والاقتصاد والادارة، المجلد 19، العدد 70، د.ت)، ص 459.

كما تم الإهتمام بها وانتشارها في الولايات المتحدة وانجلترا في اول القرن العشرين وخاصة في مجال التحقيقات التي كانت تقوم بها مصلحة الضرائب كما حدث بالنسبة لقصة العصابة المشهورة بال كبوني التي قامت باكبر عمليات الإحتيال والخداع للتهرب من دفع الضرائب، كما اشار بعض الباحثين بانه تم طرح المحاسبة القضائية في طليعة الحملة الصليبية ضد الخداع والفضائح المالية⁽¹⁾.

يمكن سرد تسلسل تاريخي للأحداث المهمة التي شكلت تاريخ المحاسبة القضائية⁽²⁾:

- 1925م مقال في مجلة المحاسبة الأمريكية عن ضرورة توفر خبرات قانونية للمحاسبين القانونيين من مكتب التحقيقات الفدرالي بقيادة الرائد Frankwilson الذي يعتبر من رواد المحاسبة القضائية .
- 1946م نشر محاسب أمريكي من نيويورك يسمى Mauti Cepelovbet مقالاً بعنوان المحاسبة القضائية مكانها في اقتصاد اليوم .
- في الخمسينات والستينات من القرن الماضي استخدم مكتب التحقيقات الفدرالي أكثر من (500) محاسب ممن كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية المشبوهة وذلك خلال فترة الحرب العالمية الثانية.
- 1982م صدر أول كتاب في المحاسبة القضائية بعنوان "المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة" قام بتأليفه Francis.C.Dykeman أعقبه كتاب المحاسبة الحقيقية 1986م. ثم كتاب مراجعة الفساد والمحاسبة القضائية 1987م.
- 1986م قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم (7) وفيه تم تحديد مجالات خدمات المحاسبة القضائية .
- 1988م تم تأسيس مجمع مفتشي جرائم الفساد المعتمدين الذي يحظى بسمعة طيبة في مكافحة قضايا الفساد .
- 1996م تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين American Board of Forensic Accountants (ABFA) ، 1998م بدأ مجمع مفتشي جرائم الفساد المعتمدين بإعطاء شهادة زمالة المحاسبة القضائية Certified Fraud Examiner (CFE) .

(1) Houck, Kranacher, Roberson, **Forensic Accounting as an Investigative tool: Developing and model Curriculum for Fraud and Forensic Accounting (AISPA Expert Witness 2010**, (Ethics) the CPA Journal , Vol. 12, No. 5, 2006), P.6.

(2) www.youtube.com. Accessed on 15/4/2016.

- 1998م صدر أول عدد من مجلة المحاسبة القضائية في جامعة لوزيانا الأمريكية برئاسة تحرير البروفيسر Larry Crumbley .
 - 2003م صدر تقرير لجنة التسوية والنزاعات في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عن دمج إجراءات المحاسبة القضائية في بيئة المراجعة على ضوء المعيار الجديد (SAS99).
 - 2008م زيادة الطلب الحكومي والشعبي بضرورة وجود محاسبين قضائيين معتمدين بعد بداية الإنهيارات الاقتصادية العالمية واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية المراجعة .
 - 2009م إقرار جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (AAA) بالمحاسبة القضائية وإنشاء فصل لها باسم المحاسبة القضائية لتشجيع بحوثها برئاسة الرائد البروف Larry Crumbley .
 - 2009م إنشاء وحدة المحاسبة القضائية من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي Federal Bureau of Investigation (FBI) ليتبع لقسم التحقيقات المالية ، وذلك لحل جميع المسائل المالية محل التحقيق والإشتباه بمهنية عالية وسرعة فائقة وسرية تامة، فضلاً عن برامج التدريب للكوادر المحاسبية ذات الطابع الحكومي والخاص⁽¹⁾.
- من ناحية الممارسة الحالية للمحاسبة القضائية يقوم مفتش جرائم الأموال Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) بإصدار شهادة محاسب قضائي معتمد (CFE) باشتراطات قبول خبري لستنتين كحد أدنى في المجال، كما قام مجلس المحاسبين القانونيين الإمبريكي (AICPA)، بمنح شهادة محاسب قضائي معتمد لمنسوبيه من حملة شهادة Certified Public Accountant (CPA) بداية من العام (2008م) باشتراط خبرة خمس سنوات في المجال واجتياز امتحاناتها، وهناك العديد من الجمعيات المهنية حول العالم في الوقت الحالي تقدم دورات تدريبية لمنسوبيها من ممارسي المحاسبة القضائية كما في أستراليا وكندا وبريطانيا وغيرها، وأصبح العديد من الجامعات تقدم برامج دراسية ودورات تدريبية وورش عمل ومنح شهادات على مستوى الدراسات العليا حول المحاسبة القضائية .
- مما سبق ترى الباحثة أنه على الرغم من التاريخ الطويل إلا أن مفهوم المحاسبة القضائية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً حيث لم يكن هناك فهم متعمق وتقدير واسع داخل الأوساط الأكاديمية

(1) رافي نزار جميل ، مقداد أحد الجيلي ، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال ، (الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد 93، 2012م) ، ص 92.

والهيئات المهنية في العالم بأهمية المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي خصوصاً في العالم العربي .

يرجع ظهور المحاسبة القضائية إلى عام 1900م وقت أن تم إقرار ضريبة الدخل الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظهرت الحاجة إلى خدمات المحاسب القضائي لمواجهة عمليات التهرب الضريبي، وكان أول تلك القضايا التي ساعدت المحاسبة القضائية في كشفها قضية عصابات آل كيون خلال الحرب العالمية الثانية حيث قام مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) باستخدام أكثر من 500 محاسب استخدموا أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية الخاصة بتلك العصابات وأن الإنهيارات المالية التي حدثت لبعض الشركات العالمية الكبرى قد أثرت على سمعة مهنة المراجعة المستقلة مما ترتب عليه زيادة شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود غش في القوائم المالية. كما ارتفع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية ومن ثم إزدادت حاجة القضاء إلى خبراء أو مستثمرين محاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم في حسم الدعاوى القضائية المتعلقة بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية والمحاسبة القضائية، أيضاً ظهرت بسبب الفضائح المالية الضخمة، كما زادت الحاجة إلى المحاسبين القضائيين لفحص عملاء المراجعة ذوي المخاطر المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الإختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة⁽¹⁾.

إن أسباب ظهور المحاسبة القضائية هي (2) :

- أ. إن المراجع الداخلي ولجان المراجعة يمكنها تسليط الضوء على بعض نواحي القصور ولكن من الصعب كشف عمليات الغش المالي التي تقوم بها الإدارة العليا.
- ب. في كثير من الأحيان تشوب عمليات تعيين مراجعي الحسابات من قبل الشركة تواطؤ أو فساد.
- ج. يتوقف تقدير مراجع الحسابات على ما يعرض عليه من معاملات مالية من قبل الإدارة ومن ثم فهناك احتمال وجود حالات غش أو إحتيال كان يتطلب الوصول إليها لإجراء مزيد من البحث والتحري.
- د. قد أصبحت المحاسبة القضائية في الوقت الراهن من أهم مجالات علم ومهنة المحاسبة حيث يوجد الآن ما لا يقل عن ستة عشر من الجامعات الأمريكية تقدم برامج ودورات في مجال المحاسبة القضائية بالإضافة إلى قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم (7) عام 1986م حدد أهم مجالات خدمات المحاسبة القضائية

(1) Crumbly, D. Larry, **The Evidentiary Basis of Fronsic Accounting**, Journal of Fronsic Accounting, Vol. 8, ER July, 2003, P. 135.

(2) محسن أحمد الخضري ، حوكمة الشركات ، (الإسكندرية: مجموعة النيل العربية ، 2005م) ، ص 95 .

ويبلغ عدد المحاسبين القضائيين العاملين بمكتب Jousecoopers Price water أكثر من (500) محاسب قضائي وبمكتب Ylerand نحو 350 محاسب قضائي⁽¹⁾.

أيضاً ظهرت المحاسبة القضائية نتيجة الحاجة إلى قرارات في مجال التحقيق تتعلق بوظيفة المراجعة المحاسبية والمراجعة في الهياكل الإدارية وكانت تسمى سابقاً بإدارة التحقيقات وتحليل النزاعات حيث كانت إدارة التحقيقات تشمل التكاليف المحاسبية والالتزامات وعلى قدر المستطع أعمال الشهادة المرتبطة بالنزاعات الخاصة بالشركة بينما تحليل النزاعات تعامل مع كل التحقيقات المتعلقة بالنزاعات وكذلك الإحتيالات الداخلية الناتجة من أعمال المراجعة وتقوم وظيفة المحاسبة القضائية في التخصصات الموجودة مثل حقوق الملكية الفكرية على سبيل المثال، وتركز على الإطار التحقيقي والذي يدعو إلى التعرف على الخسائر وعلى الالتزامات ومدى الالتزام في تنفيذ الإتفاقيات المبرمة ومتابعة حوكمة الأصول والحفاظ على كامل المستحقات والتعامل مع الشركة وتقديم الاقتراحات في المشاكل ويرتكز دور المحاسبة القضائية بصفة أساسية في إعداد وتصنيف وفحص المعلومات لدعم وتوجيه الأمور القانونية أكثر إهتماماً بتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية⁽²⁾.

تتلخص الأسباب العامة للطلب المتزايد على خدمات المحاسبة القضائية بما يلي :

- أ. التعدد الواضح في الوظائف المالية وما صاحبها من ظهور لبعض حالات الفساد الإداري والمالي في الشركات.
- ب. تشعب العمليات المالية بين الشركات.
- ج. التطور الاقتصادي المتسارع ومحدودية عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، أدى ذلك إلى الطلب على خدمات المحاسبة القضائية لدعم مستويات الأداء لدى المحاكم القضائية.
- د. إن طريقة تعيين مراجعي الحسابات القانونية من قبل الشركات كان فيه نوعاً من التواطؤ والضغط.
- هـ. عدم أهمية رأي وشهادة المحاسب القانوني حول المخالفات المالية امام القضاة.
- و. عدم وجود تشريع ملزم لأهمية دور المحاسب القانوني في تأييد الدعاوى القضائية.
- ز. عدم توافر محاسبين مؤهلين عملياً بشكل كاف لمزولة مهنة المحاسبة القضائية⁽³⁾.

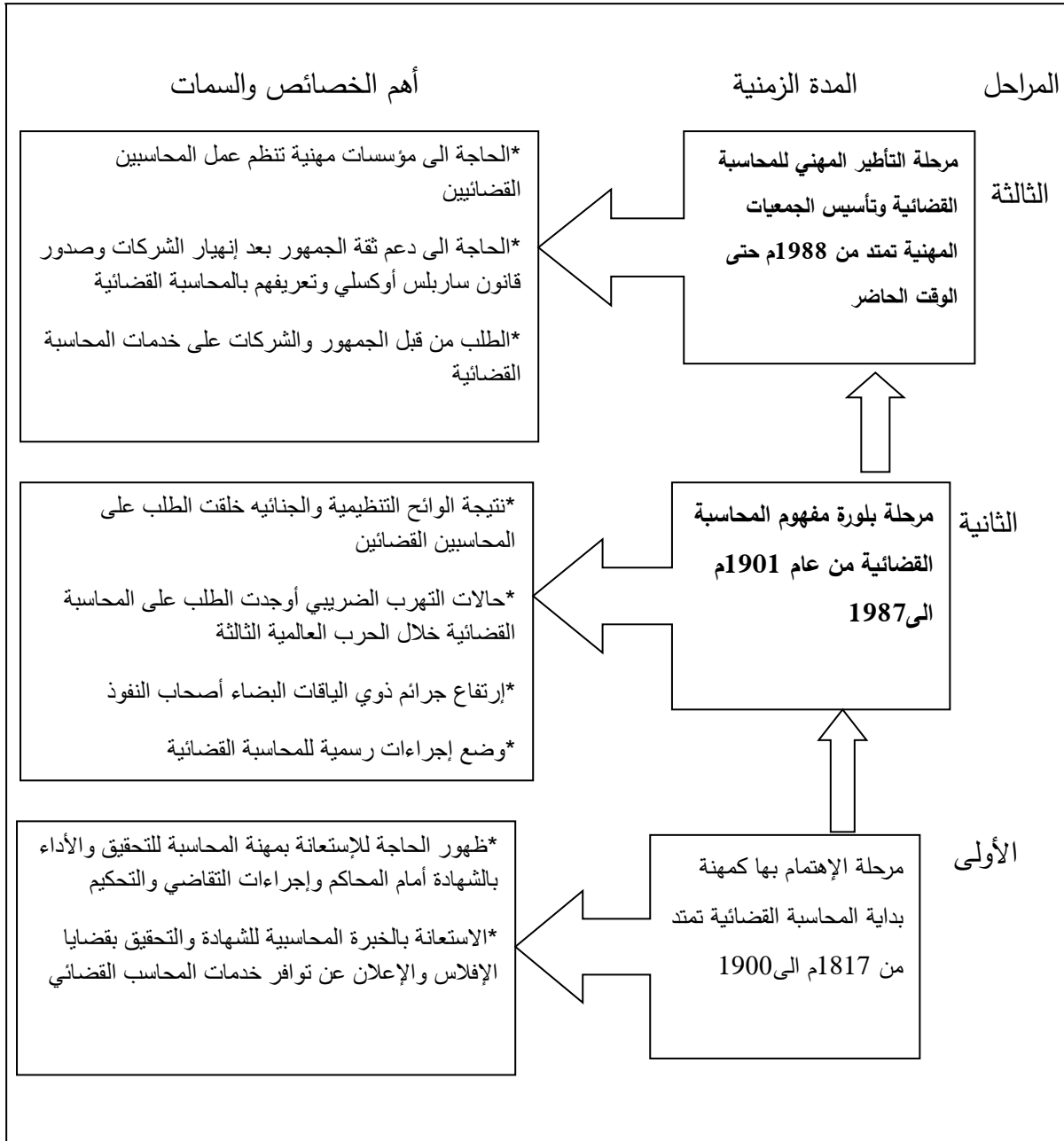
(1) سامح محمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 731 – 732 .

(2) د. الهادي آدم محمد إبراهيم، د. مصطفى هارون، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، (بغداد : الجامعة المستنصرية، المجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد 55، 2016م)، ص ص 224 – 225.

(3) د. ياسر زعاريير وآخرون، اثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في شركات المساهمة الصناعية العامة الاردنية، (عمان: المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد، 6، العدد 16، 2016م)، ص 16 .

من خلال ما سبق يمكن تلخيص مراحل نشأة المحاسبة القضائية كما في الشكل الآتي:

شكل رقم (1/1/1) مرحلة نشأة المحاسبة القضائية



المصدر: إخلاص عبد علي داود الساعدي، الممارسة الدولية للمحاسب القضائي ومدى إمكانية تطبيقها في تعزيز الأحكام القضائية في البيئة العراقية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير في المحاسبة، 2014م)، ص19.

تستنتج الباحثة أن المحاسبة القضائية مرت بثلاث مراحل:

1. مرحلة الإهتمام بمهنة المحاسبة القضائية.
2. مرحلة بلورة المحاسبة القضائية.
3. ظهور الجمعيات المهنية التي تنظم عمل المحاسبة القضائية.

ثانياً : مفهوم المحاسبة القضائية أو الجنائية :

تتميز المحاسبة كاحد العلوم الاجتماعية بالديناميكية والتطور المستمر بما يلبي متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ومن ثم تم الربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وبناءً عليه ظهر مصطلح (المحاسبة القضائية التي تختلف عن المراجعة المستقلة التي تمارسها مكاتب المراجعة أو الأجهزة الرقابية الحكومية، وتختلف أيضاً تقارير المراجعة المستقلة عن تقارير المحاسبة القضائية والتي تساعد القضاء وجهات التحقيق والإدعاء في إصدار الأحكام أو القرارات الخاصة بالقضايا خاصة بالمنازعات الاقتصادية⁽¹⁾).

إن تعريف كل من الكلمتين "المحاسبة، القضائية" بشكل منفصل قد يساعد في فهم مصطلح المحاسبة القضائية، إذ تمثل كلمة قضائية صفة تستخدم في (أو ذات علاقة به) محاكم القانون، أما كلمة المحاسبة فتعني تصنيف وتسجيل وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة منطقية لغرض توفير المعلومات المالية لإتخاذ القرارات الاقتصادية ومع ذلك فإن دمج الكلمتين معاً لتكوين مصطلح المحاسبة القضائية تعطي معنى أكبر من مفهوم الكلمتين، إذ أنها تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى لتحقيق الحقائق بصورة موضوعية بطريقة يمكنها أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحكمة⁽²⁾.

على الرغم من إنتشار مفهوم المحاسبة القضائية على المستوى العالمي حيث يشير مصطلح القضائية (Forensic) إلى الجنائية وبعض القواميس تترجمها على أساس قضائي جنائي، أما في المحاسبة فأشهر جملة متعارف عليها قضائية أو جنائية أو وقائية وذلك يطلق على المحاسبة الوقائية محاسبة جنائية⁽³⁾.

يعد هذا الإتجاه مقبولاً ومتعارف عليه قانوناً بحيث يختص بمعرفة الاساسيات القانونية بجانب المعرفة بأساسيات المحاسبة والمراجعة والعلم القضائي يعني تطبيق القانون، ويتناول فحص وتفسير

(1) ماهر موسى درغام، المحاسبة الجنائية، (غزة: جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، مجلة المحاسب القضائي، العدد 19، 2012م)، ص 12 .

(2) أ.د. نصيف جاسم الجبوري، أ. صلح هادي محمد الخالدي، المرجع السابق، ص 460.

(3) مجدي محمد سامي، دور المحاسبة القضائية عن تشخيص وإكتشاف عمليات الإحتيال المالي، (القاهرة : جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد 2002، 1م)، ص 139.

الأدلة والحقائق وفقاً لأحكام القانون. عليه يلاحظ أن هناك مجموعة من التعريفات التي ظهرت في الأدبيات المحاسبية الجنائية، المحاسبة القضائية هي النظرة الشاملة للتحقيق في الغش حيث تتضمن منع الغش بالإضافة إلى تحليل ضوابط الرقابة الداخلية المقاومة للغش، وجمع أدلة الإثبات والمعلومات المرتبطة بالغش سواء كانت مالية أو غير مالية، وكتابة التقرير للإدارة أو المحكمة لدعم التقاضي⁽¹⁾. تعريف آخر للمحاسبة الجنائية توفر التحليل المحاسبي الذي يكون ملائماً للمحكمة التي تستند إليه كأساس للنقاش والجدل للوصول إلى حل نهائي للنزاع والمحاسبة الجنائية هي فرع من فروع المحاسبة تهدف بشكل أساسي إلى محاربة الغش بمختلف أنواعه من الجرائم المالية⁽²⁾.

المحاسبة القضائية، حقل من حقول المحاسبة تستخدم علم ومهارت المحاسبة والمراجعة والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي وهي تطلع إلى ما بعد الأرقام في التعامل مع الواقع مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات قضية ما ومن ثم تساعد في الكشف عن المشاكل الكامنة في الأعمال التجارية والمالية. وهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم النزاعات بصورة عادلة وهي ليست مراجعة أو محاسبة قانونية فحسب لأن المحاسبة القانونية تؤهل أساساً محاسبين ماليين ومراجعي حسابات بينما هذا يشكل جزء من عمل ومهارت المحاسبة القضائية، كما أنها ليست المحاسبة الشرعية أو المراجعة الشرعي كما يعتقد البعض بأنهما يتعلقان بإدخال الفتوى الشرعية فيها وإيجاد المعايير الشرعية لمنتجات المصرف الإسلامي وهي بالتالي تمثل استخدام للمعرفة والمهارات المهنية في الدعاوى المدنية أو الجنائية بهدف تقديم أدلة موضوعية إلى المحكمة والجهات المهتمة بالقضية محل التحقيق أو النزاع ويلاحظ في الأدبيات كثير من التسميات لها فهي على سبيل المثال المحاسبة القضائية - والمحاسبة العدلية - والمحاسبة التحقيقية - والمحاسبة الإستقصائية - والمحاسبة الجنائية وغيرها ويلاحظ أن التسمية الصحيحة لها يجب أن تكون المحاسبة القضائية بدل العدلية أو غيرها، لأن تحقيق العدل يستدعي أولاً القضاء بالأمر ثم تحقيق العدالة أو أنه حقل من حقول المحاسبة وكلمة القضائية فهي تعني استخدامها أساساً لدى المحاكم أو القضاء في النزاعات وكلمة عدلية أو تحقيقية أو استقصائية وغيره ناتجة عن تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والمعرفة القانونية، والمهارت التحقيقية لجمع أدلة الإثبات وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج، كل ذلك فإن عميل المحاسبة القضائية يعد من الأعمال المراجعة والمالية والقانونية الروتينية⁽³⁾.

المحاسبة القضائية هي تطبيق لمعرفة محاسبة القانون تكنولوجيا المعلومات. باستخدام مزيج من التقنيات للبحث عن حالات الإحتيال المالي ولتقييم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها

- (1) أمين السيد أحمد لطفي، قراءات في المحاسبة والمراجعة، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2014م)، ص54.
- (2) د. رحاب حسن الزبيدي، مفهوم المحاسبة الجنائية في ظل عالم الازمات، (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011م)، ص ص 403 - 405 .
- (3) عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن، (عمان : جامعة عمان، كلية ادارة الاعمال، المجلة الادرنية، المجلد 42، العدد 4، 2016م)، ص ص 3 - 4 .

وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الإنحرافات والتأكيد من استخدام ممارسات المحاسبة والمراجعة بشكل مقبول عند إعداد البيانات المالية. إن المحاسبة القضائية هي تطبيق للمبادئ المحاسبية والنظريات والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية⁽¹⁾.

عرفت المحاسبة القضائية بمجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الإلتزامات التي تنجم عن النزعات الفعلية والمتوقعة بين الأطراف المتنازعة⁽²⁾.

إن المحاسبة القضائية تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والشئون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج والتقارير، والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو استشارة⁽³⁾.

كما عرفت بأنها تتضمن تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية لحل المشاكل القضائية وتقوم بالإفصاح عن الأشخاص المسؤولين عن الغش والتلاعب وعرفت أيضاً بأنها تطبيق لمبادئ المحاسبة، والنظريات، والضوابط والحقائق والفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني وتشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية بالإضافة إلى أنها تتكون من عنصر الخدمات القانونية وعنصر خدمات المراجعة⁽⁴⁾.

كما عرفت بأنها التحليل المحاسبي الذي يمكن أن يؤدي إلى إكتشاف الإحتيال المحتمل ويكون مناسباً ل عرضه بالمحكمة ويكون هذا التحليل أساساً للنقاش والجدل وفض النزاع، كذلك عرفت بانها تطبيق للمهارات المالية والعقلية والتحقيقية على القضايا العالقة في ظل قواعد الحصول على الدليل، مثل الإنضباط والخبرة المالية الشاملة والمعرفة بالإحتيال والمعرفة والفهم الصحيح لحقيقة الأعمال ومعرفة عمل النظام القانوني وهذا يتطلب من المحاسب القضائي أن يكون لديه المهارة بالمحاسبة المالية، المهارة بنظم الرقابة الداخلية والقانون والمتطلبات المؤسسية الأخرى والبراعة التحقيقية ومهارة الإتصال بالناس.

كما عرفت بأنها العلم الذي يتعلق بتطبيق المعرفة المالية والمحاسبية والضريبية والمراجعة في التحليل والتحقيق والإستفسار وإختبار وفحص المسائل المتعلقة بالقانون المدني والقانون الجنائي والتشريعات في محاولة الوصول إلى الحقيقة وتقديم رأي خبير. وفي نص مترجم يشير ويبرهن (إن المحاسبة القضائية أو الشرعية العدلية التحقيقية هذا الفرع من المحاسبة يتضمن إعادة بناء للمعلومات المالية عندما لا يكون هنالك مجموعة متاحة ومكتملة من السجلات المالية، هذه المجموعة من

(1) أ.م.د. بكر إبراهيم محمود ، إخلاص عيد علي داود ،مرجع سابق، ص 125.

(2) الجيلي جميل، دور المحاسبة القضائية في الكشف والتصدي لعمليات غسل الاموال، دراسة حالة مكتب التحقيقات الفيدرالي، (الموصل : جامعة الموصل، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 93، 2012م)، ص 83.

(3) Lester E hither and G. Stevensons Smith, **Fronsic and Investigative Accounting Chicago: CCh Incorporated 2005**, from Education and Training Infraud and forensic Accounting : Guid for Education Institution Stake holda Orgamization Faculty and Student- University, March 2007.

(4) المقداد أحمد الجيلي، مرجع سابق، ص 12 .

المهارات يمكن أن تستخدم لإعادة هيكلة سجلات المحاسبة على الأساس النقدي اي أساس الاستحقاق وهكذا هي الوظيفة تعمل على جذب المراجعين إليها كوظيفة إستشارية عادة. وقليل من الأعمال يتطلب محاسب قضائي متفرغ للعمل والعاملون في هذا الفرع من المحاسبة يتواجدون في شركات التأمين أو بفريق الدعم القانوني أو ممارسة متخصصة في شركات المراجعة⁽¹⁾.

كما تعرف المحاسبة القضائية بأنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة والمراجعة مع مهارات التحريات لحل المشكلات القانونية ويعد تقرير المحاسب القضائي دليل اثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية، كما يقدم أيضاً تحليل محاسبي ملائم لهيئة القضاء يصلح كاساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية⁽²⁾.

إن المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات التحقيق وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة النظر القانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد⁽³⁾. عرفت المحاسبة القضائية بأنها تطبيق مهارات المحاسبة والمراجعة والتمويل والأساليب الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل أدلة الاثبات وتوضيح وتوصيل النتائج.

بينما عرفت بانها خدمة محاسبية ومهنية تنظر إلى ما وراء الأرقام حتى تساعد على كشف الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد، وأن المحاسب القضائي يتمتع بخبرة مهنية عالية تكفي لتقديم أدلة اثبات حول صحة المعاملات المالية والتي تكون محل تحقيق من جانب القضاء أو الأجهزة الرقابية.

عرفت المحاسبة القضائية بأنها أحد روافد علم المحاسبة الذي ظهر نتيجة التطور الاقتصادي المتسارع الذي نتج عنه زيادة وتعقد العمليات المالية بين مختلف الكيانات المالية والمصرفية والاقتصادية وما صاحبه من ظهور كثير من حالات الفساد المالي وعمليات غسيل الأموال وفشل عمليات المراجعة التقليدية في الحد من تلك الممارسات الأمر الذي دعى إلى ضرورة وجود محاسب يجمع بين الخبرة المالية والقانونية ومهارات التحري لتقديم أدلة الإثبات إلى جهات التحقيق أو القضاء لمساعدتهم في إتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا المالية وكذا قضايا الفساد المالي وتتبع الأموال في عمليات غسيل الأموال⁽⁴⁾.

إن المحاسبة القضائية عرفت بأنها تطبيق للمعرفة المتخصصة أو مهارة محددة للعثور على المعاملات الاقتصادية. كما أنها التكامل بين المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق، وأن المحاسب القضائي المؤهل يشبه كعكة الزفاف المكونة من ثلاثة طبقات، الطبقة السفلية هي الطبقة الكبيرة وتمثل الخلفية المحاسبية القوية له، في حين تكون الطبقة المتوسطة ذات حجم صغر وهي تمثل المعرفة في

(1) د. الهادي آدم محمد إبراهيم، د. مصطفى هارون، مرجع سابق، ص 223 .

(2) د. ماهر موسى درغام، المحاسبة الجنائية، مرجع سابق ، ص 12.

(3) مقداد احمد الحيلي، مرجع سابق، ص 32.

(4) د. سامح محمد لطفي سعودي، مرجع سابق، ص 761 .

مجال المراجعة والرقابة الداخلية وتقييم المخاطر وإكتشاف الإحتيال. أما الطبقة العليا وهي الطبقة الأصغر فهي تمثل الفهم الأساسي للبيئة القانونية في حين أن الكريمة التي تغطي سطح الكعكة تمثل مهارات الإتصال الشفوية والكتابية، وبأنها تتضمن عملية مراجعة السجلات المحاسبية بهدف البحث عن أدلة الإثبات عن الغش عند مراجعة الغش وتتضمن جمع معلومات غير مالية وكتابة تقرير الإدارة.

إن المحاسبة القضائية عرفت بأنها مجال من مجالات المعرفة المحاسبية تسهم في فض النزاعات المالية بإبداء رأيه الفني المحايد حول محاولات التلاعب والغش والإحتيال لكسب مكاسب من أطراف خارجية⁽¹⁾.

إن المحاسبة القضائية تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى لتحديد الحقائق بصورة موضوعية بطريقة يمكنها أن تدعم المواقف المعقولة والمتخذة في المحكمة.

عرفت بأنها تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية واجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الاثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها وان المحاسبة تؤدي اما على شكل شهادة او على شكل استشارة. عرفت بأنها العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والمراجعة والتحري والإستفسار وفحص وإختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي في محاولة للوصول إلى الصدق الذي من خلاله يتمكن المحاسب القضائي من تقديم رأيه كخبير⁽²⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم المحاسبة القضائية بأنها:

1. تطبيق للمعرفة المتخصصة ومهارت التحقيق.
2. تطبيق المهارات المالية وفكر التحقيق في القضايا المالية.
3. التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات التحقيق.

تعرف الباحثة المحاسبة القضائية بانها المحاسبة التي تقوم بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية وكشف ما فيها من غش وإحتيال أمام المحاكم وهي التي تنتظر إلى ما وراء الأرقام والمحاسبة القضائية التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعدة المحكمة والذي يعتمد كأسس للنقاش والجدال والوصول إلى حل نهائي للنزاع وهي فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة والمراجعة وعلم الكمبيوتر والإنترنت حيث يساعد في إكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة.

(1) مصطفى طاهر شنقراري، د. بشير بكري عجيب، المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، مجلد 4، العدد 14، 2016م)، ص 73 – 74 .
(2) م. د. عبد الحسين توفيق شلبي، دور الحوكمة والمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الفساد المالي والاداري، (البصرة : جامعة البصرة، كلية الاقتصاد، دت)، ص 194 .

هنالك عدد من محاولات من الإداريين والباحثين، والمنظمات لإيجاد تعريف مناسب للمحاسبة القضائية وعلى هذا الأساس سيتم استعراض وجهات نظر لمفهوم المحاسبة القضائية والتي قسمت إلى قسمين الأول وجهة نظر الأكاديميين والقسم الثاني وجهات نظر المنظمات المهنية.

شكل (2/1/1)

وجهات نظر الأكاديميين والمهنيين لمفهوم المحاسبة القضائية

اسم لمؤلف	التعريف من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين	ت
Ceay 2008	بأنها مزيد من مراجعي الحسابات، والتحقيق الخاص والذي يشمل المعارف والمهارات التالية (مهارت التحقيق، والبحث والمعرفة بالقانون والأساليب الكمية، والمحاسبة، والمراجعة) وكذلك المعرفة بأنظمة الحاسوب والبرمجيات التي تمكنه من استخراج الأدلة ذات الصلة.	1
Antoniades 2009	تتطوي على استيعاب مبادئ المحاسبة، وتكنولوجيا ومهارات التحقيق لأنها تنظر إلى ما بعد الأرقام والمحاسبة القضائية على تحقيق التكامل بين المحاسبة، والمراجعة مهارات التحقيق.	2
Setvertone and Others: 2012	هي تطبيق للمبادئ المحاسبية والنظريات، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في أي نزاع قانوني وتشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية أي أن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما: أ. الخدمات القانونية 987 : التي تعترف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً. ب. خدمات التحقيق : التي تعتمد على الإستفادة من مهارات المحاسب القضائي التي قد لا تؤدي الشهادة في قاعة المحكمة.	3
Gorge, 2012	أنها علم جمع وتقديم المعلومات المالية في شكل من شأنه أن يكون مقبولاً للمحكمة.	4
الخالدي 2012	تعريف جمعية فاحصي الإحتيال المرخصين الأمريكيين (ACFE) بأنها إستخدام المهارة المحاسبية في القضايا التي تتضمن دعاوى جنائية أو مدنية فعلية أو هي لا تقتصر على مبادئ المحاسبة والمراجعة المقبولة قبولاً عاماً.	5
Enaf and Atube 2013	تعريف (منزيس كريستال زورسار كابييلي عام 2010م المحاسبة	6

	القضائية هي علم التعامل مع تطبيق الحقائق والمفاهيم المحاسبية التي جمعت عن طريق أساليب المراجعة والتقنيات والإجراءات لحل المشاكل القانونية.	
Okoy and D.O 2013	تريرف (كونيت) عام 2005م المحاسبة القضائية بانها التطبيق الذي ينطوي على مفاهيم المحاسبة والأساليب القانونية.	7
Syed Ahmad 2013	تعريف بولنيا وبند كوست بأن المحاسبة القضائية هي تطبيق المهارات المالية وفكر التحقيق في القضايا المالية التي اجريت في اطر من قواعد الإثبات.	8
Shanikat and Khan 2013	تعريف امنريس اوكويتا عام 2009م قد عرف المحاسبة القضائية بأنها علم يتعامل مع تطبيق الحقائق والمفاهيم المحاسبية التي جمعت عن طريق أساليب المراجعة والإجراءات لحل المشاكل القانونية التي تتطلب تكامل التحقيق والمحاسبة.	9
Enofe and Atub 2013	تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قد عرفوا المحاسبة القضائية بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارت التحقيق التي يمتلكها المحاسبين القانونيين.	10
Ajao 2013	تقدم تحليل مناسباً إلى المحكمة التي تكون أساساً للمناقشة والحوار ويكون القرار في نهاية المطاف.	11

المصدر : أ. د. صبيحة بوزان، قيس مكي خلف، دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، (بغداد : جامعة المستنصرية، كلية لاقتصاد والإدارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 39، العدد 108، 2016م)، ص 224.

قد وزداد الطلب على المحاسبة القضائية بسبب الزيادة السريعة في عمليات الغش والتلاعب المحاسبي إذ تتكون من عنصرين⁽¹⁾ :

1. الخدمات التي تقترن بدور المحاسب كخبير إستشاري.
2. خدمات التحقيق التي تستخدم مهارات المحاسب القضائي.

ترى الباحثة بأن وجهات نظر الأكاديميين والمنظمات المهنية حول تعريف المحاسبة القضائية قد إتفقت بأن التعاريف السابقة قد أعطت صورة واضحة عن المحاسبة القضائية من خلال ذلك بينت العلاقة الوثيقة بين مهنة المحاسبة، ومهارات المراجعة (المراجعة)، وأنشطة التحقيق والمعرفة بتكنولوجيا أنظمة الحاسوب، والأساليب الكمية التي تساعد على تحليل البيانات والتحري حول المشاكل والمسائل والإدعاءات العالقة التي يمكن أن تواجهها أي شركة لإثبات المزاعم من خلال التحري

(1) نجوى أحمد السيسي ، مرجع سابق، ص 44.

والتحقيق عن مدى صحة هذه المزاعم فضلاً عن توفر المؤهلات الخاصة التي ينبغي أن تتميز بها (1).

ثالثاً: طبيعة وأهمية المحاسبة القضائية:

1. طبيعة المحاسبة القضائية:

المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة، وبراعة ومهارة التحديات وهي تنظر دائماً ما وراء الأرقام حيث توفر تحليل محاسبي مناسب للقضاء يكون أساسه المنافسة والجدل، كما أنه أكثر عمقاً وأشمل نطاقاً وأكثر ضبطاً من المحاسبة القانونية. كما أنها تتعلق بالفحص القانوني، وتقدم درجة عالية من التأكد وهي شاملة وكافية ويمكن من خلالها الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في الدعاوى القضائية.

كما أنها تطبيق المهارات المراجعة في ضوء المعرفة بالأمور القانونية المرتبطة بتنفيذ القانون والجدل والدعاوى القضائية ومهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارت التحديات والعمل دخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الإحتيالات في القوائم المالية، وتركز على التأييد، والإثبات، والتسجيل، والتفسير، والبحث، والإتصال، التحقق من البيانات الماضية أو الأنشطة المحاسبية الأخرى، وتقديم تقرير مدعم للأدلة القانونية والموضوعية لإثبات الواقع الحالي والتنبؤ بالنزاع المستقبلي وهذا ما أوضحه مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA) على أن المحاسبة القضائية تتضمن كلاً من محاسبة التحديات وتأييد الدعاوى القضائية.

شهادة محاسب قضائي معتمد (Cr.FA) Certified Forensic Accountant برنامج يزود المحاسبين القانونيين المعتمدين بإدراكهم بأنهم يمكن أن توفر المهنية المختصة والكفاءة وخدمات المحاسبة في العديد من المجالات كما أن المحاسبين القضائيين يمكن أن يشاركوا في دعم القضاء في تقديم المساعدة في حالة معينة، المتعلقة أساساً لحساب أو تقدير الأضرار الاقتصادية والقضايا ذات الصلة ومحاسبة التحديات والنظر في الأنشطة غير المشروعة. وأن المحاسبة القضائية هي الفهم العميق للعلوم المحاسبية والقانونية وإملاك مهارات التحري والتقصي والفحص وممارسة أعلى درجات الشك المهني وتأييد الدعاوى القضائية وذلك في ضوء معايير عامة يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي وميثاق مهني وأدب وسلوكيات تنظم هذه المهنة في ضوء تضافر جهود الدولة والمجتمع للإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة، كما أنه يجب على المحاسب القضائي المعني أن يكون محاسب قانوني أو مجالات أخرى مثل الجهاز المركزي للمحاسبة ومصلحة الضرائب والهيئة العامة لسوق المال وبورصة النيل وغيرها من الهيئات التي لها علاقة بالمهنة(2).

(1) أ.م.د. صبيحة بوزان، قيس مكي خلف، مرجع سابق، ص 224.

(2) نجوى أحمد السيسى، مرجع سابق، ص 54.

من طبيعة المحاسبة القضائية على المحاسب القضائي أن يكون حاصلاً على العديد من الشهادات المهنية وأن يمارس المهنة بشكل فعلي ومستمر ويتم تقييمه بواسطة الجهات المهنية العالمية كل ثلاثة سنوات ومن هذه الشهادات على الأقل (CPA, CFE, CISA, GR, FA)⁽¹⁾.

تستنتج الباحثة من طبيعة المحاسبة القضائية بأنها:

1. تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة
2. أكثر عمقاً وأشمل نطاقاً وأكثر ضبطاً من المحاسبة القانونية
3. تتضمن كلاً من محاسبة التحديات وتأييد الدعاوى القضائية.

2. أهمية المحاسبة القضائية

تكمن أهمية المحاسبة القضائية في أنها مجال واسع الاستخدام في مجال الأعمال في الدول المتقدمة، حيث تم استخدام المحاسبين القضائيين في عدة مهام ومن أهمها :
أ/ تقييم الأعمال :

حيث يقوم المحاسب القضائي بتقييم القيمة الحالية للأعمال وذلك لأغراض قانونية أو لصالح مجموعة مختلفة من الأطراف وتقييم الأعمال سواء أكانت لأغراض قانونية أو لأغراض أخرى لا تختلف في طبيعتها، ويحدث لأغراض قانونية بشكل متكرر كنتيجة للخصومات مع المساهمين أو لتصفية الشركة أو لوجود مشاكل تتعلق بالمعاملات الخاضعة للضريبة ولذلك يتم التعاقد مع المحاسب الجنائي ليقوم بتحديد واضح لمثل هذه الأوضاع، وبعد أن يقوم بتجميع معلومات دقيقة عن جميع البنود وهذه المعلومات لها أبعاد مالية وتعاقدية وقانونية وتشغيلية وتاريخية للأعمال محل لتقييم، وتستخدم لتطوير تقييمات وفق تقنيات مقبولة عموماً.

ب/ الحكم في ممارسة الإهمال المهني :

يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هنالك مخالفة للاخليات المهنية وغيرها من المعايير المهنية مثل الفشل في تطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً من قبل المحاسب القانوني عند ادائه لعملية المراجعة كما إن المحاسب الجنائي يساعد في قياس الخسائر الناجمة عن ذلك⁽²⁾.

ج/ الفصل في النزاعات :

يتم تعيين المحاسب القضائي أحياناً للمساعدة في توفير حل وسط يسمح للأفراد أو الأعمال بحل النزاع بشكل فوري ويحد ادنى من الخلافات⁽³⁾.

(1) خالد محمد علي احمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، (بني سويف : جامعة بني سويف، رسالة ماجستير، 2013م)، ص 5 - 6 .

(2) Owojori, A.A, **The Role of Fronsic Accounting in Solvintg the Vexed Problem of Corporate World**, European Jornal of Scientific Researh, Issn, 1450, Vol. 29, No.2, 2009, P. 216.

(3) رافي نزار جميل، مقداد احمد الجيلي، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الاموال، (الموصل: جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 92، 2012م)، ص 92.

د/ دعم مقاضاة الغش والمخالفات المالية :

حيث يقوم المحاسب القضائي بأداء التحقيقات لصالح هيئات تطبيق القانون ويتم إعداد تقرير لمساعدة مكتب المراجعة العام في هذه القضايا ويستخدم المحاسبون تعليمهم ومهارتهم وقدراتهم وخبراتهم والتدريب الذي تلقوه والمعلومات التي يمتلكونها لدعم القضايا القانونية وهذه الأنشطة تتم من خلال مهنيي المحاسبة القضائية وفاحصي الغش الذين يكونون كمستشارين أو شهود خبراء، كما إن مهنيي المحاسبة القضائية والغش يمكن أن يوفروا خدمات الإستشارة القانونية والجنائية للقضايا الجنائية في مجال الخصومات القضائية المدنية وعليه فإن التعاقد مع المحاسب القضائي يتضمن التحقيق في إدعاءات الضرر والأضرار الاقتصادية وتقييمات الأعمال والأصول والتحقيقات الداخلية المتعلقة بالغش⁽¹⁾.

تستمد المحاسبة القضائية أهميتها من أنها :

أ. أحد المجالات العامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لإحتياجات المستقبل. وتحدد المهارات والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي.

ب. تمثل تطوراً متكاملًا للمحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحديات أكثر عمقاً، وأكثر إرتباطاً بالدعاوى القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشاراً قضائياً على مستوى عالي.

ج. تبحث في الماضي وتذهب فيما وراء الحقائق، وفتح الأبواب للمزيد من البحوث والدراسات العلمية.

د. تساعد على إعداد محاسب قضائي فعال يعتبر فاحصاً أو خبيراً أو مستشاراً يقوم بإجراء تحريات أكثر عمقاً وشمولاً ودقة من تحديات المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوى القضائية، وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة

هـ. تساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء وظيفة المراجعة الخارجية، وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول شكوكهم بوجود غش بالقوائم المالية⁽²⁾.

كما أن عدد الدعاوى القضائية أخذت بالتزايد بسبب المعلومات المحاسبية المضللة وأن مبررات زيادة الإهتمام بالمحاسبة القضائية التي هي مجال جديد يرجع إلى⁽³⁾ :

(1) أ.د. جميلة سعيد قمبر، قياس مدى ادراك اهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مفاهيم التعليم العالي لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، (ليبيا : الزاوية: كلية الاقتصاد، مجلة الجامعة صرمان، المجلد 1، العدد 16، 2014م)، ص ص 220 – 221 .

(2) د. نجوى أحمد السيسى، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، 2006م)، ص ص 44 – 45 .

(3) Brown, D., **Cost of Fronsic Accounting**, Acconting Policy and Practice Report, Vol. 3, No. 5, 2007, P. 228.

أ. نشر المعلومات المحاسبية المضللة التي تهدد بقاء وإستمرار الوحدات الاقتصادية، وتعرض فوائد المستثمرين إلى اضرار كبيرة هو السبب الأكثر أهمية للإهتمام بالمحاسبة القضائية التي تجمع ما بين المحاسبة والقانون فالمعرفة المحاسبية لوحدها والمعرفة القانونية لوحدها لا يمكن ان تحل المشاكل على نحو فعال.

ب. وجود العديد من أوجه القصور في المراجعة التقليدي غير قادر على إكتشاف حالات الغش في القوائم المالية، خاصة مع عولمة التجارة ونمو الاستخدام التكنولوجي في الأعمال التجارية مما يصعب المهمة أمام المراجع لإبداء رأيه في مدى عدالة وصدق المركز المالي، وتوفير تأكيد معقول على أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة من الغش.

ج. عدم وجود مؤسسة مهنية واحدة يمكن أن توفر خدمات حقيقية للقضاء حول المعلومات المحاسبية وإن إنتشار الفساد وتزايد حالات الغش والمنازعات الاقتصادية أدى إلى تفاقم المشاكل وحدة التعارض والصراع بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وهو الأمر الذي أدى لتزايد الإتجاه نحو المحاكم وإزدياد الدعاوى القضائية، وهو الأمر الذي أظهر مدى حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين في هذا المجال يمكن أن يقدموا خدمات المحاسبة القضائية تساهم في فض النزاعات وتقييم الأضرار وكشف حالات الغش وغيرها.

د. ضعف وقصور التشريعات القانونية والمحاسبية في حل المشاكل تتسم التشريعات القانونية التي تعالج ظواهر الفساد المالي والإداري بالكثير من الضعف والنمطية وبالتالي فهي لم تعد تستجيب لإستفحال هذه الظواهر الخطيرة، كما أن الإجراءات المحاسبية التقليدية لا تساهم في الكشف عن حالات الفساد المالي وتشخيصها لأنها تركز على المشاكل دون المضمون⁽¹⁾.

كما أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) وبعض الهيئات المهنية على عدم كفاية التأهيل العلمي الحالي للمراجعين لإكتشاف الغش والتضليل في القوائم المالية وعلى ضرورة تعلم المراجعين لمهارات المحاسب القضائي مثل رفع مستوى الشك المهني والتركيز على البحث عن الغش والتضليل في التقرير المالي. كما أكد مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) على أن تتبّع وإكتشاف التلاعب المحاسبي أضحي من أهم مهام عملية المراجعة وعلى أن تزايد الطلب مستقبلاً على خدمات المراجعة سوف يعتمد على قدرة المراجع على إكتشاف ومنع التضليل المالي وأن المحاسبة القضائية تحتل مكاناً بارزاً ضمن عملية المراجعة وعلى أهمية إضافة مهارات المحاسبة القضائية ضمن التأهيل المهني المستمر للمراجعين بسبب تغيير الطلب على خدمات المراجعة⁽²⁾.

(1) أ.م.د. بكر إبراهيم محمود ، إخلاص علي داود، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية ، (بغداد : جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد 9، العدد 29، 2014م)، ص 125 .
(2) د. إيمان محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص ص 288 – 289 .

تتميز المحاسبة القضائية بأنها تلبى حاجة كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم إلى خفض معدل الجرائم المالية وتأييد الدعاوى القضائية والحد من تكرار الغش والتلاعب في التقرير المالي. كما تتزايد أهميتها للأسباب التالية⁽¹⁾:

1. عدم كفاية الإجراءات الواردة بمعيار المراجعة المصري رقم (240) لإكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهري في القوائم المالية.
 2. تزايد الحاجة إلى المحاسبين القضائيين لعملاء المراجعة ذو المخاطرة المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الإختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة.
 3. تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين إلى جانب المراجعة المالية للصفقات الهامة التي تظهر ضمن البنود داخل أو خارج الميزانية بهدف تحقيق القيمة الحقيقية للشركة، وما إذا كانت هناك حالات غش أم لا، بالإضافة إلى تحديد المسؤولية عن هذا الغش ونتائجه.
 4. تساهم المحاسبة القضائية في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، كما تساعد القضاء في سرعة البت أو الفصل في المنازعات القضائية عن طريق التحري عن الغش والتضليل في القوائم المالية ورفع التقارير إلى القضاء.
 5. تساعد المحاسبة القضائية في تضييق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي إلى إستعادة ثقة الجمهور والمستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من فجوة الثقة والمصادقية في التقرير المالي.
- تستطيع الباحثة إضافة الأهمية التالية:

1. مجالات الخدمات التي تقوم بها وتتضمن زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية
2. كشف ومنع وردع الإحتيال، والدعم القضائي.
3. رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية.
4. تقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية وتقييم أنشطة الأعمال.
5. تضييق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين، وخدمات الحاسوب القضائية.
6. تساعد في تحديد ما إذا كان هنالك مخالفة للأخلاقيات والمعايير المهنية.

رابعاً: أهداف المحاسبة القضائية

إن الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية قد تعد مطلوبة من قبل كل الأفراد والمعاهد ومنظمات الأعمال والمحاكم لغرض جمع الأدلة المالية التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات أو لدعم أو دحض المطالبات بالتعويض عن الخسائر والسعي نحو تحقيق العدالة أو الإنصاف بخصوص مرتكبي عمليات الإحتيال لخيانتهم الأمانة والثقة، ومن أهداف المحاسبة القضائية⁽²⁾ :

(1) محمد سامي راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م) ، ص 50.

(2) أ.د. نصيف جاسم الجبوري، أ. صلاح هادي الخالدي، مرجع سابق، ص 461.

1. التحقق من الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ أن هدف المحاسب القضائي سيعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الإحتيال.
2. التحري عن عمليات الإحتيال وإكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية، فضلاً عن إكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، وفي بعض حالات إكتشاف الإحتيال يتطلب الأمر كشف هوية الجاني، ولذا تستعمل الوثائق المالية كدليل لدعم تقديم دعوى قضائية لمنع المتهم من التسبب في مزيد من الضرر، وكذلك السعي إلى التعويض إذا تم تحديد هوية الشخص المسؤول.
3. تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لإستردادها. فضلاً عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة لغرض إستردادها وتحديد المسؤول عن إرتكاب الإحتيال.
4. إجراء التحليل والتحقق من صحة حساب مبلغ التعويض المطالبة به أمام المحكمة ضد الشركة فضلاً عن المسؤول أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك. وهنا قد يتم الإستعانة بالمحاسب القضائي من قبل أحد الأطراف قيد النزاع. أي المتضرر أو الذي أحدث الضرر. وفي ضوء ذلك قد يكون من الضروري أيضاً تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة في موضع مسؤولية أمام الدعاوى القضائية.

هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تحققها المحاسبة القضائية منها⁽¹⁾:

1. توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية وبالتالي توفير التحليل المحاسبي الذي يقابل إحتياجات القضاء لحسم الدعاوى موضوع النزاع.
2. تحديد الأنشطة غير القانونية والتي تساعد على إرتكاب الغش وتجميع الأدلة وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً محايداً يساعد في حسم القضايا ذات الصلة بالفساد أو الإحتيال.
3. توفير محاسبين قضائيين مختصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحري في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا بمثابة خبراء لحسم الدعاوى القضائية. من جانب آخر حددت أهداف المحاسبة القضائية في تحديد الأنشطة غير القانونية التي تساعد على إرتكاب الغش وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنيّاً وأن المحاسبة القضائية لها دور في إكتشاف والحد من الغش والإحتيال في البيانات المالية كما أن فضائح الغش للشركات العالمية خلق طلباً كبيراً على المحاسبة القضائية. وأن إرتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية أدت إلى حاجة القضاء لمستشارين من المحاسبين للإستفادة منهم في التحري وإكتشاف مدى

(1) د. سامي محمد لطفي سعودي، مرجع سابق، ص 762.

صدق معلومات القوائم المالية (1). وأن الأهداف التي تخدمها المحاسبة القضائية تعود على الأفراد والمجتمعات بالفائدة والإيجابية حيث أنها تأخذ دوراً فاعلاً في حل النزاعات المالية القضائية، وسبباً في ردع من يحاولون الإحتيال وخيانة الثقة والأمانة، وتتلخص أهدافها في عدة نواحي للكشف عن عمليات الإحتيال والتهرب الضريبي والممارسات الإجرامية التي ترتكب كالتلاعب بالسجلات المالية والسعي إلى تعويض المتضررين في حالة تم تحديد هوية الشخص المسئول وهو يعد أهم الأهداف بالإضافة إلى إجراء التحقيقات للتأكد من صحة الإدعاءات المزعومة من قبل الشاكين والمتضررين والقيام بالتحليل والمراجعة المناسب للتأكد من صحة مبالغ التعويض المطالب بها أمام المحكمة، والمثول للشهادة أمام القضاء إذا استدعت الضرورة وتمت الإستعانة بالمحاسب القضائي من قبل أحد الأطراف وأيضاً تقدير الأضرار الاقتصادية الموجودة والمحتملة وتقدير كم الخسائر وجمع أدلة مالية قوية تدعم موقف المطالب القانونية، فضلاً عن تحديد مرتكبي جرائم الإحتيال ومواقع الأصول المالية لإستردادها (2)

كما أن المحاسبة القضائية تهدف إلى :

1. تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية.
2. توفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحريات في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا فاحصين أو خبراء أو مستشارين يساهمون في تأييد الدعاوى القضائية وتنوير القضاء ومعاونته على إقرار الحق وتحقيق العدالة.
3. حماية المال العام من الغش والإحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية (3).

يتضح للباحثة من أهداف المحاسبة القضائية أنها تهدف إلى:

1. زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية ومهنة المحاسبة والمراجعة لدى جمهور.
2. زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية من خلال كشف ومنع وردع الإحتيال.
3. تقديم شهادة الخبرة في المحكمة ومساعدة القضاء في القضايا ذات الصبغة الاقتصادية.
4. والمساعدة في تتبع الأصول المختلصة.
5. تقديم الخدمات الإستشارية في النزاعات المالية والاقتصادية لأطراف النزاع، والمساعدة في فض نزاعات الضرائب.

(1) د. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، أثر التخصص المهني على دور المحاسبة القضائية في اكتشاف ممارسات التلاعب بالأرقام المالية، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة حوض النيل، المجلد 56، العدد 4، 2016م)، ص ص 789 – 899 .

(2) د. ياسر زعاريذ وآخرون، مرجع سابق، ص ص 14 – 15 .

(3) د. نجوى أحمد السيبي، مرجع سابق، ص ص 46 – 47 .

6. التحقيق من صحة مبالغ التعويض المطالب بها أمام المحاكم، توفير المعلومات المالية والمحاسبة للأغراض القانونية.

خامساً: الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية

المحاسبة القضائية تغطي مجالات عديدة مثل تعطل العمل، المسؤولية عن المنتج الملكية الفكرية، الإخلال بالضمان أو الوكالة والنزاعات بين المساهمين والشركاء وبسبب توسع هذا النطاق والرغبة في العمل، تزايد عدد المحاسبين القضائيين فالعديد من مكاتب المحاسبة تتطلع للحصول على هذا النوع من المحاسبين، ويمكن للعديد من هذه المكاتب أن تكمل حاجاتها في هذا المجال من خلال إستخدام خبراء من إدارات المراجعة إلا أن هذا الحل لا يمكن الإعتماد عليه على المدى الطويل خاصة وأن عقلية المراجعة تختلف من عقلية المحاسبة القضائية⁽¹⁾.

من ناحية أخرى يتم تعريف المحاسبة القضائية وفقاً لتعريف الإحتيال فإن المحاسبة القضائية تعرف بأنها طريقة التحقيق في العمليات المالية ومشاكل الأعمال لكي يتم الوصول إلى الحقيقة وإعداد رأي خبير بخصوص نشاط الإحتيال المحتمل ويقسم مجال الخبرة في المحاسبة القضائية إلى قسمين القسم الأول يمثل الدعم القضائي ويتضمن تقييم الأعمال وتحليل الإيرادات وشهادة الخبير وتقدير قيمة الأرباح المستقبلية، أما القسم الثاني فهو المحاسبة التحقيقية أو محاسبة الإحتيال وهي جمع الأدلة عن التعرف الإجرامي، وإثبات الضرر أو نفيه ولا تعتبر مهنة المحاسبة القضائية مهنة جديدة ولكن تزايد الإهتمام بها بعد حدوث الإنهيارات في المنشآت الاقتصادية الكبرى، وصدور بعض القواعد المحاسبية الجديدة وقانون (Sarbanes-Oxly) حيث أجريت الشركات على البحث عن وسيلة لمواجهة الإحتيال ويتم توظيف المحاسبين القضائيين من قبل مجالس إدارة الشركات للمساعدة في تطبيق حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية والحد من الإحتيال⁽²⁾.

يمكن للمحاسبين القضائيين تطبيق مهاراتهم في عدد من المجالات:

1. قد تطلب من المحاسبين القضائيين تقديم الاستشارات لوضع إستراتيجيات منع الإحتيال في الشركات وهنا يعمل المحاسبين القضائيين على تقييم فيما إذا كان من الممكن تعديل النظام المالي المعني، مع الأخذ بنظر الإعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية.
2. التحري عن عمليات الإحتيال والحد منها، إذ يمكن تكليف المحاسبين القضائيين لتحديد ما إذا كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية للشركة.
3. تحليل وتقييم المعاملات التجارية، إذ يمكن لهؤلاء المهنيين تحديد أو تقدير القيمة الحقيقية للشركة المستهدفة والوضع المالي لها. فضلاً عن ذلك يمكن للمحاسب القضائي تأثير أي نشاط محاسبي مشبوه وتحديد ما إذا كان قد تم إعتماد المقاييس المدروسة في إخفاء أو تزوير البيانات.

(1) Amostan Bury and Chrisp Paly, Menzies Xpain sider, **Forensic Accounting** , 2010.

تقرير مترجم من نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بعنوان المحاسبة القضائية 28 يونيو 2010 م .

(2) د. الهادي آدم محمد إبراهيم، د. مصطفى هارون، مرجع سابق، ص 222 .

4. التحقيقات الحكومية، يمكن أن يلعب المحاسبين القضائيين دوراً هاماً في الحكومة أي العمل في الوكالات الحكومية مثل مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالات المخابرات المركزية ودائرة ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يعملون على البحث عن أي إشارة تتعلق بوجود نشاط مالي مشبوه وعمليات إحتيال من قبل الأفراد والشركات وقد أخذ المحاسبين القضائيين في الوقت الحالي مساعدة الحكومة في تقييم السجلات المصرفية والمحاسبية للأشخاص المشتبه فيهم⁽¹⁾.
تستطيع الباحثة إضافة الخدمات التالية:

إن المحاسبة القضائية تساهم في دعم الإستشارات القضائية وتوجيهها من خلال توفير معلومات ذات طبيعة تحليلية وتحتاج إلى المراجعة من أجل التأكد من مدى دقتها وقدرتها على أن تكون ضمن الأدلة الدائنة للمتهمين في قضايا مالية، كما إن أهم الخدمات التي يقدمها المحاسب القضائي الذي يحمل شهادة Certified in Financial Forensics (CFF) الذي يجمع الخبرة التخصصية والمعارف والمهارات من ما يكون أكثر مصداقية.

المبحث الثاني

مجالات وأساليب وإجراءات وآليات ومتطلبات المحاسبة القضائية والفرق بينها والمراجعة

أولاً: مجالات المحاسبة القضائية

(1) أ.د. نصيف جاسم الجبوري، أ. صلاح هادي محمد الخالدي، مرجع سابق، ص 461 - 462 .

هنالك علاقة بين أسباب نشأة المحاسبة القضائية ومجالاتها، ذلك أن المحاسبة تخدم البيئة التي تعمل فيها وأن تتطور بتطورها، وأن تلبى إحتياجات المجتمع عندما يحتاج إلى دعمها، لذلك ونظراً للفصائح المالية التي شهدتها العالم، وما ترتب عليها من كوارث وإنهيارات مالية، وإفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى، وإرتفاع معدل الجرائم المالية بأنواعها المختلف، وحالات الغش والتلاعب التي صاحبت استخدام التقنية، وعمليات غسيل الأموال وغيرها. كل ذلك أدى إلى توسيع عمل المحاسبة، واستدعى الحاجة إلى خدماتها في كل هذه المجالات على إعتبار أن الجريمة المالية بحاجة إلى خدمات المحاسبين أكثر من حاجاتها إلى القوانين بل قد يحتاج المحامون إلى أنواع متعددة من شهادات الخبراء في القضايا المعروضة على المحاكم، فقد يحتاج المحامي إلى الطبيب للإدلاء بشهادته كخبير في الإصابات الشخصية أو قتل خطأ، أو الأخطاء الطبية بهدف تنوير المحكمة في المسائل الطبية، وبالمثل فقد تحتاج المحكمة إلى شهادة المهندس كخبير في حوادث المرور وكذلك الحال بالنسبة للمحاسبين الذين يتم استدعائهم للإدلاء بشهادته أمام المحكمة أو تقديم تقاريرهم في الحالات المحاسبية والمالية ذات الصلة بتحديد المسؤولية المالية، أو في قياس حجم الأضرار المالية⁽¹⁾. مما تجدر الإشارة إليه أن دور المحاسبة القضائية قد يكون وقائياً، بتشجيع منشآت الأعمال على مقاومة الإحتيال والخداع والجرائم المالية قبل وقوعها، من خلال تحديد المهارات المحاسبية أو نقاط الضعف التي قد يحدث الإحتيال والتلاعب من خلالها، كما يمكن أن تساعد المحاسبة القضائية في وضع نظم الرقابة الداخلية للمنشآت، وبتحديد الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها كشف أي محاولة للتلاعب والإحتيال، وذلك بمعاونة القيادات الإدارية في الشركة من ذوي المهارة والخبرة مع الاستعانة بالإدارة القانونية لوضع الأسس والإجراءات التي تحول دون وقوع الشركة في عمليات الإحتيال والتلاعب والغش من أي نوع كان، ويلا شك فكلما كان هناك توسع في مجال المال والأعمال، وأعمال المنظمة والقوانين كلما زاد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية ففي بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بلد محب للتقاضي تكثر الدعاوى القضائية التي تعطي كل عنصر من عناصر النشاط الاقتصادي، مما يجعلها مكاناً خصباً لممارسة المحاسبة القضائية، بل وحتى في حالة عدم طلب المحاسب القضائي للإدلاء بشهادته كخبير في المحكمة إلا أن المحامين بحاجة ماسة إلى وجود المحاسبين إلى جوارهم لتوفير المعلومات المالية وتحليلها وتفسيرها لزيادة فعالية وكفاءة التقاضي في القضايا التي يتولاها المحامون أمام المحاكم، فإن المحاسبة القضائية يمكن استخدامها في أي من المجالات التالية⁽²⁾:

1. المنازعات التي تنشأ بين المساهمين أو الشركاء.

(1) عبدالستار عبدالجبار الكبيسي، المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، (عمان : جامعة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد12، العدد 1، 2016م)، ص 4.

(2) Digabriele, James, **Litigation Support and the Forensic Accountant: Assembling a Defensible Report** (The Forensic Examiner Copyright American College of Forensic Examiners, Vol. 17, Issue. 2, 2008).

2. قضايا الإصابات الشخصية كما في حالات الحوادث.
3. قضايا المنازعات مع شركة التأمين.
4. الإهمال المهني.
5. الإحتيال والغش في القوائم المالية.
6. حالات الإفلاس.
7. المنازعات المالية بين البنوك والشركات.
8. الاختلاسات المالية التي يقوم بها الموظفون.

يشير البعض إلى أن المحاسبة القضائية تركز على الدعاوى القضائية المتعلقة بتحديد مقدار التعويضات في حالات الإصابات الشخصية، وفي حالات تحديد المسؤولية الناتجة عن الأضرار التي يسببها استخدام بعض المنتجات والمنازعات المتعلقة بالعقود، وقضايا الملكية الفكرية، بل حتى في حالات تقديم التعويضات في قضايا المنازعات الزوجية. كما تلعب المحاسبة القضائية دوراً مهماً في مساعدة بعض الجهات الحكومية في مجالات التحقيق، وحالات التهرب الضريبي، وقضايا الأنشطة المشبوهة والإحتيال من قبل الأفراد أو المؤسسات التجارية بالإضافة إلى مساعدة الجهات الحكومية ذات العلاقة باستخدام المهارات المحاسبية للتعرف على الأنشطة المصرفية المشبوهة، ومتابعة السجلات المصرفية للأشخاص المشتبه بهم، أن المحاسبة القضائية تتضمن خمسة مجالات هي⁽¹⁾ :

1. وضع الضوابط المناسبة للإحتيال والغش والخداع.
2. تحديد نقاط الضعف أو الثغرات التي قد يحدث الإحتيال والتلاعب من خلالها.
3. المنازعات القضائية في مجال المال والأعمال.
4. التأكد من دقة وصحة الوضع المالي للمنشآت المراد بيعها أو إعادة تقويمها لأي سبب من الأسباب.
5. فحص وتحليل أسباب الخسائر المحققة.

كما يجب أن يتوافر لدى المحاسب القضائي تأهيل عملي وعلمي والذي يختلف عن المحاسب الذي يعد القوائم المالية حيث يساهم في خضوع الجوانب الإدارية والسياسية والإجراءات والمعايير لمنع الإحتيالات المالية والخداع والمنازعات القضائية وفحص وتحليل الخسائر المحققة ومن المسئول عنها والتقصي والفحص قبل عرض الشركة لقوائمها المالية لذا وتستخدم المحاسبة القضائية في العديد من المجالات منها :

1. التحري عن الغش والتلاعب في التقارير المالية وتقديم الأدلة المناسب والتقرير عن ذلك.

(1) صالح عبد الرحمن السعد، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 27، العدد الأول، 2013م)، ص ص 17 - 20 .

2. فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.

3. تقييم الخسائر في حالة مطالبة بالتعويض عن شركات التأمين.

4. تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات متتالية.

5. الفحص الشامل للأنشطة محل الغش والفساد.

6. تقييم مدى الالتزام بالتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحوكمية وغيرها.

7. تقييم الشركة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وأولوية السداد.

8. تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص المضاعة على الشركة.

كما أشارت دراسة إلى أن هناك تباين بين مهارات المحاسب القضائي ومهارات المحاسب الذي يعد القوائم المالية وهناك إسهامات ومجالات للمحاسبة القضائية تمكن من الملائمة إلى تطبيقها، وقد إختصرت المجالات على الجوانب الإدارية والسياسات والإجراءات والمعايير والضوابط لمنع الإحتيال والخداع المالي والمنازعات القضائية وفحص وتحليل الخسائر المحققة والفحص والتقصي، أيضاً هناك مراحل أساسية يجب أن تمر بها المحاسبة القضائية، من تشخيص المشكلة، وتجميع الأدلة اللازمة، وتقويمها، وإعداد التقرير النهائي⁽¹⁾.

كذلك التطور الذي أصاب المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة وغيرها أمر ملحوظ وكان ذلك الأمر لا بد منه بسبب تعقد المشاكل بشكل أكبر خلال مرور الوقت، وإزدياد فرص التلاعب من قبل محاسبين محترفين، هنالك عدة مجالات وقطاعات أصبحت تنظر للمحاسبة القضائية كشيء أساسي لا يمكننا الإستغناء عنه سواء أكانت مجالات خدمية أو صناعية أو إن كانت قطاعات حكومية أو خاصة فلكل منه ما يميزها ولكن التركيز على المحاسبة القضائية أمر ملحوظ من جميع الجهات.

فمن الجدير بالذكر أن البيانات المتلاعب بها والتي تتصف بعدم الدقة والتي تتسبب بالعديد من المشاكل والتعقيدات للعديد من الجهات والتي تحتاج لمختصين للتعامل معها والوقوف على سبيل حلها، لذلك فإن المحاسب القضائي من المفترض أن يكون مرناً بصورة كافية للتعامل مع جميع البيانات في مختلف المجالات والقطاعات ومن الأمور التي من المهم أن يتعامل معها المحاسب القضائي بشكل كامل حالات المساهمين والشركاء وأوضاعهم والشركات مع الحكومة. قطاعات الإنشاءات بالإضافة إلى التوقف عن ممارسة العمل في المجال المعتاد وتقييم العمل للتحقق من أي تلاعب من قبل مختلف الأقسام والموظفين، النزاعات المالية بين عدة جهات

(1) خالد محمد علي أحمد، مرجع سابق، ص ص 6-7.

وحالات الخسائر التي تعرضت لها الشركة لأسباب مختلفة وأخيراً المشاكل المتعلقة بالملكية الفكرية وهناك مجالات جديدة للمحاسبة القضائية تتضمن:⁽¹⁾

1. البحث عن المخالفات المحاسبية.
 2. مكافحة عمليات غسل الأموال.
 3. التحقق من حالات إشهار الإفلاس الخاص بالشركة.
 4. التحقيق في عمليات الرشاوى عند اختلاس الأموال.
 5. خفض منازعات الضرائب.
 6. التحقيق في جرائم أصحاب الياقات البيضاء.
 7. شهادة خبرة في الشؤون المالية.
 8. تقديم الإستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعوى المدنية.
 9. تقديم الإستشارات لحل المنازعات.
- كما ذكر آخر أنه يمكن تحديد أهم المجالات التي تساهم فيها المحاسبة القضائية فيما يلي:⁽²⁾

1. الخدمات المرتبطة بالتنظيم مثل التوصيف الوظيفي وتحديد المسؤوليات.
 2. الجوانب الإدارية، وكذا عمليات الإلتزام، التحصيل، خدمات العملاء.
 3. العمليات، السياسات، الإجراءات، المعايير.
 4. النظم سواء كانت نظم تشغيل آلية أو نظم تشغيل غير آلية.
 5. دراسة القواعد والضوابط القانونية الوقوف على الشكاوى.
 6. مدى كفاية أو عدم كفاية نظم الرقابة الداخلية.
- كما أن للمحاسبة القضائية خمس مجالات أساسية هي⁽³⁾:
1. وضع الضوابط المانعة للإحتيال والخداع.
 2. تقصي وتجنب حالات الإحتيال والخداع.
 3. المنازعات القضائية التجارية.
 4. الفحص والتقصي قبل عرض الشركة للبيع وينصرف دور المحاسبة القضائية إلى التأكد من دقة وصحة الجوانب المالية للشركة.

(1) د. ياسر زعاريذ وآخرون، مرجع سابق، ص ص 15 – 16 .

(2) إيمان محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص ص 289 – 290 .

(3) Fletcher, Leslie, Higgins, Leslee, Nooncy, Lowell, Buckoff, Thoma. **Our Schools Campaign for Distinction in Fronsic Accounting**, Sou the Business Review, Vol. 33, No. 1, 2008, PP. 573 – 580.

5. فحص وتحليل الخسائر المحققة.

يتجسد الدور الأساسي للمحاسب القضائي في تشجيع منظمات الأعمال على مقاومة الإحتيال والخداع من خلال المواطن القابلة للتلاعب، كما يساعد المحاسب القضائي المنظمات في وضع نظم الرقابة الداخلية وكذا الإجراءات التي تساعد على إكتشاف نشاط الإحتيال سواء بالنسبة للوقائع المالية أو غيرها، مع السعي نحو إيجاد البيئة التي لا تشجع على الإحتيال، هذا فضلاً عن القيادات الواعية القادرة على ضبط زمام الأمور التي تحول دون وقوع عمليات الإحتيال والخداع. هناك العديد من حالات الإحتيال والخداع التي تتم لاختلاس الأموال والتي تتم من خلال تزوير بطاقات الإئتمان، إعداد قوائم مالية وهمية، إصدار فواتير وهمية، تزوير الشيكات والمبيعات الوهمية. فعولمة الاقتصاد وتقنية المعلومات كاستخدام آلات صرف النقود فتحت المجال لكثير من حالات التلاعب، كما إن جرائم الإحتيال والخداع باستخدام الحاسوب يمثل مصدر تهديد يصعب التوصل إليه بسهولة بالإضافة إلى العديد من المجالات التي يمكن أن تقترب جرائم الإحتيال والغش.

كما يمكن أن تساهم المحاسبة القضائية في مجالات أساسية أخرى⁽¹⁾ :

1/ دعم وتوجيه الاستشارات القضائية :

هذا الجانب يتطلب توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية. وهذه المعلومات تحتاج إلى مراجعة ومراجعة للتأكد من مدى موافقتها ودقتها، فضلاً عن الإجراءات المتبعة لتقويم وتفسير المعلومات المالية للاستخدام في المجال القضائي وتشمل تلك الخدمات والإستشارات القضائية المطالبات المدنية، الالتزامات المهنية، المطالبات الناتجة عن الخطأ وسوء التصرف، منازعات التأمين تقدير الخسائر المحتملة، المتأخرات في عقود البناء، تفسير العقود والمنازعات الأخرى التي قد تقتضي الإسترشاد بالمبادئ المحاسبية المتعارف على **General Accepted Accounting Principles (GAAP) Principles** وكذا معايير المراجعة المتعارف عليها .

2/ شهادة الخبراء :

في هذا المجال يتوجب على المحاسب القضائي أن يقوم بعرض الحقائق بشكل مبسط وموضوعي أمام القاضي أو هيئة التحكيم ويجب أن تتسم شهادة المحاسب القضائي بالوضوح والهدوء والإدلاء بالرأي السديد مع تطويع مهارات الاتصال لعرض المعلومات.

3/ إثبات أو تنفيذ دعاوى الغش والإحتيال :

يمثل مجال مراجعة عمليات الغش التخصص الثالث للمحاسبة القضائية وهو يتضمن فحص البيانات المالية، والأدلة المتعددة لإكتشاف وقائع الغش.

(1) د. مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص ص 144 - 146.

إن المحاسبة القضائية تساهم في تعزيز وتوجيه الاستشارات القضائية من خلال توفير معلومات مالية وغير مالية ذات طبيعة تحليلية بعد التأكد من دقتها وقدرتها على أن تكون ضمن الأدلة الدائنة للمتهمين في القضايا المالية، على الرغم من كونها في طور النشوء والتكوين ومازالت مثاراً للجدل والإهتمام إلا أن استخدامها ومجالات إسهامها أصبحت واضحة جلية، ولقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مجالات التخصص الأساسية بالمحاسبة القضائية كما يلي⁽¹⁾:

1. التحليل باستخدام الحاسوب القضائي.

2. قانون الأسرة يعني فض النزاعات المتعلقة بالأمر المالية للشركات العائلية.

3. تقييم أعمال الوحدات الاقتصادية والشركاء.

4. منع وكشف ومواجهة الإحتيال.

5. كشف التحريف بالقوائم المالية.

6. احتساب الأضرار الاقتصادية.

7. إعادة تنظيم الإفلاس والإعسار.

كما أن هناك عدة مجالات يمكن أن تقدم من خلالها المحاسبة القضائية خدماتها كما يلي⁽²⁾:

أ. دعم الإستشارات القضائية وتقديمها لحل المنازعات التجارية، فضلاً عن التفاوض في هذه النزاعات حيث تتولى المحاسبة القضائية التحقيق في موضوع النزاع وتكوين رأي في ضوء التحقيقات التي تتخذها.

ب. إثبات دعاوى الإحتيال أو تنفيذها حيث يتم مراجعة عمليات الإحتيال وإجراء التحقيقات اللازمة بشأنها.

ج. تقديم الإستشارات المتعلقة بتقييم الأضرار الاقتصادية وتتبع الأموال المختلطة والتحقيق في تزوير الأوراق المالية وعمليات الإحتكار ومراجعة العقود الخاصة بالقروض المصرفية والقواعد والقوانين الخاصة بالحسابات المصرفية والتأمين فضلاً عن مراجعة الالتزام مع العقود الحكومية والتحقق من الإستخدام الصحيح للمنح الحكومية وتحليل وتقييم الأعمال التجارية وتقديم شهادة الخبرة في المحاكم.

(1) أ.م.د. بكر إبراهيم محمود ، إخلاص عيد علي داود، مرجع سابق، ص 126.

(2) د. منال حسين لفنة صالح، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسة المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية، (بغداد: الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد 8، 2016م)، ص 594.

د. فض النزاعات الخاصة بالضرائب بإجراء تحليل للضرائب، وكذلك الكشف عن والتحقق من الإستخدام غير المشروع للملكية الفكرية فضلاً عن العمل في الأجهزة الإستخباراتية والمخابراتية الحكومية للكشف عن الهوية المالية الحقيقية للأفراد والكيانات المتورطة في الأنشطة المالية أو المشتبه بها.

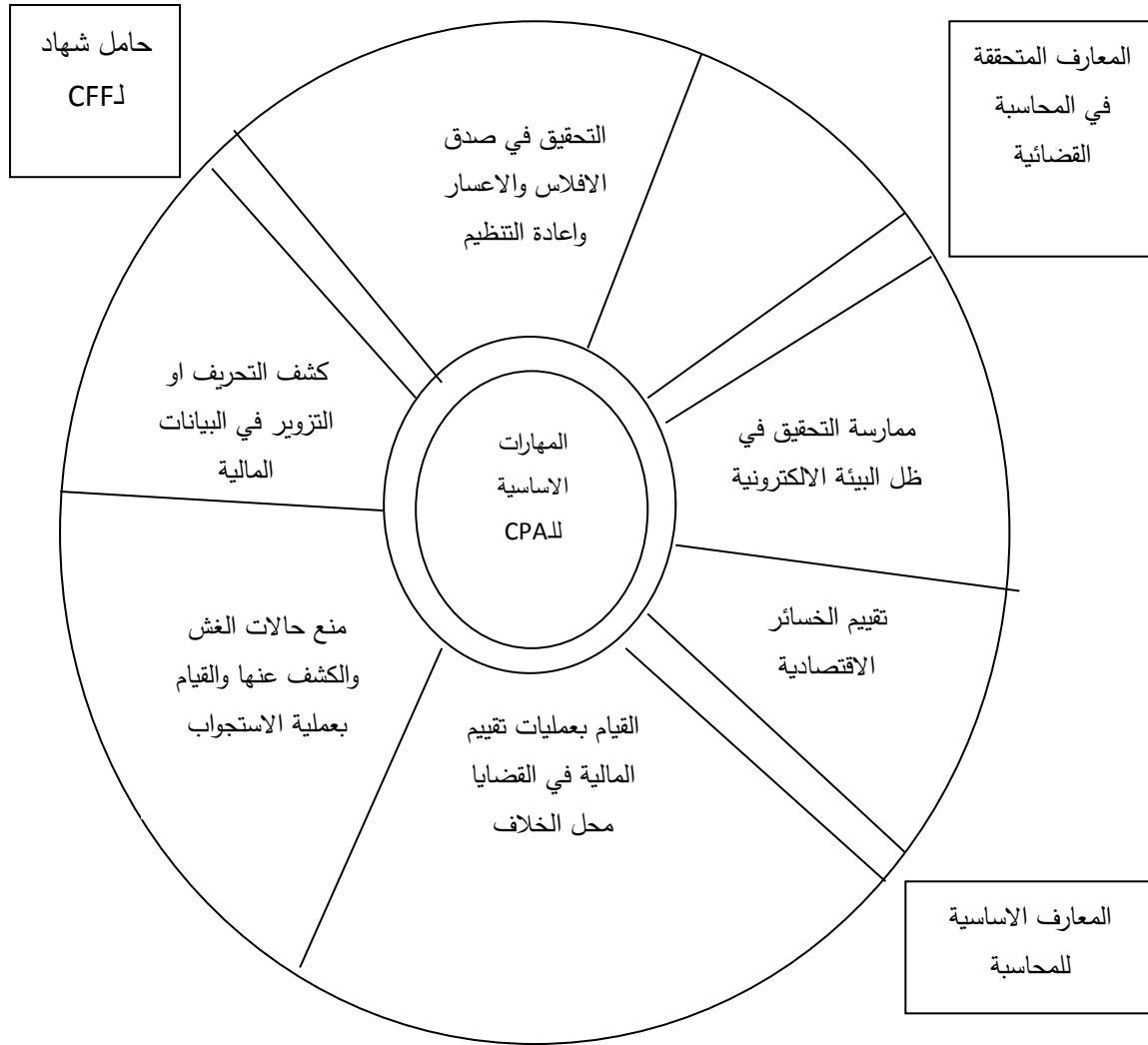
هناك حالات عديدة من حالات الإحتيال التي تتم بغرض الإختلاس أو غسل الأموال أو إعداد قوائم مالية وهمية وفي هذه القضايا لابد من وجود العنصر الخبير الذي يتمتع أيضاً بخبرة قانونية للإسهام في هذه القضايا وصولاً للأدلة التي تساعد على الإستمرار في الإجراءات القانونية للإعتماد على أدلة قوية لا تضعف من سير التحقيقات. والمحاسب وفريقه هما الأنسب في مثل هذه الحالات للمساهمة في الحالات الآتية⁽¹⁾:

1. دعم الإستشارات القضائية وتوجيهها.
 2. إثبات دعاوى الإحتيال أو تنفيذها.
 3. المساعدة في وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناء على الأدلة المالية.
 4. حضور المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الإستجواب وإعادة تشكيل الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لإستكمال سير التحقيقات.
 5. المساهمة في عقد المناقشات والتفاوضات في النزاعات التجارية تنطوي شهادة المحاسب المجاز في المحاسبة القضائية على مهارات أساسية في المحاسبة القضائية يمكن إستخدامها في مجالات عديدة مثل الإفلاس، وحسابات الأضرار الاقتصادية، ومنع عمليات الغش وإكتشافها والرد عليها، وقوانين العائلة، وتحريف القوائم المالية.
- يمكن توضيحها في الشكل (1/2/1) الآتي:

شكل (1/2/1)

مجالات المحاسبة القضائية

(1) د. عبد الستار الكبسي وآخرون، تفعيل دور المحاسب القضائي في الحد من المنافسة والاحتكار الاقتصادي في ضوء قانون المنافسة ومنع الاحتكار في العراق، (بغداد : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 36، العدد 2، 2016م)، ص 4.



المصدر : أ.د. عبد الستار الكبسي وآخرون، تفعيل دور المحاسب القضائي في الحد من المنافسة والاحتكار الاقتصادي في ضوء قانون المنافسة ومنع الاحتكار في العراق، (بغداد : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 36، العدد 2، 2016م)، ص ص 352 – 353.

تستطيع الباحثة إضافة المجالات التالية:

1. أجهزة المخبرات والاستخبارات : حيث يتم استخدام المحاسب القضائي في هذه الأجهزة لتحديد الهوية المالية الحقيقية للأفراد أو الكيانات.
 2. التزوير وإدارة المخاطر: يجب على المحاسب القضائي أن يكون لديه فهم شامل للضوابط الداخلية والإحتيال وسوء التصرف والمخاطر السائدة داخل المنظمة.
 3. التحري عن الغش والتلاعب في التقارير المالية.
 4. دعم وتوجيه الاستشارات.
 5. فحص وتقييم الرقابة الداخلية.
- ثانياً: أساليب المحاسبة القضائية

تتعدد الأساليب التي يستعين بها المحاسب القضائي في إكتشاف الغش والإحتيال والإختلاس والإخفاء والتصرفات غير القانونية هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي يتبعها المحاسب القضائي لإستخدام الأساليب، كما ينبغي على المحاسب القضائي وفريقه إستخدام تقنيات وأساليب محاسبية ومراجعة وتحقيقيه مناسبة للكشف عن عمليات الغش المالي أو الاقتصادي والحد منها، عليه فإن تلك الأساليب تتمثل في الآتي (1):

1. المراجعة التفاعلية :

تهدف إلى إجراء التحديات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

2. المراجعة البعدية :

تهدف تلك المراجعة إلى الفحص من عدة مظاهر مختلفة وهي تتضمن ما يلي :

أ. **المراجعة التشريعية** : تقوم تلك المراجعة على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.

ب. **الالتزام بالنظم** : يستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية.

ج. **الآراء التشخيصية** : تستخدم لإجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

د. **التحري عن الإدعاءات** : حيث يتم إجراء التحديات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة.

هـ. **المقابلة الشخصية مع المسؤولين** : حيث يمكن للمحاسب القضائي أن يحدد ما إذا كان الفرد صادقاً أم كاذباً أم مخادعاً.

و. **الإجراءات التحليلية** : تتضمن دراسة ومقارنة العلاقة بين مقياسين أو أكثر لإيجاد إتجاهات أو علاقات غير عادية أو أخطاء أو غش ومن أنواع الإجراءات التحليلية (2) :

i. التحليل الأفقي والرأسي.

ii. تحليل التباين المقارن.

iii. تحليل النسب المئوية.

iv. تحليل قوائم الإستبيان.

v. تحليل النتائج وإستخدامها في ضبط الغش.

vi. المقابلة الشخصية مع المسؤولين.

(1)Ernst and Young, Fronsic Auditing, An Chatterji SAL Indi, www.Asosai.org,journalforensic-auditinghtm2001.

(2) د. محبوب عبد الله حامد، المحاسبة القضائية ودورها في تضيق فجوة التوقعات، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، مجلة معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ، العدد 14، 2016م)، ص ص 511 – 512 .

- إن فريق عمل المحاسبة القضائية يحتاج إلى إستعمال عدة أساليب وتقنيات محاسبية ومراجعة وتحقيقية تختلف باختلاف مجال التخصص ومن هذه الأساليب في مجال التحري عن الغش⁽¹⁾ :
1. التحري عن المجالات أو المعاملات غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجوده، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.
 2. دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية للتأكد من عدم وجود ثغرات فيها وللتأكد من حماية الأصول والمواد المختلفة.
 3. التأكد من مدى كفاية القوانين والأحكام والتشريعات عن صرف وإثبات المدفوعات.
 4. التركيز على فحص المجالات المستهدفة بالغش وتحديد المخاطر الناتجة عنها.
 - من أهم الأساليب والتقنيات التي يستخدمها فريق المحاسبة القضائية :
 1. تحليل مصادر الأموال واستخدامها من خلال الوسائل الاتية⁽²⁾:
 - أ. مدى صحة مستندات القبض والصرف.
 - ب. معلومات حول العلاقة بين الأطراف في الصفقات ذات المبالغ الكبيرة.
 - ج. الوثائق الثبوتية للموجودات الثابتة.
 - د. الإطلاع على ملاحظات المراجع الخارجي.
 2. مسار المحاسبة القضائية من خلال :
 - أ. إثبات مصدر الدليل المالي وبيان كيفية حصوله.
 - ب. ما العلاقة بين الوثائق والشخص الصادرة عنه الوثائق.
 - ج. هل تم التأكد من صحة الوثائق.
 3. عملية التحليل الزمني من خلال :
 - أ. إظهار الخلافات، أو الجرائم المالية وتحليلها من أجل الوصول لصورة واضحة
 - ب. عرض التفاصيل الخاصة بالقضية محل التحقيق والنزاع.
 - ج. يساعد على التواصل مع توقيت الحالة المرتبطة بالأحداث.
 4. جدول التعقب من خلال:
 - أ. يمكن استخدامها لإظهار تدفق الأموال من المصرف إليها أو من اسم شركة معينة إلى شركة أخرى أو من شخص إلى آخر.
 - ب. تساعد في حالات الكشف عن عمليات غسيل الأموال.
 5. تحليل الرابط : يعد تحليل الرابط مهماً للقيام في عدة تحليلات شبكية والتي تظهر العلاقات بين الاشخاص وصلتها بالبيانات، أو المعلومات المالية او بالصفات التجارية.

(1) أ.م.د. بكر إبراهيم محمود، إخلاص عيد علي داود، مرجع سابق، ص ص 126 - 127 .

(2) نجوى أحمد السيسى ، مرجع سابق ، ص 52.

6. تعقب الصفقات الصغيرة : أو ما يسمى بشريط الجريمة فهو يتضمن أي بيانات موضوع شك حتى لو كانت مبالغ صغيرة.
7. دليل السيولة النقدية : يتم استخدام هذا الأسلوب لإثبات أن حسابات النقد المثبتة في الشركة مطابقة مع ما هو موجود في المصرف.
8. مراقبة الشركة : أن المراقبة المستمرة للشركة ككل بصورة علنية أو نوعاً ما بصورة سرية تكون ملائمة لعدد من الوحدات التي تكون محل الشك⁽¹⁾.
- كما ينبغي للمحاسب القضائي وفريقه استخدام تقنيات وأساليب محاسبية للكشف عن عمليات الغش المالي أو الاقتصادي والحد منه ومن أهمها⁽²⁾ :
1. الحصول على دليل الإثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
 2. المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أو الخطأ.
 3. نشرات الأسهم تتمكن من تتبع حركة سهم الشركة.
 4. إختبارات الشمول، حيث تستثنى البيانات الصحيحة وتشمل الخاطئة.
 5. مراجعة النقطة الحرجة للبحث عن أسباب عمليات الغش والإحتيال.
 6. مراجعة الصلاحيات لتحديد الإنحراف في الصرف.
- كما تتركز على مواضيع وأساليب المحاسبة القضائية في الغش في التقارير المالية والإحتيال والفساد المالي والإداري والتي يمكن ذكرها في الآتي⁽³⁾ :
1. سوء إستغلال الموارد من خلال غش وفساد الموظفين والمديرين.
 2. سوء إستغلال المنصب القيادي عن طريق تهرب بعض المديرين من دفع الضرائب.
 3. تضليل القوائم المالية من خلال غش وفساد المراجع الخارجي.
 4. تقديم الهدايا والرشاوى للصحفيين والإعلاميين بسبب العلاقة الحميمة بين بعضهم وبين رجال الأعمال مقابل التستر على قضايا الغش والفساد.
 5. تمويل الحملات الانتخابية للرؤساء والأحزاب نتيجة غش وفساد السياسيين.
 6. إدارة الإيرادات من خلال سوء إستغلال مرونة القواعد والمبادئ المحاسبية.
 7. المبالغة في تقييم عناصر الأصول والخصوم.
 8. المعالجات الخاطئة للأصول الملموسة وغير الملموسة مثل تكاليف البحوث والتطوير وتحميلها على قائمة الدخل بدلاً من رسملتها.
 9. سرقة وضياع أصول الشركة من خلال استخدام أساليب الجريمة المنظمة صعبة الإكتشاف.
 10. سوء استخدام الشكل القانوني للعمليات من أجل إخفاء الجوهر الاقتصادي لها.

(1) م.د. صبيحة برزات، قيس مكي خلف، مرجع سابق، ص ص 224 – 225 .

(2) عبد الستار عبد الجبار، عيدان الكبيسي، مرجع سابق، ص 5 .

(3) د. الهادي آدم محمد إبراهيم، د. مصطفى هارون، مرجع سابق، ص ص 225 – 226 .

11. سوء إستغلال أصول وموارد الشركة من خلال الإختلاس والرشاوى.
12. الغش المعتمد من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتضليل القوائم المالية.
13. تضخيم الأرباح من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.
14. سوء إدارات منح الإئتمان في البنوك.
15. الغش من خلال تجارة المعلومات.
16. حالات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
17. الإنتهاكات الضريبية من قبل الشركة.
18. الغش من خلال منح القروض للمديرين.
19. الغش من خلال سوء إستغلال بطاقات الإئتمان وقرصنة الإنترنت.
20. تقديم الهدايا والرشاوى للمقربين من متخذي القرار في رئاسة الدول⁽¹⁾.

يتضح للباحثة أن من أهم أساليب المحاسبة القضائية:

1. المراجع التفاعلية وهي تهدف إلى عمليات التحري.
2. والمراجعة البعدية وهي تركز على عمليات الفحص.
3. تكوين قاعدة بيانات للإسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم.
4. أساليب التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات القائمة.
5. إستخدام أسلوب التمويل خارج الميزانية.
6. الحصول على دلائل الإثبات.
7. أسلوب إجراء مقابلات مع المدراء التنفيذيين.
8. إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.
9. المراجعة بعد إنجاز المحاسبة القضائية.

ثالثاً: إجراءات المحاسبة القضائية

تتمثل إجراءات المحاسبة القضائية في⁽²⁾ :

1. الالتقاء بالعميل : لأن تحديد المشكلة مرحلة أساسية لا يمكن أن يسبقها شيء. فإن فض أي نزاع يقوم في البداية على هذه المرحلة لمعرفة ما هي المشكلة وتحديد أبعادها وأثرها وكذلك الدوافع التي أدت إلى حدوث المشكلة سواء أن كانت دوافع شخصية إجرامية أم أخطاء غير مقصودة أدت إلى ظهورها.
2. مراجعة الصراع : لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها.
3. التحقيق الأولي : قبل وضع خطة عمل مفصلة بما يتيح وضع خطة عمل أكثر إكتمالاً.
4. وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة.

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 83.

(2) عبد الستار عبد الجبار، عيدان الكبيسي، مرجع سابق، ص ص 5-6 .

5. جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محل التحكيم وقبل الإدلاء بالرأي تحليل الأضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية وإستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.

6. إعداد التقرير النهائي مبيناً في نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الاثبات التي جمعها، دون إغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالطعن بسلامة التقرير.

7. على الرغم من أن كل إرتباط يتطلب إجراءات مراجعة ومحاسبة خاصة به، إلا أن العديد من إرتباطات المحاسبة القضائية قد تتطلب إتباع الخطوات التالية⁽¹⁾:

أ. التنسيق لمقابلة العميل: على المحاسب القضائي مقابلة العميل لتحديد مجال الإرتباط، ومن المستحسن الحصول على رسالة إرتباط تحدد فيها شروط الإرتباط.

ب. التمسك بالإستقلالية: كما أن المراجع القانوني يجب أن يكون مستقلاً عند تقديمه لخدمات المراجعة والخدمات الأخرى التي يقوم بالمصادقة عليه كذلك فإن على المحاسب القضائي الإلتزام بالإستقلالية، فمصادقية المحاسب القضائي من السهل التشكيك فيها إذا كانت نتائج الإرتباط تتعلق بدعوى قضائية.

ج. التخطيط للإرتباط: فالتخطيط الصحيح المسبق ضروري إلى أي نوع من الإرتباطات، فالخطة يجب أن تكون مشابهة لبرنامج المراجعة من حيث تخطيط تفاصيل الأهداف والإجراءات، بشكل يحدد مجال الإرتباط والغرض من النتائج التي يمكن التوصل إليها.

د. جمع الأدلة وأداء التحليلات: يجب على المحاسب القضائي أن يكون ملم بالمراجعة والمحاسبة أو تقنيات التحقيق المتعلقة بنوع الدليل الذي يريد الحصول عليه، فبعض التقنيات يمكن إن تحقق أكثر من هدف، فعلى سبيل المثال عندما يقوم المحاسب القضائي بأداء تقنيات المراجعة على حساب معين فإنه يحصل على أدلة على الحسابات الأخرى مستنداً على نظام القيد المزدوج في المحاسبة.

هـ. التوصل للإستنتاجات وإعداد التقرير: المحاسب القضائي يجب أن يكتب التقرير النهائي بأسلوب يوضح فيه طبعة المهمة ومجال العمل. فيجب أن يبين المدخل المستخدم في إستكشاف المعلومات وتفاصيل النتائج والآراء التي توصل إليها.

إجراءات المحاسبة القضائية في الكشف عن حالات الغش بفحص البيانات المالية والأدلة

المتعددة تتضمن الآتي⁽²⁾ :

1. الحصول على معلومات للتعرف على مخاطر الغش.

2. إستعراض الوثائق المتعلقة بالحالة المعروضة.

(1) نجوى أحمد السيسي، مرجع سابق ، ص 53.

(2) أ.م.د. بكر إبراهيم محمود ، اخلاص عيد علي داود، مرجع سابق، ص 127 .

3. مراجعة الحسابات وعملية المراجعة وفحص السجلات للتأكد من أمتثالها للقوانين واللوائح والتأكد من صحة المعلومات.

هناك مجموعة إجراءات معينة تتبعها المحاسبة القضائية لوضع أساليبها موضع التنفيذ، تتمثل تلك الإجراءات فيما يلي⁽¹⁾:

1. حالة ما إذا كانت الدعاوى القضائية ممثلة في نزاع بين طرفين على الجوانب المحاسبية :

أ. يتم رفع قضية أو دعوى أمام القضاء لدراسة موضوع النزاع.

ب. يحيل القضاء القضية إلى مكتب الخبراء بوزارة العدل لدراسة الموضوع من كافة الجوانب وإبداء الرأي المحاسبي.

ج. يقوم الخبير بالإطلاع على ملف القضية واستدعاء الخصوم لعرض وجهات النظر وتقديم المستندات المؤيدة وإعداد مذكرة للدفاع.

د. يقوم الخبير بدراسة موضوع النزاع وتجهيز ما يلزم من تقارير ومستندات وأدلة وإرسالها للقضاء.

هـ. تقديم التقارير والمستندات والأدلة للقضاء وبها دراسة وفحص فني لموضوع النزاع مع عرض لوجهات نظر الخصوم في ضوء الإستشارات القانونية، والخبرة المحاسبية.

و. حالة ما إذا كانت الدعوى القضائية ممثلة في نزاع بين طرفين أمام القضاء كما هو في حالة التهرب الضريبي:

i. يتم رفع الدعوى القضائية إلى نيابة الأموال العامة التي تقوم بدورها بالتحقيق وإحالة موضوع النزاع إلى لجنة الفحص يتم تشكيلها من العاملين بمصلحة الضرائب لدراسة الموضوع من الناحية الفنية.

ii. تقوم لجنة الفحص بعد حلف اليمين بإستدعاء الممول وأخذ أقواله والإطلاع على الدفاتر والمستندات، وإعداد التقرير وإرساله إلى نيابة الأموال العامة.

iii. تقوم نيابة الأموال العامة بإستدعاء اللجنة لمناقشة تقريرها معهم وإتخاذ القرار أما بالحفظ أو بإحالة الموضوع إلى القضاء.

2. حالة ما إذا كانت هناك ملاحظات فنية محاسبية واردة في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الوحدة محل المراجعة وهي تمثل مخالفات مالية أو غش في القوائم المالية.

ينص قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988م على أن يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات المختصة لرقابته في شأن المخالفات المالية ومن أن الإجراءات المناسبة قد إتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وأن المسؤولية قد حددت وتمت محاسبة

(1) المرجع السابق، ص 127 .

المسؤولين، ويتعين موافاة الجهاز خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها مرفقة بها كافة أوراق الموضوع وعند وجود دعوى قضائية بشأن تلك المخالفات تتبع الإجراءات التالية⁽¹⁾:

1. يقدم الجهاز المركزي للمحاسبات التقرير المعد من الجهة الخاضعة لرقابته وبه المخالفات المالية أو الغش إلى نيابة الأموال العامة.
2. تقوم نيابة الأموال العامة بتشكيل لجنة من أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات لدراسة الموضوع وتقديم التقرير والإدلاء بالشهادة أمام النيابة كراي إستشاري غير ملزم القضاء ولكنه معاون على إقرار الحق وتحقيق العدالة.

تستنتج الباحثة من إجراءات المحاسبة القضائية:

1. إعداد التقرير النهائي مبيناً نطاق العمل والمنهج.
2. بالتحقيق الأولي ووضع خطة عمل مفصلة.
3. تحليل الأضرار بإستخدام التقنيات المناسبة.
4. القيام بالزيارات الميدانية والتقصي عن الحقائق.
5. تحديد المشكلة محل النزاع حتى يتمكن المحاسب القضائي من تحديد الأطراف الأساسية لكي يقوم بعدها المحاسب القضائي بجمع الأدلة وتقييمها للتأكد من المعلومات المحيطة بالقضية.

رابعاً: آليات المحاسبة القضائية:

لقد تزايد الإهتمام خلال الفترة الماضية في العديد من الدول المتقدمة بالمحاسبة القضائية وآثارها على مكافحة حالات الغش والفساد، وكان ذلك نتيجة لقصور برامج المحاسبة التقليدية في تأهيل الخريجين والمحاسبين والمراجعين بالمهارات والمعارف والقدرات اللازمة لمنع تقليل إكتشاف، والإفصاح عن حالات الغش والفساد التي تسببت في العديد من الانهيارات المحاسبية التي حدثت للعديد من الشركات حول العالم في الفترة الماضية، وترتب على ذلك زيادة الطلب على آليات المحاسبة القضائية التي تساعد على مكافحة الغش والفساد وخاصة في بيئة الأعمال الإلكترونية.

إستناداً للدراسات السابقة فإن آليات المحاسبة القضائية المقترحة لمكافحة حالات الغش والفساد المالي والإداري تشمل الآليات الآتية⁽²⁾:

1. توافر المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في منع حالات الغش، تقليل حالات الغش، إكتشاف حالات الغش، الفحص والتحقيق في حالات الغش، الإفصاح والتقرير عن حالات الغش.
2. توفير المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الإحتيالية للفساد.

(1) د. نجوى احمد السيسي، مرجع سابق، ص 53 – 54 .

(2) عاطف محمد أحمد، مرجع سابق، ص 19 .

3. استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية.
4. توافر مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية.
5. توافر مهارات تقديم الخدمات الإستشارات القانونية والقضائية والتحقيق فيما يتعلق بمحالات الغش والفساد.
6. توافر فحص وحل الخلافات والنزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.
7. توافر المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش.
8. توافر مهارات تقديم الخدمات في القيم غير الأخلاقية المتعلقة بحالات الغش.
9. توافر المهارات المتخصصة في فحص كل من جرائم قرصنة الإنترنت، الجريمة المنظمة، غسيل الأموال.
10. توافر مهارات جميع المعلومات الثبوتية من مصادرها المختلفة عن حالات الغش والفساد.
11. توافر مهارات إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الغش والفساد.
12. توافر مهارات المحاسبة القضائية أو التفتيشية المرتبطة بالتفكير الخلاق والفحص واكتشاف حالات الغش والفساد المعقدة.

خامساً: المتطلبات الأساسية اللازمة للمحاسب القضائي :

عادة ما يطلب المحاسب القضائي كشاهد خبير في المحاكم أو كاستشاري أو يتم توكيلهم من قبل جهة نزاع في قضية ما مثل نزاعات تصفية الوحدات الاقتصادية أو الوقوف على مقدار الخسائر الاقتصادية وإحتساب الأضرار فضلاً عن كشف عمليات الإحتيال المالي وعليه يجب ان يكون مستقل وأكثر تحيزاً لصالح المحكمة وعلى دراية كبيرة بالإجراءات القانونية وأن يدلي برأيه في حالة مثوله أمام القضاء كشاهد خبير .

هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يجب أن تتوفر بالمحاسب القضائي يمكن

تلخيصها بالآتي :

1. التأهيل العلمي والعملية :

لا شك أن الذي يمارس مهنة المحاسبة القضائية يتوافر لديه تأهيل علمي بالمحاسبة وفهم واعي بالمعايير المحاسبة المالية وعلاقتها بالعرض والإفصاح التام، والفهم بمعايير المراجعة ومعرفة بدور المراجع الخارجي في تحقيق المصادقية وإضفاء الثقة في القوائم المالية المنشورة، والإلمام الجيد بالتشريعات القضائية والضريبية وأسس التقويم والفصل في المنازعات على أسس وقواعد سليمة شرعاً. فضلاً عن التأهيل العلمي لا بد من توافر تأهيل عملي يمكن المحاسب القضائي من المعرفة

بالإجراءات والأساليب التي تمكنه من التعرف على المشاكل العملية وطرق حلها الأمر الذي يتحتم معه أن ينال قدرًا كافيًا وملائمًا من التأهيل العلمي.

2. التدريب :

يعتبر التدريب قبل الدخول في الممارسة الفعلية للمحاسبة القضائية من المتطلبات الأساسية لنجاح عمل المحاسب القضائي، وينمي الخبرة المالية والمعرفة بالقانون وكذلك دوافع ارتكاب الجرائم وكشف الغش ومعرفة المتورطين.

3. المعارف والمهارات :

إن المحاسبة القضائية مجال يسعى لتطوير معرفة ومهارات المحاسب من خلال إمتلاك خلفية متعمقة بالمبادئ والمعايير المحاسبية وإدارة وتقييم المخاطر إجراءات النظام القانوني المدني، والجنائي، أنظمة وسياسات حوكمة الشركات، ومخططات وأساليب الغش والإحتيال والممارسات غير القانونية⁽¹⁾.

يجب على المحاسبين القضائيين تحديد طبيعة الجرائم المالية التي إرتكبها للعديد من الشركات والمنظمات، وهناك أنواع عديدة من الجرائم مثل إختلاس الأصول المالية والإحتيال في بيان الدخل، والمحاسبين القضائيين يجب أن يستخدموا مهاراتهم في مجال القانون لإكتشاف الجرائم والدفاع عن النتائج التي توصلوا إليها في المحكمة ومن هذه المهارات⁽²⁾ :

1. **مهارات الكمبيوتر** : هناك بعض البيانات والوثائق المالية التي قد تأخذ شكلاً إلكترونيًا وهنا يجب على المحاسب القضائي استخدام مهارته في العثور على مسار تلك الوثائق أو البيانات من قبل معديها.

2. **مهارات التحقيق** : تتطوي على جمع وتحليل المعلومات المراجعة عن المنازعات المالية، مما يتطلب من المحاسب القضائي التحقيق في كل دليل من الأدلة ذات الصلة وخصوصاً الإلكترونية.

3. **مهارات التحكم** : يجب أن يكون المحاسب القضائي خبيراً إستشارياً.

4. **المهارات التحليلية** : يمتلك المحاسب القضائي المهارة التحليلية اللازمة للتحقيق في قضية أو مشكلة مالية معقدة وتبسيطها أن عملية تحليل البيانات.

المعلومات من قبل المحاسب القضائي مهمة جداً ثم إكتشاف الجرائم المالية، لذا يجب على المحاسب القضائي أن يمتلك المهارات التحليلية اللازمة للتحقيق في قضية أو مشكلة مالية معقدة للعثور على القضايا الجوهرية محل البحث والتحقيق.

يتضح للباحثة أن المحاسب القضائي :

1. أن يكن مؤهلاً جيد حتى ينتهي له القيام بعمله.

(1) أ.م.د. بكر إبراهيم محمود ، إخلاص عيد علي داود، مرجع سابق، ص ص 127 – 128 .

(2) رافي نزار جميل، أ. مقداد احمد الجيلي، مرجع سابق، ص ص 85 – 86 .

2. المؤهلات العملية والعملية في المحاسبة والمراجعة.

3. الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية وهناك مهارات متعلقة بمهارات الكمبيوتر.

4. ومهارات التحقيق كذلك مهارات التحكم والتحليل.

سادساً: شروط الحصول على رخصة محاسب قضائي

يتطلب من المحاسب القضائي لكي يزاول عمله أن يحصل على شهادة مهنية، ويجد منظمة مهنية تدعى (NACFE) National Association of Certified Fraud Examiner's هذه المنظمة تأسست استجابة لزيادة التركيز على موضوعات الغش في الشركات الهادفة للربح والقطاع الحكومي. حيث ان الهدف الاساسي لهذه المنظمة المهنية (NACFE) هو تقليل حدوث الغش ومساعدة الأعضاء في إكتشاف ومنع الغش كما ان هذه المنظمة تمنح شهادة مهنية تسمى (CFE) حيث ان الاشخاص الذين يحملون هذه الشهادة يكونوا مؤهلين بموجبها للقيام بالأعمال مثل مراجعي الغش والإحتيال Fraud Acidities محققون Investigators محاسب قضائي Forensic Accounting محاسب عام Public Accountant منفذ قانوني عيني Law Personal مانع الخسائر Loss Prevention عضو المجمع المهني للمحاسبين القانونيين Academicians.

تمنح شهادة محاسب قضائي (CEF) من خلال عقد امتحان موحد، حيث ان الحاصلين على هذه الشهادة يمتلكون خبرات لحل المنازعات المتعلقة بمجال الغش وذلك من خلال البحث والتحري عن الأدلة وعمل التحقيقات، وكتابة التقارير، والادلاء بشهادة المساعدة في منع وإكتشاف الغش⁽¹⁾.

هنالك التقرير الخاص بالمعهد الوطني للعدالة (NIJ) National Institute of Justice بعنوان: التعليم والتدريب في الغش والمحاسبة القضائية دليل للمعاصر التعليمية والمنظمات المساهمة والكليات والطلبة والصدر في عام 2007م، حيث تضمن وضع منهج نموذج للمحاسبة القضائية والغش ويمكن تلخيصه في الشكل (2/2/1) الآتي⁽²⁾

شكل (2/2/1)

ملخص للمنهج النموذج المقترح من قبل المعهد الوطني للعدالة

معلومات أساسية		المواد الشخصية	المواد التخصصية المتقدمة
(1)	(2)	(3)	(4) (5)
غالباً تتضمن مناهج محاسبية جامعية	غالباً تتضمن مواضيع عن الأعمال	أساسيات في المحاسبة القضائية والغش	الغش المحاسبة القضائية
مفاهيم المحاسبة الأساسية	مهارات الاتصال العامة	تعريف الغش والمحاسبة الجنائية ومناقشة لدور كلا من المراجعين ومهني الغش والمحاسبين القضائيين	علم الإجرام، البيئية المهنية والقانونية والتنظيمية قضايا أخلاقية

(1) د. ناهض نمر محمد الخالدي، مرجع سابق، ص 34 .

(2) جميلة سعيد قمير، مرجع سابق، ص 46.

مفاهيم المراجعة الأساسية	اخلاقيات الأعمال	نظرة عامة عن مرتكبي الغش ولماذا ومثلث الغش	الغش والمحاسبة القضائية: اختلاس الأصول والرشوة والتمثيل المضلل.
المعاملات الرئيسية		نظرة عامة عن عناصر الغش	القوائم المالية المضللة، الغش والمحاسبة الجنائية في البيئة الرقمية
مبادئ قانون الأعمال		مناقشة في الوقاية من ومنح وإكتشاف الغش والتحقيق والمعالجة	الخدمات القضائية والاستشارة القانونية
مبادئ مهارات الحاسوب		نظرة عامة في أنواع الغش	
		مناقشة للرايات الحمراء	
		مناقشة لمعالجة الغش والمقاومة الجنائية والمدنية والرقابة الداخلية	
		مناقشة لأنواع الخدمات الاستشارية القانونية المقدمة من قبل المحاسب القضائي	

المصدر: جميلة سعيد قمير، حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية إلى مهارات المحاسبة الجنائية، (طرابلس: كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، مجلة أمارك، المجلد 6، العدد 18، 2015م)، ص 47.

يتضح للباحثة من خلال النموذج المقدم من قبل المعهد الوطني للعدالة أنه قام بتقسيم متطلبات المحاسبة القضائية والغش في ثلاثه محاور من خلال المعلومات الأساسية والمتطلبات الشخصية والمتطلبات المتخصصة، ولكنها لم تتطرق لأهم عوامل إكتشاف ومنع الغش وهي نظام الرقابة. توافر مهارات إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الغش والفساد.

سابعاً: أوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة القضائية والمراجعة:

تلتقي المحاسبة القضائية مع المراجعة في العديد من الجوانب أو الصفات المشتركة. ذلك الجوانب التي يمكن أن تعطي تصوراً سطحياً في إمكانية أن تحل المهنة الواحدة محل الأخرى في مواجهة التحديات المحاسبية المعاصرة. وهنا يصبح من الضروري عرض الجوانب أو الصفات المشتركة بين المهنتين للتمهيد لتحديد جوانب الاختلاف بينهما لتكون الأساس في الإعتماد إحدى المهنتين في مواجهة التحديات والمشاكل المحاسبية التي تدخل ضمن مهامها. تشترك المحاسبة القضائية والمراجعة في قضية الإستقلالية والموضوعية، والتي تعد ركناً مهماً في عمل المحاسب القضائية والمراجع، وهناك جوانب أخرى مشتركة هي المعرفة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية عموماً وكذلك القدرة على تفسير وتتبع المستندات والوثائق والسجلات المحاسبية فضلاً عن المعرفة والإطلاع الكامل على أنشطة الشركة محل الإهتمام وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها وعملياتها الداخلية وطبيعة التغيرات التي تفرزها بيئة الأعمال عليه⁽¹⁾.

(1) سامي محمود لطفي ، مرجع سابق ، ص 762.

أما أوجه الإختلاف بين المحاسبة القضائية والمراجعة فيمكن تحديدها كما يلي (1) :

يهتم المراجع بتقديم رأي مهني محايد حول القوائم المالية والمعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة نشاط المشروع، ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على أسلوب العينات والإسترشاد بمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً عند إجراء الفحص على القوائم المالية، وذلك بعد تحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية عند تنفيذ برنامج المراجعة وبذلك فإن المراجع يبذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بعملية المراجعة ويعد مسؤولاً عن ذلك، وفي الوقت ذاته لا يعد مسؤولاً عن إكتشاف الأخطاء والغش رغم ضرورة توفر نزعة الشك المهنية لديه.

أما المحاسبة القضائية فتهم بالتحقق من مصداقية الإدعاءات المقدمة وذلك بالإستناد إلى الأدلة المالية فضلاً عن تحديد الآثار المالية المترتبة على تلك الإدعاءات، وتعتمد المحاسبة القضائية على الفحص الشامل لبنود محددة من القوائم المالية وعدم إعتداد أسلوب العينات والأهمية النسبية في إجراء الفحص الشامل، وبذلك فإن المحاسبة القضائية تتسم بتضييق نطاق عملها وعمقه، على خلاف المراجعة الذي يتسم باتساع نطاقه وسطحه ويدخل ضمن مسؤولية المحاسبة القضائية إكتشاف حالات الغش والتلاعب كونها تهتم بالتحري والتحقق في صحة الادعاءات المزعومة أو عدمها، ومن الأوجه الأخرى للاختلاف بين المحاسبة القضائية والمراجعة أن الأخيرة تتطلب مهارات متخصصة ومعرفة متكاملة في كل من المحاسبة والمراجعة والقانون وإجراءات التقاضي والتحقيق في المحاكم والجهات الأمنية، في حين أن المراجعة يقتصر على المهارات والمعرفة في مجال المحاسبة والمراجعة، وثمة إختلاف آخر يتصف بالأهمية وهو عدم وجود قواعد أو معايير محددة سلفاً يتوجب العمل بها في كل الحالات أو القضايا التي تتبناها المحاسبة القضائية بسبب تعدد وتنوع هذه القضايا وإختلاف معطيات كل منها عن الآخر مما يتطلب أساليب وتقنيات ومهارات خاصة تناسب كل واحدة بشكل مستقل عن الأخرى على خلاف المراجعة الذي يعتمد على مجموعة من القواعد ومعايير المراجعة والإجراءات المحددة الواجب الإلتزام بها (2)

شكل (3/2/1)

الفرق بين المراجعة والمحاسبة القضائية

المراجعة	المحاسبة القضائية	مجالات التميز
تقديم تقرير يوضح رأي فني محايد عن حقيقة النشاط ومدى صدق القوائم المالية وعدالتها	تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش	1/ الهدف
أكثر اتساعاً وأقل عمقاً	أكثر عمقاً وأقل إتساعاً	2/ النطاق

(1) الموقع الإلكتروني لجمعية المحاسبين القانونيين www.qcpa.net Accessed on 17/7/2016

(2) منال حسين لفتة صالح، مرجع سابق، ص 595 – 596 .

3/ المهارات المطلوبة	مهارات متخصصة وكاملة لكل من المحاسبة والمراجعة والمعرفة القانونية وإجراءات التقاضي والتحقيق أمام المحاكم	المهارات المطلوبة لإعداد القوائم المالية وعرضها وكتابة التقارير المعبرة عن الرأي الفني المحايد مصداقية نتائج النشاط وعرض المركز المالي
4/ الأساليب والإجراءات	أكثر عمقاً باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب والبحث عن ما وراء الأرقام المنشورة عن نشاط واحد	أقل عمقاً مع استخدام المعايير والقواعد والمبادئ المحاسبية.
5/ المعرفة القانونية	تتطلب معرفة متكاملة في المحاسبة والقانون وإجراءات المحاكم والجهات الأمنية	المعرفة بالتأهيل العلمي والمهني في المحاسبة والمراجعة.

المصدر : نجوى أحمد السيسي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، (القاهرة : جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 2016م)، ص 8.

شكل (4/2/1)

الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة

المراجعة	المحاسبة القضائية
يركز على الرأي المهني ووضوح عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح	تقديم رأي يستند إلى واقع يمكن أن يكون معروف أو لم يكشف حيث أن المحاسب القضائي يرى بالعين العادية ما لم يرى
وظائف كمحقق (تحري) فقط	وظائف كمحقق (تحري) والخبير الشاهد
عملية روتينية ثابتة في المنظمات	زيادة الطلب عليها من قبل المنظمات
يتعامل مع كل القضايا المدنية	يتعامل مع كل القضايا المدنية والجنائية

Source: Ref. Emma, I. Okays, And Cletus A keno, **Forensic Accounting in Developing Economies**, Problems ND Prospects, P.3.

الفرق بين المحاسبة القضائية ومراجعة الحسابات ومراجعة الإحتيال والغش⁽¹⁾ :

1. المراجعة المالية :

هي عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقدره سلفاً والتقارير عن ذلك ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفاء ومستقل، يهدف المراجعون اثناء المراجعة المالية إلى إصدار رأي فني محايد حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في مجموعة من البيانات المالية تعرض على نحو معقول بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، أن مراجعة الحسابات المالية هي وظيفة مراجع الحسابات فهو مسؤول أمام الزبون أو أي أطراف أخرى يمكن أن تعتمد على البيانات المالية المنشورة، وتركز المحاسبة المالية على فحص وتحقق العمليات

(1) مقداد احمد الجيلي، مرجع سابق، ص ص 16 – 17 .

المالية ويعتمد المراجع المالي على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحقيق توقيت وأبعاد عملية المراجعة.

2. مراجعة الإحتيال :

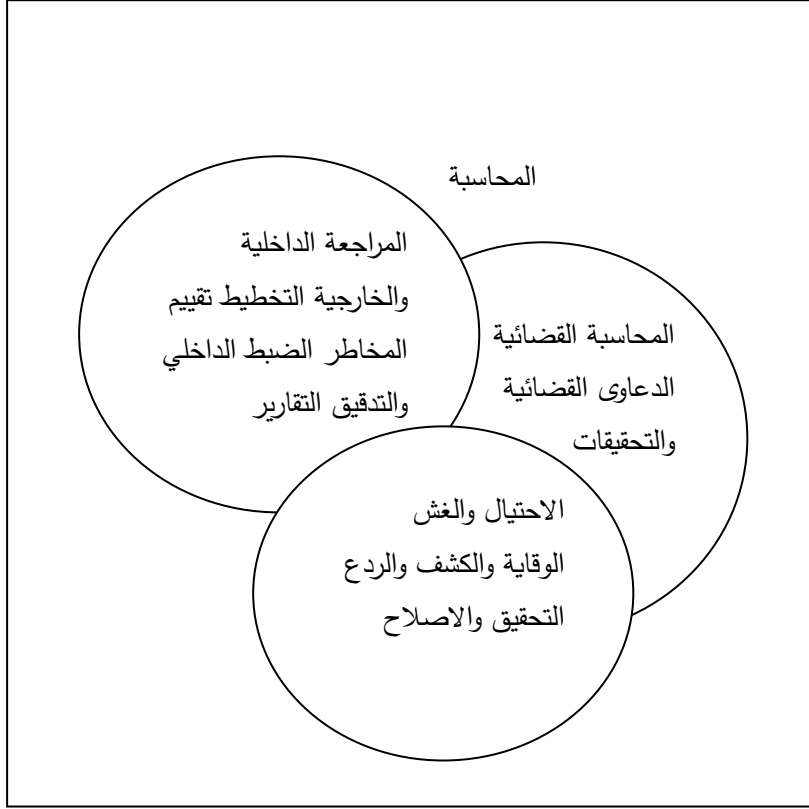
إن الهدف من مراجعة الإحتيال هو المراجعة في سبيل كشف حالات الغش والتلاعب أو منعها في الشركة أو البيئة التنظيمية، عادة ما يتم هذا الكشف عن طريق مراجعة الضوابط القائمة والحالية لمنع الغش والإحتيال في المعاملات، وعادة ما تجرى عملية مراجعة الإحتيال على أساس إستباقي ويجب عدم الخلط بين تحقيقات التي تحرى بعد الواقعة ومن الممكن أن تكون بواسطة المحاسبين القضائيين ومراجعة الإحتيال ملزمة لكل من أصحاب العمل. وتذهب عملية مراجعة الإحتيال إلى مدى أبعد من المراجعة المالية حيث تركز على ما وراء هذه العمليات أي التصرفات والسلوكيات التي أدت إلى تلك العمليات، وينظر مراجع عمليات الإحتيال إلى نظام الرقابة الداخلية بنظرة مختلفة عن المراجع المالي. ويمكن القول أن العلاقة بين مراجعة الحسابات والغش والمحاسبة القضائية أو الشرعية هي علاقة ديناميكية تتغير مع مرور الوقت بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية.

يتضح للباحثة في المقارنة بين المراجعة وفحص الإحتيال والمحاسبة القضائية:

1. المحاسبة التي تعطي التحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعة المحكمة والذي يعتمد كأساس للنقاش والجدول والوصول إلى حل نهائي للنزاع.
2. فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة والمراجعة وعلم الكمبيوتر والإنترنت، حيث يساعد هذا التداخل بين هذه العلوم المختلفة في مساعدة خبير متخصص في البحث والإستقصاء بهدف إكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة وفق أسس ومنهجية وأدلة إثبات قاطعة تصلح للإدانة.
3. أن المحاسبة القضائية تختلف عن المراجعة وفحص الإحتيال ولكنها تشتمل على جزء من خصائصها، وأنها تستخدم وتعتمد عليها كوسائل للحصول على أدلة الإثبات التي تدعم المحاسبة القضائية للوصول إلى حكم معين.

شكل (5/2/1)

بين المحاسبة القضائية ومراجعة الحسابات ومراجعة الإحتيال



المصدر : نجوى أحمد السيسي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، (القاهرة : جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 2016م)، ص 51.

يتضح للباحثة من العلاقة بين المحاسبة القضائية والمراجعة ومحاربة الإحتيال انها حلقات مترابطة تعتمد على بعضها البعض في تحقيق أهدافها، يلاحظ أن المحاسبة القضائية تعتمد على تقارير المراجعة في الحصول على الأدلة وأن المراجعة تعمل على منع وردع الإحتيال والمحاسبة القضائية تعمل على التحقيق في الإحتيال والفصل فيه.

ثامناً: أمثلة للمشاكل القضائية المحاسبية

يلاحظ أن قطاع الأعمال بأسره هذه الأيام يمر بأزمة ثقة عميقة يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة بصورة أصبحت واضحة على جزء كبير من القطاع في مختلف دول العالم، ويعد إنهيار شركة أنرون نهاية عام 2001 من أبرز الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل أبرزها عدم تطبيق أو إنعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ(6304) مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع وبعد أن استمعوا إلى 56 شاهداً خلال (15) إسبوعاً من جلسات المحاكمة في مدينة هيوستن في ولاية تكساس الأمريكية. قررت هيئة المحلفين المشكلة من ثمانية رجال وأربع نساء بالإجماع أن إثنين من المديرين التنفيذيين لشركة انرون هما كينيث لاي وجفري سكيلنج كانا مذنبين في عدد من التهم التي وجهت إليهما في قضايا تتعلق بالفساد والتأمر

وكذلك بالكذب بشأن المتاعب المالية للشركة كما وقد وجد سكيلينج كان مذنباً في (19) تهمة. من أصل (28) تهمة، لو أدين فيها كلها ستجعل فترة سجنه تبلغ (275) سنة أما لاي فقد وجد مذنباً في ست تهم تتعلق بالتحايل والتأمر وأخيراً اصدر القضاء حكماً بالسجن لمدة (24) عاماً وأربعة أشهر لجفري سكيلينج وحده أمام المحكمة بعد وفاة شريكه المتهم كنيث لاي بنوبة قلبية في يوليو 2006م وكيت لاي. تقلد منصب المدير التنفيذي لشركة انرون الأمريكية للطاقة والتي إعتبرت واحدة من بين الأفضل في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة 2001م وظفت الشركة (22) ألف شخص وبلغت مبيعاتها (101) مليار ولكن معظم هذه الإيرادات كانت بفضل عمليات إحتيال محاسبية ثم افلست الشركة في نفس السنة وبعد الإنتهاء من التحقيقات تم الكشف عن حسابات مريبة وممارسات وشركات وهمية عديدة مما أدى إلى فقدان آلاف الوظائف في الشركة كما فقد المستثمرون أموالهم وانهارت اسهم الشركة في الأسواق المالية وحكم على لاي بالسجن لمدة 45 عاماً ولكنه توفي في يوليو تموز سنة 2006م قبل قضاء عقوبته.

لقد تنامى سعر سهم شركة أنرون على مدار السنوات من أقل من (7) دولارات في التسعينات الميلادية حتى وصل الى سعر (90) دولار في منتصف عام 2002 ولكنه فقد قيمته فجأة فأصبح حوالي (90) سنتاً نهاية عام 2001م لقد كانت نهاية مؤسفة لمساهمي تلك الشركة العملاقة وهم يشاهدون أصول شركتهم تهوى من آلاف الملايين من الدولارات إلى لا شي تقريباً خلال فترة وجيزة لا تكاد تذكر وقد أورد بعض الكتاب بعض العوامل التي أدت لهذا السقوط المدوى منها⁽¹⁾:

1. إخفاء الديون: حيث قامت الشركة ببيع عدد من أصولها الى شركات فيما بينها تحالفات (شركات كيان خاصة) ومن ثم قامت هذه الشركات بتمويل عمليات الشراء عن طريق الإقتراض من بعض البنوك بما عزز الموقف المالي (Enron) ظاهرياً عن طريق إرتفاع الإيرادات وخفض الديون وهذه العملية أتهم فيها بنك (Brganches) بأنه قام بتمويل قروض لـ(Enron) للمساعدة في خداع شركات التأمين وكان ذلك عن طريق شركتين تابعتين للبنك هما (Mahonia Nationa LTD & MohaniaLTD).

2. تزوير معدلات الأرباح: وهو أمر إعترفت به الشركة في تقاريرها المالية بأنها ضخمت الأرباح بمقدار 600 مليون دولار مما أضعف مركزها المالي.

3. التوسعات في المجالات الأخيرة فيها: مما أدى الى خسارة أكثر من مليار دولار بما تسبب في إنخفاض أسعار أسهم الشركة.

4. إنهيار شركات الإنترنت : حيث تأثرت (Enron) بإنهيار اقتصاد الإنترنت بينما كانت قد أنفقت مئات الملايين من الدولارات في أمريكا وأوروبا ومن المعروف عن هذا النوع من الاقتصاد والذي يحتاج إلى تكاليف عالية ومن مشاكله أن خسائره في الغالب تكون فادحة.

(1) أحمد بركة العتيبي ، يوسف عبد الله الزبيدي , 2003 (http://www.ksugaseem/accounting/injasat)htm . P30

5. إن مجلس الإدارة وكل مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة خاطفة سريعة لتلك الصفقات، كما إن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى إتخاذ بعض الإجراءات المناسبة.

6. قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العالم الذي سبق إنهيار الشركة، كما إن الرقابة الداخلية في الشركة قد فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة للخداع المستمر زيادة على أن مكتب آرثر أندرسن والذي كان مكلفاً بمراجعة حسابات الشركة كان هو الذي يقوم بالمراجعة الداخلية للشركة بالإضافة لكونه يقدم خدمات إستشارية هائلة لها.⁽¹⁾

حالة أخرى أن مكتب المراجعة العالمي الكبير آرثر أندرسن والذي كان أحد المكاتب الخمس الكبرى انذاك تقاضي بمبلغ (25) مليون دولار كأتعاب لقيامه بمراجعة حسابات شركة أنرون عن عام 2000م في حين أنه تقاضي بمبلغ (27) مليون دولار لقيامه بالأعمال الإستشارية لنفس الشركة في نفس العام وهو الأمر الذي يعد دليلاً آخر عن استقلال المراجع وحياده ويصبح مهدداً إذا جمع بين هاتين المهنتين. ولذلك قررت بقية المكاتب الخمس الكبرى بعد هذه الحادثة التوقف عن الجمع بين هاتين الخدمتين لنفس العميل وهو الأمر الذي تم إقراره بعد ذلك بعد قانون سارينس أوكسلي لعام 2002م والذي وصف بأنه أكثر التشريعات أهمية وتأثيراً في حوكمة الشركات والإفصاح المالي وممارسة مهنة المراجعة منذ القرن الماضي⁽²⁾. ونتيجة لأن مكتب آرثر أندرسن كان يقوم بالإضافة للمهنتين السابقتين بمهمة المراجعة الداخلية لنفس الشركة فان هذا الأمر ساهم بشكل كبير في حدوث تلك الفضائح المالية ولذلك فشلت شركة آرثر أندرسن في أن تدلي برأي صادق وعادل بسبب الضعف في المعايير الأخلاقية المهنية وهو مادي الى انهيارها وخروجها من ميدان المنافسة ولعل ما حدث لشركة آرثر أندرسن يعيد للذهان موضوع فجوة التوقعات. وعليه يكون البحث في مثل هذا الإخفاء المعتمد لخسائر الشركات والتزامها ومحاوله الإدارة إعطاء صورة خادعة عن حقيقة نتائج الشركة ووضعها المالي وهو بحثاً عن إحتياجات مالية تكشف بواسطة المحاسبة القضائية أو بحثاً عن مشاكل مالية تحتاج إلى خبراء ماليين. وكذلك نأخذ من الأمثلة المهمة في هذا الصياغ نتيجة غش وإحتيال دبلويت وعدم إلتزامها بالشروط التعاقدية والأنظمة ذات العلاقة وعدم بذل العناية المهنية الكافية فقط طالبتها المقاطعة بتعويضات خسائرها التي لا تقل عن ثلاثين مليون دولار فشلت دبلويت في الإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها أو الإفصاح عن أن البنك كان يمنح قروض عالية المخاطر ولم يكن لديه مخصصات كافية لخسائر القروض وكان المدعي هو مجلس أو نتاريو لحظة معاشات المعلمين وبيانات القضية هي واشنطن ميتشوال دعوى الأوراق المالية الولايات المتحدة محكمة المقاطع الغربية لواشنطنون (رقم 2008 ام دي 919)، والشواهد على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال :

(1) احمد بركة العتيبي وبوسيف عبـد الله الزبيدي P3HTM 2003

(<http://www.ksuqaseem/accounting/injasat>)

(2) د. إحسان بن صالح المعتاد، إنهيار شركة أنرون وأزمة أخلاقيات الأعمال ، (مكة : جامعة ام القرى) ، ص 106 ، ealmoa+92@yahoo.com ،

إن برنارد مادوف معرفي أمريكي كان يدير محفظة إستثمارية تحمل إسمه وبلغت قيمتها (65) مليار دولار وقد قاد سلسلة من عمليات الإحتيال على مدار سنوات عديدة حيث أفتع عملاء من البنوك وحتى الحكومات بعائدات إستثمارية تصل الى (90%) وقد فقد هؤلاء العملاء أموالهم واكتشفت هذه العملية بعد إعتراف مادوف لأبنائه الذين أبلغوا عنه السلطات المعنية ثم القى القبض عليه في ديسمبر سنة 2008م ولاحقاً حكم عليه بالسجن لمدة (150) عاماً وتم الكشف عن أن عملاءه تضمنوا أفراداً وبنوكاً وجمعيات خيرية ومحاظف إستثمارية.

برنارد ايبيز عمل كمدير تنفيذي سابق لشركة ووردللكوم للإتصالات وفي سنة 2002م فتحت وزارة العدل الأمريكية تحقيقات بـ(308) مليار دولار على الشركة، وفي وقت لاحق أشهرت الشركة إفلاسها وهبط سعر سهمها الى واحد دولار فقط واكتشفت التحقيقات ان ايبيز كان العقل المدبر لمخالفات محاسبية بقيمة (11) مليار دولار ثم حكم عليه بالسجن لمدة (25) عاماً وهو رجل أعمال بارز في مجموعة بيترز قروب وويلد واير وفي سنة 2008م اكتشف تورطه في عمليات إحتيال مالي أخرى بعد إبلاغ السلطات الفيدرالية بإدارته حسابات سرية منذ سنة 1995م وتم الغبض عليه بتهم تتعلق بغسيل الأموال والإحتيال في حوالي (20) حساباً تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي (3065) مليار دولار وقد حكم عليه بالسجن لمدة (50) عاماً ومن المتوقع الإفراج عنه في (25) ابريل 2052م.

خيروم كيرفيل هو مسؤول سندات فرنسي، عمل لدى بنك سوسيتيه جنرال وقد قام بعمليات مضاربة في حسابات ضخمة في الأسواق المالية وفي سنة 2008م أتهم بالإحتيال والتزوير بعد توجيه المسؤولية إليه عن خسارة (603) مليار دولار ولكن البنك زعم بان كيرفل قام بعمليات المضاربة دون إذنه وقد حكمة عليه بالسجن لمدة (3) أعوام في سنة 2010م بالإضافة الى منعه من العمل في مؤسسات مالية مدى الحياة⁽¹⁾.

وكيم جونج هو مؤسس مجموعة دايو الكورية إتهمه السلطات بانه العقل المدبر لأكبر عملية إحتيال مالي في القارة الآسيوية عن طريق المضاربة في حسابات الشركة خلال الفترة ما بين 1997م-1998م وأدت تلك العمليات إلى تضخم قيمة اسهم مجموعة دايو إلى (320) مليار دولار وحينما تم إكتشاف عمليات الإحتيال تعرض (20) عضواً تنفيذياً لدى الشركة للسجن لمدة (6) أشهر، بينما هرب جونج إلى فرنسا ولاحقاً تم القبض عليه عندما عاد إلى كوريا الجنوبية سنة 2005م وحكم عليه بالسجن لمدة (10) سنوات مع دفع غرامة قدرها (1006) ألف دولار ومصادرة (22) مليار دولار.

وباري مينكاو رجل الأعمال الأمريكي بدأ عمله في تأسيس شركة لترميم السجاد حينما كان عمره (21) عاماً وزاع سيطرة في ذلك الحين بعد أن إستضافته الإعلامية الشهيرة اوبرا وينفري في برنامجها وقد صرح وقتها بأن حجم أعماله في السجاد بلغ (110) مليون دولار عندما دخل سوق الأسهم ولكن (86%) من هذه القيمة لم تكن موجودة على أرض الواقع، وقد أوهم مينكاو الجميع

(1) الهادي آدم محمد إبراهيم ، د. مصطفى هارون ، مرجع سابق ، ص ص 229 - 231.

بأنشطته ومضاربه واكتشفت بأنها عمليات إحتيال على المستثمرين بقيمة (100) مليون دولار وحكم على إثرها عليه بالسجن لمدة (25) عاماً وتم الإفراج عنه بعد (7) سنوات ولكن أتهم مجدداً بالتلاعب في أسواق الأسهم وإحتيال مالي بلغ (3) ملايين دولار.

مارك درييز كان محامياً أمريكياً شهيراً وقد باع أوراق مالية وهمية لصناديق تحوط وزبائن أثرياء، كما قام بتزوير وثائق لإقناع العملاء بأن الأوراق التي يبيعها حقيقية ولاحقاً تم إكتشاف معاملاته المالية غير القانونية وتم القبض عليه في 2008م بتهمة الإحتيال المالي بمبلغ (400) مليون دولار ثم حكم عليه بالسجن (20) عاماً⁽¹⁾.

عليه بناءً على مثل كل هذه الصور من المخالفات أو غيرها مما لا يسع المجال لذكرها فإنه إذا طرح السؤال : لماذا المحاسبة القضائية ؟ الجواب ببساطة يمليه الواقع الحالي للعام أجمع الذي يعاني من تفاقم حالات الغش والإحتيال والتزوير والفساد والإستغلال خصوصاً في ظل التطورات الإقتصادية والتقنية الهائلة وما يرافقها من مشاكل قانونية ومالية واجتماعية فيلاحظ مثلاً غش الموظف، غش الإدارة، غش المستثمر، غش البائع، إحتيال الزبون، غش التجارة الإلكترونية، غش المسؤولين في الدوائر الحكومية أو الخدمة المدنية أو غيرها من الأفراد والمؤسسات أو المشروعات مثل ما تم تناوله من فضائح وإنهيارات الشركات مثل أنرون وولدمورغون، كروسينغ، وتايكو وغيرها من الأسماء المدرجة في سوق الأسهم ومثل وول استريت تلك التي أيضاً توسمت بالعار جراء التلاعب في قواعد المحاسبة لزيادة أرباحها بادئ الأمر عن مليارات الدولارات من عمليات الإحتيال المالي هذا فضلاً عن تقارير مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي بينت أن ما يقارب من (10%) من الشركات المسجلة في البورصة أصدرت أرباحاً غير حقيقية وسوق الأوراق المالية يشهد دوامه من فقدان المستثمرين للثقة في إدارة الشركات والبيانات المالية الصادرة عنها وهناك أيضاً عدداً كبير من حالات الفشل والدعاوي والمحاكمات التي تجري كل يوم نتيجة للعائدات غير الشرعية وهكذا كله يؤشر حالة تزوير واسعة النطاق لم يشهدها التاريخ الطويل للمحاسبة، والإحصاءات تدل على أن الخسائر السنوية الناتجة عن الغش والإختلاس تقدر بحوالي (900) مليار دولار زيادة على نطاق تورط شركات المحاسبة والمراجعة في ذلك مثل تسستر وأرثر اندرسن.

إن أهم المؤشرات الميدانية تؤكد ما تقدم من أهمية ومبررات ودور ومستلزمات لهذا الحقل المحاسبي الكبير الغني الذي فيه إعتراف بأهمية وجود المحاسبة القضائية للمساهمة في حل النزاعات بصورة عادلة. وعليه وكنسبة مئوية أن حوالي (85%) من بين مجموع القضايا التي تعرض على القضاء تحتاج إلى دور المحاسبة القضائية لكشف حالات الغش والخداع والفساد، وفيما يتعلق بمدى توفير مستلزماتها القانونية والتنظيمية فقد بلغت حوالي (80%) وكذلك كانت النتيجة فيما يتعلق بمدى توافر المؤهلات والخبرات والمهارات والأشخاص القائمين بهذه المهمة (المحاسب القضائي) وهذا ولا

(1) المرجع السابق ، ص ص 230 – 231.

شك يعكس مستوى جيد جداً بلغة الأرقام ولكنه في الحقيقة لا يرقى بالتأكيد إلى العدالة المقبولة أو المطلوبة لكشف كل أنواع الغش والفساد ولكن لنقل أنها يجب أن لا تقل عن (95%) إن لم تكن (100%) وعليه هنالك مجال اخفاق يقدر بحوالي 20% وبالتالي لا بد من التساؤل عن العدالة على أرض الواقع وفي دراسة لـ Rick Telberg (2004):
(A joint Effort to fight corporate Fraud Journal of Accountancy April online issues Federal Bureau of Investigation (FBI))

تم تبني وجهة النظر بالمشاركة بين وكالات (FBI) وبين أعضاء (AICPA) للإستفادة من خبرات بعضهم البعض للوقوف على أحدث أساليب كشف ومنع الغش المالي ومراجعة الخداع والحيل والقواعد والمسؤولين عن تطبيق القانون (FBI) والـ (AICPA) معاً سوف ينظروا للمشكلة المالية بشكل أعمق لتحديد أفضل الأساليب المحاسبية كفاءة في العمل المشترك وفق قواعد وتنظيمات لجنة (Sarbanes Oxley) بعد فضائح شركات الأعمال لسنة 2002م أصدر قسم العدالة ثلاثة تعريفات رسمية لغش الشركات، (الغش المحاسبي)، (تعامل ذاتي للداخليين في الشركة)، (تصرف عائق)، تتعامل (FBI) مع 2000م حالة غش لشركات الأعمال معظمها بملايين الخسائر والآلاف من الضحايا ومن ثم كان لزوم المساعدة من (AICPA) كشاهد عيان على هذه الجرائم وكطرف ثالث خبير للموضوعية.⁽¹⁾

المبحث الثالث

معايير المحاسبة القضائية ومنظماتها المهنية

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة الكثير من الأحداث الهامة التي ترتبط بمجال الأعمال، مما أثر على بيئة الأعمال بصفة عامة وعلى مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة خاصة، نتيجة الإنهيار المالي للعديد من الشركات العالمية الكبرى، وتورط بعض شركات المراجعة الكبرى في هذه الإنهيارات، وكما حدث لشركة آرثر أندرسون في أوائل عام 2000م مما أثر على سمعة المحاسبة ومهنة المراجعة مما دفع إلى تطوير المحاسبة القضائية كمهنة من قبل مجموعة من المنظمات المهنية المتخصصة في المحاسبة، خصوصاً في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا لمواجهة جرائم الإحتيال والفساد المالي لقد

(1) د. عاطف محمد أحمد، مرجع سابق، ص 19 .

عملت هذه المنظمات في هذه الدول على خلق إطار عام لممارسة هذه المهنة، فأصدرت لها مجموعة من المعايير والواجبات والسلوكيات المهنية مثلها في ذلك مثل المهن الأخرى وخاصة مهنة المحاسبة والمراجعة، وتعتبر المنظمات المهنية والمعايير المهنية الصادرة عنها من مقاييس التطور لأي مهنة، لأن المنظمات المهنية تعمل على المحافظة المهنية وعلى الصالح العام وصالح ممارسي المهنة من خلال إصدار المعايير المنظمة للمهنة، وتحديد المهارات، والخبرات والمستوى التعليمي لممارسي المهنة، والقواعد السلوكية التي يجب أن يلتزم بها ممارسي المهنة، والمحافظة على سمعة المهنة من خلال المحافظة على سمعة وتأهيل ممارسي المهنة، وحل الإشكاليات التي تقع بين ممارسي المهنة إعداد برامج التعليم المستمر للراقي بمستوى ممارسي المهنة، وإعداد الندوات والمؤتمرات العلمية وإعداد الدراسات المتخصصة بمجالات المهنة⁽¹⁾.

أولاً: المعايير المهنية:

تعتبر المعايير المهنية والمنظمات الصادرة عنها مقاييس لأي مهنة، لأن المنظمات المهنية تعمل على المحافظة المهنية وعلى المصالح العامة ومصالح ممارسي المهنة من خلال إصدار المعايير المنظمة للمهنة وتحديد المهارات، والخبرات والمستوى التعليمي لممارسي المهنة، والقواعد السلوكية التي يجب أن يلتزم بها ممارسي المهنة، والمحافظة على سمعة المهنة من خلال المحافظة على سمعة وتأهيل ممارسي المهنة، وحل الإشكاليات التي تقع بين ممارسي المهنة، برامج التعليم المستمر للراقي بمستوى ممارسي المهنة، وإعداد الندوات والمؤتمرات العلمية، وإعداد الدراسات المتخصصة بمجالات المهنة. وهناك عدد من المنظمات الدولية إصدار مجموعة من المعايير المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وتحديد الواجبات والسلوكيات الخاصة بها، وفي هذا الجانب تتناول الباحثة المعايير الأسترالية والمعايير الكندية والمعايير الأمريكية بإعتبار أن هذه الدول هي الأكثر تأثراً بالآزمات المالية الأخيرة ومن أوائل الدول التي سعت إلى تبني مجال المحاسبة القضائية وإصدار المعايير الخاصة بها :

1. المعايير الأسترالية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المهنية والأخلاقية الاسترالي معايير خدمات المحاسبة القضائية في سنة 2012م (APES215) لخدمات المحاسبة القضائية، ويعمل بهذا في الإرتباطات أو المهام التي يشرع في العمل بها في أو بعد يناير 2013م، كما يسمح بتطبيق هذا المعيار قبل هذا التاريخ، وقد حدد هذا المعيار للأعضاء معايير الجودة والاخلاق في خدمات المحاسبة القضائية والواجبات المهنية والمجال والتطبيق وذلك على النحو التالي:⁽²⁾

(1) أحمد السنوسي بشير، مرجع سابق ، ص 98.

(2) The Accounting Professional and Ethical Standards Board (APESB) www.apesb.org.au

أ. يحدد المعيار للأعضاء معايير الجودة والأخلاق في خدمات المحاسبة القضائية، وفي تطبيق هذا المعيار على الأعضاء عدم مخالفة واجباتهم المهنية أو أي قوانين ملزمة سارية.

ب. يجب على أعضاء المهنة في استراليا الالتزام بمتطلبات المعايير عند تقديم خدمات المحاسبة القضائية.

ج. يجب على أعضاء المهنة من خارج أستراليا الإلتزام بمتطلبات المعيار (APES215) إلى الحد الذي لا يمنعه من من الإيفاء بالمتطلبات المحددة من القوانين المحلية أو التنظيمات المهنية.

د. إذا كانت الخدمة المهنية التي شرع في تقديمها ليست خدمة محاسبة قضائية، ثم تحولت إلى خدمة محاسبة قضائية، فعلى العضو الإلتزام بمتطلبات هذا المعيار من تاريخ هذا التحول وفيما بعده.

هـ. يجب على الأعضاء أن يكونوا ملتزمين بالمعايير المهنية الملائمة والملاحظات الإرشادية عند تقديم الخدمات المهنية، كما يجب على كل الأعضاء الإلتزام بالمبادئ الأساسية لمعايير الأخلاق المهنية للمحاسبين (ASPES110).

و. المعيار لا يصدر منه إنقاص أي مسؤولية مفروضة بالقانون أو تنظيم آخر.

ز. كل الإرشادات إلى المعايير المهنية، والملاحظات الإرشادية والتشريعات تشير إلى تحسينات تلك البنود من وقت لآخر.

ح. في تطبيق متطلبات المعيار (APES250) على الأعضاء عدم الإلتزام بالمعنى الحرفي فقط في المعيار، بل كذلك الإلتزام بروح المعيار، ومعايير الأخلاق المهنية للمحاسبين (APES110).

المسؤوليات الرئيسية للأعضاء:

يجب على العضو الذي يقدم خدمة المحاسبة القضائية الإلتزام بالجزء رقم (100) في معيار المبادئ الأساسية والقوانين المنظمة للمحاسبة القضائية:

أ. الصالح العام :

i. طبقاً للجزء (100) كم معيار المبادئ الأساسية على العضو مراعاة التزام الأعضاء بالصالح العام عند تقديم خدمة المحاسبة القضائية.

ii. يجب على العضو عند الإرتباط بتقديم خدمة المحاسبة القضائية أن يكون خالياً من أي مصلحة تتعارض مع المبادئ الأساسية في الجزء (110) الخاص بالنزاهة، أو الجزء (120) الخاص بالموضوعية في معيار الأخلاق المهنية للمحاسبة (APES110).

iii. يجب على الأعضاء في الممارسة العامة الإلتزام بالجزء (220) الخاص بتعارض المصالح والجزء الخاص بالموضوعية في كل الخدمات المنصوص عليها في المعيار.

iv. يجب على العضو مراعاة قدرته على أداء الخدمة المهنية بموضوعية إذا كان يؤدي خدمة المحاسبة القضائية غير خدمة الشاهد الخبير ثم طلب منه أداء خدمة الشاهد الخبير.

ب. الإستقلال المهني:

i. عندما يرتبط العضو بخدمة المحاسبة القضائية بالممارسة العامة التي تتطلب منه الإستقلالية أو عندما يظهر العضو بأنه مستقل في أدائه لخدمة المحاسبة القضائية، على العضو الالتزام بالإستقلالية، حسب تعريف هذا المعيار تنقسم الإستقلالية إلى قسمين (1):

- الإستقلالية في التفكير : تعني الحالة العقلية التي تسمح للفرد أن يقدم رأيه بدون أن تؤثر عليه أي مؤثرات تؤثر على حكمه المهني وتسمح له بالتصرف بنزاهة وممارسة الموضوعية والشك المهني.

- الإستقلالية الظاهرية : أن يتجنب العضو الحقائق والظروف التي تجعل طرف ثالث مطلع ومعقول، ولديه المعرفة بكل المعلومات والإجراءات الوقائية المطبقة، يستنتج منها أن الشركة أو العضو ليس لديه النزاهة والموضوعية والشك المهني.

ii. يجب على العضو في الممارسة العامة تحديد فيما إذا كانت حالة الإرتباط بخدمة المحاسبة القضائية تجعل من الإرتباط إرتباط بخدمة التأمين وفقاً لإطار العمل بإرتباطات التأمين الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتأمين Auditing and Assurance Standards Board (AUASB).

iii. حيثما كانت خدمات المحاسبة القضائية تختص بالتأمين، فإنه يجب على العضو في الممارسة العامة الالتزام بالجزء الخاص بالإستقلالية من المعيار الخاص بتنظيم إرتباطات التأمين إذا طلب العضو في الممارسة العامة تقديم الخدمة المهنية للعميل وكان :

- العضو أو شركة العضو يقدمون أو قدموا خدمة للعميل.

- العضو أو شركة العضو يقدمون أو قدموا خدمة لعميل مختلف.

iv. لا يوجد في القانون ما يمنع من أن يكون لشاهد الخبير أي علاقة بينه وبين الأطراف الأخرى فعلى سبيل المثال لا يوجد مانع قانوني يمنع العضو في الممارسة العامة من تقديم خدمة الشاهد الخبير لنفس العميل الذي يقدم له العضو خدمة مهنية أخرى.

v. العضو الذي يقدم خدمة الشاهد الخبير يجب عليه أن يفصح في تقريره عن أي أشياء تساعد المحكمة في تقييم درجة إستقلالية العضو.

ج. الكفاءة والعناية المهنية :

i. العضو الذي يقدم خدمة المحاسبة القضائية يجب عليه المحافظة على كفاءته المهنية وبذل العناية المهنية الواجبة في أدائه لعمله من معيار الكفاءة والعناية المهنية الواجبة.

(1) The Accounting Professional and Ethical Standards Board (APESB) www.apesb.org.au

- ii. خدمات المحاسبة القضائية تتطلب من العضو بصفة عامة أن يكون لديه تدريب، ودراسة متخصصة أو خبرة وقبل أن يقبل العضو أو يقوم بأداء خدمة المحاسبة القضائية على العضو أن يتمرن لدى شخص متخصص يحدد فيما إذا كان العضو لديه الكفاءة لتقديم خدمة المحاسبة القضائية، وذلك حسب تدريب ودراسة أو خبرة العضو .
- iii. إذا كان موضوع خدمة المحاسبة القضائية أو جزء منها تخرج عن مجال تخصص العضو في الممارسة العامة، فيجب على العضو الحصول على مساعدة خبير في هذا المجال أو الحصول على المساعدة المناسبة من طرف ثالث مؤهل في هذا الموضوع أو التخلي عن الخدمة بالكامل أو جزء منها الذي يقع خارج خبرته ويجب على العضو عند الإستعانة بمساعدة طرف ثالث الإفصاح في تقريره عن اسم ومؤهلات الطرف الثالث والمواضيع التي حصل فيها على نصائح الطرف الثالث.
- iv. طبقاً للجزء (230) من معيار الخبرة الكافية يجب على العضو أن يتعهد بتنفيذ المهام التي يمتلك فيها العضو أو حصل فيها على التدريب أو الخبرة الكافية، ويجب عليه أن لا يضل عن عمد العمل في مستوى الخبرة أو الخبرة التي يمتلكها، وكذلك يجب على العضو أن لا يخفق في السعي إلى تقديم نصيحة الخبير والمساعدة الملائمة لمن يحتاجها.
- v. حيثما يكون دور العضو الذي يقدم خدمات المحاسبة القضائية كمدقق أو متخذ قرار كما في الحالة التي يكون فيها العضو يقدم الخدمات الإستشارية المؤكدة، وكذلك الحالة التي يكون دوره فيها محكم أو وسيط أو الحكم فإن العضو قد يكون مطلوب منه مراعاة بعض أو كل قواعد وإجراءات العدالة (التي يشار إليها بالعدالة الطبيعية) فإذا كان العضو غير متأكد من الالتزامات القانونية للعضو فيجب على العضو أخذ النصيحة القانونية⁽¹⁾.

د. الخصوصية (السرية) :

- i. العضو الذي يتحصل على معلومات تتميز بالخصوصية أثناء تقديمه لعمله المهني للعميل أو صاحب العمل عدم استخدام هذه المعلومات في أي غرض آخر عدا أداء العمل المهني.
- ii. إذا صرح العميل أو صاحب العمل للعضو الإفصاح عن المعلومات الخاصة لطرف ثالث يفضل أن تكون تلك التصريحات كتابية أما إذا كانت شفوية فإنه على العضو عمل ملاحظة بذلك والإحتفاظ بها في الملف الذي يسجل فيه العضو تفاصيل التصريحات المتعلقة بالعمل أو صاحب العمل.

(1) Apes 215, Forensic Accounting Services Level 7, 600 Bourke Street Melbourne 300, Australia, www.apesb.org.au. Accessed on 14-11-2014.

هـ. الأمور المتعلقة بالإرتباط المهني:

i. يجب على العضو في الممارسة العامة توثيق وتبليغ شروط الإرتباط طبقاً لشروط الإرتباط في المعيار (APES305).

ii. على العضو في الممارسة العامة عند الإلتحاق مع عميل محتمل في خدمة المحاسبة القضائية الإلتزام الخاص بالتعيين المهني من المعيار (APES110).

و. خدمات الشاهد الخبير:

i. إذا طلب من العضو في الممارسة العامة تقديم خدمة الشاهد الخبير للعميل وكان⁽¹⁾:

- العضو أو الشركة العضو تقدمى أو قدمت خدمة مهنية اخرى للعميل.

- العضو أو شركة العضو تقدم أو قدمت خدمة مهنية لعميل آخر.

وخدمة الشاهد الخبير المقترحة لها علاقة بالخدمة المهنية الاخرى، وقرر عضو ثالث مناسب ومطلع، ولديه المعرفة بكل المعلومات ذات العلاقة بما في ذلك الإجراءات المطبقة، انه يعتبر أهداف خدمة الشاهد الخبير المقترحة متناقضة مع أهداف الخدمة المهنية الأخرى، فإنه يجب على العضو رفض الإرتباط بخدمة الشاهد الخبير المقترحة أو ذلك الجزء من خدمة الشاهد الخبير المقترحة التي تتعارض فيه أهداف خدمة الشاهد الخبير المقترحة مع أهداف الخدمة المهنية الأخرى.

ii. مع مراعاة الإلتزام بالفقرة التالية إذا طلب من العضو في العمل تقديم خدمة الشاهد الخبير لرب عمل العضو وكان:

- العضو أو موظف آخر عند رب عمل العضو قدم أو يقدم خدمة أخرى لرب العميل تتعلق بخدمة الشاهد الخبير المقترحة.

- رب عمل العضو لديه مصلحة في نتيجة الإجراءات وقرر عضو ثالث مناسب ومطلع ولديه المعرفة بكل المعلومات ذات العلاقة، بما في ذلك الإجراءات المطبقة، أنه يعتبر أهداف خدمة الشاهد الخبير المقترحة متناقضة مع أهداف الخدمة المهنية الأخرى، أو إذا كانت موضوعية العضو ضعيفة نتيجة لمصلحة رب العمل في نتيجة الإجراءات، فإنه يجب على العضو رفض الإرتباط بخدمة الشاهد الخبير المقترحة أو ذلك الجزء الذي تتعارض فيه خدمة الشاهد الخبير المقترحة مع أهداف الخدمة المهنية الأخرى.

iii. الفقرة الثالثة لا تطبق حالة يكون العضو في العمل موظف لدى وكالة حكومية، حيث لدى الوكالة وظيفة قانونية في النظام، والتحقيق أو تطبيق القانون.

iv. يجب على العضو الذي يقدم خدمة الشاهد الخبير الإلتزام بما يلي:

- الواجب الأساسي نحو المحكمة يتجاوز أي واجب لعميل أو رب العمل.

(1) أحمد السنوسي بشير، مرجع سابق، ص 155.

- واجب مساعدة المحكمة في المسائل المتعلقة بمجال خبرة العضو بموضوعية وعدم تحيز.

- واجب عدم الدفاع عن طرف معين.

- واجب التوضيح للمحكمة فيما إذا كان الموضوع يقع خارج مجال خبرة العضو.

- يجب على العضو الذي يقدم خدمة الشاهد الخبير الالتزام بالوضوح والإجراءات المطلوبة من الشاهد الخبير.

ز. تقرير الشاهد الخبير:

i. مع الخضوع لأي متطلبات أو قيود قانونية، فعلى العضو الذي يقدم خدمة الشاهد الخبير

الإفصاح بشكل واضح في تقريره عما يلي :

- التعليمات المستلمة، سواء كانت شفوية أو مكتوبة.

- أي قيود على مجال العمل المنجز.

ii. تفاصيل التدريب ودراسة خبرة العضو في الموضوعات التي يقدم فيها العضو خدمة الشاهد الخبير.

iii. العلاقات بالأطراف الأخرى، مثلاً لو أن العضو، شركة العضو أو رب عمل العضو له علاقة

بأي طرف من الأطراف (بما في ذلك الموضوعات المشار إليها في الفقرات (8) في

الإستقلال المهني، (1-2) في خدمات الشاهد الخبير) يمكن أن تخلق تهديداً أو ترى على

أنها تخلق تهديداً لتعهد العضو بالالتزام بالمبادئ الأساسية لمعيار الأخلاق المهنية للمحاسبين

APES110 أو للواجبات الأساسية للعضو وتجاه المحكمة، وأية إجراءات وقائية ملائمة

مطابقة.

iv. مدى اعتماد عمل العضو على عمل آخرين.

v. الأداء والأدلة التي توصل إليها العضو.

vi. فيما إذا كانت الآراء والأدلة مؤقتة وليست نهائية وإذا كانت كذلك لماذا لم يتم التوصل إلى

الآراء والأدلة النهائية.

vii. الحقائق الهامة والآراء التي تستند عليها.

viii. الآراء والأدلة التي تستند عليها الفرضيات الهامة وتعتبر المسائل التالية مهمة في كل

فرضية مهمة⁽¹⁾ :

- فيما إذا كان العضو أمر بعمل الفرضية أو إذا كان العضو إختار الفرضية.

- وإذا العضو إختار الفرضية، فما هو السبب الذي على أساسه إختار تلك الفرضية.

تستنتج الباحثة من المعايير الأسترالية ما يلي :

(1) أحمد السنوسي بشير، مرجع سابق، ص ص 102 .

أ. معيار الصالح العام يجب على الأعضاء الالتزام بتعارض المصالح والجزء الخاص بالموضوعية.

ب. معيار الإستقلالية على العضو الالتزام بإستقلالية التفكير والإستقلالية الظاهرية.

ج. الأتعاب المهنية خدمة الشاهد الخبير خدمة المحاسبة القضائية، والخدمات الأخرى التي تتطلب إستقلالية.

د. رقابة الجودة مسؤولية المراكز القيادية عن جودة المستخدمين المتطلبات الأخلاقية للجودة الجودة والموارد البشرية جودة الأداء.

2.المعايير الكندية:

صدرت معايير ممارسة المحاسبة القضائية في كندا في عام 2006م من قبل لجنة معايير المحاسبة القضائية والتحقيقية (Investigative and Forensic Accounting Standardscommittee (IFA)) وذلك لتنظيم ممارسة المحاسبة القضائية والتحقيقية وقد تمت الموافقة على هذا المعيار من قبل مجلس إتحاد المحاسبة القضائية في كندا، ويتمثل دور اللجنة في صياغة وتطوير المعايير، وتتضمن الجوانب التالية (1):

أ.معايير ممارسة بالمحاسبة القضائية :

يتعلق هذا المعيار بالمهارات المهنية لممارسي المحاسبة القضائية وأدائهم لإرتباط وإعداد للتقارير، ويمثل الحد الأدنى الذي يجب أن يلتزم به جميع المحاسبين المرخص لهم بممارسة المحاسبة القضائية، ويهدف المعيار إلى تقديم الإطار المفاهيمي للمساعدة في تطبيق الحكم المهني، ووضع المبادئ العامة بدلاً من القاعدة، وترك مجال أكبر للحكم المهني عند تطبيق مثل هذه المبادئ التوجيهية حسب ظروف القضية حيث لا يوجد معيار تطبيقي عام يمكن أن يكون مناسباً لكل الظروف، أضف إلى ذلك أن تطبيق مهارات مهنة المحاسبة القضائية يجب أن تكون حسب الظروف المحددة لكل إرتباط وهذا يتطلب إعادة الحكم المهني لتحديد شكل الممارسة الجيد لكل حالة بعينها. وقد أوجب المعيار على ممارسي المحاسبة القضائية تأدية كل إرتباطات المحاسبة القضائية طبقاً لمعايير مهنة المراجعة القانونية وقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن المنظمات الإقليمية أو أي متطلبات أخرى تنظيمية أو قانونية مطبقة.

ب.معايير إرتباطات المحاسبة القضائية :

حدد هذا المعيار ببصورة مفصلة المهارات المطلوبة لقبول الإرتباط والمتمثلة في مهارات مهنة المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق والملكية التحقيقية، حيث يجب على ممارسي المحاسبة الضائية الذي يقبلون إرتباطات المحاسبة القضائية في سلطة قضائية خارج كندا أن يلتزموا بالمعايير ذات

(1) احمد السنوسي بشير، المرجع السابق، ص 85.

العلاقة والمتطلبات التنظيمية والقانونية المطبقة في تلك السلطة القضائية، وقد حدد المعيار الشروط الواجب توفرها حتى يتم قبول الارتباط والتي تتمثل في الآتي :

- i. يجب على ممارسي المحاسبة القضائية وضع شروط الارتباط مع عملائهم تحدد دورهم في الارتباط والغرض منه والمجال العام للعمل الذي سيتم إنجازه وطبيعة التقرير وأين سيتم استخدامه أو أي إشتراطات أخرى يتم الاتفاق عليها وتويق تلك الشروط.
- ii. يجب على ممارس المحاسبة القضائية الحصول على رسالة للارتباط، ولكل ارتباط، وشروط الارتباط المحددة في الفقرة السابقة.
- iii. يجب على ممارس المحاسبة القضائية التأكد من أن جميع أعضاء فريق عمل المحاسبة القضائية لديهم الخبرة الضرورية والكفاءة والموارد والوقت الكافي لأداء الارتباط.
- iv. يجب على ممارس المحاسبة القضائية إذا واجه أي ظروف تحد من إستقلاليته أثناء فترة الارتباط الإفصاح عن تلك الظروف لعملائهم.
- v. يجب على ممارس المحاسبة القضائية أن لا يقبل الارتباط بخدمة المحاسبة القضائية إذا توقع أنه غير قادر على إكمال الارتباط لأي سبب أو كانت هناك أية قيود سوف تمنعه من إكمال الارتباط طبقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية.

ج. معيار التخطيط ومجال العمل :

ينص هذا المعيار على التخطيط الجيد والكافي من ممارسي المحاسبة القضائية عند قبول الارتباط، وبما أن كل ارتباط بالمحاسبة القضائية يكون مستقل عن الآخر فيجب أن يكيّف ويطور تخطيط كل ارتباط حسب عملية التقدم في الارتباط، وعند تخطيط مجال العمل لارتباط معين للمحاسبة القضائية يجب على ممارسي المحاسبة القضائية مراعاة الآتي⁽¹⁾ :

- i. تطوير الفرضيات لكي تكون قابلة للتطبيق، ولملاءمة لغرض معالجة ظروف وبيئة الارتباط.
- ii. تحديد المداخل، والإجراءات والتقنيات التي تسمح للممارسين بمقابلة أهداف الارتباط في ظل قيود الوقت والتكليف والمعلومات المتاحة.
- iii. تحديد المعلومات المالية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالارتباط، وتطوير إستراتيجية للحصول على تلك المعلومات.
- iv. تحديد تأثير وطبيعة وتوقيت ذكر أية متطلبات.

د. معيار التقرير :

يمكن ان يبلغ ممارسي المحاسبة القضائية نتائجهم وإستنتاجاتهم بطرق مختلفة منها كتابي، شفاهي، مسودة، أو في شكل شهادة أو رسالة، ويشار إلى مثل هذه الأنواع من الإتصال وفقاً لمعايير

(1) The Canadian Institute of Chartered Accountants (1 November 2006) Board of the IFA Alliance and IFA Standards Co., ittee, Standard Practices for Investigative and Forensic Accounting Engagements, http://www.cica.ca/index.gfnl_ci-idt34891/la-id/document/L/Re-id/0. Accessed on 20-11-2014.

المحاسبة القضائية بـ(التقرير)، وعند تقييم طبيعة التقرير الذي سيتم تقديمه يجب على ممارسي المحاسبة القضائية مراعاة الغرض الذي سيتم استخدام التقرير لأجله وجودة وكمية وموثوقية المعلومات المتاحة، ويجب على ممارسي المحاسبة القضائية قبل إصدار التقرير الحصول على ما يدعم محتويات تقريرهم ويتضمن ذلك أي نتائج واستنتاجات تم التوصل إليها، ويجب أن تتضمن كل أنواع التقارير المحتويات التالية (1):

- i. تاريخ التقرير.
- ii. الاسم الشخصي والاسم المهني لممارسي المحاسبة القضائية أو الشركة المسؤولة عن إصدار التقرير.
- iii. الشخص الذي إرتبط بالممارس والموجه إليه التقرير.
- iv. تاريخ إستمرارية فعالية النتائج والإستنتاجات، فيما إذا كانت ستتغير بعد تاريخ إصدار التقرير.
- v. أهداف وتفاصيل إرتباط المحاسبة القضائية والتحقيق والغرض من إعداد التقرير.
- vi. تعريف الوثائق ومصادر المعلومات التي أعتد عليها في إعداد التقرير.
- vii. مدى الإعتماد على عمل الاخرين.
- viii. التقنيات والإجراءات المستخدمة عند إعداد التقرير.
- ix. تعريف أية شروط تقنية وتفسيرات أستخدمت في إعداد التقرير.
- x. النتائج والإستنتاجات التي تم التوصل إليها وأية تحليلات ورسوم بيانية مساندة.
- xi. أية قيود على إستخدام التقرير.
- xii. اية قيود على إستخدام التقرير.
- xiii. أية حدود أو قيود اخرى تؤثر على النتائج والإستنتاجات.

3. المعايير الأمريكية :

تتضمن معايير المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية قوانين المحاكم السارية، معايير المحاسبة المالية الصادرة عن لجنة تبادل الأوراق المالية Security and Exchange Commission (SEC) للشركات التي يتم تبادل أوراقها المالية في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل سوق نيويورك للأوراق المالية، ولجنة تبادل الأوراق المالية فوضت مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) في إصدار معايير المحاسبة المالية، وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية معايير صادرة عن جمعية

(1) أحمد السنوسي بشير، مرجع سابق، ص ص 39-40.

فاحصي الإحتيال المعتمدين (ACFE) American Colleg of Forensic Examiners بالإضافة إلى المعايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين العاملين المعتمدين (AICPA) الذي قام بإصدار المعايير واللوائح المتعلقة بالمحاسبة القضائية منها المعيار رقم (7) الذي تم فيه تحديد مجالات المحاسبة القضائية، وتعتبر المعايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أكثر تفصيلاً من معايير جمعية فاحصي الغش المعتمدين غير أنها معايير إرشادية وغير ملزمة⁽¹⁾.

أ.معايير جمعية فاحصي الغش المعتمدين :

تم إصدار هذه المعايير في عام 2008م، وهي ملزمة التطبيق من جميع أعضاء جمعية فاحصي الغش المعتمدين، ويجب على جميع الأعضاء الالتزام بتطبيق هذه المعايير المهنية ما لم تتعارض مع القوانين أو إجراءات المحاكمة، وتشتمل على الآتي : (2)

ب.معايير التصرف المهني :

i.النزاهة والموضوعية :

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين التحقق من عدم تعارض المصالح الفعلي او المحتمل قبل قبول فحص الإحتيال وكما يجب عليهم الإفصاح عن أي تعارض للمصالح فعلي أو محتمل مع العملاء المتوقع الاحتفاظ بهم أو أصحاب عملهم.
- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين مراعاة المحافظة على الموضوعية لإخلاء مسؤولياتهم المهنية ضمن مجال الإرتباط.
- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين عدم التعهد بأي أعمال معيبة لجمعية فاحصي الإحتيال المعتمدين أو عضويتها، ويجب عليهم دائماً التصرف بما يحقق المصلحة العليا للسمعة المهنية.
- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين عدم إعطاء بيان كاذب مع معرفة مسبقة عند تقديمه لشهادة بعد قسم اليمين في المحكمة أو أماكن حل النزاع الأخرى ويجب عليهم الالتزام بالتعليمات القانونية للمحاكم أو جهات حل النزاعات الأخرى، ويجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين عدم إرتكاب أفعال إجرامية أو حث الآخرين على إرتكابها.

ii.الكفاءة المهنية:

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين أن يكونوا مؤهلين وجيب عليهم عدم قبول الإرتباط بمهام غير مؤهلين بها وفي بعض الظروف، يمكن لفاحصي الإحتيال المعتمدين تلبية متطلبات الكفاءة غير مؤهلين بها وفي بعض الظروف يمكن لفاحصي الإحتيال المعتمدين تلبية متطلبات الكفاءة المهنية عن طريق الاستشارة أو الاحالة لذوي الاختصاص في تلك المجالات.

(1)المرجع السابق، ص 41.

(2) Association and Certified Fraud Examiners (ACFE) - www.acfe.com.

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين المحافظة على الحد الأدنى من برنامج التعليم المهني المستمر الذي تتطلبه جمعية فاحصي الإحتيال المعتمدين وعلى أعضاء جمعية فاحصي الإحتيال المعتمدين الالتزام بمهارة التعليم الموحد والخبرة طوال فترة الاستمرار في مزاولة المهنة ويجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين المحافظة المستمرة على كفاءتهم وفعاليتهم في تقديم خدماتهم المهنية.

iii. العناية المهنية :

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين ممارسة العناية المهنية في أداء خدماتهم، حيث تتطلب العناية المهنية من ممتحن الإحتيال المعتمد اليقظة، والتحليل الإنتقادي والشك المهني لإخلاء مسؤولياته المهنية.

- يجب دعم إستنتاجات فاحص الإحتيال المعتمد بالدليل المناسب، والجدير، والكافي.

- يجب تخطيط عمليات فحص الإحتيال بشكل كافي، فيجب تخطيط عملية مراقبة أداء عملية فحص الإحتيال من البداية حتى النهاية، بما في ذلك تطوير استراتيجيات واهداف وأداء الخدمات.

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين الاشراف بكل كافي على العمل المنجز من قبل المساعدين والمهتمين الاخرين المشتغلين معهم، حيث يتوقف مستوى الاشراف على حسب تعقيدات العمل ومؤهلات المساعدين او المهنيين الاخرين⁽¹⁾.

iv. التفاهم مع العميل أو صاحب العمل :

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين في بداية عملية فحص الإحتيال التفاهم مع العملاء أو صاحب العمل عن مجال وقيود عملية فحص الإحتيال، وتحديد مسؤوليات جميع الأطراف.

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين التوصل إلى تفاهم جديد مع عملائهم أو صاحب عملهم عند حدوث تغيير مهم في مجال أو قيود عملية فحص الإحتيال أو مسؤولية الأطراف.

v. الإتصال بالعميل أو صاحب العمل:

يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين إبلاغ العميل بالنتائج الهامة التي توصلوا إليها خلال عملية فحص الإحتيال.

vi. السرية:

يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين عدم الإفصاح عن المعلومات ذات الخصوصية أو السرية التي حصلوا عليها أثناء تأديتهم عملية فحص الإحتيال لأي طرف بدون الحصول على إذن

(1) Serving as an Exoect Witness or Consyltant, AICPA Peactice Guide 10-1. www.aicpa . org/fvs. Accessed on 15-10-2014.

صريح مسبق من سلطة ملزمة أو أمر قانوني من المحكمة هذا المطلب لا يمنع من عدم استثناء المنظمات المهنية أو هيئة المراجعات التحقيقية طالما أن هذه المنظمات ملتزمة بقيود السرية⁽¹⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم المعيار بأنه يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين :

- النزاهة والموضوعية والعناية المهنية.
- السرية والتفاهم مع العميل أو صاحب العمل.

ج. معايير الفحص:

i. فحص الإحتيال

- يجب أن يتم فحص الإحتيال بشكل قانوني، ومهني، وبطريقة شاملة كما أنه يجب أن يكون هدف ممتحن الإحتيال المعتمد الحصول على الدليل والمعلومات الكاملة والموثوقة والملائمة.
- يجب أن يشرع فاحصي الإحتيال المعتمدين في بداية عملية فحص الإحتيال بالتنبؤ ومجال الأولويات، ثم يستمر في إعادة تقييم هذه التنبؤات والأولويات خلال عملية الفحص. كما يجب على ممتهني الفحص المعتمدين المحافظة على كفاءتهم في عملية إجراء فحص الإحتيال.
- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين أن يكونوا يقظين إلى إحتمالية أن المعلومات التي يحصلون عليها عبارة عن تخمينات وآراء غير مفهومة، ومتحيزة لتحيز الشاهد للآخرين وكذلك يجب على فاحصي الإحتيال الأخذ في الإعتبار كلا الدليلين التبرئني والتجريبي.

ii. الدليل:

- يجب على فاحصي الإحتيال المعتمدين السعي إلى تأسيس الإجراءات الرقابية والإدارية الفاعلة للمحافظة على الوثائق والبيانات والأدلة الأخرى التي يحصلون عليها خلال عملية الفحص عن الإحتيال كما يجب عليهم المحافظة على سلامة المواد والأدلة الملائمة، وأن يكونوا مدركين لأهمية المحافظة على التسلسل في البيانات الأصلية، وإمتلاك وترتيب المواد والأدلة الملائمة.
- نتائج عمل فاحصي الإحتيال المعتمدين قد تختلف حسب ظروف كل عملية فحص للإحتيال، كما يجب أن يخضع حجم الوثائق لنتائج عملية فحص الإحتيال حسب حاجة وأهداف العميل أو صاحب العمل.

تستنتج الباحثة من معايير الفحص للمحاسب القضائي ما يلي :

- أن يتم الفحص بشكل قانوني ومهني.
- القيام بالإجراءات الرقابية والإدارية الفاعلة.
- إمتلاك ترتيب المواد والأدلة الملائمة.

د. معايير التقرير :

i. عام:

(1) أحمد السنونسي بشير، مرجع سابق، ص 42.

تقرير فاحصي الإحتيال المعتمدين قد يكون مكتوباً أو شفهيّاً، بما في ذلك الشهادة تحت قسم اليمين و/أو شهادة الشاهد الخبير قد يأخذ التقرير العديد من الأشكال المختلفة وليس هناك صيغة محددة لتقرير فاحصي الإحتيال المعتمدين، إلى إنه يجب أن لا يكون مضللاً.

ii. مكونات التقرير :

يجب أن تكون تقارير فاحصي الإحتيال المعتمدين مستندة على الأدلة التي يجب أن تكون كافية وملائمة لمساندة الحقائق والاستنتاجات والآراء او التوصيات المتعلقة بفحص الإحتيال كما يجب أن ينحصر التقرير في موضوع البحث، ومبادئ ومنهجيات مجال معرفة العضو، ومهاراته، وخبراته، وتدريبه أو تعليميه⁽¹⁾.

تستنتج الباحثة من معايير التقرير ما يلي :

- أن يكون التقرير مكتوباً أو شفهيّاً.
- أن يكون مستنداً على الأدلة والآراء المتعلقة بفحص الإحتيال.

ثانياً: المنظمات المهنية :

تعتبر المحاسبة القضائية مجالاً قديماً من مجالات المحاسبة، حيث تم استخدام مصطلح المحاسبة القضائية منذ 1946 عام من قبل موريس بلوبت، إلا أنه لم يتم الإهتمام بالمحاسبة القضائية حتى في الدول المتقدمة إلا في الآونة الأخيرة وخصوصاً بعد حدوث الإنهيارات الاقتصادية الكبرى في العالم بسبب الإحتيال وتورط بعض شركات المحاسبة الكبرى في العالم في تلك الإنهيارات، مما أضعف ثقة جمهور المستثمرين والمستخدمين في المعلومات المحاسبية ودور مهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المشرفة عليها. كل ذلك دفع المنظمات المهنية إلى إعادة النظر في المهنة ومحاولة سد الثغرات الموجودة عن طريق إصدار عدد من القوانين مثل قانون (Sarbanes–Oxely) (2000) وقانون (Patriot) والمعيار (SAS99) للحد من الغش والاختلاس والإحتيال المرتكب من الإدارة أو الموظفين، وكذلك تم الإهتمام بحوكمة الشركات ومهنة المحاسبة القضائية، حيث قامت العديد من المنظمات المهنية في الدول المتقدمة بإصدار التراخيص لممارسة المحاسبة القضائية، والمعايير المنظمة لمهنة المحاسبة القضائية وتحديد المهارات والإشترطات الواجب توفرها في ممارس المحاسبة القضائية، وكذلك قامت العديد من الجامعات بتدريس المحاسبة القضائية والعلوم التي يحتاجها ممارس المحاسبة القضائية للنجاح في ممارسة المهنة، سواء كان ذلك على شكل دورات متخصصة وفتح تخصص مستقل بتدريس المحاسبة القضائية، وفيما يلي بعض المنظمات المهنية التي تقوم بإصدار المعايير والإرشادات وتتبنى برامج التعليم المستمر والتدريب بمجال المحاسبة القضائية.

1. المجلس الأمريكي للمحاسبة القضائية:

(1) CFE Cod of Professional Standards Interpretation and Guidance Public Comment. www.acfe.com. Accessed in 20-11-2014.

American Board of Forensic Accounting (ABFA)

هو واحدة من المؤسسات الرائدة في تقديم الشهادات والتعليم المهني المستمر للمحاسبين القانونيين في مجال المحاسبة القضائية، تأسس في العام 1997م ويتبع للكلية الأمريكية للمحققين القضائيين الدوليين (ACFEI) التي تأسست عام 1992م وهي المنظمة الوحيدة التي تقدم شهادات لنظم قضائية مختلفة مثل الطبيب القضائي المعتمد والمستشار القضائي المعتمد والمحاسب القضائي المعتمد، وتضم في عضويتها أكثر من 15000 عضو من مختلف التخصصات القضائية وتهدف إلى أن تكون المؤسسة الأولى للنهوض بالمعايير المهنية وفي منح الإعتدال والتراخيص من خلال مجموعة من الممارسين المتخصصين والمدرسين الذين يروجون للمهنة على الصعيد الوطني والدولي. ويمنح المجلس ترخيص المحاسب القضائي المعتمد (CFA) Certified Forensic Accountant لمنسوبيه بعد أن يتم تأهيل المحاسب تأهيلاً عالياً ويكون لديه المعرفة المسبقة بالمحاسبة القضائية ومجموعة من المهارات المتقدمة تجعله ناجح في هذا المجال وتجعله على إستعداد لإجراء تحقيقات المحاسبة القضائية والدخول إلى قاعات المحاكم كشاهد خبير له القدرة على تقييم الأعمال وحسابات الأضرار الاقتصادية وتحقيقات الفساد والإحتيال والقضايا المالية الأخرى التي تكون محل شبه أو نزاع، ويضع المجلس معايير صارمة جداً لمنح ترخيص المحاسب القضائي المعتمد لضمان استيفائه لأعلى المعايير في صناعة المهنة ويتم تحديث هذه المعايير على إستمرار حتى تغطي أحدث التطورات في مجال المحاسبة القضائية⁽¹⁾.

2/ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

تأسس المعهد في عام 1887م، ويعتبر أكبر جمعية في العالم تمثل مهنة المحاسبة مع ما يقارب من (370000) عضو في (128) دولة حول العالم، ويمثل الأعضاء المعتمدين العديد من مجالات الممارسة بما في ذلك المؤسسات التجارية والصناعية والعامّة والحكومية والتعليمية والخدمات الإستشارية، ويضع المعهد مجموعة من المعايير الأخلاقية للمهنة ومعايير المراجعة لحسابات الشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية والحوكومات المحلية وهو المعد والمصحح والمطور لإمتحان (CPA) الذي يعتبر جواز المرور لعالم المحاسبة والمراجعة للوحدات الاقتصادية ويعتبر رخصة لمزاولة المراجعة الخارجية حيث بدأ المعهد في منحها منذ العام 1917م، ويتميز المعهد بكفاءة مهنية عالية، ومتطلبات تعليمية صارمة، ومعايير مهنية عالية، وقوانين نافذة لأخلاقيات المهنة، والالتزام بخدمة المصلحة العامة. بدأ المعهد منح تراخيص لمنسوبيه في المسائل المالية القضائية اعتباراً من العام (2008م)، وقد وضع المعهد لمتطلبات هذا الترخيص الشروط التالية (2):

-
- (1) American College of Forensic Examiners International (ACFEI) - www.acfei.org. Accessed on 5/9/2016.
- (2) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) - www.aicpa.org. Accessed on 15/11/2016.

1. عضوية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وترخيص محاسب قانوني معتمد.
2. العضوية في قسم الخدمات القضائية والتقييم من قبل إدارة المعهد.
3. خمس سنوات من الخبرة في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة.
4. اجتياز الإمتحان المعد من قبل المعهد لمنح ترخيص المحاسب المالي القضائي المعتمد.

5. دفع رسوم الإمتحان ومستحقات العضوية السنوية.

يتكون إمتحان رخصة المحاسب المالي القضائي المعتمد (CFF) من 150 سؤال متعددة الخيارات على الحاسوب ولمدة أربع ساعات ويتكون من محاور منها المسؤولية المهنية وإدارة ممارسة المهنة والمعارف القضائية الاساسية والمتخصصة، والغرض من ذلك إعداد جيل من المحاسبين والمراجعين لمقابلة متطلبات بيئة الأعمال الحالية بما يشوبها من فساد وإحتيال وجرائم مالية مختلفة. وقد قام المعهد بإصدار بعض المعايير واللوائح المتعلقة بالمحاسبة القضائية منها المعيار رقم (7) الذي تم فيه تحديد مجالات المحاسبة القضائية ومعيار المراجعة رقم (99) بعنوان (دراسة عند مراجعة القوائم المالية) الذي اهتم بوصف حالات التلاعب والغش وعلاقتها بالتقارير المالية تحت المراجعة وضرورة الإستعانة بمحاسب قضائي لديه مهارات ومعرفة خاصة للحد من هذه العمليات.

3.جمعية فاحصي الغش المعتمدين:

تعد هذه الجمعية اكبر المنظمات المهنية في العالم تختص بمكافحة الإحتيال، تأسست في عام 1988م في مدينة أوستن بولاية تكساس الأمريكية وتضم أكثر من (75000) عضو في أكثر من (30) دولة حول العالم، تجمع ما بين المعرفة بالمعاملات المالية المعقدة وفهم أساليب القانون، وتمنح الجمعية ترخيص فاحص الإحتيال المعتمد (CFE) منذ عام 1998م لمن يرغب في إمتلاك المهارات المتخصصة واللازمة للكشف والحد من حالات الإحتيال بشرط توفر المتطلبات التالية (1):

- أ. العضوية في جمعية فاحصي الإحتيال المعتمدين .
- ب. التوصية من ثلاثة أشخاص ممن عمل معهم المرشح.
- ج. اجتياز إمتحان رخصة فاحصي الغش المعتمدين.
- د. سنتين من الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.
- هـ. شهادة البكالوريوس للمستوى التعليمي أو أربع سنوات من الخبرة المهنية.
- و. الموافقة على الإلتزام باللوائح الداخلية للجمعية ومعايير السلوك المهني.

(1) Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) - www.acfe.com . Accessed on 27/11/2016.

ز. دفع رسوم الإمتحان ومستحقات العضوية السنوية.

يتكون إمتحان ترخيص فاحص الإحتيال المعتمد (CFE) من أربع محددات رئيسية هي:

أ. الصفات المالية الإحتيالية.

ب. كشف وردع مخططات الإحتيال.

ج. فهم السلوك البشري عند مواجهة البيئة الرقمية.

د. الإحصائيات وجرائم الياقات البيضاء (غسيل الأموال).

أيضاً يقوم المجلس بوضع معايير مهنية عالية القبول تعزز الكفاءة المهنية وتبني التعليم المهني المستمر من خلال تنفيذ برامج دراسية وعقد دورات تدريبية للوفاء بمتطلبات التعليم والتأهيل المهني.

4. المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين:

تأسس المعهد بموجب قانون صادر عن البرلمان الكندي عام 1992م وهو أحد الأعضاء المؤسسين للإتحاد الدولي للمحاسبة، ويعمل على إصدار معايير في المحاسبة والمراجعة على درجة عالية من المهنية لمساعدة مؤسسات الأعمال والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح والمؤسسات الحكومية، وتطوير وتقديم البرامج التعليمية، كما يوفر مجموعة من الأدبيات المهنية وإجراء وتطوير أبحاث الملكية الفكرية وتوجيه القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين محلياً ودولياً. ويمنح رخصة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) والتي تتطلب سنوات من التفاني في ممارسة المحاسبة ومستوى فريد من المواهب والمهارات. أما فيما يتعلق بالمحاسبة القضائية فقد اصدر المعهد حتى عام 2010م عدد من المعايير التي حدد فيها المستويات الأولية لممارسة المحاسبة القضائية والمهارات المطلوبة ومجالات الارتباط والموضوعات المتعلقة بالممارسة المهنية والمهارات القانونية ومهارات قياس وتقرير الخسائر والمهارات المرتبطة بمهارات التحقيق، كما يقدم المعهد فرص تعليمية لأعضائه في المحاسبة القضائية والتحري على مستوى الدراسات العليا⁽¹⁾.

5. مكتب التحقيقات الفدرالي:

هي وكالة حكومية تابعة لوزارة العدل الأمريكية وتعمل كوكالة إستخبارات داخلية وقوة لتطبيق القانون في الدولة، تأسست الوكالة عام 1908م تحت اسم مكتب التحقيقات وتم تغييره إلى الاسم الحالي عام 1935م، ينتشر للوكالة 56 مكتب تحقيق مركزي في المدن البارزة في الولايات المتحدة، وأكثر من (400) مكتب تحقيق محلي في المناطق الأقل أهمية، بالإضافة إلى (50) مكتب تحقيق دولي في القنصليات والسفارات الأمريكية حول العالم. وفي 2009م تم إنشاء وحدة

(1) Certified Public Accountant of Canada (CPA) - www.cpacanada.com. Accessed on 9/12/2016.

المحاسبة القضائية (FAU) The Forensic Accountant Unit وتتبع لقسم الإستخبارات المالية التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) لدعم جميع المسائل المالية محل التحقيق أو الاشتباه وذلك عن طريق المحاسبين القضائيين الذين لديهم المهارات والخبرة اللازمة في المحاسبة والمراجعة والتحقيق، فضلاً عن السرعة في إكمال التحقيقات بمهنية عالية وسرعة فائقة في القضايا المالية التي تتسم بالتعقيد ودرجة الخطورة العالية، ويوجد داخل الوحدة قسم خاص بالجرائم المالية والذي يقع ضمن عمله التحقيق في عمليات غسيل الأموال وجرائم الإنترنت، وتقوم الوحدة بتوفير برامج دراسة ودورات تدريبية متقدمة مع مجموعة من المؤسسات الحكومية والخاصة في المحاسبة القضائية والتقنيات المتعلقة بها بخصوص آليات الكشف والتصدي للجرائم المالية بمختلف أنواعها والمعرفة في التعامل مع التحقيقات المالية، كما تقوم الوحدة في سبيل تحقيق أهدافها بعدة مهام منها: (1)

1. تقديم خدمات إستقصائية وتحقيقية بأعلى مستوى من الهيئة وبواسطة كوادر محاسبية مؤهلة ومدربة.
2. المشاركة في جمع الأدلة وإعداد أوامر التفتيش ومنح الشهادات المرتبطة بالمحل المالي القضائي.
3. تقديم وظائف الدعم القضائي والشهادة عند الحاجة في الإجراءات القضائية.
4. تتبع مصادر التمويل والعمليات المرتبطة بها وتجميع النتائج والإستنتاجات في تقارير مالية.
5. تطوير الشخصية المالية حتى تواكب المتغيرات وتتوافق مع بيئة الأعمال المتغيرة.
6. التحليل المالي العدلي الشامل للأعمال محل الإشتباه.

خلاصة الفصل :

إن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمعرفة محاسبة قانون تكنولوجيا المعلومات بإستخدام مزيج من التقنيات للبحث عن حالات الإحتيال المالي وتقييم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة، كما إهتمت المحاسبة القضائية بكشف الإحتيال ورفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، وتقدم المحاسبة القضائية التحقق من الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف المعنية لأن هدف المحاسبة القضائية يعتمد على التحري من عمليات الإحتيال وإكتشافها وإكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.

(1) Federal Bureau of Investigation (FBI) - www.fbi.gov. Accessed on 10/12/2016.

إن المحاسبة القضائية تركز على ثلاثة محاور، أساليب المحاسبة القضائية، إجراءات المحاسبة القضائية، آليات المحاسبة القضائي. كما إن هنالك مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يجب أن تتوفر بالمحاسب القضائي مثل التأهيل العلمي والعملية والتدريب والمعارف والمهارات.

كما تمت الإشارة إلى القيام بالمعايير والمنظمات المهنية بتطبيق المحاسبة القضائية من خلال منح شهادات وذلك بعد إتمامه لدة متطلبات تتضمن إكتسابه مهارات وعلوم متنوعة.

الفصل الثاني

جودة المعلومات المحاسبية

إن التقارير المالية توفر معلومات محاسبية تساعد المستثمرين في تقييم الاتجاهات المستقبلية للشركات في التنبؤ بربحية ومخاطر الإستثمار والمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المختلفة باعتبارها النافذة التي يطل منها الأطراف الداخلية والخارجية على نشاط الشركة فيتعرفون على مركزها المالي ونتيجة نشاطها لذلك كان لابد من أن تتوفر بهذه المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية والتي يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة ونفعية هذه المعلومات ومدى ملائمتها لعملية إتخاذ القرار. ويعرض هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني : الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث : المحاسبة القضائية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية

المبحث الاول

مفهوم جودة الـ ات المحاسبية

أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية :

1. مفهوم المحاسبة :

عرفت بأنها علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها⁽¹⁾، وعرفت بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات التي تساعد في ترشيد القرارات على مختلف المستويات، كما عرفت بأنها علم من العلوم الإقتصادية بحيث يمكن اصدار أحكام وإتخاذ

(1) د. زياد السقا، نظام المعلومات المحاسبية، (الموصل: وحدة الحداثة للطباعة والنشر، 2003م)، ص 5 .

قرارات بواسطة مستخدمي هذه المعلومات كما يشتمل على مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس والنظريات التي تستخدم في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها وذلك بهدف التعرف في نهاية الفترة المالية على نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة ومعرفة مركزها المالي⁽¹⁾، وعرفت بأنها أداة انتاج وتوصيل البيانات والمعلومات المالية عن كافة الأنشطة التي تدور داخل المنظمة لفترة بهدف عرض المعلومات على من يهمهم الأمر لمساعدتهم في عملية إتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالمعاملات المالية للوحدة مع الغير بغرض قياس نتائج أعمالها من ربح أو خسارة وتحديد مركزها المالي في فترة زمنية معينة.⁽²⁾

تستنتج الباحثة من مفهوم المحاسبة بأنها:

أ. علم أو فن لتحديد النتائج والمركز المالي للشركة.

ب. تهتم بتسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية.

تستطيع الباحثة تعريف المحاسبة بأنها علم وفن يبحث طرق تسجيل المعاملات المالية المختلفة واقتراح النظم والدفاتر الملائمة لها بغرض تلخيص وعرض نتائج الأعمال وتحديد المركز المالي للوحدة ولمد الإدارة بالبيانات المالية التي تساعد في إتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

2.البيانات والمعلومات:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الإستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه هذه المعلومات عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر حيث تعتبر أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال. تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالباً ما تستخدم في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الاختلافات الجوهرية بينهما، ويعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أن هناك لبس في التمييز بين البيانات والمعلومات، وأن معيار الإستفادة من قبل المتلقي (المستفيد) هو الأساس للتمييز بين البيانات والمعلومات⁽³⁾. كما يختلف مفهومي مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما ويخلط البعض بين هذين المصطلحين ويستخدمهما البعض الآخر على أساس أنهما مترادفين لمعنى واحد حيث يعتبران من المفاهيم المثيرة للجدل لكن الاختلاف بينهما أن البيانات هي التجميع للحقائق التي تسجل حدثاً تم أو سيتم. أما المعلومات فهي حقائق ذات قيمة لغرض محدد. حيث أن المعلومة هي الأساس الذي تركز عليه التصرفات الرشيدة بمعنى أنها تؤثر على سلوك مستقبلها. وعندئذ لا تصبح هذه البيانات معلومات إلا إذا توفر فيها عنصر التأثير كما أن البيانات تعتبر حقائق موجودة، بينما المعلومات هي ما يفهمه الشخص المستخدم لهذه البيانات، أي

(1) عمر أحمد محمد عثمان، مبادئ المحاسبة المالية، (الخرطوم: المطبعة العسكرية، 2007م)، ص4.

(2) مصطفى رضوان عبد الرحمن، مبادئ المحاسبة المالية، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2007م)، ص4.

(3) رأفت حسين الحناوي، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، (القاهرة: شيبين الكوم، 1991م)، ص9.

المعنى المتضمن فيها. وبالتالي تؤدي إلى زيادة المعرفة المستخدمة. ترتبط البيانات بخصائص الذاتية وما تشتمل عليه من حقائق، بينما المعلومات فترتبط باستخدام معين أو مشكلة معينة.⁽¹⁾
أ. مفهوم البيانات:

تعتبر البيانات جمع بيان (DATUM) ويقابلها في الفرنسية (DONNEE) وهي تمثل رمز للحقائق تصف الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء أو الأفكار أو مزيج منهما.⁽²⁾ هي عبارة عن الإعداد وأحرف الابدجية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الانسان أو الأجهزة لتحويلها الى نتائج.⁽³⁾ كما تعرف على أنها تسجيل للوقائع والملاحظات عن طريق ملاحظاتها، أو معرفة في مجال معين بحيث يمكن نقلها بين الافراد في المؤسسة، أي أن البيانات تكون غير منظمة وغير محددة القيمة بحيث يمكن أن تكون كمية قابلة للقياس والحساب وقد تكون غير كمية لأنها تستعمل مباشرة في عملية إتخاذ القرار فهي بمثابة مادة خام.⁽⁴⁾

كما تم تعريفها بأنها عناصر من الحقيقة تقتصر إلى معنى عام تحتاج إلى عملية معالجة وتحليل، وبهذا فهي تعتبر بمثابة المادة الأولية التي تدخل في تركيب المنتج للمعلومة، وهي تمثل الحقائق والمفاهيم والتعليمات بشكل منظم يناسب الإتصال أو المعالجة من قبل الإنسان أو بالوسائل الآلية⁽⁵⁾. كما عرفت بأنها حقائق مجردة تعبر عن أحداث معينة تكون بصيغة غير مرتبة يتم جمعها والحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الإستفادة منها بعد إجراء العمليات الأزمة عليها وترتيبها، فهي المادة الخام لإنتاج المعلومات⁽⁶⁾. كما عرفت بأنها عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة، لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات تساعد في إتخاذ القرار وقد تأخذ البيانات شكل أرقام أو حقائق تاريخية متعلقة بأنشطة وفعاليات الشركة⁽⁷⁾، أي أن البيانات تكون غير منظمة وغير محدودة القيمة بحيث يمكن أن تكون كمية قابلة للقياس وغير كمية (وصفية) لأنها تستعمل مباشرة في عملية إتخاذ القرار فهي بمثابة مادة خام.⁽⁸⁾

تستنتج الباحثة من تعاريف البيانات بصورة عامة بأنها:

- (1) د. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، (الجزائر : المسلية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، موسوعة الثقافة للنشر، 2011م)، ص ص168-169 .
- (2) محمد الفيومي، مقدمة في الحسابات الإلكترونية وتطبيقاتها في النظم المحاسبية، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1992م)، ص 17.
- (3) محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات الحديثة، (القاهرة : دار الشروق، 1993م)، ص 13 .
- (4) أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء 2، (الرياض: معهد الادارة العامة، 2000م)، ص 43 .
- (5) أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005م)، ص 7 .
- (6) سليم الحسينية، نظم المعلومات الإدارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 106.
- (7) د. ناريمان اسماعيل متولي، اقتصاديات المعلومات، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية للنشر، 1995م)، ص 65.
- (8) محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، اليات النظام المحاسبي الجزائري والإيداع المحاسبي - ارتباطات وسياسات متداخلة، (الجزائر : جامعة ورقلة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29-30، 2012م)، ص 17.

i. حجر الأساس لنظام المعلومات.

ii. المادة الخام لإنتاج المعلومات.

iii. ليست لها اي دلالات معرفية لوحدها.

iv. حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها.

v. تتحول الى معلومات بعد تشغيلها ويعتبر ذلك أساس الإتيخاذ القرار.

تعرف الباحثة البيانات بأنها عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والارقام ذات دلالات معينة غير مبوبة تعبر عن حقيقة داخل النظام يتم تشغيلها لتتحول إلى معلومات تساعد في إتخاذ القرارات.

ب. مفهوم المعلومات :

عرفت بأنها قوة يمكن استخدامها كأداة تحكم للتأثير على سلوكيات الأفراد في المجتمع، والمعلومات تزود مستقبلها بتصور عقلي عن فرد معين أو مجموعة من الأشياء أو الأنشطة أو الأهداف⁽¹⁾، وعرفت بأنها البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات التي سبقت معالجتها واكتسبت قيمة وأصبحت قادرة على تغيير اتجاه القرار المراد إتخاذه نتيجة تجهيز أو معالجة البيانات والنقل أو الإختيار والتحليل⁽²⁾، وعرفت بأنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم عادة ما تأخذ شكل تقرير مركب من هذه البيانات بما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية بالنسبة لمستخدميها معنى كاملاً⁽³⁾. وعرفت بأنها بيانات أجريت عليها عمليات تشغيلية من خلال نظام المعلومات لتحويلها معلومات تساعد على تنمية المعارف وزيادة ثقافة متخذ القرار وتصله عبر قنوات الاتصال بحيث تفيد في تنمية البدائل والإختيار وذات خصائص تناسب القرارات المختلفة بما يؤدي إلى قرار أفضل لبناء أسبقية تنافسية وتحقق استراتيجية المؤسسة⁽⁴⁾. وعرفت بأنها بيانات عولجت من خلال خطوات ومراحل مرت بها عملية المعالجة لتحويل البيانات إلى معلومات، وهذه الخطوات والمراحل هي جمع البيانات، وتبويبها، وتصنيفها، وتحليلها وتفسيرها، وتخزينها واسترجاعها، حتى تصبح ذات دلالة مبينة وذات معنى وقيمة، وبالتالي تقود إلى إتخاذ القرارات⁽⁵⁾.

تعرف الباحثة للمعلومات هي بيانات أجريت عليها عمليات تشغيلية عولجت من خلال

خطوات ومراحل مرت بها حتى تصبح ذات دلالة مبينة تساعد في إتخاذ القرارات.

ثانياً: العلاقة بين البيانات والمعلومات:

- (1) أسامة الدين الخارش، اصول المحاسبة المالية، (عمان : دار الميسرة، 2011م)، ص ص15-16 .
- (2) صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص 23.
- (3) محمد فتحي عبدالهادي، عبدالمجيد صالح بوعزة، المعلومات ودورها في إتخاذ القارارات وإدارة الأزمات، (القاهرة: دار الجوهرة ، المجلة العربية للمعلومات، المجلد16، العدد2، 2005م)، ص 16 .
- (4) عبدالله حمود سارج، أهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قارارات المنظمة، (صنعاء: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد4، 2005م)، ص 131 .
- (5) زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبوزلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 367 .

تتمثل العلاقة بين البيانات والمعلومات في:

1. الإضافة المعرفية: فإذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات وإلا فإنها تبقى في إطار البيانات.

2. الارتباط: فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت مرتبطة بحدث معين يتم إتخاذ قرار بشأنه وتؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي إلى إتخاذ قرار سليم، أو أن تؤكد على أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله.
تستطيع الباحثة إضافة العلاقات التالية:

1. البيانات جزء من المعلومات حيث أن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها.

2. لا يمكن الحصول على معلومات دون معالجة بيانات.

ثالثاً: أهمية الحصول على المعلومات:

الحصول على البيانات أساسي لإتخاذ القرارات وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء الشركة سواء كان ذلك داخل الوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة بإعتبار المؤسسة في محيط تنافسي، إضافة لذلك فهي تمثل:

1. المنتج الذي يرفع من درجة اليقين في نوعية القرارات ومستوى تحقيق النتائج المنتظرة.

2. تؤدي المعلومات المحاسبية ووظيفة رفع الوعي المعرفي لمعرفة الفرص المتاحة والبديلة لمتخذي القرار قبل إختيارهم لفرصة واحدة.

3. تؤدي المعلومات ووظيفة تقييمية لمستوى الأداء.

رابعاً: نظرية المعلومات:

تعد فرع من فروع نظرية الاتصال، ويرجع الفضل في إنتشارها للرياضي شانن Shannon والمهندس الكهربائي ويفر Weaver (1948م) وقد قدم في ذلك التاريخ أسلوب لقياس كمية المعلومات باستخدام اللوغارثيمات في نظرية الاتصال. ويتمثل الغرض من قياس كمية المعلومات المحاسبية أو غيرها والتي تحتويها رسالة معينة في الآتي⁽¹⁾:

1. الوصول إلى طريقة لقياس طاقة Capacity وسائل نقل المعلومات لتحديد الحجم الامثل لها.

2. تدني الضوضاء غير المرغوب فيها.

3. تخفيض حجم الرسائل عن طريق استبعاد الإسهاب.

ترى الباحثة أن المشكلات الرئيسية التي يواجهها المحاسبين والإداريين هي إختيار المعلومات الملائمة للمستخدمين، ضمن الكم الهائل من البيانات. وتعد نظرية المعلومات وسيلة لحل مثل هذه

(1) عائشة طاسين، التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)، ص22.

المشكلات عنها بوحدات وذلك باستخدام الطريقة الرياضية في قياس كمية المعلومات في رسالة معينة معبرة، الإشكالية ثنائية، ولفهم هذه النظرية فإن الأمر يتطلب المفاهيم التي تنطوي عليها نظرية المعلومات.

خامساً: البيانات المحاسبية:

هي المدخلات الأساسية في النظام المحاسبي وهي لا تعطي دلالة بمفردها بل يلزمها عدد عمليات التشغيل المحاسبي لكي تتحول إلى معلومات ذات منفعة لمستخدميها وتصنف إلى :
أ. **بيانات مالية** : تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وتشمل الأحداث التمويلية والرأسمالية، والإيرادات.
ب. **بيانات غير مالية** : تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يتبعها أثر مالي وهي نوعين : بيانات كمية ويعبر عنها بصورة كمية وبيانات غير كمية ويعبر عنها بصورة وصفية نظراً لصعوبة قياسها بصورة كمية. (1)

سادساً: نطاق إعداد وعرض البيانات المالية:

يهتم إطار وعرض البيانات المالية بالقوائم المالية ذات الغرض العام، ويطبق على البيانات المالية لكافة المشاريع التجارية والصناعية ومنشآت الأعمال، وتعد القوائم المالية ذات الغرض العام سنوياً على الأقل، وهي تلبى الحاجات العامة لشريحة واسعة من المستخدمين. (2)
يعتبر إعداد وعرض البيانات المالية من مسؤولية الإدارة، وقد يحتاج بعض المستخدمين لمعلومات خاصة (غير منشورة بالبيانات المالية ذات الغرض العام) حيث يمكن لهم طلبها من الإدارة أو يكون لهم الصلاحية بالوصول إليها (بنوك ومقرضين)، ويعتبر المصدر الأساسي للمعلومات لبعض المستخدمين هو البيانات المالية ذات الغرض العام والتي يجب أن تكون معروضة لتلبية حاجاتهم ضمناً.

وتمثل البيانات المالية ذات الغرض العام فقط بما يلي:

1. الميزانية.
2. قائمة الدخل.
3. قائمة التدفقات النقدية.
4. قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.
5. الإيضاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزءاً مكمل للبيانات المالية، كما يمكن أن تشتمل على جداول وملاحق ومعلومات أخرى ولا يتضمن نطاق إعداد

(1) محمود السيد الناغي، اسس المحاسبة - التأصيل واطار التطبيق، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 1998م)، ص 85.
(2) د.ثناء محمد طعمية، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 35.

وعرض البيانات المالية للقوائم المالية ذات الغرض الخاص مثل البيان الضريبي وبيان الحصول على قرض وغيرها التي لا تعتبر من ضمن نطاق إطار وإعداد وعرض البيانات المالية.

سابعاً: أهداف البيانات المالية:

تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول.

1. المركز المالي للشركة:

يتأثر المركز المالي للشركة بأربعة عوامل:

أ. الموارد التي تسيطر عليها الشركة: أن المعلومات حول الموارد الإقتصادية التي تسيطر عليها الشركة وقدرتها السابقة على تطوير تلك الموارد هي معلومات مفيدة في التنبؤ بمقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.

ب. البنية المالية للشركة: إن المعلومات حول البنية المالية للشركة مفيدة في:

i. التنبؤ بحاجات الإقتراض في المستقبل.

ii. وقدرة الشركة على زيادة التمويل.

ج. السيولة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات : إن المعلومات حول السيولة وقدرة الشركة على الإيفاء بالإلتزامات مفيدة في التنبؤ بقدرة الشركة على مواجهة إلتزاماتها المالية في ميعادها، وتشير السيولة إلى (1):

i. توفر النقد في المستقبل القريب.

ii. والقدرة على سداد الإلتزامات على المدى الأطول.

د. قدرة الشركة على التكيف: أي قدرة الشركة على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل بها مثل:

i. تغير البيئة الإقتصادية.

ii. تغير البيئة القانونية.

iii. الظروف الطارئة.

2. الأداء المالي للشركة:

أي تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الإقتصادية التي من المحتمل أن تسيطر عليها الشركة مستقبلاً، والتنبؤ بمقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الموارد الموجودة حالياً، وتشكيل حكم حول فعالية الشركة في إستخدام موارد إضافية. (2)

3. التغيرات في الوضع المالي للشركة:

(1) د.حسين يوسف القاضي، د.سمير معذى الرشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية، (دمشق : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م)، صص 70-71 .

(2) د.حسين احمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، صص 50.

هي مفيدة في تقييم النشاطات والإستمرارية والتمويلية للشركة، ومن الأمثلة على ذلك:

- أ. قائمة الدخل تشير الى الأداء المالي.
 - ب. الميزانية تظهر الوضع المالي.
 - ج. قائمة التدفقات النقدية توضح كيفية توليد وإستخدام النقدية.
 - د. الإيضاحات والجداول المرفقة تقدم معلومات إضافية حول الشركة
- تستجج الباحثة من أهداف البيانات :
1. مقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية.
 2. التنبؤ بحاجات الإقتراض في المستقبل.
 3. قدرة الشركة على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل بها.

ثامناً: المعلومات المحاسبية:

1. مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها نتائج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير بهدف إستخدامها في توضيح الامور المختلفة وبناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها بما يحقق الفائدة لهم⁽¹⁾. كما عرفت بأنها المعنى الذي يعبر به الفرد عن البيانات أو الذي يستخلص منه البيانات طبقاً لإصطلاحات معروفة تستخدم في التشغيل⁽²⁾. كما عرفت البيانات التي تمت معالجتها بشك ملائم لتعطي معنى كاملاً ويمكن إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرارات وهي ناتجة من نظام المعلومات. وهي تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف⁽³⁾. كما تم تعريفها بأنها نتائج عمليات النماذج التكوينية والتنظيم تعمل على تحويل البيانات بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها⁽⁴⁾. كما عرفت أيضاً بأنها التغير في رصيد المعرفة لدى الشخص وتساعد على تخفيض البدائل ومقدار عدم التأكد الذي تتضمنه البدائل⁽⁵⁾.

تستنتج الباحثة من التعاريف المعلومات بأنها:

- أ. مواد خام في صورة بيانات تم تشغيلها ومعالجتها فتحولت إلى معلومات سهلة الإستخدام والاستفادة منها في إتخاذ القرارات.

(1) سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الادارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص106 .
(2) د. السيد عبد المقصود ديبان، د.محمد الفيومي محمد، مدخل نظم المعلومات المحاسبي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2002م)، ص14.
(3) محمد عجيلة محمد مصطفى النوي، مرجع سابق، ص11.
(4) د.احمد النور، تصميم وادارة النظام المحاسبي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1986م)، ص25.
(5) د.محمد الفيومي، د.احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (القاهرة : دار الاشعاع الفنية، 1998م)، ص13.

- ب. تمثل لغة وأداة إتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فعالة ومفيدة في إتخاذ وصنع القرار .
- ج. تؤدي إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد للمستخدمين .
- د. تساعد على تخفيض عدد البدائل ومقدار التضخم .

تستطيع الباحثة تعريف المعلومات المحاسبية بأنها البيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية إتخاذ القرارات للتنبؤ بالمستقبل .

2. أنواع المعلومات المحاسبية:

تتحدد أنواع المعلومات المحاسبية حسب الجهة المستفيدة منها فالمعلومات المحاسبية التي تحتاجها الإدارة المالية تختلف عن المعلومات التي تحتاجها إدارة المخازن أو إدارة الإنتاج ولكل من هذه الإدارات حاجتها للمعلومات المحاسبية وعلى سبيل المثال الإدارة المالية تحتاج المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط والرقابة والتنظيم والتوجيه وإتخاذ القرارات. كما أشارت معايير المحاسبة الدولية وبالتحديد في معيار 1 "عرض القوائم المالية " إلى أن المستخدمين وحاجتهم من المعلومات يشمل مستخدمي البيانات المالية، واستخدامها لتلبية بعض احتياجاتهم من معلومات⁽¹⁾.

3. أهمية المعلومات المحاسبية:

لم يعد هناك أى شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مورداً رئيساً لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، والموارد المادية، والمعلومات) ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة والتي تحيط بالمنظمة حالياً ومستقبلاً، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية إتخاذ القرارات وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تناسب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة⁽²⁾، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية أما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للإختيار بين البدائل المتاحة وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في

(1) محمد احمد علي، د. نور الدين قسم الله زيدان، مرجع سابق، ص95.

(2) نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، (الجزائر : جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسويق والتجارة، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر المنعقد 29-30 نوفمبر 2011م)، ص2.

كل أوجه نشاطها الى المعلومات حيث يطلب صناع القرار على إختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية إتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على تنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توفرها وقد إزدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت الى تلك الزيادة مجملة فيما يلي:

أ. النمو في حجم الوحدة الاقتصادية : إن إزدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.

ب. إزدياد قنوات الإتصال في الوحدة الاقتصادية : الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معاً.

ج. تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية : لم يعد هدف الوحدة محصوراً بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

د. التأثير بالبيئة الخارجية : من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد إزدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغيراتها لتتمكن من إتخاذ الخطوات الضرورية لملاءمة عملياتها ونظامها لتتماشى مع تلك التغيرات. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات⁽¹⁾.

شكل رقم (1/1/2) يوضح التميز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

شكل رقم (1/1/2)

التميز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محددة القيمة	محددة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	المدخلات	المخرجات
الحجم	كبير جداً	صغيرة نسبياً مقارنة بحجم البيانات

(1) نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سابق، ص32 .

المصدر: محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري والابداع المحاسبي - إرتباطات وسياسات، (الجزائر : جامعة ورقلة مداخلة ضمن المؤتمر الدولي "حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، في الفترة من 29 - 30 نوفمبر، 2012م)، ص 201.

تستنتج الباحثة من أهمية المعلومات المحاسبية:

أ. النمو في حجم الوحدة الاقتصادية.

ب. إزدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية.

ج. التأثير بالبيئة الخارجية.

4. تصنيف المعلومات المحاسبية:

تعتبر التقارير الشكل الأكثر إستخداماً لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية (المعلومات) إلى المستفيدين وتختلف أشكال هذه التقارير بما تحويه من معلومات مالية وهناك العديد من أنواع التقارير (المعلومات المحاسبية) نستعرضها من جهات متعددة.

أ. من حيث الغرض:

i. تقارير الوكالة: ومن أمثلتها التقرير السنوي للشركة والتي تبين مدى مخالفة إدارة الشركة على الموارد المعهود بها إليها.

ii. تقارير الإلتزام القانونية : ومن أمثلتها القوائم المالية المنشورة التزاماً بالقوانين التي تتطلبها جهات مالية وحكومية معينة.

ب. من حيث الوظائف الإدارية :

i. تقارير تشغيلية: التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة، لمساعدة الإدارة التشغيلية في السيطرة مثل تقارير أوامر البيع.

ii. تقارير تخطيطية: تحوي معلومات تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها مثل تقارير موازنة المبيعات.

iii. تقارير رقابية: تشتمل على معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي، وإكتشاف الإنحرافات المعيارية وتحليلها والتقرير عنها، لإتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ج. من حيث درجة التجميع:

i. معلومات تفصيلية توفر تفاصيلاً متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للشركة، مثل كشف أوامر الشراء .

ii. معلومات تلخيصية : تلخص تفاصيل الأحداث، وتعد حسب الطلب أو بشكل دوري، مثل: تقارير الإستثناء التي تستبعد البيانات غير الملائمة أو الأقل أهمية⁽¹⁾.

د. من حيث إتجاه سير التقارير :

(1) عبد الرزاق محمد القاسم، مرجع سابق ، ص 13.

- i. تقارير عمودية: تضم معلومات يتم تبادلها بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المنظمة.
- ii. تقارير أفقية: تضم معلومات يتم تبادلها ضمن نفس المستوى الإداري.

ه. من حيث الدورية:

- i. تقارير فورية : يقدم هذا النوع من التقارير عند حدوث حالات طارئة مثل : تقرير حول مردودات المبيعات، لمعالجة مشكلة حدثت مع أحد العملاء.
 - ii. تقارير دورية : يتم إعدادها خلال فترات زمنية معينة متفق عليها مسبقاً مثل القوام المالية
 - iii. تقارير حسب الطلب: تستخدم لأغراض خاصة ومحددة.
- كما صنفت المعلومات المحاسبية من جهات أخرى وهي:

أ. من حيث دلالتها:

- i. معلومات تاريخية : تتعلق بالأحداث والعمليات التي تمت في الماضي وتستخدم في تقييم كفاءة الشركة في تحقيق أهدافها وبيان المركز المالي.
- ii. معلومات حالية: تتعلق بالأنظمة التشغيلية وتقدم بصورة دورية وفي الوقت المناسب كما أنها ذات طابع تحليلي لمتابعة الانحراف المعياري.
- iii. معلومات مستقبلية: هي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ واتخاذ القرارات.

ب. من حيث مصدرها:

- i. معلومات داخلية : هي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل الشركة.
- ii. معلومات خارجية: هي معلومات من مصادر خارجية تفسر متغيرات البيئة المحيطة، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق.

ج. من حيث متطلباتها العملية:

- i. معلومات إجرائية: تتطلب من متلقيها إتخاذ إجراءات على الفور أو في وقت لاحق.
- ii. معلومات غير إجرائية: هي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها إتخاذ أي إجراء.

د. من حيث ارتباطها بالزمن:

- i. معلومات جامدة: تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.
- ii. معلومات ديناميكية: تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾.

كما صنفت المعلومات من حيث المحتوى إلى ثلاثة أنواع:

- أ. المعلومات الإستراتيجية: هي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً وتتعلق بدرجة أساسية بصياغة أهداف المنظمة، والخطط طويلة الأجل للوصول إلى هذه الأهداف.

(1) المرجع السابق، ص 15 .

ب. المعلومات التكتيكية: هي التي تغطي الفترة الزمنية متوسطة الأمد وتتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للاستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، أي أنها تتركز حول وصف الخطط التكتيكية الضرورية لتنفيذ إستراتيجية معينة مثل جدولة الإنتاج وخطط الصيانة وتدريب الأفراد.

ج. المعلومات التشغيلية: هي التي تتعلق بعمليات المنظمة اليومية حيث يجب توفير معلومات تفصيلية ودقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع أوجه النشاط في المنظمة مثل المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة. تستنتج الباحثة من تصنيف المعلومات المحاسبية:

1. من حيث الغرض: تقارير وكالة.

2. من حيث دلالتها معلومات تاريخية معلومات حالية معلومات مستقبلية.

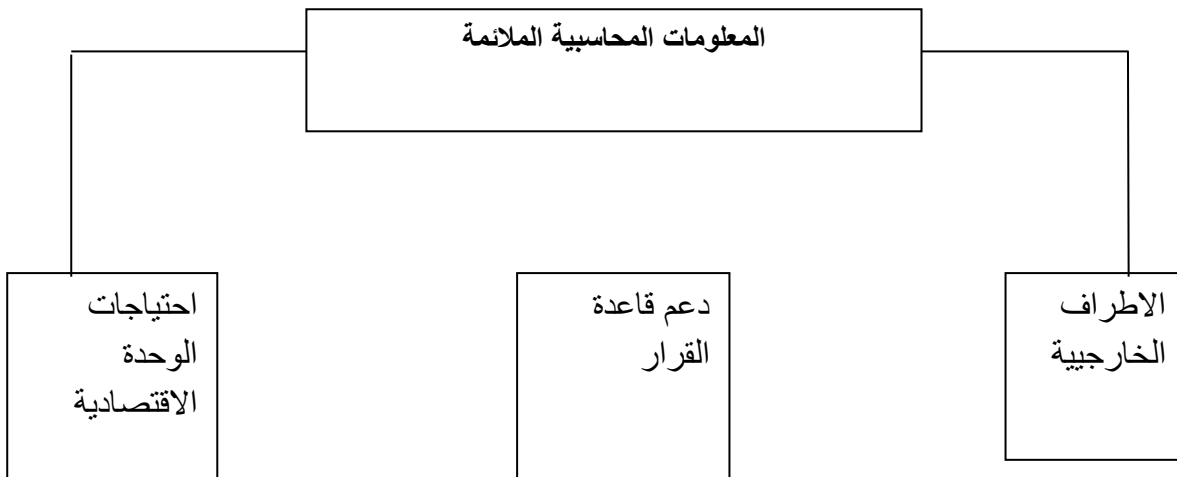
3. من حيث إرتباطها بالزمن معلومات جامدة معلومات ديناميكية.

5. الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية:

تستخدم المعلومات المحاسبية بواسطة العديد من مجموعات المستخدمين ذوي الاطراف المختلفة مثل المقرضون الحاليون والمرقبون والموردون والعملاء والجهات الحكومية ومؤسسات الدولة وموظفي المؤسسات ممن لهم إرتباطات حالية أو مستقبلية مع المؤسسة، وتشارك هذه الفئات في الهدف من استخدام هذه المعلومات والمتمثل في ترشيد القرارات الاقتصادية وذلك من خلال الإختيار بين البدائل الممكنة، وبالتالي يجب على نظام المعلومات المحاسبي تقديم معلومات محاسبية ذات الغرض العام أي تجمع بين احتياجات مستخدميها قدر الإمكان⁽¹⁾.

شكل (2/1/2)

المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين



الصدر: خفقان بدر الزمان، فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات عالية الجودة في البيئة الجزائرية، (الجزائر : جامعة ورقلة : رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، 2012م)، ص 65.

(1) محمد أحمد علي ، المرجع السابق، ص 100 .

أ.المستخدم الداخلي:

تمثل المجموعة الاولى من المستخدمين للمعلومات المحاسبية جميع المستويات الإدارية المختلفة داخل الشركة التي أعدت التقارير المالية، حيث تحتاج إدارة الشركة إلى المعلومات المحاسبية لتساعد في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مثل مدى حالة الشركة للسيولة النقدية وتحديد التوزيعات على المساهمين وإمكانية توسع نشاط الشركة ورسم السياسات المستقبلية بالإضافة إلى حاجة إدارة الشركة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح مثل هذه المعلومات تقدمها المحاسبة المالية من خلال القوائم المالية مع ملاحظة أن إدارة الشركة تحتاج إلى تقارير أكثر تفصيلاً كما تتسم المعلومات الخاصة بها بطابع السرية والخصوصية، وهذه الاستخدامات الداخلية للمعلومات المحاسبية تتعلق بإدارة الشركة وتدخل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الإدارية، وهي استخدامات محدودة ومعروفة ولا تثير مشكلة في مجال تحديد الاهداف وعند تلبية هذه الاحتياجات الداخلية يستطيع المحاسب تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الشركة تبعاً لاحتياجات كل مستوى إداري⁽¹⁾.

ب.المستخدم الخارجي:

يشمل جميع الاطراف بخلاف إدارة الشركة التي تستخدم التقارير المالية التي تعدها الشركة لتحديد التعامل والعلاقة مع تلك الشركة، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى الأطراف التالية:

i. أصحاب الشركة (الملاك): يحتاج الملاك إلى المعلومات المحاسبية للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم بجانب إتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض إستثماراتهم أو الإبقاء عليها في مستواها الحالي.

ii. المستثمرون الحاليون : يقصد بالمستثمر الشخص أو الجهة التي تقوم بإقتناء الأصول بهدف الحصول على عائدات مالية، فالمستثمرون المتوقعون الذين يفكرون في إستثمار أموالهم في الشركة مستقبلاً، وذلك عن طريق شراء أسهم في رأس مال الشركة وذلك من أجل ترشيد قراراتهم الإستثمارية، ويستخدمون المعلومات المحاسبية في تقييم حصيلة كل بديل من البدائل المتاحة، كما يحتاج المستثمرون المرتقبون للمعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية والمتعلقة بشراء حق من حقوق الملكية من المؤسسات وبالتالي يتطلب عليهم طلب مقارنات وتحاليل تقارير مالية لديهم. ويحتاج هؤلاء المستثمرون الى معلومات حول حجم العائد المتوقع على إستثماراتهم فضلاً عن كفاءة إدارة الشركة، وهم من أهم الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية من خلال ما

(1) خفقان بدر الزمان، فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات عالية الجودة في البيئة الجزائرية، (الجزائر: جامعة ورقلة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، 2012م)، ص ص 65 -

تنتشره من قوائم مالية للوحدات الاقتصادية وتتسع هذه الفئة لتشمل المستثمرين من الأفراد ذوي الموارد المحدودة وكذا المؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الإستثمار⁽¹⁾.
iii. المقترضون الحاليون والمحتملون: هم أصحاب القروض الممنوحة للشركة سواء كانوا بنوك أو شركات أو افراد وتلعب المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية دوراً هاماً في توضيح درجة العلاقة القائمة بين الشركة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الإستثمار، ففي مرحلة تقرير منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية على مستوى بيانات القوائم المالية للشركة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفع التمويلي ويعتمد على هذه المؤشرات في تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب، ويهتم المقرض كثيراً بالقوائم المالية التي تصدرها الشركة ويمنح القروض للشركة إذا توفرت لديه قناعة بان المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وأي مصادر أخرى تفيد بأن هذه الشركة قادرة على سداد قيمة القروض وقت إستحقاقها وكذلك الفوائد المستحقة على هذه القروض ومعرفة قدرة الشركة على سداد ديونها عند إستحقاقها ومدى قدرة الشركة على تحقيق الربحية وعدم تعسرها المالي في المستقبل⁽²⁾.

ج. الموردون: الموردون والدائنون التجاريون الآخرون هم من يقومون بإمداد الشركة بالمواد الخام والمهمات اللازمة لدورة التشغيل يستخدم الموردون الذين يزودون الشركات بمختلف السلع والخدمات بالمعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير أموالهم وتحديد فيما إذا كانوا سيحصلون عليها في أجلها المحدد، وذلك من خلال اللجوء الى التقارير المحاسبية لهذه المؤسسات ومن ثم تحليل وضعيتها المالية كما يستفيد الموردون الحاليون أو المتوقعون مستقبلاً من المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالتوريد للشركة وتقييم مدى قدرة الشركة على سداد الديون والتعرف على الأداء المالي للشركة بما يضمن لهم إستمرار الشركة كعميل في المستقبل⁽³⁾.

د. الأجهزة الحكومية: تتمثل الحكومة في الدولة ومؤسساتها مثل مصلحة الضرائب وسوق المال ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة والجهاز المركزي للمحاسبات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاط الشركة، وذلك لأغراض عديدة مثل التخطيط الاقتصادي وفرض الضرائب ومنح الإعانات ومراقبة الأداء، وتحتاج الأجهزة الحكومية المختلفة إلى تقارير خاصة بالإضافة إلى حاجتها إلى المعلومات التي تنتشرها القوائم المالية وذلك لتحقيق أهداف الرقابة والإشراف بهدف تحقيق توزيع عادل للموارد وتحديد السياسات الضريبية وتعد الحكومة من احد مستخدمي المعلومات المحاسبية بهدف الحصول على معلومات تتعلق بالإمور التالية⁽⁴⁾:

(1) عباس مهدي الشرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت : مطبعة ذات السلاسل، 1990م)، ص 157.
(2) محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، (القاهرة : دار التعليم الجامعي للنشر، 2014م، ص ص 77-78).

(3) د. محمد سامي راضي، أساسيات المحاسبة، (طنطا : دار التعليم الجامعي للنشر، 2014م)، ص ص 30 – 31.

(4) د. أمين السيد أحمد لطفى، أساسيات المحاسبة، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2015م) ص ص 36-37.

- المعلومات المتوفرة عن توزيع وتخصيص الموارد داخل الشركة، حيث تعمل الحكومة على العمل على التخصيص الأمثل للموارد.
 - أنشطة الشركة ومعدلات أرباحها للعمل على تحديد الدخل القومي.
 - كما تحتاج الحكومات الى معلومات عن أداء الشركة لوضع وتحديد السياسات الضريبية.
- هـ. العملاء: هم مستهلكو منتجات أو خدمات الشركة، تفيد المعلومات المحاسبية عملاء الشركة في تحديد مدى امكانية استمرارهم في التعامل معها وتزويدهم بما يحتاجونه، ويعتبر تدهور المركز المالي مؤشر قد يجعل عملاءها يفكرون في البحث عن موردين آخرين يوفر لهم ما يحتاجونه بشكل مستمر، كما تلعب المعلومات المحاسبية دوراً في توضيح العلاقة بين الشركة وعملائها وتوصيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية⁽¹⁾.
- و. العاملون: يتركز إهتمام العاملين في الشركة على إستقرارهم الوظيفي والذي لن يتحقق إلا في شركة ناجحة، ولذا فإن العاملين يهتمون بمستقبل الشركة واستمراريتها دليلهم في ذلك المعلومات الواردة في القوائم المالية، كما يحتاج العاملون للمعلومات المحاسبية كونهم يتطلعون دائماً الى إستمرار العمليات التشغيلية لشركتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المديرين يعتمدون على المعلومات المحاسبية لإتخاذ قراراتهم المختلفة، وتقوم المحاسبة الإدارية بإعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي وإمداد المدراء بهذه النوعية من المعلومات بالإضافة إلى ذلك فإن المدراء يحتاجون إلى معلومات القوائم المالية لتحديد مكافآتهم الدورية⁽²⁾.
- ز. الرأى العام: هم الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون فالمعلومات المحاسبية ضرورية لأغراضهم وأهدافهم.
- ح. الجمهور: هم الافراد الذين لاتربطهم علاقة تعاقدية مع الشركة كغيرهم من المستخدمين للقوائم المالية يهتم البعض من الجمهور بالوضع المالية للمؤسسات بهدف معرفة اتجاه نموها وفرص توفيرها لمناصب الشغل، وبذلك يلجؤون إلى تحليل الوضع المالية لها، ويعد الجمهور من مستخدمي القوائم المالية بغية الحصول على معلومات تمدهم بالبيانات للحصول على معلومات تتعلق بالمساعدات التي تقدمها الشركة للمجتمع والحصول على معلومات حول قيام الشركة بدورها الاجتماعي والمحافظة على البيئة المحيطة بها، كما تزود القوائم المالية الجمهور بمعلومات عن الإتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الشركة ومدى تنوعها وأنشطتها⁽³⁾.

(1) د.محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص 30.

(2) د.عطا الله وراد خليل، د.محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، (عمان : جامعة الزيتونة، 2008م)، ص ص 107- 110.

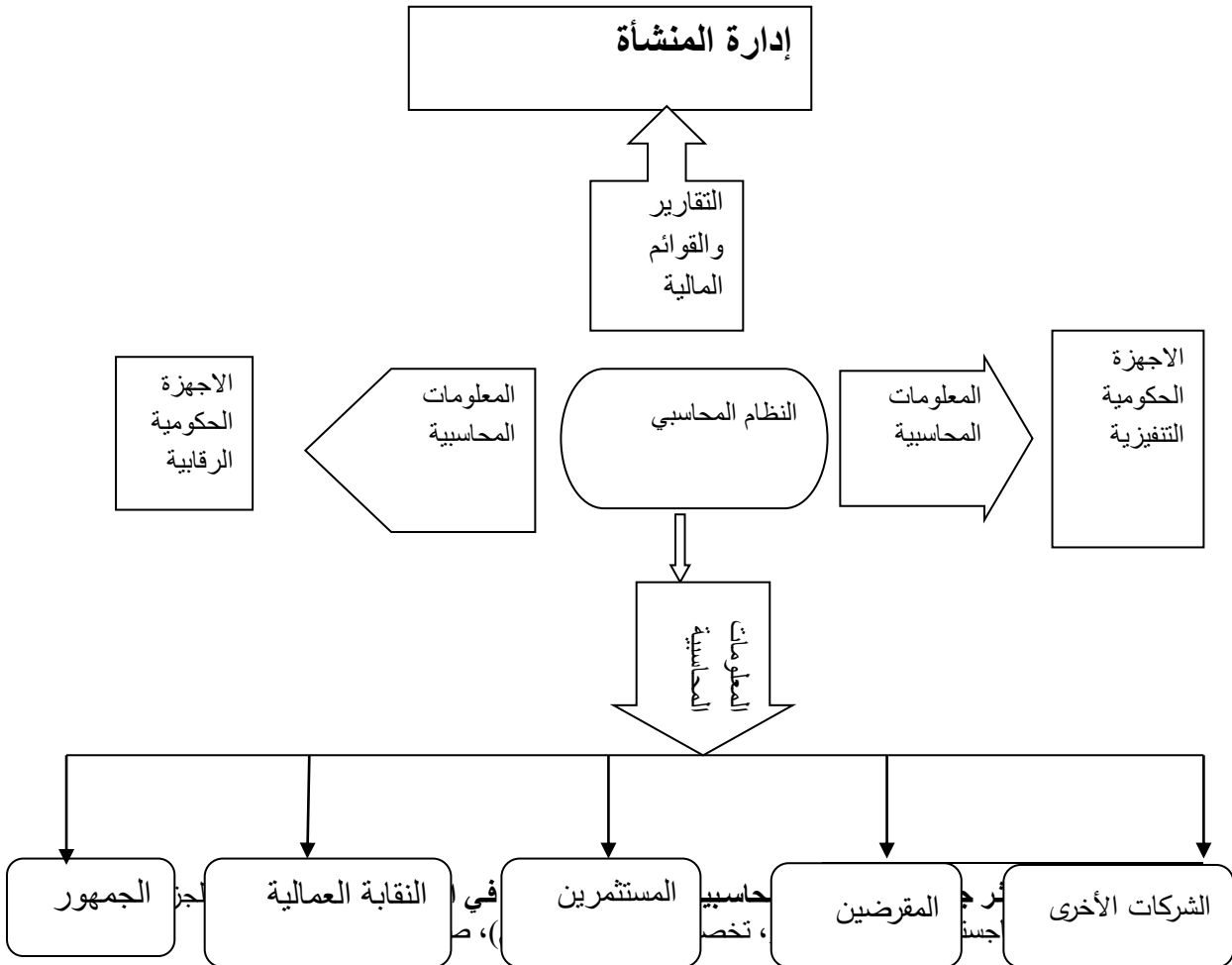
(3) محمد سامي راضي ، مرجع سابق، ص ص 29-31 .

ط.إدارة الشركة: تعد إدارة الشركة من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية التي تنتجها القوائم المالية حيث تعتمد على هذه المعلومات في العديد من العمليات والمهام منها(1):

- القيام بعملية التخطيط ووضع الموازنات التقديرية للشركة.
 - استخدام القوائم المالية في التنبؤ المستقبلي للأداء المالي للشركة والتدفقات النقدية المستقبلية.
 - المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الداخلي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح.
 - الحاجة الى معلومات إضافية تلبي الاحتياجات الذاتية للإدارة التي تساعد على إتخاذ القرارات داخل الشركة وغير ذلك من المعلومات التي تحصل عليها الإدارة من القوائم المالية.
- يمكن بلورة علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية في الشكل التالي:

شكل رقم (3/1/2)

العمل المحاسبي والأطراف المستفيدة



المصدر: د. محمد سامي راضي، اساسيات المحاسبة، (طنطا : دار التعليم الجامعي للنشر، 2014م)، ص 45.

من الشكل (3/1/2) يمكن معرفة مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخليين والخارجيين وهم المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرقبون والأجهزة الحكومية والجمهور وإدارة الشركة والرأي العام والعاملون والموردون والعملاء والأجهزة الحكومية.

6. محددات قياس وعرض المعلومات المحاسبية

توجد بعض المحددات التي تساعد على فهم وتطبيق جودة المعلومات المحاسبية ومن أهم هذه المحددات الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية واقتصاديات هذه المعلومات، ومن الملاحظ أن محدد الأهمية النسبية يختلف من شخص لآخر نتيجة الإرتكاز على التقديرات الذاتية لمتخذ القرار الإداري بينما محدد إقتصاديات المعلومات المحاسبية يستوجب أن تكون منفعة هذه المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها⁽¹⁾.

7. أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية

إزدياد أهمية المعلومات بصفة عامة منها ما يخص المعلومات المحاسبية في الشركة على اختلافها، لأنها تمكنها من تحقيق أهدافها عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة لديها، كما إن المؤسسات الاقتصادية أصبحت تعتمد اعتماداً كلياً على المعلومات الكمية والمالية المتعلقة بجوانب النشاط المتعددة داخل المؤسسة وخارجها لتتمكن من القيام بوظيفتها وهي الإستثمار الأمثل لما تحت يدها من موارد سواء كانت مادية أو بشرية، إن الأهمية تظهر في جميع مجالات العمل البشري فهي أساس صناعة المعرفة، كما تعد المعلومات موارد قومية ومصدر هامة للقوة السياسية والاقتصادية وأن الأفراد الذين يمتلكون هذه المعلومات يكونون أقدر من غيرهم في إتخاذ القرارات وتسيير وظائف شؤونهم وأن المعلومات المحاسبية تعد شريان النظام المحاسبي والتي يكون لها تأثير في الاتصال بين المستويات التنظيمية، كما أن للمعلومات أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة منها، فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة ومتعددة الاغراض لإحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات. كما أن المكانة المتزايدة للمعلومات المحاسبية مرتبطة بتنامي الدور الإعلامي للمحاسبة فهي تمكن المسيرين والمستعملين الآخرين من إكتشاف الأخطاء والإنحرافات في إستغلال موارد المؤسسة وتحدد الجهات المسؤولة عنها في إطار الوقاية ومعالجة إفلاس المؤسسات وقد كان لنمو الأسواق المالية وتطورها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام

(1) طارق إبراهيم سعادة، المحاسبة والتمويل - مدخل تطبيقي، (المنوفية : جامعة المنوفية، كلية التجارة، ماجستير في محاسبة، 2010م)، ص 34-36.

العديد من المؤسسات التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات إتصال مالية قوية كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين اصبحو يبدون حساسية مفرطة إتجاه المعلومات المحاسبية التي تنشرها هذه المؤسسات سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الإستثمار التي قامت به⁽¹⁾.

8. عوامل الحاجة للمعلومات المحاسبية:

تتمثل عوامل الحاجة للمعلومات المحاسبية في:

أ. الثورة العلمية والتكنولوجية: تسرى في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة. وتسهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفاعل في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في الإنجاز، كما أصبحت بنوك المعلومات تمثل ركيزة المهام ومظهر أساسي من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل الوحدة المحاسبية وخارجها. وقد تأثرت نظم المعلومات المحاسبية بالتطورات التقنية حيث تسارع باستخدامها في مختلف فروع العمل المحاسبي سعي لزيادة فاعلية النظم المحاسبية المستخدمة في إنتاج المعلومات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة⁽²⁾.

ب. **العوامل الاقتصادية:** أدى كبر حجم الشركات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وإنتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها⁽³⁾.

ج. **العوامل البيئية والاجتماعية:** أدى إتساع حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.

(1) منصور الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011م).

(2) ملفي محمد آل سويد، أثر المعلومات المالية المنشورة بالتقارير السنوية على حجم تداول الأسهم وسلوك المستثمر- دراسة ميدانية لشركة المساهمة الصناعية، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م)، ص13.

(3) رضوان حلو حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: إثراء للنشر، 1998م)، ص92.

د. العوامل القانونية والتشريعية: تفرض الإحتياجات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية.

هـ. العوامل الجغرافية: أدى وجود الشركات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية.

و. العوامل الثقافية: نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار. كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات وتخطيط العملية الإدارية وعمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع.

ز. العوامل الإدارية: تواجه إدارة المنشآت أنواع من المشكلات الإدارية وهنا يأتي دور المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات⁽¹⁾.

تستنتج الباحثة من الحاجة للمعلومات المحاسبية:

الثورة العلمية والتكنولوجية العوامل الاقتصادية العوامل البيئية والاجتماعية العوامل الإدارية العوامل الثقافية العوامل الجغرافية وغيرها.

تاسعاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

1. مفهوم الجودة:

يشير مصطلح الجودة بشكل عام لصلاحية الشيء للغرض الذي اعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، هو مصطلح يعبر عن حالة شيء سواء كان هذا الشيء هو منتج أو خدمة أو مؤسسة أو برنامج دراسي أو تدريبي أو مستوى أداء عمل فالمنتج الجيد هو الذي يحقق بل يفوق توقعات المستهلك ويعني أيضاً مقدرة المنتج على الوفاء بمتطلبات وظيفته وأيضاً مطابقة المنتج للمواصفات الموضوعية أثناء التصميم ودرجة إستيفاء المتطلبات التي يتوقعها المستفيد من الخدمة أو تلك المتفق عليها. وفي التعليم الجامعي فالمنتج هو الطالب المتخرج (الخريج) الذي يجب أن يفي مستواه بتوقعات المستهلك (المجتمع) وذلك من خلال ضمان جودة المقررات الدراسية والبرامج الدراسية وطرق التدريس الجودة Quality أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها ان تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحملة، كما أشار البعض بان مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنه محدد الفائدة، وقد نظر إليها البعض الآخر على أنها شيئاً غير ملموس ومعنوي ولكن يعاب على

(1) سعد ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2000م)، ص92.

ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام ويتضح من ذلك أن مفهوم الجودة مرن ويتطور مع تطور العصور والأزمنة ويستجيب لمختلف المتغيرات ويتلاءم مع مجالات الاستخدام المختلفة، كما أنه يمكن أن يتضمن الكثير من المتغيرات التي تحقق الهدف منها، كما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن زيادة التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه، الجودة هي تكامل الملامح و الخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمناً، أو هي مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد⁽¹⁾.

2. جودة المعلومات:

كما ظهرت ملامح التحول من الإهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدم في عام 1966 من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) حيث أقر أربعة صفات لتقييم مدى جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، وقابلة للقياس الكمي). ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وان تعد طبقاً لمجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية، بما يسهل في تحقيق الهدف من استخدامها، كما انها تعد من عناصر الإنتاج حيث أنها تقوم بتحديد فعالية وكفاءة المؤسسة⁽²⁾. وهي تعتبر من متطلبات النظام المحاسبي المالي وأحد أهدافه لتقريب ممارسة للعمليات المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية. كما انها تعني قيمة المعلومات التي يتمثل دورها في التقليل من حالة عدم التأكد عند المستفيدين منها، وبالتالي يفترض أنها تشعرهم بالقدرة على إتخاذ القرارات التي تكون أقل ضرراً وأكثر نفعاً، أي أنها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر. ويكون للمعلومات جودة (قيمة) إقتصادية تقلل من احتمالات المخاطر بشرط أن تكون التكلفة المضافة أقل من العائد المضاف كما تتحدد جودتها بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءً على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة⁽³⁾.

(1) نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) واثره على جودة المعلومات، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التجارة تخصص محاسبة وتدقيق، 2011م)، ص 70.

(2) المرجع السابق، ص 72.

(3) هواري سويس، خفقان بدر الزمان، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الأبار على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، (الجزائر: البلدة، جامعة سعد حلب، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، 2011م).

3. جودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة التي أخذت إهتماماً كبيراً لدى المستثمرين والباحثين وصانعي المعايير المحاسبية وخاصة في السنوات الأخيرة ولعل الفضائح الأخيرة لعدد من الشركات الكبيرة. والانهيارات المالية لعدد من الأسواق المالية كانت من أهم الأسباب التي حفزت الكثير من مستخدمي التقارير المالية للاستفسار عن مدى صدق وعدالة هذه التقارير المالية والمفصح عنها من قبل إدارة الوحدة الإقتصادية، وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظراً لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة في تحديد مصطلح موحد لجودة المعلومات المحاسبية إلا أنها أجمعت على أن الجودة تعني توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة وفي ظل نظام حوكمة شركات كفاء وفعال، وكذلك في ظل نظام سوق مالي كفاء يهدف الى توفير مناخ ملائم للإستثمار في السوق وبالتالي يتم التوصل إلى بيانات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء المادية بسبب الغش والتحريف والتضليل. كما أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل⁽¹⁾، ويهتم نظام الجودة بالتحديد الشامل للهيكل التنظيمي، وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على الموظفين والعمال، وإيضاح الأعمال والإجراءات الكفيلة بمراقبة العمل ومتابعته، وكذلك مراقبة وفحص كل ما يرد إلى الشركة والتأكيد على أن الخدمة قد تم فحصها وأنها تحقق مستلزمات الجودة المطلوبة. ويقوم نظام الجودة الشاملة على مشاركة جميع أعضاء المنظمة ويستهدف النجاح طويل المدى، وتحقيق منافع للعاملين في المنظمة وللمجتمع وسميت بالشاملة لأن المسؤولية تشمل جميع فريق العمل كل فرد في حدود مجال عمله وصلاحياته، بالإضافة إلى أن الجودة تشمل جميع مجالات العمل وعناصره صغيرها وكبيرها. والجودة في التعليم عملية توثيق للبرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التربية والتعليم والإرتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والروحية والاجتماعية، ولا يتحقق ذلك إلا بإتقان الأعمال وحسن إدارتها والجودة والإتقان مبدأ إسلامي قال الله تعالى (صنع الله الذي أتقن كل شيء) {سورة النمل الآية 88} وقال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) {سورة التوبة الآية 105} وقال تعالى (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) {سورة الكهف الآية 30} وقال تعالى (الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا) {سورة تبارك الآية 2} وقال تعالى (ولتسئلن عما كنتم تعملون) {سورة النحل الآية 93} وقال رسول الله (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) أي

(1) د.صابر حسن الغانم، د. أحمد أشرف عبد الحميد، إطار مقترح لقياس اثر استخدام اللغة على جودة المعلومات المحاسبية، (القاهرة : اتحاد مكنتبات الجامعات المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 5، العدد 3، 2014م)، ص 3-4.

يحكمه ويجيده وفي الوقت الحاضر أصبح نظام الجودة في التعليم سمة العصر الذي نعيشه يحتضن جميع جوانب العملية التعليمية كالمناهج الدراسي والمعلم والطالب ومصادر التعلم والبيئة المدرسية والمجتمع المدرسي⁽¹⁾.

4. أهداف الجودة

أ. التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل وحسن إدارته مبدأ إسلامي بنصوص الكتاب والسنة، والأخذ به واجب ديني ووطني، وأنه من سمات العصر الذي نعيشه وهو مطلب وظيفي يجب أن يحتضن جميع جوانب العلمية - التعليمية والتربوية.

ب. تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي بهدف الإستفادة من كافة الطاقات وكافة العاملين بالشركة التربوية.

ج. ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة والقائمة على الفاعلية والفعالية تحت شعارها الدائم أن نعمل الأشياء بطريقة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة.

د. تحقيق نقلة نوعية في عملية التربية والتعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجيهات والإرتقاء بمستويات الطلاب.

هـ. الإهتمام بمستوى الأداء للإداريين والمعلمين والموظفين في المدارس من خلال المتابعة الفاعلة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة والمستمرة والتأهيل الجيد، مع تركيز الجودة على جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي (المدخلات- العمليات- المخرجات).

و. إتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها ورفع درجة الثقة في العاملين وفي مستوى الجودة التي حققتها المدارس والعمل على تحسينها بصفة مستمرة لتكون دائماً في موقعها الحقيقي.

ز. الوقوف على المشكلات التربوية والتعليمية في الميدان، ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في المدارس التي تطبق نظام الجودة مع تعزيز الإيجابيات والعمل على تلافي السلبيات.

ح. التواصل التربوي مع الجهات الحكومية والأهلية التي تطبق نظام الجودة، والتعاون مع الدوائر والشركات والمؤسسات التي تعنى بالنظام لتحديث برامج الجودة وتطويرها بما يتفق مع النظام التربوي والتعليمي العام⁽²⁾.

تستنتج الباحثة من أهداف الجودة:

أ. تطبق الجودة في الشركات والمؤسسات.

(1) ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، (الجزائر : باتنة، جامعة الحاج

الخضر، ماجستير في علوم التسيير، 2009م)، ص 33 .

(2) هوارسي سويس، مرجع سابق، ص ص 16-17 .

ب. وتنمية مهارات العمل بهدف الإستفادة من كافة الطاقات وكافة العاملين.

ج. إتقان العمل وحسن إدارته.

5. فوائد الجودة

أ. ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.

ب. الإرتقاء بمستوى العاملين في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.

ج. ضبط شكاوى العاملين، والإقلال منها ووضع الحلول المناسبة لها.

د. زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين والمعلمين والعاملين بالمؤسسة.

هـ. الوفاء بمتطلبات المجتمع والوصول إلى رضاهم وفق النظام العام لوزارة المعارف.

و. توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين في المدرسة.

ز. تمكين إدارة المدرسة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال

الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً.

ح. رفع مستوى الوعي العاملين بالشركة من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.

ط. الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والمعلمين في المؤسسة والعمل عن طريق الفريق وبروح

الفريق⁽¹⁾.

يتضح للباحثة بأن فوائد الجودة هي:

أ. الوفاء بمتطلبات والمجتمع والوصول إلى رضاهم وفق النظام العام لوزارة المعارف.

ب. توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين في المدرسة.

ج. تمكين إدارة المدرسة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال

الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً.

د. رفع مستوى وعي العاملين بالشركة من خلال إبراز الالتزام بنظام.

6. العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بعدة عوامل يمكن تلخيصها في:

أ.العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

إن للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها ومقدار الإستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة في دولة أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر. حيث إن النظم المحاسبية في ظل تلك البيئات (الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والقانونية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغييرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية

(1) صابر حسن الغانم، مرجع سابق، ص ص 6 - 8 .

وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي⁽¹⁾.

ب.العوامل الاقتصادية:

يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة إتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات. وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلاً تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لإتخاذ القرارات الاقتصادية بينما في الاقتصاد الإشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية. ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

ج.العوامل السياسية:

إن لإختيار السياسة المحاسبية آثار اقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقياً والآخر يمكن تصوره على أنه كذلك، وفي كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد انهم سوف يصبحون في وضع افضل، كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة للسياسات المحاسبية المعنية، وكنتيجة لذلك سوف يحاول بعض الأفراد البحث عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية. وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو السبب في التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية، كما أن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في انتاج وتوزيع المعلومات⁽²⁾.

د.العوامل القانونية:

تتأثر الممارسة المحاسبية بشدة المنظمات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة

(1) جمال العشيبي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، (الجزائر : براق، متجة للطباعة، 2012م)، ص12 .

(2) نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سابق، ص 39 .

ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمراً مرغوباً فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة للتشريعات القانونية. كما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بإنفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهكذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية.

يتضح للباحثة بأن العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في :

أ. عوامل بيئية.

ب. عوامل إقتصادية.

ج. العوامل السياسية.

د. عوامل قانونية.

هـ. عوامل متعلقة بالمعلومات.

7. قياس جودة المعلومات المحاسبية:

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات إلا أن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض الأبعاد لقياس الجودة. وهناك نماذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مداخل⁽¹⁾:

أ.مدخل جودة الربح:

يستند المؤيدون لهذا المدخل على أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح، ويتوقع إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة ومن أشهر نماذج هذا نموذج إنحدار الأرباح لقياس استمرارية الأرباح ونموذج قياس القدرة التنبؤية للأرباح، ويعاب على هذه النماذج اعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر.

ب.مدخل جودة الاستحقاق:

يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الإستحقاقات المحاسبية والتحقق من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الإستحقاق والمعدل الذي يعتبر أكثر النماذج دقة.

(1) مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم، المحاسبة الادارية، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002م)، ص ص 305 – 306 .

ج.مدخل توقيت الإعراف بالأرباح والخسائر:

يستند المؤيدون لهذا المدخل إلا أن عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات (الأرباح أو الخسائر) في التوقيت المناسب يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، ومن نماذج هذا المدخل نموذج البنود الإستثنائية ونموذج خاصة وقتية الربح، أبعاد مهمة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، إن إحترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المحاسبية يؤثر بالإيجاب على جودتها وهذه الأبعاد هي⁽¹⁾:

- i. **التحديد:** أي أن تكون المعلومات محددة بدقة.
 - ii. **السرعة:** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.
 - iii. **شمولية المعلومات:** يجب أن تكون المعلومات مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.
 - iv. **الملائمة:** إن ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
 - v. **التوافق في التصوير أو التمثيل:** يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
 - vi. **التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.
- يتضح للباحثة بأن نماذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الآتي :

أ. مدخل جودة الربح.

ب. مدخل جودة الاستحقاق.

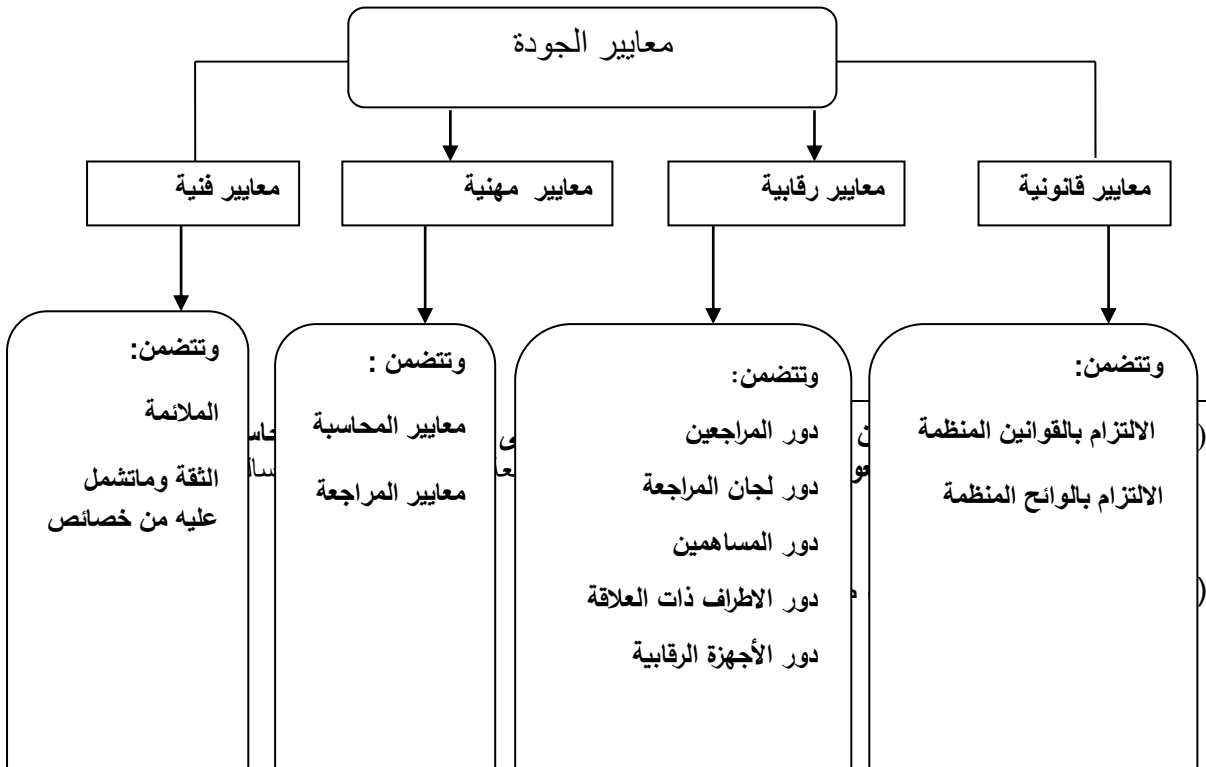
ج. مدخل توقيت الإعراف بالأرباح والخسائر.

8. معايير الجودة :

الشكل رقم (4/1/2) يبين معايير جودة المعلومات المحاسبية⁽²⁾:

شكل (4/1/2)

معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) واثره على جودة المعلومات، (الجزائر: جامعة الجزائر، سالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومراجعة، 2011م)، ص71.

يتضح للباحثة من الشكل بأن معايير الجودة هي:

1. معايير قانونية.
2. معايير رقابية.
3. معايير فنية.
4. معايير مهنية.

عاشراً: موقوفات النظام المحاسبي لانتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية:

تعتبر جودة المعلومات المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من الموقوفات التي تؤثر في عملية انتاج المعلومات وتوصيلها وهذه الموقوفات يمكن بيانها فيما يلي:

1. **الموقوفات المادية** : تتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. **الموقوفات البشرية** : تتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. **الموقوفات المالية** : تشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
4. **قاعدة البيانات** : تحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية الأزمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه⁽¹⁾.

يتضح للباحثة بأن موقوفات النظام المحاسبي هي:

1. الموقوفات المادية والبشرية.

(1) حسين بالعجوز , مرجع سابق، ص59 .

2. قاعدة البيانات.
3. المقومات المالية.

المبحث الثاني

الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

أولاً: تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حظي مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بإهتمام كبير من المعاهد والمنظمات المهنية في العالم ففي عام 1966م حددت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) أربعة معايير لتقييم جودة المعلومات المحاسبية وتمثلت في الملائمة القابلية للتحقق، الخلو من التحيز، القابلية للتمثيل الكمي (القياسي). في عام 1970م أصدر مجلس المبادئ المحاسبية البيان رقم (2) جدول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي ميز فيه بين الخصائص الرئيسية، والخصائص الثانوية، أما الخصائص الرئيسية فقد حددت بخاصيتي الملائمة والموثوقية، والتي يتفرع منها كل من ثلاث خصائص ثانوية أما الخصائص الثانوية تشمل (القابلية للمقارنة والثبات). في عام 1982م حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية أربع خواص رئيسية يتفرع عنها خواص ثانوية كما يلي:

1. القابلية للفهم.
2. القابلية للمقارنة.
3. الملائمة.
4. الموثوقية، التي تتضمن (الحياد، الحيطة والحذر، الإكتمال، التمثيل الصادق، الجوهرية فوق الشكل) كما تم تحديد محددات على خاصيتي الملائمة والموثوقية عند إنتاج وإيصال

المعلومات المحاسبية تتمثل في (التوقيت المناسب، الموازنة بين التكلفة والعائد، الموازنة بين الخصائص النوعية) وأن هاتين الخاصيتين لا بد من توافرهما في المعلومات المالية لأن من دونهم تفتقد المعلومات قيمتها وهي الملاءمة والموثوقية، أما بقية الخصائص النوعية الأخرى فهي تزيد من جودة المعلومات وتحسنها، ولكن بفقدانها لا تفتقد المعلومات قيمتها بشكل تام⁽¹⁾.

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي، إن الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل الأكثر نفعاً وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض إتخاذ القرارات⁽²⁾، عرفت بأنها الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين⁽³⁾ كما عرفت بأنها الصفات التي تميز المعلومات الأفضل والأكثر نفعاً وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض إتخاذ القرارات⁽⁴⁾، عرفت بأنها السمات التي تجعل المعلومات المحاسبية تحقق الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها⁽⁵⁾، عرفت بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة وتحديد مستخدميها. هذه الخصائص تعتبر حلقة وصل بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة، وتحدد مجموعة الخصائص النوعية لاستخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية⁽⁶⁾، كما عرفت أيضاً بأنها معايير للمقارنة بين المعلومات الأكثر فائدة والمعلومات الأدنى فائدة لأغراض المحاسبة⁽⁷⁾.

تستنتج الباحثة من تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها:

1. صفات تجعل المعلومات مفيدة لمستخدميها.
2. الخصائص التي يرغب بها مستخدمي المعلومات المحاسبية.
3. تظهر القوائم المالية بصورة صادقة.

(1) زينب عباس حميدي، مرجع سابق، ص 40.
(2) د.نعيم حسن دهب، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2003م)، ص 18.
(3) محمد مطر، المحاسبة المالية، (عمان: دار حنين للنشر، 2000م)، ص 25.
(4) ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 131.
(5) عبدالرازق محمد قاسم، دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الاستراتيجية في المنظمات، (عمان: جامعة عمان العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، 2005م)، ص 102.
(6) نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، (الجزائر: جامعة الشلف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، 2013م)، ص 36.
(7) دونالد كيسو، جيري وبيجانت، مرجع سابق، ص 194.

4. تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

5. تستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

تستطيع الباحثة تعريف الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بأنها صفات تجعل المعلومات حقيقية وصحيحة وملائمة، وتلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة والخصائص تتعلق بمتخذ القرارات ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، كما يحتاج المستخدمون إلى المعلومات عالية الجودة تعرف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث تجعل هذه الخصائص المعلومات ذات قيمة مفيدة لمستخدمها النهائي، بينما تعتبر الخصائص النوعية معايير يمكن على ضوءها الحكم على مدى تحقيق هذه المعلومات المحاسبية لهدف الإسهام الفعال في ترشيد القرارات ورسم أفضل السياسات، المعلومات تكون لها قيمة ونتائج هذه القيمة يأتي من تأثيرها على القرارات عموماً فالمعلومات التي لها قيمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص النوعية المطلوبة⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

إن أهداف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متعلقة بمدى فائدتها لمستخدمي القوائم المالية وقد وصف أحد الكتاب المحاسبين هذه الأهداف بقوله الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة من الخصائص للمعلومات المحاسبية هو وجود أو توافر مجموعة من المعايير أو المقاييس التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات وهذه الأهداف تتمثل في الآتي⁽²⁾:

1. تستخدم الخصائص كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين الطرق المختلفة وخاصة عند مواقف لم تشملها المبادئ المحاسبية.
2. وجود الخصائص يزيد من تفهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية من حيث فوائدها وحدود إستخدامها.
3. يعمل وجود هذه الخصائص على زيادة وتحسين مستوى الإتصال بين الأفراد والمعلومات المحاسبية.

ثالثاً: أهمية وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

أصبح للمعلومات دوراً مميزاً وأهمية كبرى في الحياة المعاصرة، وأصبحت المعلومات هي المحرك الرئيسي للتطوير فعالية أي شركة أو منظمة سواء كانت خاصة أو عامة، من ما توفر من القدرة على مساعدة إدارات هذه الشركات أو المنظمات في صياغة وإتخاذ القرارات أو في التخطيط أو في البحث والتطوير أو في مجال الأنشطة التي تقوم بها، وتعرف المعلومات

(1) نوى الحاج، مرجع سابق، ص37.

(2) د. فؤاد الليثي، نظرية المحاسبة - المدخل المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2002م)، ص181.

المحاسبية بأنها معلومات كمية وغير كمية التي تتم معالجتها والتقارير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والجهات الخارجية وفي خط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً وتلعب المعلومات دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات، وحتى لا تفتقد المعلومات فائدتها لابد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات لأن عدم توفرها سيؤدي إلى مخرجات عديمة الجدوى ومن أجل أن تكون المعلومات ذات فائدة لمستخدميها لابد من توافر مجموعة من الخصائص المهمة فيها بثلاثة أبعاد رئيسية هي: (1)

1. **البعد الزمني:** يتعلق في زمن استخدام المعلومات ويتضمن الجوانب التالية:

- أ. **المواقيت:** هي توفر المعلومات لذا لابد من الإهتمام بتوفير المعلومات في الأزمان المناسبة التي تكون متاحة لإتخاذ القرار قبل حدوث موقف حرج أو فقدان فرصة معينة.
- ب. **التداول والحدثة:** هي أن تكون المعلومة مجددة وحديثة للإستفادة منها عند تقديمها وتداولها في الشركة حيث تلعب الحدثة دوراً هاماً في جودة المعلومات، إذ تقل قيمتها بتقدمها.
- ج. **التواتر والتكرار:** هي مدى تكرار الحاجة في المعلومات المتواجدة، لأن المعلومات يجب أن تقدم طالما نحتاجها، وهذا يؤكد الإهتمام بالمعلومات النشطة في قاعدة البيانات.
- د. **الفترة الزمنية:** هي الفترة التي تقدم بها المعلومات حتى يستطيع المدير الحصول على المعلومات عن ما يحدث الآن وعن ما يحدث في الماضي والمتوقع حدوثه في المستقبل، لأن التأخير في جهود معالجة البيانات إلى معلومات رغم أنها تحت الاستخدام ستتسبب بمشاكل عديدة وكلف مرتفعة للإدارة.

2. **بعد المحتوى:** يتعلق بعد المحتوى بالجوانب التالية :

- أ. **الدقة:** أي خلو المعلومات من الأخطاء حيث تساهم المعلومات في جودة القرار كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من تكلفة وإهدار الوقت.
- ب. **الثبات والصدق:** أي إعطاء المعلومات لنفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة وأن تكون المعلومات صادقة وشرعية وصحيحة تتطابق مع معطيات الواقع شكلاً ومضموناً وتوجهاً.
- ج. **الواقعية:** لابد للمعلومات أن تمثل الواقع وأن تكون مرتبطة بإحتياجات المستفيدين مع التأكيد على خلو المعلومات من التحيز للوصول إلى قرارات رشيدة فالمعلومات المنحازة غير الواقعية تؤدي إلى قرارات خاطئة.
- د. **الملائمة:** أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ومفيدة وموجهة خصيصاً للمشكلة التي تدرس ومرتبطة بإحتياجات المستخدم.

(1) أ.د. كريمة على كاظم الجوهري، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة - دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، (القاهرة: مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 34، العدد 90، 2011م)، ص110.

هـ. الشمولية: قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة موضوع الدراسة مع تقديم بدائل للحلول المختلفة لها.

و. الإيجاز: تقديم المعلومات اللازمة لكل مستوى إداري وما يتناسب مع متطلباته من معلومات.

ز. المدى: يتحدد مدى المعلومات بمدى شموليتها، إذ لا بد أن تمثل المعلومات المدى المطلوب وأن تكون الحاجة إليها قائمة وبشدة.

ح. الأداء: هي قدرة المعلومات في الكشف عن الأداء والذي يمكن بواسطته قياس إتمام الأنشطة وصنع التقدم وتجميع الموارد.

3. البعد الشكلي: يتضمن الجوانب التالية(1):

أ. الوضوح: تقديم المعلومات بطريقة وبشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن بحيث تكون واضحة وخالية من الغموض حتى يتمكن المدير من الوصول إلى القرارات الصائبة.

ب. المنهجية والإتساق: هي تقديم المعلومات بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة كي يتم تعظيم الاستفادة منها للأغراض المختلفة.

ج. المرونة: أي قابلية المعلومات للتكيف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق لذلك يجب أن تكون المعلومات متوفرة في شكلاً مرناً يمكن استخدامه في أكثر من مستوى إداري بفاعلية في عملية إتخاذ القرارات.

د. التقديم: هي طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر أو تفصيلي وبشكل كمي، فالمعلومات يمكن أن تكون حاضرة بشكل خبر أو رقم أو رسوم أو عن طريق الرسومات والمخططات المختلفة لذا لا بد من عرض المعلومات بالطريقة السابقة ومعالجتها لجعلها قابلة للإستخدام.

هـ. وسائط الإعلام: هي الوسيلة التي يمكن أن تقدم بها المعلومات على ورق مطبوع أو فيديو أو أي وسيلة أخرى.

رابعاً: أغراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن تعدد طرق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي يتطلب معياراً لتقييم تلك البدائل المتعددة وإختيار الأفضل بينهما فمثلاً هل يستند تقريرنا وتقديم المعلومات في القوائم المالية إلى التكلفة التاريخية أم إلى القيمة الجارية؟، هل نقرر عن الشركات المندمجة بصورة مجمعة في تقرير واحد أم نعتبر تلك الشركات منفصلة لأغراض التقرير المالي؟، هل تعالج تكاليف الإستكشاف في شركات البترول وفق طريقة التكلفة الكلية أو وفق طريقة الجهود النافعة؟، متى يجب الإعتراف بتكليف البحث والتطوير كمصروف ومتى يجب الإعتراف بها كأصل؟.

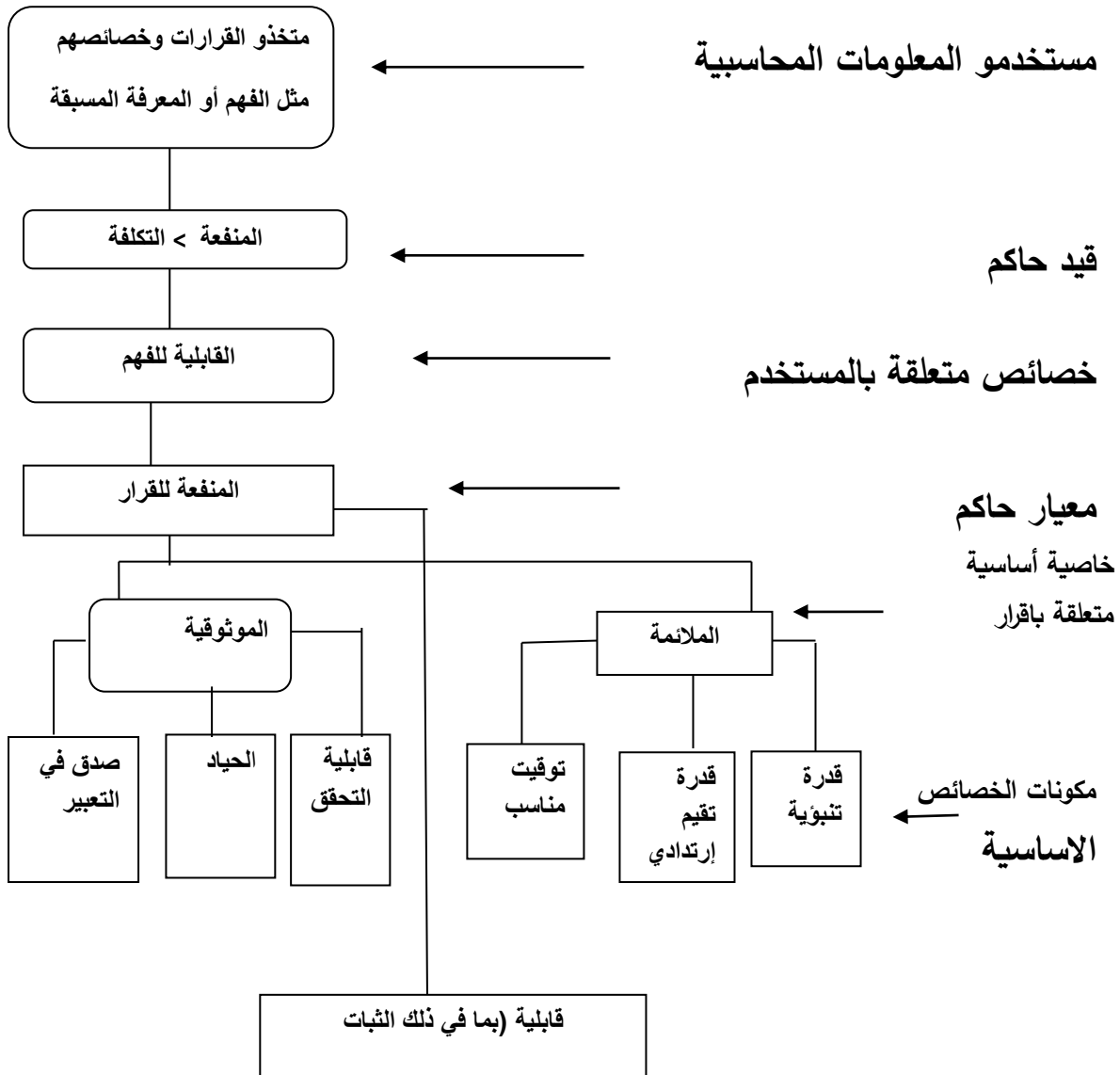
(1) أ.د. كريمة على كاظم الجوهر، مرجع سابق، ص ص 211-212.

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف تكون ذات فائدة كبيرة في الإجابة عن مثل تلك التساؤلات وإختيار البديل الأكثر نفعاً ومن ناحية ثانية فإن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف تكون ذات فائدة كبيرة أيضاً للجهات المسؤولة عن وضع المعايير المناسبة مثل (FASB) والجهات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية (مثل المحاسب ومراجع الحسابات) وذلك في مجال تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية البديلة⁽¹⁾.

الشكل رقم (1/2/2) يوضح هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

شكل رقم (1/2/2)

هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



(1) رضوان حلو حنان , مرجع سابق، ص 184.

خصائص ثانوية متفاعلة ←

عينة أو حد الإعراف ←

الأهمية النسبية

المصد: رضوان حلو حنان، تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: إثراء للنشر، 1998م)، ص92.

يتضح من الشكل (1/2/2) النقاط التالية:

1. خصائص تتعلق بمتخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات المحاسبية.
2. خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية، وقسم إلى خاصيتين أساسيتين تقسمان بدورهما الى خصائص ثانوية تتعلق بمتخذي القرارات وأن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية الاساسية بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه وهذا ما يوضحه الشكل السابق لهرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث يسبق مستوى فهم وإدراك المستخدم معيار فائدة المعلومات لإتخاذ القرارات، وأن مستوى فهم وإدراك المستخدم يعد عاملاً حاسماً للاستفادة من المعلومات في إتخاذ القرارات فلن تكون المعلومات المحاسبية ورغم موثوقيتها والإعتماد عليها بالنسبة للمستخدم ولا يقدر على فهمها فحكما في هذه الحال هو حكم المعلومات غير المتاحة أصلاً لأنه ليس لها القدرة على تخفيض عنصر عدم التأكد، وهذا ما يفسر إظهار خاصية القابلية للفهم بالنسبة للمستخدم كحلقة وصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها أن مفهوم المعلومات المحاسبية والإفصاح قد تطور في أدبيات المحاسبة يوضح أن إعتقاد مهنة المحاسبة نوعين مختلفين من متخذي القرارات أو مستخدمي المعلومات المحاسبية : (1)

3. مستثمر عادي.

4. مستثمر حصيف.

خامساً: الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية:

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وسيلة للإسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها لتحقيق الأهداف ولكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفاعلية لا بد أن تتميز ببعض الخصائص والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1.الملاءمة:

إن معيار المنفعة أو الفائدة للمعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية بإعتباره القاعدة العامة معيار حاكم المنفعة للقرار وأن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما

(1) رضوان حلو حنان , مرجع سابق، ص 189.

الملائمة والموثوقية أو الثقة والاعتماد على المعلومات المحاسبية أياً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين، الملائمة في الفكر المحاسبي حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تعني قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير إتجاه القرار بما يساعد مستخدم تلك المعلومات بتكوين تنبؤات حول الأحداث الحاضرة والماضية⁽¹⁾، عرفت بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على خدمة إتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه⁽²⁾، وعرفت بأنها المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن إتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات⁽³⁾، وعرفت بأنها المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها⁽⁴⁾، وعرفت بأنها الخاصية التي تكون المعلومات التي تتصف بها ذات الصلة أو إرتباط بالقرار المزمع إتخاذه أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات⁽⁵⁾، وعرفت بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه لإيجاد فرق في إتخاذ القرار⁽⁶⁾، وعرفت بأنها مدى كفاءة التقارير ونجاحها في خدمة إتخاذ القرار لمستخدميها، وبقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لإتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب⁽⁷⁾، وعرفت بأنها المعلومات التي لها قيمة تنبؤية وإسترجاعية تؤثر في إتجاه سلوك متخذي القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار⁽⁸⁾.

-
- (1) دونالدو كيسو، وجيري ويجنت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة د. أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ 1998م)، ص44.
 - (2) أحلام عباس، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، دراسة لعينة من المستثمرين الماليين ومدققي الحسابات، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)، ص44.
 - (3) عصافيت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1996م)، ص11.
 - (4) أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 1997م)، ص26.
 - (5) عبدالحميد مانع الصيغ، المعايير المحاسبية الدولية - دراسة في مدى استخدامها وملائمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية، (بغداد: جامعة المستنصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1998م)، ص55.
 - (6) وائل إبراهيم الارشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 3، العدد 1، 1999م)، ص28.
 - (7) نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005م)، ص12.
 - (8) Burtuon, Richard N, **Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors**, (USA: Journal of Information Systems, Supplement, 2007), P.57

عرفت بأنها القدرة على خدمة قرار معين إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه⁽¹⁾، كما يمكن تعريف الملاءمة بأنها قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد للتوقعات فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار، وبتطبيقها على التقارير المالية فإنها تساعد مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية⁽²⁾، وفي إشارة أدق للملاءمة ورد في تقرير لجنة المفاهيم والمعايير للتقارير المالية الخارجية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) 1977م أن الملائمة تطلب وجود الإعتماد على المعلومة بطريقة مفيدة أو إرتباطها المفيد بالتصرفات التي صممت لتسهيلها أو النتائج المرغوب تحقيقها⁽³⁾، وبالتطبيق على القوائم المالية فإن ملاءمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من أحداث ماضية وحاضرة أو مستقبلية، أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات فإن ملائمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أيضاً توفر خصائص فرعية.

تستنتج الباحثة من مفهوم الملاءمة بأنها:

أ. المعلومات التي لها إرتباط بقرار معين.

ب. لها تأثير وإنعكاس على القرار.

ج. القدرة على خدمة قرار معين.

د. ملائمة المعلومات المحاسبية تتأثر بطبيعتها وبأهميتها النسبية.

هـ. إنسجام المعلومات المحاسبية مع نماذج القرار.

تستطيع الباحثة تعريف الملاءمة بأنها، الخاصية التي تؤثر في إتجاه سلوك مستخدمي

المعلومات المحاسبية وتؤثر في سلوك متخذي القرار لتغيير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه وإيجاد

فرق بين القرار الذي يتخذ في حالة غياب هذه المعلومات وحالة غياب خاصية الملائمة.

تتمثل مزايا المعلومات المحاسبية للملائمة في:

أ. تمكين مستخدميها من تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو

الحاضرة أو المستقبلية.

(1) سليمان عتير، دور الرقابة الجبانية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية

الوادي (الجزائر: جامعة محمد خيضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص26.

(2) د. قاسم إبراهيم، د. زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، (بغداد: مطبعة الحدياء للطباعة والنشر، 2003م)، ص35.

(3) د.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة 2000م)، ص272.

ب. تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات.

ج. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار موضوع الدراسة.

د. تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

هـ. تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذا القرارات⁽¹⁾.

أ. مكونات الملائمة:

تتمثل مكونات الملائمة في:

i. مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات:

قد تم إشتقاقه من نماذج تقييم الإستثمارات ولقد عرفته هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) القيمة التنبؤية للمعلومات عرفت بأنها القدرة على المساعدة لعمل تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل حيث أن المعلومات المحاسبية المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية إتخاذ القرار تساعد مستخدميها القيام بعملية للتنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل⁽²⁾، وعرفت بأنها قدرة هذه المعلومات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية⁽³⁾، وعرفت بأنها خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة إحتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة⁽⁴⁾، وعرفت بأنها الصفة التي تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها⁽⁵⁾، وعرفت بأنها إحتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من إشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة تقديرية عنه⁽⁶⁾، وعرفت بأنها أحد محددات ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين إذ تبنى القرارات الإستثمارية على توقعات المستثمرين وتصوراتهم لأداء الشركة المستقبلي⁽⁷⁾، وغالباً ما تستخدم المعلومات المتضمنة في المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهتم المستخدمين بصورة مباشرة مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجر وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة الشركة على مواجهة إلتزاماتها وحتى يمكن للمعلومة قيمة

(1) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص194.

(2) د. علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية - دراسة تطبيقية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، 2012م)، ص233.

(3) إيهاب خالد عشاوي، إعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة والمفاهيم، (القاهرة: جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، مجلة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد23، 2004م)، ص29.

(4) مي إبراهيم محمد الأمين، دور المعلومات المحاسبية في تداول الأسهم بالأسواق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)، ص18.

(5) نواف محمد عباس الرمحي، المحاسبة الإدارية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م)، ص83.

(6) د. كريمة علي كاظم الجوهر، مرجع سابق، ص30.

(7) محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد - دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بقطاع غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)،

ص51.

تنبؤية فإنه ليس من الضروري أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من التقارير المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات المالية والأحداث الماضية⁽¹⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات بأنها:

- قدرة المعلومات على المساعدة في عمل تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل.
- تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة.
- تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر.

تستطيع الباحثة تعريف القيمة التنبؤية للمعلومات بأنها الخاصة التي تساعد في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية للمستخدم الرشيد للمعلومات المحاسبية.

تتمثل طرق الاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية في:

- **الطريقة المباشرة:** تزويد الإدارة بالتنبؤات، حول التدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل والالتزامات التي قد تنشأ عن توقعات غير دقيقة.

- **الطريقة غير المباشرة:** تقديم بيانات عن أحداث ماضية كالتدفقات النقدية السابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتقتضض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي والمستقبل.⁽²⁾

- **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة:** تزود ببيانات تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشراً سابقاً لحدوث تحركات وتغيرات بها كأن تزايد نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يمكن إعتباره مؤشراً قد يسبق تدهوراً تدريجياً في التدفقات النقدية.

- **طريقة المعلومات المعززة:** التزويد ببيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ ببيانات أخرى (أن زيادة عائد الإستثمار في الأصول يمكن أن يعكس زيادة في كفاءة الإدارة، وهذا بدوره قد يكون مؤشراً لزيادة في التدفقات النقدية)⁽³⁾.

ii. القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة:

تلعب المعلومات دوراً هاماً في تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعات سابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه

(1) د. رضا إبراهيم صالح، أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، (الإسكندرية : كلية التجارة ، مجلة كلية البحوث العلمية ، المجلد 46، العدد 2، 2009م)، ص34.

(2) محمد سعيد الصبان، المحاسبة المتوسطة - الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات، (القاهرة: الدار الجامعية، 2003م)، ص74.

(2) مي إبراهيم محمد الأمين، مرجع سابق، ص22 .

التوقعات أن هذه الخاصية في التقييم الإرتدادي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية⁽¹⁾، عرفت بأنها الخاصية التي تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات وتعديل وتقييم وتصحيح توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية⁽²⁾، وعرفت بأنها قدرة المعلومات على تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم نتائج مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات⁽³⁾، وعرفت بأنها القدرة على التأثير بالقرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار، وتمتلك المعلومات المحاسبية قيمة إسترجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية⁽⁴⁾، وعرفت بأنها إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومة حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الإعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الإرتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، وتقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة⁽⁵⁾، كما يقصد بخاصية التقييم الإرتدادي أن تنطوي المعلومة على قيمة تقديمية وذلك من خلال تصحيح التوقعات السابقة لمستخدمي القرارات، ومن ثم يكون هناك إتساق بين محتوى المعلومة التي إستخدمت في التنبؤ ومحتوى المعلومة التي إستخدمت في التقييم وتقوم التغذية الراجعة على فكرة المقارنة بين الخطة والتنبؤ بما سيحدث وبين ما حدث فعلاً، وهذا المدخل يعنى التقييم المسبق لتمرير به التدفقات المستمرة⁽⁶⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة بأنها:

- إحتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الإرتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة.
- قدرة المعلومات على تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة.

تستطيع الباحثة تعريف القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة بأنها خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الإرتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام وقدرته على التكيف في

(1) رضوان حلو حنان، مرجع سابق، ص190.
(2) رضا إبراهيم صالح، دور البيانات المحاسبية في سوق الأوراق المالية - دراسة اختباريه بالتطبيق علي المملكة العربية السعودية، (لقاهرة: جامعة طنطا، المجلة العلمية، العدد 1، 2000م)، ص105.
(3) د. خليل الرفاع وآخرون، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين - دراسة حالة سوق عمان المالي، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2009م)، ص59.
(4) طلال محمد الحجواي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، (عمان: اليازوري للنشر والتوزيع، 2009م)، ص64.
(5) نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سابق، ص3.
(6) عباس مهدي الشرازي، مرجع سابق، ص200.

الظروف البيئية المتغيرة بإستمرار والمعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرار.

iii. الترابط بين التنبؤ والتقييم الإرتدادي:

تقدم المعلومات قيمة تنبؤية وتغذية عكسية في نفس الوقت وأنها تلعب دوراً مزدوجاً، فبدون معرفة نتائج الماضي يصعب التكهن بالمستقبل، كما أن معرفة نتائج الماضي دون الإهتمام بالمستقبل يعد عملاً غير هادف. وأن القدرة على التنبؤ بالمستقبل والقدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة هما من الصفات التي تفيد متخذي القرار سوى داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها لضمان استمرارها (1).

ب. التوقيت الملائم:

يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرارات فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على قرار إذ أن عملية إتخاذ القرارات محددة دائماً بفترة زمنية معينة يختلف التوقيت الملائم مع إختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، عرف بأنه حصول متخذ القرار على المعلومات في الوقت المناسب، القدرة على بيان قيمة ردود الفعل إتجاه التوقعات والتنبؤات السابقة أي التغذية العكسية (2)، وعرف بأنه تقديم المعلومات في حينها وإتاحتها لمن يستخدمونها عندما يحتاجون بحيث لا تفقد المعلومات منفعتها (3)، وعرف بأنه تقديم المعلومات في حينها على توفيرها لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها بحيث لا تفقد المعلومات منفعتها (4)، ويختلف التوقيت الملائم مع إختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة ولهذا من الضروري ربط مدى ملائمة المعلومات لمتخذي القرار بتوقيت إيصالها له لكي لا تفقد قيمتها وأن تكون حديثة في طبيعتها، فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المالي توفر هذه التقارير معلومات وقتية ملائمة تساعد على توفير أساسي جيد يمكن الإعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع وهي في الوقت نفسه تساعد على تقييم إنجاز الشركة في فترة ماضية فمن البديهي أن عرض مثل هذه التقارير بعد إنتها السنة المالية يفقده المنفعة لمتخذي القرار وصول المعلومات المحاسبية

(1) بوفروعة سوفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادي - دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير، (الجزائر : جامعة منتوري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص30.

(2) عثمان محمد يسين فارح، اتجاهات معاصرة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية لكلية التجارة العدد 1، 1991م)، ص1219.

(3) محمد خالد ابونصار، دور البيانات المحاسبية في رقابة وضبط الأداء المالي، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م)، ص86.

(4) المرجع السابق، ص86.

للمستخدم في وقت الحاجة إليها أي في الوقت المناسب لإتخاذ القرار مما يساعد على ترشيد وتقويم إتخاذ القرار⁽¹⁾.

تتمثل العوامل المؤثرة في التوقيت الملائم للمعلومات في:

i. دورية القوائم المالية التي تعد فيها: تكون المدة طويلة نسبياً أو قصيرة نسبياً، فإذا كانت المدة طويلة نسبياً فإنها تتيح المعلومات في مواعيد دورية متباعدة، وفي حالة إذا كانت هذه المدة طويلة بشكل ملحوظ فإن هذا يؤثر على مستخدم المعلومات في تقييم محصلة البدائل التي تواجهه أما إذا كانت قصيرة نسبياً فإنها تتيح إمكانية الحصول على معلومات في مواعيد دورية متقاربة، وفي حالة إذا كانت المدة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات قد تتأثر بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها المؤسسة مما يجعل من تلك المعلومات معلومات مضللة.

ii. الفترة التي تستغرقها من وقت إعداد القوائم المالية حتى إتاحتها للتداول: كلما كانت المدة طويلة كلما قلت المنفعة من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية⁽²⁾.

2. الموثوقية:

تعد خاصية الموثوقية الخاصة الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة وهي يقصد بها التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ماتزعم تمثيله⁽³⁾، عرفت في الفكر المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) في البيان رقم (2) بأنها خاصية نوعية من المعلومات المحاسبية تحقق بموجبها خلو المعلومة من الأخطاء والتحيز وتعتبر المعلومة مهمة ومفيدة إذا أمكن الإعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث التي تعكسها، خاصة إذا ما توفرت فيها قدر من الموضوعية وعدم التحيز والخلو من الأخطاء والأمانة في عرضها⁽⁴⁾، وتعتبر خاصي الموثوقية الخاصة الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن تحقيقها من المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه⁽⁵⁾، عرفت بأنها الخاصية التي في ظلها يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها، وتتوافر خاصية إمكانية الإعتماد على المعلومات عندما تكون

(1) د.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المتوسطة - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2000م)، ص 31 .

(2) مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاقتصادية، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2009م)، ص ص 67-68 .

(3) رضوان حلو حنان، مرجع سابق، ص 191.

(4) د.عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان، (مدرمان: دار مطابع العملة، 2005م)، ص 13 .

(5) دونالد كيسو، وجيري وجانيت، مرجع سابق، ص 44 .

خالية من الخطأ والتحيز ومعرضة بأمانة وأن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق⁽¹⁾، وعرفت بأنها خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الهامة والتحيز وأن تكون موثوقة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول⁽²⁾، وعرفت بأنها خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضروري في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر⁽³⁾، وعرفت بأنها أمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها وأن الحسابات المراجعة يعتمد عليها أكثر من الحسابات غير المراجعة حتى وان كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومموناً مع الحسابات المراجعة⁽⁴⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم الموثوقية بأنها:

- أ. خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز.
- ب. تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق.
- ج. أمانة المعلومات مكانية الاعتماد عليها.

تستطيع الباحثة تعريف الموثوقية بأنها إمكانية الاطمئنان لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لكي يعتمدوا على المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات المختلفة.

أ. مكونات الموثوقية:

1. الصدق في التعبير: عرف بأنه مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها وتغليب الجوهر على الشكل، وتتطلب خاصية الصدق في التعبير البعد من التحيز في عملية القياس تعبير التحيز من قبل القائم بعملية القياس وأن تعبر الأرقام المحاسبية عما حدث فعلاً⁽⁵⁾، وعرف بأنه صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث والتي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها⁽⁶⁾، وعرف بأنه وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر مراد التقرير عنها وإعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر وصدق تمثيل الظواهر والأحداث وصدق تمثيل الجوهر والشكل وليست هناك قاعدة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخاصية وبعبارة أخرى يتعزز تحديد مدى مطابقة المعلومات المعدة

-
- (1) محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000م)، ص138.
 - (2) علي محمد عطاالله، دور المعلومات المحاسبية في تسعير الأسهم للشركات العامة المساهمة في فلسطين، (لقدس: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م)، ص94.
 - (3) حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص274.
 - (4) منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة - دراسة ميدانية، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص43.
 - (5) عبدالله محمد سالم الكعبي، مدى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (عمان: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)، ص83.
 - (6) كمال عبدالعزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، 2007م)، ص55.

وفقاً لإسلوب معين من أساليب القياس للواقع⁽¹⁾، إن التحرر من التحيز بنوعيه السابقين يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الإكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية مع ملاحظة أن الإكتمال المطلق خصوصاً في العلوم الاجتماعية هو أمر غير ممكن.

ii. القابلية للتحقق: يقصد بذلك إن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع التوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول بتطبيق نفس الأساليب ومن ثم فإن البيانات المعتمد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبيت منها أو إقامة الدليل على صحتها غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسا بال موضوعية الكاملة لان قياس المعلومات المالية والإفصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً، عرفت بأنها النتائج المتوصل إليها من قبل شخص بإستعماله لأساليب قياس وإفصاح محددة هي نفس النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل شخص آخر لو قام باستخدام نفس أساليب القياس والإفصاح، وتضمن عملية التحقق والتثبت من المعلومات عدم تحيز الشخص القائم بعملية القياس لكنها لا تضمن بأن أساليب القياس المستعملة هي الأساليب الصحيحة للتعبير عن الظواهر تعبيراً صادقاً⁽²⁾، وعرفت بأنها الخاصية التي تكون المعلومات المحاسبية التي تتصف بها قابلة للتحقق منها عندما تتوفر نتائج التحقق منها عن طريق طرف مستقل باستخدام نفس طرق القياس⁽³⁾، وعرفت بأنها توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي وأن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تجنب التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية، أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس⁽⁴⁾.

ج. الحياد: يقصد بحياد المعلومات عدم التحيز إلى فئة معينة، وتتداخل هذه الخاصية تداخلاً واضحاً مع المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو الإعتماد عليها هذا وتوجهة المعلومات التي تتصف بالحيادة للوفاء بالاحتياجات وعرف بأنه المعلومات المحاسبية التي يجب ألا تؤثر في مستخدميها، كما يجب عدم تفضيل مصالح مجموعة على مصالح مجموعة أخرى وأن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لفئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على غيرها من الفئات⁽⁵⁾، وعرف بأنه الخاصية التي تتوافر في القوائم المالية ذات

(1) هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، الملتقى الوطني، حول الحوكمة الأساسية للمؤسسة - واقع رهانات وأفاق، 21-22 نوفمبر 2009م)، ص 3.

(2) مداحي عثمان، مرجع سابق، ص 69-70.

(3) حمزة محي الدين، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية - دراسة تطبيقية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 1، 2007م)، ص 145.

(4) صدام محمد محمود الحياي وأخرون، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، (بغداد: جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2006م)، ص 136.

(5) فواز لدين أبوجاموس وأخرون، أسس المحاسبة المالية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 52.

الأغراض العامة الحياد من جانب القائم بإعدادها بالنسبة لمختلف الاستخدامات التي تستخدم فيها وذلك حتى تستطيع مقابلة الاحتياجات لجميع الجهات التي تستخدم القوائم المالية، إلا فقدت تلك القوائم أهميتها في التعبير عن مركز المنشآت ونتيجة أعمالها إعداد تلك القوائم إلى خدمة فئة أو جهة من الجهات التي تستخدم تلك القوائم المالية على حسب الجهات أو الفئات الأخرى⁽¹⁾، وتعرف هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) التحيز في عملية القياس على أنه "هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر بدلاً، من أن يكون الحدوث متساوي الإحتمال على كلا الجانبين، وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية.

تتمثل أنواع التحيز في:

- التحيز في عملية القياس الإلتباع: يحدث بإستخدام أسلوب من أساليب القياس كالتكلفة التاريخية أو الإلتباع المفرط لسياسة الحيطه والحذر وما ينجم عنه من تحيز، فعلى الرغم من تمتع أرقام التكلفة التاريخية بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أنها تكون أقل ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية.
- تحيز من قبل القائم بعملية القياس: يكون هذا التحيز إما مقصوداً نظراً لنقص درجة الأمانة، أو غير مقصود سبب نقص المعرفة والخبرة وحيادية المعلومات اصطلاح موجب يصف عدم التحيز وتتداخل مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الإعتماد عليها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيده للوفاء بالاحتياجات دون افتراضات مسبقة عن إحتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج الشركة وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز وتضع خاصية حيده المعلومات على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية. كما أن على وذلك فيما يتعلق بإتخاذ قرارات منصفة بشأن الإختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الإختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات⁽²⁾.

ب.متطلبات حيده المعلومات المحاسبية:

وتتمثل متطلبات حيده المعلومات في:

- i. أن يركز الإختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة ذات العلاقة الوثيقة وتحقيق امانتها.

(1) ياسين العيسى، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين بيسواق عمان المالية، (عمان: جامعة عمان العربية، مجلة البحوث والدراسات المجلد 6، العدد2، 1991م)، ص42.

(2) تغريد أبو الفرج، مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الإستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997م)، ص81.

ii. تطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب الالتجاء إلى التقدير، وأن لا تعتمد إدارة الشركة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو تخفيضها، بغية تحقيق نتائج معينة ترغب مسبقاً في التوصل إليها.

3. الموازنة بين الملائمة والموثوقية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية فإنه يجب أن يتوفر فيها قدر معقول من خاصيتي الملائمة والموثوقية، ومن الملاحظ عملياً أن هاتين الخاصيتين غالباً ما تتعارض كل منهما مع الآخر فقد يكون من الضروري الوصول الى قدر أكبر من الملائمة أن تصبح في أغلب الأحيان بقدر من الموثوقية أي أن تجري مقاصة (TRADE OFF) عن الخاصيتين طالما أنه ليس ممكناً تحقيقها معاً بنفس الدرجة وبالصورة المثالية فعلى سبيل المثال، فإن القياس المحاسبي للأصول وفق التكلفة التاريخية يتوافر له قد أكبر في قابلية التحقق والموضوعية، وبالتالي درجة أكبر من الموثوقية في المعلومات، من القياس المحاسبي لتلك الأصول وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية، لكن من جهة ثانية فإن القياس المحاسبي وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة يعتبر أكثر ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاج إليها قراء القوائم المالية، وبالتالي يعد أكثر ملائمة من القياس وفق التكلفة التاريخية، في مثل هذه الحالة على المحاسب أن يقيم التوازن السليم بين الخاصيتين لكي يصل الى درجة أكبر من الفائدة أو المنفعة في إتخاذ القرارات ويتضح هذا التوازن على سبيل المثال في تقويم الأوراق المالية وفق معيار (FASB) رقم (115) بالقيمة العادلة وليس وفق قاعدة الحيطة والحذر بالتكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل التقويم بالقيمة العادلة يراعي خاصية الملائمة من ناحية كما يحقق درجة مقبولة من الموثوقية في الوقت نفسه⁽¹⁾.

4. ملاحظات حول الترابط بين مفهومي الملائمة والموثوقية

الأصل أن تتوافر خاصيتا الملائمة والموثوقية معاً وبدرجة من التأكد، وهذا الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً في إتخاذ القرارات، ولمن في الحياة العملية نادراً ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي، ففي أغلب الأحوال تظهر حالة مقايضة (TRADE-OFF) أو التبادل بين تلك الخاصيتين، فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل درجة التأكد لدى خاصية الثانية. وهنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد، حتى تقدم معلومات غير متحيزة وتتسم بالمنفعة في إتخاذ القرارات، وبخصوص تحقيق التوازن بين خاصيتي الملائمة والموثوقية بشأن تعدد بدائل القياس المحاسبي مثل التكلفة التاريخية وتكلفة الاحلال والتكلفة الجارية وصافي القيمة المحققة يلاحظ أن الهيئات المحاسبية الأكاديمية والمهنية سعت في الأونة الأخيرة إلى تطوير الإفصاح المحاسبي من خلال إعداد القوائم المالية ذات طرق القياس المتعددة، فالمعلومات الصادرة عن شركة تصبح أكثر منفعة إذا توافرت⁽²⁾.

(1) تغريد ابو الفرج ، مرجع سابق ، ص 83.

(2) ياسين العيسى ، مرجع سابق ، ص 45 .

سادساً: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

1. القابلية للمقارنة:

من البديهي ان إستخدام أساليب محاسبية مختلفة يجعل من القوائم المالية التي تصدرها الشركات غير قابلة للمقارنة، تهتم خاصية القابلية للمقارنة بقدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية للشركة في فترات مختلفة، وبالتالي إمكانية مقارنتها بالقوائم المالية لشركة أخرى مماثلة خلال الفترات نفسها، إن المعلومات المحاسبية التي تتعلق بأي وحدة محاسبية تكون أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها مع معلومات متشابهة لنفس الشركة في فترات زمنية مختلفة من أجل تحديد الإتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء وكذلك من أجل التقويم النسبي لمركزها المالي، وتعتبر المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة للمنشآت المختلفة إذا تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه وقابلة للمقارنة، وتساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد وتشخيص أوجه التشابه والإختلاف في الظاهرة المالية بإستخدام وسائل محاسبية مختلفة، وبالتالي لا يمكن إجراء تقويم حقيقي إلا إذا توافرت معلومات قابلة للمقارنة ولكي تعرض البيانات والقوائم المالية بعدالة لا بد أن تعد على أساس مبادئ ومفاهيم متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً، وأن ينطبق على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية خصائص جودة المعلومات المحاسبية⁽¹⁾، فإختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية نفسها مما يؤدي إلى نتائج مضللة وسوء فهم حول تخصيص الموارد الإقتصادية ولا شك أن الإهتمام بالإفصاح المناسب عن السياسات المحاسبية المتبعة والإفصاح عن تأثير أي تغيير في تلك السياسات سيوفر بالتبعية لمستخدمي القوائم المالية عن قابليتها للمقارنة، ومن ثم إمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات من خلال تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد إتجاهات التطور في أنشطة المشروع، ومن ثم فإن خاصية إمكانية إجراء المقارنات تتفاعل مع كل من خاصيتي الملائمة والموثوقية. وقابلية المقارنة يمكن أن تعرف بأنها تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمراً ممكن التحقيق مما يسهل الدراسة والتحليل والتنبؤ وإتخاذ القرارات. عرفت بأنها كون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي وفي الأداء وأن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي، وأن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركة ويستلزم أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة حتى يمكن الإعتماد عليها في مجال إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنه لا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهومها كما لا تعيق عملية تقديم محاسبة محسنة⁽²⁾، وعرفت بأنها الخاصية التي تمكن من إستخدام معلومات المحاسبة المالية من

(1) دونالد كيسور، وجيري وجانيت، مرجع سابق، ص 47.

(2) احمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق، ص 64.

التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والإختلاف بين أداء الشركة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم القابلية للمقارنة بأنها:

أ. إمكانية مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

ب. التمكن من مقارنة أداء منشآت مختلفة في نفس الفترة الزمنية.

تستطيع الباحثة تعريف القابلية للمقارنة بأنها تنشئ أوجه التشابه والإختلاف نتيجة تشابه أو إختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس الشركة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وأن أوجه التشابه أو الإختلاف الحقيقية ليس من تشابه أو إختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح.

أ. جوانب القابلية للمقارنة:

تتمثل جوانب القابلية للمقارنة في:

i. المقارنة بين نتائج الفترات المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية وهي "الثبات أو الاستمرارية" ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط الآتية⁽²⁾:

- مقارنة ما يحتويه كل رقم : مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم, مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد وأيضاً من فترة لأخرى.

- المقارنة بوحدة نقدية متجانسة أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة وأن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى، وإعادة تصوير القوائم المالية للفترات الزمنية السابقة إذا اختلفت القوة الشرائية والتي استخدمت في إعداد تلك القوائم، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

- إمكانية مقارنة نماذج العرض ويشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

- مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وأن تكون هذه الفترات متماثلة.

- إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى وثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغييرات.

- الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على الشركة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للشركة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

ii. المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة، ويمكن

إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط التالية:

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي , سمير كامل محمد ، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر , 2000م)، ص45 .

(2) نهاد اسحاق عبد السلام ابو هويدي , مرجع سابق , ص 49 .

- الشروط الستة السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.
- إلغاء الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة⁽¹⁾، قد عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة لخاصية القابلية للمقارنة وذلك بالإفصاح جميع المعلومات المفسرة للقوائم المالية الأساسية وهذا ما نصت عليه المادة 29 من القانون "توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة". يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافقة له في السنة المالية السابقة. يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي. عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة. إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب إختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

لتحقيق هذه الخاصية يجب على المؤسسة القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في

الآتي:

- أ. إتباع نفس مفاهيم القياس : وهذا بتوحيد مختلف المفاهيم المتبعة في عملية القياس المحاسبي.
- ب. إتباع نفس المبادئ المحاسبية : ويتجسد هذا بإتباع المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.
- ج. إتباع نفس طرق التبويب : يعتبر التبويب جزء من عملية القياس المحاسبي، ونتيجة لإرتباط خاصية القابلية للمقارنة بعملية القياس المحاسبي، يمكن القول أيضاً أنه من بين الإجراءات المحققة لهذه الخاصية هو إتباع نفس طرق التبويب المعتمدة.
- د. إتباع نفس طرق العرض والإفصاح : تتمثل طرق الإفصاح في القوائم المالية الأساسية ومختلف الملحقات، والأمر الذي لا شك فيه أن تجانس هذه الطرق في المؤسسة من سنة إلى أخرى وبين مختلف المؤسسات يسمح بتحقيق هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية.

تري الباحثة أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة أن تعد المعلومات بدقة محاسبية متماثلة تمكن من المقارنة الأفقية بين الفترات الزمنية المختلفة لنفس الشركة أو بين شركات متشابهة والمقارنة الرأسية.

(1) ظاهر شاھر يوسف القشي، مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، (عمان: جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2003م)، ص 32.

2.خاصية الثبات في إتباع النسق (الاتساق):

عرف بأنه الثبات والانتظام في التطبيق الأساسي والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن ويحول دون تغيرات تنتج عن تغير الأساليب والقواعد المحاسبية⁽¹⁾، عرف بأنه الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيتم التتويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الإعتبار من قبل المستخدم⁽²⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم الإتساق بأنه:

أ. الثبات في استخدام الأساليب والطرق المحاسبية.

ب. الإنتظام في تطبيق الأسس المحاسبية.

تستطيع الباحثة تعريف الإتساق بأنه الإستمرار في إستخدام نفس الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.

يهتم نظام المعلومات المحاسبية بإعداد التقارير والقوائم المالية على أساس ثبات من فترة إلى أخرى حتى يمكن إجراء مقارنات بين القوائم المالية، وقد يعدد المحاسبون على الثبات في إستخدام المبادئ والسياسات المحاسبية كخاصية مطلوبة للبيانات المالية، وتهتم خاصية الثبات بالعمليات والأحداث التي عولجت في الفترة المحاسبية الحالية بالطريقة والأسلوب نفسها الذين عولجت بهما العمليات والأحداث في الفترة السابقة، من أجل إمكانية إجراء مقارنات القوائم المالية للسنة الحالية بالسنوات السابقة وعند إتباع مبدأ الثبات فإنه يتطلب الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية، يعني الثبات في إتباع النسق الواحد أن تسجل الأحداث الإقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة الى دورة فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن :

أ. تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.

ب. تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات في إستخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين. والثبات في هذا المعنى لا يعني عدم تغير الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية فإذا وجدت المبررات الملائمة لذلك التغير، فإنه بالإمكان تغيير تلك الطرق والسياسات بشرط الإفصاح بشكل ملائم عن آثار تلك التغيرات إن وجدت على المعلومات

(1) صدام محمد محمود وآخرون، اثر تطبيق المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة التقارير المالية دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت، (الرمادي: جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد7، 2011م)، ص27.

(2) عطا الله وارد خليل، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية - دراسة تحليلية، (عمان: جامعة الزيتونة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)، ص23.

الواردة في القوائم المالية، لكي يستطيع مستخدمي القوائم المالية مراعات هذه التعديلات عند تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات.

إن توافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذي القرارات تساعد على ترشيد قراراتهم من خلال جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر دورات المحاسبة المتتالية، وبذلك ترفع خاصية الثبات في تطبيق مستوى منفعة هذه القوائم، وتجعلها أقل إمكانية للتضليل والتشويش لأنه ليس مستبعد أن تعتمد الإدارة إلى التعديل بهدف التلاعب في النتائج وعدم الإفصاح عن الوضع الحقيقي للمشروع ويتوقع أن تستمر أهمية هذه الخاصية مادام الفكرة المهنية المحاسبية عاجزة عن تقديم بديل مفضل ومختار من بين كافة الأساليب والطرق المتبعة.⁽¹⁾

3. القابلية للفهم:

عرفت بأنها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها⁽²⁾، وعرفت بأنها الخاصية التي يتعين على من يضعون معايير المحاسبة، ويقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم⁽³⁾، وعرفت بأنها الخاصية التي تكون المعلومات قابلة للفهم المباشر من قبل مستخدميها⁽⁴⁾، وعرفت بأنها الخاصية التي لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم⁽⁵⁾، وعرفت بأنها خاصية من خصائص المعلومات المفيدة تلقى قدرًا متساويًا من إهتمام الفريقين المشار إليهما، وأن من يقومون بوضع المعايير المحاسبية عليهم أن هذه المعايير لا توضع لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية، وإنما توضع لمنفعة من يستخدمون تلك القوائم لتقييم محصلة البدائل التي تواجههم، ومن ثم فإن قدراتهم تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه المعايير فإن من يقومون بإعداد القوائم المالية عليهم أن يراعوا أن هذه القوائم لا تعد لمنفعة المحاسبين وإنما تعد لمنفعة من يستخدمونها خارج الشركة⁽⁶⁾، هي عرض المعلومات المحاسبية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها أي تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، فيظل إفتراض وجود مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين لتمكينهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية قد حرص النظام المحاسبي

(1) عبد الحميد مانع الصيغ , مرجع سابق، ص195.

(2) هواري سويسي، خفقان بدر الزمان ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المال، (الجزائر: جامعة ورقلة، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 2011م)، ص4 .

(3) ندا محمد صبري إبراهيم، اثر القوائم المالية المنشورة علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في مصر، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد 1، 1977م)، ص112.

(4) اشرف محمد عبدالبديع، دور الإفصاح الفترتي عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، المجلة العملية، العدد 30، 2001م)، ص36.

(5) حمزة محي الدين مرجع سابق، ص 115.

(6) أحلام عباس، مرجع سابق، ص9.

المالي على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات بتقديمه، ويهدف هذا الملحق إلى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية، ويمكن توضيح محتوى الملحق حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- أ. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة وإعداد القوائم المالية.
- ب. مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية الأساسية.
- ج. المعلومات التي تخص المؤسسات المندمجة، من المؤسسة الأم إلى فروعها والمعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الفروع.
- د. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لإكتساب صورة وافية.

تعتبر القابلية للفهم أحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المعروضة بالتقارير المالية، وهي حلقة وصل بين تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخصائص مستخدميها، ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية قابلة للفهم بالنسبة للمستخدمين الذين لديهم مستوى معرفة وإدراك معقول في أعمال وأنشطة الشركة، وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، وأن يكون لديهم الرغبة في دراسة وتحليل البيانات بقدر ملائم من العناية وإلا تستبعد المعلومات الخاصة بالعمليات المعقدة التي يجب إدراجها في القوائم المالية، طالما أنها ضرورية لمستخدمي القوائم المالية فالمعلومات المحاسبية غير المفهومة من قبل مستخدميها لا يمكن الاستفادة منها في إتخاذ القرارات وأن ما يسهم في إمكانية فهم وإستيعاب المعلومات المحاسبية مايلي:

- أ. تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية.
- ب. الإستعانة بعناوين واضحة وسهلة ووضع المعلومات المترابطة مقابل بعضها البعض.
- ج. تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرقب من يستخدمون هذه القوائم في معرفتها وأي إضاحات أخرى مطلوبة، وتصنف فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية بالآتي:

- i. المستخدمون الممولون.
 - ii. المستثمرون أو الملاك: هم أصحاب الشركة الذين تكبدوا مبالغ من أموالهم الخاصة في الإستثمار، فهم في حاجة للمعلومات المحاسبية حتى يطمئنوا على أموالهم.
- تستنتج الباحثة من مفهوم قابلية المعلومات للفهم والإستيعاب ما يلي:
1. بساطة ووضوح المعلومات المحاسبية المعبر عنها بالقوائم المالية وخلوها من التعقيد لكي تكون سهلة الفهم.
 2. يفترض أن يتوفر لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية درجة من المعرفة والوعي تمكنهم من فهم المعلومات وتقييم مستوى منفعتها.
- تستطيع الباحثة تعريف قابلية المعلومات للفهم والإستيعاب بأنها، الإجراءات التي تسهم في إمكانية فهم المعلومات المحاسبية وإستيعابها تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمن

يستخدمون القوائم المالية وليس للمحاسبين وحدهم، الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم. وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض، تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم في معرفتها.

4. قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:

عرفت بأنها خاصية الثقة بالمعلومات وإمكانية الإعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم إختيارها لإستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها⁽¹⁾، عرفت بأنها النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر ومستقل عن الشخص الأول بتطبيق نفس الأساليب⁽²⁾.

تستنتج الباحثة من مفهوم قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق ما يلي:

أ. يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها.

ب. دقة المعلومات وعدم توفر أخطاء عند مراجعتها.

تستطيع الباحثة تعريف قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق بأنها معلومات يمكن مراجعتها والتحقق منها وتوفير دليل على صحتها و أنها معلومات أمينة يمكن الإعتماد عليها.

5. التماثل:

التماثل يعني إستخدام نفس الإجراءات بين المنشآت المختلفة، إن هدف التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، وذلك عن طريق تمثيل القوائم المالية للظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام بصدق ولكي تكون مفيدة يجب أن لا تمثل المعلومات المالية الظواهر الملائمة فحسب بل يجب أن تمثل أيضاً وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها⁽³⁾، لكي تكون المعلومات موثوق فيها فيجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة والنظام المحاسبي المالي إعتبرها إنعكاس للأهمية النسبية⁽⁴⁾، التنوع الكبير الناشئ عن إستخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت مختلفة يتضمن هدف التماثل إتباع مايلي:

أ. نفس الإجراءات المحاسبية.

ب. نفس مفاهيم القياس.

ج. نفس التبويب.

د. نفس طرائق الإفصاح أو العرض.

(1) عطا الله و ارد خليل، مرجع سابق، ص 25.

(2) محمد محي الدين علي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية، (غزة: الجامعة الإسلامية،

رسالة ماجستير، غير منشورة، 2003م)، ص 118.

(3) احمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 37.

(4) نووي الحاج، مرجع سابق، ص 37.

إن التماثل هو شرط أساسي لجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة بين المنشآت المماثلة في صناعة معينة مثلاً كالفندقة أو المطاعم أما هدف القابلية للمقارنة فيمكن أن يعرف بأنه تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمراً ممكن التحقق بما يسهل الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات بواسطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم وذلك على مستوى صناعة معينة، تعد خاصية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بقية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية⁽¹⁾.

المبحث الثالث

العلاقة بين المحاسبة القضائية وجودة المعلومات المحاسبية

أولاً: العلاقة بين المحاسبة القضائية والمعلومات المحاسبية:

بناءً على الإنهيارات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات العملاقة مثل شركة أنرون للطاقة والتي قدرت خسائرها بأكثر من مائة مليار دولار أمريكي والتي إعترفت فيها الشركة بالقيام بعمليات الإحتيال والتلاعب في قوائمها المالية بعدة طرق من طرق التلاعب والإحتيال التي تعد أكثر الجرائم المالية انتشاراً لذلك فرضت حالات التلاعب في القوائم المالية الحاجة الى تحقيق عميق ومتشدد بخصوص حالات الخالفات المالية في مجال تقدير التقارير المالية نتيجة لذلك قامت المؤسسات الرقابية والقضاء والمنظمات المهنية ذات العلاقة بوضع خطط وأهداف للحد من هذه الظاهرة⁽²⁾.

نتيجة للجهود المبذولة في أهمها القانونية تم تشريع قانون (Sarbanes-Oxley(SOX المشهور لغرض زيادة الثقة وتصحيح المعلومات المالية التي تقلل دورها من إمكانية ظهور حالات التلاعب والغش المالي، وتعزيزاً لهذا فقد تم وضع هيئات أو إدارات تنظيمية داخل الشركة وظهور مهنة جديدة هي المحاسبة القضائية، ويسمى المختص فيها بالمحاسب القضائي الذي يعمل مع فريقه بأسلوبين لتحديد الإجراءات اللازمة، ففي هذا الأسلوب يعمل المحاسب القضائي مع فريقه بالتركيز على ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى ترتبط بحالة عدم الدقة في القواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية فضلاً عن القوانين المتعلقة بإنجاز عمليات التجارية والمالية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في إنتاج العمليات، المجموعة الثانية تتمثل بالصفقات التجارية غير الإعتيادية مع عدة مؤسسات، على سبيل المثال وليس الحصر عملية زيادة الدخل عن طريق البيع الذي لا يليه إرسال سلعة حقيقية. المجموعة الثالثة تتضمن أعمال غير إعتيادية مثل رفض الإدارة لتمكين الوصول إلى السجلات أو العاملين أو الشركاء التجاريين أو أي شخص آخر يمكنه تقديم دليل حول قضية أو

(1) رضوان حلو حنان، مرجع سابق، ص79 .

(2) Michael, DAKers and Jodi.L. Bellovary, **What is Fraud and Who is Responsible**, Journal of Forensic Accounting, Vol,VII, , 2006, P. 374.

نشاط محل شك أو شكاوي المدراء حول عمل المراجعين، أو إكراه أعضاء فريق المراجعة ووضع معوقات رسمية وغير رسمية أمام المراجعين لمنعهم من التواصل الكفء مع لجنة المراجعة أو هيئة المدراء، وفي النهاية يقوم المحاسب القضائي بتقديم تقريره إلى الجهات التي كلفته بالعمل مع أدلة إثبات حقيقية متعددة المصادر لترشيد القرار بحق الجهة محل التحقيق أو المراقبة، أما أسلوب العمل الثاني لتحديد الإجراءات فيكون علنياً بمعرفة حملة الأسهم والإدارة، إذ يعمل المحاسب القضائي بالتعاون أو التقارب بين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة فالمعلومات التي يتم الحصول عليها من المراجع الداخلي تمكن المحاسب القضائي من زيادة كفاءة التحقيق، والأهمية النسبية للمحاسب القضائي للأنشطة تكمن في البصيرة التي يمكن للمراجع الخارجي منحها عن مدى الخطورة في بعض الصفقات التجارية والتوثيق الخاص بها، فضلاً عن أنظمة السيطرة الداخلية والمعلومات المحاسبية والموظفين⁽¹⁾.

كما هناك تلاعب ناتج عن بيانات مضللة ناشئة عن إختلاس الموجودات، أما المعيار (99) (SAS) فكانت تفاصيله كالآتي :

1. وصف التلاعب والإحتيال ومميزاتها وعلاقتها بالقوائم المالية المراجعة.
 2. الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على الإبلاغ غير الصحيح في التقارير المالية بقصد التلاعب والإحتيال.
 3. التعرف على مواقع الخطورة الناتجة من الإبلاغ غير صحيح في القوائم المالية بقصد التلاعب والإحتيال.
 4. عرض الإجراءات الواجب القيام بها من قبل المراجع في حالة إكتشافه للتلاعب والإحتيال.
- تري الباحثة أن رفع الدعوى القضائية بسبب التلاعب لا يعني توجيه تهمة التلاعب بصفة مطلقة إلى المراجع وإتهامه بالتواطؤ مع الجهة الخاضعة للمراجعة وتلفيق نتائج الأعمال والمركز المالي، فقد تكون هناك خطة مدروسة تمت بمستوى عالي من الدهاء وبالشكل الذي لا يثير أي شكوك حول وجود التلاعب.

بناء على ما سبق تضمن المعياران (82) (99) (SAS) توجهاً إجرائياً موسعاً حول التعامل مع التلاعب والإحتيال عند مراجعة القوائم المالية فضلاً عن مسؤولية المراجع تجاه عملية المراجعة والتأكد من عدم إحتواء القوائم المالية لأي معلومات مضللة. كما إن المعيار NO82 كان بعنوان " إعتبرات التلاعب والغش عند مراجعة القوائم المالية ولكن بسبب مشكلة إنهاء شركات كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مثل (Enron, world Com)، ونتيجة لحالات ذكية من التلاعب والغش فقد رأى المجلس إصدار معيار جديد وهو المعيار (NO82) لتعزيز المعيار القديم من ناحية الأساليب والإجراءات ومسؤوليات المراجع.

(1) WWW . almohasb l. com.

أي أن للمحاسبة القضائية دور في القيام بعملية التحقيق حول نزاعات مالية أو تجارية بين الشركات، فمهمة المحاسب القضائي هنا تكمن من خلال التأكد من صحة الإدعاءات أمام المحكمة والسعي للحصول على أدلة إثبات تؤيد صحة الإدعاء أو تفننها من خلال الإعتداد على أساليب التقصي في جمع المعلومات المالية أو الخاصة بالقضية محل النزاع التي تعد هذه من أدلة الإثبات المالية أو التجارية، والمحاسب القضائي يكون هنا شاهداً خبيراً أمام المحكمة مكلفاً بتقديم هذه الأدلة والبراهين للمحكمة، وتكون عملية تكلفية إما من قبل المحكمة نفسها أو بالإتفاق مع أطراف النزاع إذ لا يحق لأي طرف بعد ذلك الطعن بشهادته أمام المحكمة.

يرى البعض أن المنازعات التجارية يمكن ان تكون بين منطمتين داخليتين أو بين منظمات مختلفة على نطاق دولي وكذلك فإن التحكيم والتقاضي في المنظمات التجارية على المستويين يتم الفص أو التسوية بين الطرفين أمام محكمة داخلية في الحالة الأولى أو في محكمة دولية في الحالة الثانية. فإن دور المحاسب القضائي لا يكون مغلقاً على الطابع المحلي وإنما يمكن الاستعانة به في المحكمة الدولية كشاهد خبير لتسهيل التعقيدات المحاسبية أمام المحكمة الدولية. كشاهد خبير لتسهيل التعقيدات المحاسبية أمام المحكمة الدولية. وكما ذكرت منظمة التجارة الدولية فإن فص المنازعات التجارية بين المنظمات العالمية في ظل العولمة وإنتشار منظمات الأعمال متعددة الجنسيات يكون سبباً هاماً في زيادة الدخل القومي والحفاظ على هياكل الإقتصاد على المستوى الكلي والجزئي⁽¹⁾.

أصبح من المهم اعتماد إجراءات أكثر قوة وإتباع مناهج متطورة في توثيق أدلة المحاسبة القضائية ضد مرتكبي الإحتيال الذين يمتلكون قدراً من الذكاء يمكنهم من التغطية على الممارسات الإبتداعية التي يرتكبوها، ويساعدهم على ذلك معرفتهم بالحاسوب وكيفية التلاعب بالبيانات لذلك على المحاسب القضائي إستعمال مهاراته وخبراته وتطوير الأدوات التقنية لتتبع مسار بعض البيانات والوثائق المالية التي تأخذ أشكال عدة ويوجد العديد من الأدوات المستعملة في مجال تطبيقات المحاسبة القضائية وأبرزها الآتي:

1. البيئة الإلكترونية في المحاسبة القضائية تشير دراسة (singleton) إلى أن برامج الحاسوب من أفضل التقنيات التي تسهم في تقليل المخاطر والتهديدات وكشف عمليات الإحتيال، بواسطة برامج متخصصة في تكنولوجيا المعلومات مصممة لهذا الغرض ويحدد الخطوات التي تمكن المحاسب القضائي من كشف عمليات الإحتيال وعلى النحو الآتي:

- أ. تحديد الهدف من العملية.
- ب. إجراء مقابلات مع مبرمجي البيانات.
- ج. طلب البيانات من الجهة المعنية بشكل رسمي.
- د. التحقق من سلامة البيانات المستلمة.

(1) Carl , P , **The Forensic Accountants Role in Terrorist Financing** , Journal of Forensic Accounting , Vol.III, 2002) ,P. 375.

2.في برامج الحاسوب في حالات الإحتيال مثلاً لوصول غير المصرح للمعلومات عن طريق انتحال شخصية المستخدم والوصول إلى المعلومات لغرض إتلافها أو تغييره ومن وجهة نظر تقنية فان الهدف الرئيس من استعمال المحاسب القضائي للحاسوب هو لتحديد وجمع وحفظ وتحليل البيانات بطريقة تحافظ على سلامة الأدلة التي جمعت حتى يمكن استخدامها بشكل فاعل في القضايا القانونية ويمكن توضيح إجراءات المحاسب القضائي في التحقيق من خلال الحاسوب بالآتي:

أ. فهم نوع الأدلة التي يجب على المحاسب القضائي البحث عنها والتي تساعد في عملية التخطيط لإجراءات التحقيق.

ب. الحصول على نظرة عامة عن أنواع الجرائم التي تنطوي على الحاسوب وكيفية تطبيق القانون، على سبيل التمثيل الأنشطة الإجرامية، وسرقة البيانات الشخصية، وتدمير الملكية الفكرية.

ج. على المحاسب القضائي القائم بالتحقيق إختيار واستعمال الأدوات المناسبة في معرفة البيانات المحذوفة أو التالفة، وأن يكون على دراية بمجموعة من الأساليب والبرامج لمنع المزيد من الأضرار في عملية الاسترداد وجمع الأدلة بطريقة مقبولة قانوناً من خلال امتلاك المهارات التقنية والقدرة على حفظ المعلومات الهامة. فضلاً عن أن الحاسوب يسمح للمحققين في عمليات الإحتيال بالكشف عن المزيد من الحقائق، من خلال تحديد، وجمع، وتحليل كميات كبيرة من البيانات، للحصول على المعلومات التي تسهم في دعم أو دحض الادعاءات وتدوين المعلومات بصورة مقبولة في الإجراءات القانونية الذي ينطوي على البحث والتحليل في⁽¹⁾:

i.رسائل البريد الإلكتروني.

ii.المستندات والملفات المخفية.

iii.كلمة السر المحمية، أو المشفرة.

iv.الملفات التي أنشئت من أنظمة التشغيل.

v.قواعد البيانات كافة لمدخلات وأنشطة العملاء.

vi.الملفات التي فتحت حديثاً،ويمكن الاطلاع عليها،أو استعادة الملفات المحذوفة.

vii.الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المعاملات المصرفية على شبكة الانترنت ويمكن للمحاسبين القضائيين العمل كمحققين، وإجراء المقابلات مع الأشخاص الذين قد يكونوا قادرين على توفير المعلومات ذات الصلة، والسعي للحصول على المعلومات الأساسية وتحليلها وجمع الأدلة بطريقة مقبولة في دعاوى القضائية، والعمل مع غيرهم من خبراء الحاسوب في تحليل الأدلة الإلكترونية واسترجاع المفقود أو المحذوف من البيانات الحاسوبي ويعد تقرير النتائج بموجب القانون وعرضها على الوحدات الاقتصادية أو مكتب المدعي

(1) Durtschi, Cindo, Wikkiam, Carl, **The Effective use of Bedford's Kaw to Assistin Detecting Faulding Accounting Data**, Journal of Forensic Accounting USA, Vol. 2, No. 4, 2004, P. 20.

العام أو المحاكم والتواصل بالنيابة عن الوحدات الاقتصادية التي يعملون لديها مع المحققين والمدعين العامين لحل القضايا العالقة.

ثانياً: المحاسبة القضائية تقنية تنقيب جودة البيانات:

يمكن تعريف التنقيب في البيانات بأنه عملية استخراج المعلومات من البيانات لإكتشاف الأنماط والعلاقات التي لم تكن معروفة سابقاً، إذ يمكن أن تساعد هذه التقنية في الكشف عن عمليات الإحتيال من خلال إكتشاف أنماط السلوك التي تعد مؤشراً على نشاط الإحتيال. تعتمد هذه التقنية على محاولة التنقيب في كمية كبيرة من البيانات، بحثاً عن أي أنماط او معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الكمبيوتر المصمم لذلك الغرض، تعد التكنولوجيا الحديثة من أكثر الموضوعات التي اثرت على بيئة عمل الوحدات الاقتصادية والخدمية فسمحت بدخول قدرات وامكانيات جديدة وكثيرة لدعم نشاطات وفعاليات عديدة في الصناعات الخدمية، لتؤثر في بيئة العمل بصورة مباشرة لذلك اصبحت فيها التكنولوجيا عاملاً هاماً في تغير ثقافتها إلى ثقافة معتمدة على التكنولوجيا سواء أكانت في ادارتها أم إستعمالاتها أو طرائق إستخدام وإستثمار أدواتها ومن أدوات هذه التكنولوجيا تقنيات التنقيب في البيانات.

يمكن القول أن تقنيات التنقيب في البيانات تتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية، هي (1) :

أ.الإكتشاف:

يتضمن الكشف عن المعرفة أو الأنماط الموجودة في البيانات، مثل إرتباط الإتجاهات أو التباينات بدون وجود أي إفتراض مسبق حول ماهية النمط الذي يتم إكتشافه، بدون علم مسبق لإحتيال، إذ يمثل الإرتباط وجود علاقة بين المتغيرات مثل حدوث المتغيرين معاً، أو إن حدوث أحدهما يؤدي إلى حدوث الآخر.

ب.نماذج التنبؤ:

تستخدم هذه النماذج الأنماط المكشوفة لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة.

ج.تحليل التباين :

يتم استخراج الإختلاف أو التباين من خلال تحديد القاعدة أو المعيار أولاً، ثم بعدها يتم تحديد البنود التي تحيد عن المعيار أو القاعدة، والتي تعد بمثابة الشواذ وتحتاج إلى المزيد من التقصي حولها. وتعد تطبيقات البيانات بمثابة تطبيق يمكنه إسترداد البيانات من تطبيقات الزبون لتنفيذ الإجراءات التحليلية على هذه البيانات، إذ إن استعمال مثل هذا التطبيق من الممكن إن يؤدي إلى إكتشاف الإحتيال، وقد تم تقديم هذه التطبيقات من قبل بعض الشركات في هذا المجال.

(1) Sirju Lvadhama Supat Charee, **Data Mining as Financial Auditing Tools**, Thesis in Accountin Swedish School of Economics and Business Administration, Finland, 2002, P.17.

وتتميز تقنية التتقيب في البيانات عن التقنيات الأخرى في أن الأخرى تحاول تحديد الشواذ من خلال استعمال مجموعة من قواعد الترشيح على متغير معين، في حين أن تقنية التتقيب عن البيانات تعتمد على محاولة إكتشاف العلاقة الموجودة بين عدة متغيرات.

يلاحظ إن تتقيب البيانات يعد أحد عناصر عملية التحري للمحاسبة القضائية، وأن عملية التحري لا يمكن أن تكتمل من خلال شاشة الكمبيوتر فقط، وإنما تتطلب عملية التحري مراجعة المستندات وإجراء المقابلات وغيرها من أعمال التحري كما يتطلب الأمر الأخذ بنظر الإعتبار ضرورة التحقق من دقة البيانات التي يتم الحصول عليها، وكذلك التحقق من إكتمالها، فضلاً عن ضرورة الأخذ بنظر الإعتبار المسائل القانونية وبعناية كبيرة، إذ أن البيئة القانونية ليست متشابهة في جميع البلدان، لذلك ينبغي توخي الحذر قبل البدء بعملية جمع البيانات وتحليلها، والتأكد من الإجراءات المخططة والمسموح بها من وجهة النظر القانونية (1).

يتضح للباحثة أن تقنية التتقيب في البيانات هي البحث في البيانات وتعتبر هذه التقنية من الأدوات التي تساعد المحاسب القضائي وهذه التقنية لا تؤثر على طريقة جمع البيانات فهي نقطة القوة لدى المحاسب القضائي حيث يتم الحصول على البيانات وتحليلها وتفسيرها والتحقق منها، وإكتشاف الإنحرافات بها وبالتالي تساعد على منع وإكتشاف الغش والإحتيال والفساد المالي والإداري، فكلما كان حجم عينة البيانات كبيرة كل ما كانت النتائج التي تم التوصل إليها تعطي مصداقية أكبر وصحيحة.

ثالثاً : المحاسبة القضائية وتقنية تحليل النسب :

تعد هذه التقنية من التقنيات الأخرى للمحاسبة القضائية من خلال إحتساب نسب تحليل البيانات للحقول الرقمية الرئيسية فكما هو الحال بالنسبة للنسب المالية التي تعطي مؤشرات عن الوضع المالي للشركة فإن نسب تحليل البيانات تبلغ عن وضع الإحتيال من خلال تحديد الأغراض الممكنة للإحتيال، وهناك ثلاثة نسب تستعمل في هذا المجال، هي :

1. نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة.

2. نسبة أعلى قيمة إلى ثاني أعلى قيمة.

3. نسبة العام الحالي إلى العام السابق.

من خلال تحليل النسب يقوم المحاسب القضائي بدراسة العلاقات بين تكاليف محددة وبعض مقاييس الإنتاج مثل الوحدات المباعة، إيراد المبيعات أو ساعات العمل المباشر، للوصول إلى التكاليف غير المباشرة لكل ساعة عمل مباشر، يمكن إن تقيس التكاليف غير المباشرة على إجمالي ساعات العمل المباشر كما إن تحليل النسب قد يساعد المحاسب القضائي في تقدير بعض المصاريف، إذا كانت كلفة الوحدة المباعة من إحدى سلع الشركة، يمكن تقديرها بنسبة (5%) من إيراد المبيعات، عندها يمكن إستعمال هذه النسبة لتحديد مبلغ معقول لكافة البضاعة المباعة عند

(1) Mehta, and Others, **Preventing of Financial Through Forensic Accounting**, Journal of the Institute of Chartered Accountants of India, Vol 55 , No 10, April 2007, P.1577.

فقدان السجلات المالية للشركة قيد المراجعة، إن إستعمال النسب السابقة يؤدي إلى إكتشاف الأخطاء أو عمليات الإحتيال في السجلات إذ أوضحت عملية المراجعة باستعمال النسب إلى تحديد الأخطاء التي حدثت في المدفوعات إلى المخزون. (1)

تستنتج الباحثة بأن تحليل النسب المالية يعد مؤشراً للوضع المالي للشركة ويساعد في تقدير النفقات في حالة فقدان الوثائق المؤيدة لذلك عند إجراء المراجعة، ويتميز التحليل المالي للنسب بإنخفاض تكلفة بالدرجة الأولى وسهولة احتسابه اضافة إلى إجراء المقارنات. وأن التحليل بواسطة النسب يحتاج إلى الدراية الكافية والخبرة من المحاسب القضائي.

رابعاً: المحاسب القضائي والمعلومات المحاسبية:

يعد المحاسب القضائي حاصل على العديد من الشهادات المهنية، وأنه يمارس المهنة بشكل فعلي ومستمر بواسطة جهات مهنية عالمية كل ثلاث سنوات، ويتم الإستعانة بالمحاسب، ويتم تقييم القضائي كشاهد خبير يمتاز بعنصر الخبرة في المسائل المالية، من خلال عرض الحقائق بشكل مبسط وموضوعي أكثر منه فنياً أمام القاضي، الذي قد لا يمتاز بتلك الخبرات المحاسبية والجوانب المالية، حيث يقوم المحاسب القضائي بتنفيذ الدعاوى وإثباتها، ومن المتعارف عليه أن أي عنصر بشري يمكن أن يقترف أخطاء مقصودة بغرض الإحتيال أو غير مقصودة تكون سهواً أو عن طريق الخطأ، فعلى المحاسب القضائي تناول مثل هذه القضايا بالحكمة والرشد من أجل إثبات وتوضيح الحقائق، مقرناً بالأدلة الثبوتية والمادية والفنية أمام لجان التحكيم والقضاء للبت في النزاعات وتحليل الدوافع والضغوط التي قد يتعرض لها العاملين ودفعتهم لإرتكاب مثل هذه الجرائم، فالمحاسب القضائي يكون إستشاري وشاهد خبير بالمحاكم. (2)

خامساً: طرق إستخدام المحاسبة القضائية لمعايير المحاسبة الدولية:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية هي المقياس أو النموذج الأساسي الذي يقوم بتحديد الطرق الصحيحة والدقيقة للافصاح عن أو الإعتراف بالقوائم المالية الخاصة بمؤسسة أو شركة معينة مع ذكر تأثير كل من الظروف المحيطة بها سواء كانت سياسية أو اقتصادية وغيرها على إنتاجها، وهناك بعض الطرق يمكن إستخدامها منها ما يلي :

1. طريقة التلاعب لكل نوع من الأنواع:

أ. صحة إختيار المعايير والسياسات المحاسبية البديلة مثل فرق تقييم المخزون السلعي، إستغلال طرق ومعاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية.

(1) Golden, Thomas and Others **A Guide to Forensic Investigation** 1st Edition, John Wiley and sons, Inc 2006,P388 .

(2) د. عبد الستار جبار الكبيسي، مرجع سابق، ص 4.

ب. استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الإهلاك. فهي تكون من خلال (1) :

i. تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات مثل بيع الأصل وإعادة إستجاره إذ أن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار.

ii. تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح والخسائر لتحقيق هدف معين مثل التكلفة التاريخية مليون وقيمتها السوقية ثلاثة مليون عندما تستطيع الإدارة أن تختار السنة التي تعد بها الإستثمار قد تحقق لرفع الربح في العام الذي إختارته.

قرار إصدار معايير المحاسبة الدولية المتبعة من الإتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية من وراء هذا التغيير لعدة نقاط ومنها ما يلي (2) :

1. التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية.
 2. تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالإتحاد الأوربي بإصدار معايير جديدة تساعدها على توفير التطبيق المحاسبي بين دول الإتحاد الأوربي على غرار العملة.
 3. الأخذ بعين الإعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبية محلية تستند بشكل أساسي على المعايير المحاسبية الدولية.
 4. حدوث بعض التجاوزات والإستغلال السيء من قبل المحاسبين لتلك المعايير عبر إستغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة القضائية.
- سادساً: المحاسبة القضائية ودورها في خفض النزاعات التجارية وأثر ذلك على المستوى القومي:

تلعب المحاسبة القضائية دور في فض النزاعات التجارية التي تنشأ بين المشتري والموردين والشركاء وهذه الوقائع تحتاج إلى مستندات دقيقة ووافية تدعم موقف الشركة أو الشخص المفوض (المحاسب القضائي) في عملية التفاوض وهذه المستندات تساهم في حل المشكلة موضوع الخلاف وأن كثير من التعاملات قد تكون إلكترونية ولذلك فإن إيجاد طرق للحفاظ على الشروط والأحكام ومواعيد الإتفاقيات يكون مفيد للغاية في تقادي الخسائر التي تنجم عن ذلك وأن تسوية وفض النزاع التجاري بين الشركاء من أولويات المحاسبة القضائية وعلى المحاسب القضائية تقريب وجهات النظر بين الطرفين نجد أن المنشآت التجارية والاقتصادية الكبرى يكون لديها فريق مكون من محاسبين قانونيين لديهم خبرات عالية في إجراءات المحاكم في سبيل دعم موقف الشركة في حال الأزمة أو منع

(1) Oriole Amt , John Blake and Olivares, **The Ethics of Creative Accounting Some Spanish Evedence**, Journal of Economic Licrative Classification, April 2000, PP. 6-8.

(2) يحيى محمد ابو طالب، المحاسبة الدولية وفقاً لحدث اصادات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية اطار نظرية المحاسبة، (القاهرة : دن . 2008م)، ص ص 205 – 215 .

حدوثها وفي حالة حدوثها يتم الإستعانة بالمحاسب القضائي لتولي التحري ويكون شاهد خبير ويكون على دراية كبيرة بالإجراءات القانونية ويدلي برأيه في المحكم في حالة تم إستجوابه أو إستدعائه وسؤاله هنالك مجموعة من الإجراءات يتم إتباعها لتسوية أو فض النزاعات التجارية منها ما يلي لفض النزاعات التجارية فإن المحاسبة القضائية تقوم بمجموعة من الإجراءات الضرورية التي تمثل هيكل عمل وظيفة المحاسب القضائي وهي مجموعة من المراحل تبدأ بالفهم المبدئي للمشكلة وصولاً للأدلة والبراهين والإثباتات التي تؤدي لحل وفض النزاع وتتمثل الإجراءات في الآتي :

1.تشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها :

يلاحظ إن مرحلة تحديد المشكلة هي المرحلة الاساسية لا يمكن أن يسبقها شيء فإن فض أي نزاع يقوم بداية على تلك المرحلة وهو معرفة ماهية المشكلة وتحديد أبعادها وأثرها وكذلك لدوافع التي أدت لحدوها سواء كانت دوافع شخصية إجرامية أو أخطاء غير مقصودة أدت إلى ظهورها مما يدفع المحاسب القضائي ان يبدأ من هذه المرحلة للوصول لتسوية النزاع. يعتمد منهج الفحص وتقديم العمليات على المحاور التالية⁽¹⁾ :

أ.الخصائص والسمات المميزة :

- الغرض.
- قاعدة المعلومات.
- الإطار المرجعي.
- ب.المتغيرات الهيكلية :
- دور الأعضاء.
- الأهداف المرجوة.

ج.الأخطاء الشائعة:

- دعم الإتفاق حول فريق العمل.
- الإخفاق في الالتزام بالسرية.
- عدم كفاية البيانات.
- عدم التوازن في توصيف النتائج.

2.تجميع أدلة الإثبات:

تعتبر هذه المرحلة في غاية الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أدلة الإثبات التي تم جمعها خلال المرحلة الأولى هل يمكن الإعتماد عليها أم أنها مضللة تضعف موقفه، فإذا كانت الأدلة يمكن الإعتماد والوثوق بها فإن المرحلة التالية تكون الإلمام بكافة نواحي المشكلة وتجميع أدلة الإثبات

(1) عبد الوهاب نصر علي ، أثر محددات التلاعب في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة واثـر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 42 ، العدد الاول ، 2005م) ، ص ص 10 – 14 .

المناسبة بها، حيث أن أدلة الإثبات هي العنصر الرئيسي من الناحية القانونية لفض النزاع وذلك بعد التحقق من مدى كفايتها.

3. تقويم أدلة الإثبات:

تعتبر من المراحل على درجة عالية من الأهمية حيث تهتم بتقويم أدلة الإثبات وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج الهامة وإعداد التقرير النهائي.

4. إعداد التقرير النهائي:

فهي تعتبر آخر مرحلة بعد عملية فحص المشكلة موضوع النزاع ومرحلة إعداد التقرير النهائي توضح موطن القصور والقوة، ويحتوي مستند الأدلة التي تخص النزاع، حيث يقوم المحاسب القانوني بإعداد التقرير والإشارة إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها وأن يمتاز التقرير بكل النواحي والمواصفات الجيدة، الغرض الأساسي من إعداد التقرير النهائي هو الوصول إلى درجة من الإيضاح لمساعدة القضاة والهيئات القضائية في النواحي المالية والتجارية لأنهم غير مختصين وملمين بتلك النواحي وبالإيضاحات يتم البت وفض النزاع.

يتضح للباحثة أن النزاع التجاري يمكن أن ينشأ بين منشأتين داخليتين أو دولتين على نطاق واسع وهنا تنشأ علاقة تجارية وطنية بين أشخاص طبيعيين أو أشخاص إعتباريين فتتم تسوية النزاع بالقانون الوطني، القانون التجاري للدولة، أما النزاع على نطاق دولي فتتم تسويته في المحاكم الدولية أو عن طريق التحكيم الدولي أو عبر منظمة التجارة الدولية وغيرها وفي كلتا الحالتين يتم الإستعانة بالمحاسب القضائي كشاهد خبير لتسهيل مهمة التقاضي وتسوية النزاع لما يملكه من مهارات ودراية بالمحاسبة والقانون وإستخدامه للتقنيات الحديثة التي تساعده في ذلك، فالقطاع الخاص يقوم بمساهمة فاعلة في عملية التنمية وتكوين الناتج المحلي وتبسيط الإجراءات له وتسهيل الخدمات التي تقدمها الدولة من سجل تجاري ورخص تجارية أو ضرائب أو جمارك وغيرها وحماية من المنافسة الخارجية والتشجيع التنافسي بين الشركات المحلية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي فإذا إنخفض الناتج المحلي يؤثر سلباً على المستوى القومي للدولة.

سابعاً: الأنظمة التي تساعد في فض النزاعات التجارية:

توافر بعض الأنظمة التي تساعد في فض النزاعات التجارية التي يمكن أن تنشأ بين أطراف التعاملات والعلاقات التبادلية القائمة ومن هذه الأنظمة ما يلي (1) :

1. نظام التحكيم التجاري:

فهو أداة تساعد المتنازعين على تسوية خلافاتهم التجارية بعيداً عن الدوائر القضائية، فهو نظام يتفق مع الفلسفة العامة وظروف العمل التجاري والاقتصادي والذي ينظر إلى أهمية الوقت بالنسبة للشركة الاقتصادية يعتبر من الوسائل القديمة والتقليدية التي عرفتها البشرية منذ آلاف السنين،

(1) Loyons D., **Elhice and Rule if Low**, Cambridge University Press, (Cambridge) 1981, P. 196.

إن نظام الغرف التجارية تقوم بأعمال فض المنازعات التجارية والصناعية عن طريق التحكيم إذا إتفق أطراف النزاع على تسويته.

2. نظام الإفلاس :

يعتبر إعلان الإفلاس من أخطر القضايا في حياة المنشآت التجارية، حيث يؤدي إلى التحول من دائرة قطاع الأعمال والخروج منه تماماً، ويرتبط الإفلاس بعدة حالات منها الحالة الاقتصادية، إرتفاع مستويات التضخم وما صاحبها من إرتفاع مستوى البطالة وإرتفاع الأسعار وإنخفاض مستوى القوة الشرائية وهنا ترفع حالات التعثر للشركة فتعلن إفلاسها بسبب عدم وفائها بالالتزامات والنقص في مواردها المالية.

ضعف حركة التبادل التجاري والإنكماش الإقتصادي، تراجع العروض كل ذلك له تأثير على مستوى أداء الشركة حيث يقود إلى ذات النتائج المنتهية بإعلان إفلاس الشركة.

3. نظام التسوية الوافية والإفلاس :

هو تهيئة وتحسين بيئة الأعمال وبعث الطمأنينة والثقة في نفوس المتعاملين في هذه البيئة، ومساعدة التاجر حسن النية والذي تعرض لإعاقة تعثر بسبب المشكلات الاقتصادية تلعب الغرف التجارية دور مهم في فض المنازعات التجارية وذلك صياغة البيئة الاقتصادية لتحقيق الإستقرار الاقتصادي في مختلف الأنشطة بالمشاركة في وضع التشريعات والأنظمة والإستراتيجيات، تقوم بجمع ونشر المعلومات والإحصاءات ذات العلاقة بالتجارة والصناعة، إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالتجارة والصناعة، إمداد الحكومة بالبيانات والمعلومات وتقديم الإقتراحات بشأن المسائل التجارية والصناعية. (1)

يتضح للباحثة أن التعاملات التجارية في الأعوام الأخيرة والتطور الاقتصادي، والتوسع ودخول الأسواق العالمية، لذلك لا بد من إيجاد منظومة متكاملة ومنتدى للتفاوض التجاري بين الدول يقوم على أسس لتبادل السلع والخدمات والوفاء بالالتزامات والحقوق، النزاعات التجارية التي قد تنشأ سواء كانت إقليمية أو دولية بإبتاع المفاوضات كوسيلة لحل النزاع أو بإستخدام أحد وسائل فض النزاع كالتحكيم التجاري أو الغرف التجارية والصناعية أو تسوية النزاع بطريقة اللجوء للقضاء.

ثامناً: قيود إنتاج المعلومات المحاسبية:

عند توفير المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في إتخاذ القرارات، فإن مجلس معايير المحاسبة FASB في إطاره المفاهيمي قد إختار قيدين محددين أساسيين لتلك المعلومات يتوجب أخذها في الإعتبار :

1. **قاعدة المنفعة أكبر من العائد:** حيث يعد قيدياً حاكماً يمثل قاعدة عامة يجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لإتخاذ القرار بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها.

(1) لجنة التوفيق والتحكيم التجاري، دور الغرف التجارية في حل المنازعات، (دبي : مركز البحوث والدراسات، ورقة عمل مقدمة لملتقى الإفلاس وإعادة الهيكلة وتأثيرها علي منظومة التحكم، 2012م)، ص 6-12

2. محدد الأهمية النسبية: أو كما يسميه الإطار المفاهيمي عتبة الإعراف. ويصف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى الأخص خاصية الملاءمة. فالبند المؤثر هو بند مهم نسبياً يجب الإفصاح عنه في التقارير المالية لإعتباره بأنه يقدم معلومات مفيدة ومؤثرة في إتخاذ القرارات وإلا فلن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه (كما أن التوسع في العرض قد يؤدي إلى دفن معلومات ملائمة، الأمر الذي قد يصلح المستخدم، فخاصية الأهمية النسبية تضع قيد على مانع ينبغي الإفصاح عنه إن المعلومات ذات الأهمية النسبية هي تلك التي يؤدي حذفها أو تحريفات إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم اعتماداً على الكشوف المالية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبرها نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية في المعلومات لكي تكون نافعة، حيث يمكن تقسيم المعلومات وفقاً لهذا المفهوم إلى :

- مهمة نسبياً، فهي تتجاوز حد الإعراف، ويلزم بالتالي معالجتها محاسبياً وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً، ومن ثم هي معلومات يجب الإفصاح عنها.
- غير مهمة نسبياً، فهي لا تتجاوز حد الإعراف، وليس من الضروري الالتزام حرفياً بمعالجتها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً ولا يتطلب الأمر الإفصاح عنها بل يمكن دمجها مع عناصر أخرى في القوائم المالية وعلى هذا النحو نلاحظ الارتباط الوثيق بين مدرء الإفصاح ومحدد الأهمية النسبية، فالأهمية النسبية تعتبر الوجه الآخر للإفصاح إذ أن ما يجب الإفصاح عنه يجب أن يتوافر فيه قدر كافي من الأهمية النسبية، فخاصية الأهمية النسبية تعد بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم كمية المعلومات واجبة الإفصاح عنه.

لكن النظام المحاسبي المالي إتخذ نفس منحى النظام المحاسبي الفرنسي (SCFPCG) معتبراً أن الأهمية النسبية مبدأ يجب أن يبرز كل معلومة مهمة، مع إمكانية جمع المبالغ المعتبرة، وأن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية، أما العناصر أو البنود قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية. وبمقتضى هذا المبدأ فإنه : (1)

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن ان تؤثر على حجم مستعملها إتجاه المؤسسة.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.

(1) نووي الحاج، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري، (الجزائر : جامعة الشلف، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد6, 2013م)، ص37.

- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المعلومة التي يحملها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
 - يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية. (1)
- من مبادئ جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

1. تغلب الجوهر على الشكل:

من خلال النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تبنى مبدأ جديد تمثل في مبدأ تغلب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية ومنه ولكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليست فقط طبقاً لشكلها القانوني. (2)

2. الحيادية:

تتوفر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين. (3)

إن المعلومات التي لا تتوافر فيها هذه الخاصية لا يمكن إعتبارها معلومة موثوق بها ولا يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ القرارات، ويلاحظ أن خلو المعلومة من التحيز يحقق تلقائياً خاصية الحياد في المعلومات. (4)

3. التحفظ:

يواجه معدو الكشوف المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، التحفظ هو مراعاة الدرجة المعقولة من الحذر، وتجنب المبالغة في التقديرات، دون أن يكون هناك إحتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب، والتحفظ يعني إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والمنتجات، والقيمة الأعلى من بين القيم المحتملة الأعباء والخصوم. (5)

(1) المادة رقم 11 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/7، (الجزائر : الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة 28 مايو 2008م) .

(2) شعيب شنوف , مرجع سابق، ص 2 .

(3) نوال صبايحي، مرجع سابق، ص 11.

(4) رضوان حلو حنان , مرجع سابق، ص 211.

(5) نووي الحاج، مرجع سابق، ص 37 .

لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية لهذا المبدأ من تأثير على المؤسسة الاقتصادية وعلى المعلومة المقدمة وهذا ما جاء في المادة (14) من المرسوم (156/08).⁽¹⁾ يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول الشكوك الموجودة إلى المستقبل من شأن أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها. ينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات كما يجب ألا يقل من قيمة الخصوم والأعباء. يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين إحتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

4. الإكتمال:

الواردة في الكشوف المالية موثوق فيها، يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به إعتبرات الأهمية النسبية، دون إهمال المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوف المالية.⁽²⁾

تاسعاً: تطبيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية من أجل ضمان جودتها:

1. تطبيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

يجب أن تكون المعلومات ملائمة وممثلة بصدق لكي تكون مفيدة مع الأخذ بعين الإعتبار أن التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير صادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين في إتخاذ قرارات جيدة، لذلك عادة ما يكون تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفعالية مع مراعاة آثار الخصائص النوعية الثانوية والقيود على المعلومات الملائمة هي على النحو التالي⁽³⁾:

أ. تحديد ظاهرة اقتصادية يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسة المعدة للتقرير.

ب. تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة والتي تكون ملائمة لو كانت متاحة ويمكن تمثيلها بصدق.

ج. تحديد ما إذا كانت المعلومات متاحة ويمكن تمثيلها بصدق، وأن كانت كذلك تنتهي عملية إستيفاء الخصائص النوعية الأساسية عند تلك النقطة.

2. قيود التكلفة على المعلومات المحاسبية المفيدة:

الملائمة بين التكلفة والعائد تعتبر قيوداً حاكماً وليس خاصية نوعية فهي قاعدة عامة يجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لإتخاذ القرارات بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها، إذ يجب أن تتفوق منفعة المعلومة تكلفه إعدادها إلا أن تقييم المنافع والتكلفة يعتمد بشكل كبير على

(1) المادة رقم 14 من القانون 156/08 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/07، (الجزائر : الجريدة الرسمية رقم 27الادرة في تاريخ 28 مايو 2008م).

(2) شعيب شنوف، مرجع سابق، ص4.

(3) احمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 101 .

التقدير الشخصي للمحاسب بالإضافة إلا أن تكلفة المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد منها مثل تكلفة السلع ويمكن تقسيم تكلفة المعلومات إلى قسمين رئيسيين هما:

أ. تكاليف مباشرة تشمل مصاريف جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك مصاريف معالجتها أو تشغيلها وصولاً إلى المعلومات.

ب. تكاليف غير مباشرة تتضمن مصاريف نشر المعلومات وما يلحق من إيضاحات.

3. تكلفة مخرجات النظام المحاسبي المالي:

أ. تكلفة المعلومات الأساسية: هي الكلفة التي لا بد أن تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول عليه ويمكن حصر عناصر هذه الكلفة بصورة عامة من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات اللازمة فيما يلي: الرواتب، أقساط الإهلاك للموجودات الثابتة، مصروفات الصيانة للموجودات الثابتة، الفائدة على رأس المال المستثمر في إدارة المحاسبة وكلفة تحليل وتصميم النظام.

ب. تكلفة المعلومات الإضافية: هي تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة في إتخاذ قرار خاص بأنها ويعتمد حدوث هذه التكاليف أو عدم حدوثها على قيمة المعلومات الإضافية الناتجة عنها، حيث أن التوسع في جمع البيانات وتوفير المعلومات له تكاليفه وعائده المالي الذي سوف يعود على المؤسسة الاقتصادية من تلك المعلومات، ويحكم ذلك الموازنة بين إعتبار الكلفة وإعتبار العائد وهو ما يعرف بقيمة المعلومات الإضافية، حيث تتعلق قيمة المعلومات بالأهمية الاقتصادية لها في إتخاذ القرارات ومدى العائد الذي يجنيه شخص من جراء إستخدام هذه المعلومات، ويتعلق هذا العائد بقيمة المعلومات الإضافية.⁽¹⁾

عاشراً: نوعية المعلومات المفصح عنها للمستثمرين:

إن المعلومات الأكثر فائدة هي تلك المعلومات التي تكون مهمة في ترشيد القرارات وتقليل حالة عدم التأكد لدى مستخدميها، ومنه يلاحظ أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا تعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات لوحدها بل تعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، وإعتياداً على هذا فمهنة المحاسبة حددت تاريخياً مستويين لمستخذي المعلومات المحاسبية هما: ⁽²⁾

1. المعلومات المقدمة إلى المستثمر العادي:

لقد حدث تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمتخذ القرارات أو المستفيد من القوائم المالية، فقبل بداية الثلاثينات من القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية تتوجه أساساً لخدمة الإدارة والدائنين، ولكن بعد (تحول التوجه المعلوماتي للقوائم المالية والمساهمين والمستثمرين، 1929م

(1) نووي الحاج، مرجع سابق، ص 39 .

(2) قورين حاج قوردين، مرجع سابق، ص 275.

- 1933م الازمة الاقتصادية الكبرى) ولقد جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والبورصات المالية وليس المحاسبين، وهكذا فإن توجه المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمر العادي أدى بداية إلى الاقتصار على متن القائمتين الماليتين الأساسيتين، قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل فقط، ثم تدريجياً أضيفت ملاحظات هامشية على تلك القوائم حول السياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة وتحديد إستهلاكها، وطريقة تقويم المخزون السلعي وعدد الأسهم المصدرة، ويسمى الإفصاح الموجهة إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الوقائي الذي يهدف إلى حماية هذا المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في إستخدام المعلومات المالية. (1)

2.المعلومات المقدمة إلى المستثمر الحصيف:

يعتمد الإطار المفاهيمي لهيئة معايير المحاسبة المالية بإستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة، فلقد ظهر مفهوم المستثمر الحصيف كنتيجة للإتجاه النفعي في البحوث المحاسبية أواخر الستينات من القرن العشرين، حيث تم التركيز على معيار فائدة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، وعلى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة تتسم بالمصادقية، فالإفصاح المقدم للمستثمر الحصيف يسمى بالإفصاح الإعلامي، ويتضمن كل ما يقدمه الإفصاح التقليدي الخاص بالمستثمر العادي بالإضافة إلى جدول التدفقات النقدية، وجدول تغير الأموال الخاصة، ومنتجات أخرى للكشوف المالية كملحق تقرير مراجع الحسابات وتقرير الإدارة. أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فهو يولي أهمية خاصة فيما يتعلق بخاصية القابلية للفهم من خلال ملحق يسمى "السياسات المحاسبية والإيضاحات" الذي يعد جزءاً من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة فهماً أفضل. ويتم كلما إقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات. لكن هذا لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في الكشوف المالية الأخرى، وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق هما الطابع الملائم للإعلام أو الإفصاح والأهمية النسبية، فالملحق لا يشتمل إلى على المعلومات الكفيلة بالتأثير على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيته المالية ونتيجتها، فلقد أعتبر النظام المحاسبي المالي الصورة الصادقة إنعكاس لمبدأ الأهمية النسبية. (2)

تتمثل نتائج تطبيق النظام المحاسبي على جودة المعلومات في الآتي :

1. ترقية المؤسسات الاقتصادية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح بإعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

(1) رضوان حلوة حنان مرجع سابق، ص 198.

(2) المرجع السابق، ص 197.

2. التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل إتخاذ قرارات الإستثمار.
3. الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، وتقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية.
4. ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي.
5. يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صورة صادقة لها بين المستثمرين.
6. يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل.
7. يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيراً أمنياً مالياً يشارك في إسترجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.
8. تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية. (1)

يتجسد الدور الأساسي للمحاسب القضائي في تشجيع منظمات الأعمال على مقاومة الإحتيال والخداع من خلال تحديد نقاط الضعف التي من خلالها وباستخدام المهارات البشرية المحاسبية يمكن التلاعب وإجراء الإحتيال. كما يساعد المحاسب القضائي المنظمات في وضع نظم الرقابة الداخلية وكذلك تحديد الإجراءات التي من خلالها يمكن كشف أي محاولة للإحتيال وذلك بمعاونة القيادات الإدارية ذوي المهارة والخبرة والتي تحول دون وقوع المنظمة في عمليات الإحتيال. ويتم الإعتماد على المحاسب القانوني في حالة الحاجة الى تحليل وتفسير وتلخيص وتقديم المشكلات المالية والقضايا المالية والقضايا التجارية المتعلقة بها في إطار مفهوم ومدعوم بشكل مناسب، ويتم إشراكه أيضاً في الممارسات العامة أو توظيفه من قبل شركات المساهمة العامة، شركات التأمين، والشرطة والهيئات الحكومية وكذلك أي منظمات أخرى ويتم الشراكه فيما يلي:

1. التحليل والتحقيق في الأدلة المالية.
2. تطوير برمجيات تساهم في عملية تحليل وتقديم الأدلة المالية.

(1) فورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص 282.

3. يساعد الشرطة في الربط بين الأدلة التي تم الحصول عليها وعرض وتجميع المستندات وإظهارها في تقريره.

إن التطور الإقتصادي الذي شهده العالم خلال السنوات القليلة الماضية وما نتج عنه من تأسيس الشركات بجميع أنواعها لممارسة الأنشطة التجارية المختلفة وإستحداث تعاملات مالية مختلفة أدى إلى تعقيد هذه المعاملات ووصول الكثير منها إلى أروقة المحاكم مشيراً إلى أن الخبرة المحاسبية غنيت بالكثير من الأمور المتعلقة بالنزاعات التجارية والتركات وجرائم الإختلاس والتدليس والخروقات القضائية والتصنيفات والتحكيم وغيرها مما أدى الى قيام شركات المحاسبة والمراجعة بإنشاء قسم للخبرة المحاسبية مشيراً إلى أن دولة قطر أصبحت في أنظار العالم في هذا المجال، وقال أن الخبرة المحاسبية التي يتطلبها القاضي عندما يتم النظر في دعاوي المنازعات التجارية والمالية تكون ناتجة عن عجز القاضي عن إصدار حكمه في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية بسبب عدم قدرته على الجزم بصحة هذه المستندات لعدم قدرته على الإلمام بها خاصة إذا تعلقت وقائع النزاع بأمر فنية محاسبية متخصصة تخرج عن نطاق قدراته وإمكانياته العلمية، وحتى لا يهتم القاضي بإنكار العدالة فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء لمساعدته في إثبات الوقائع وفك الطلاسم، ويوضح حسين العبيد أنواع الخبرة فيقول أنها تقسم إلى نوعين خبرة قضائية وهي التي يقوم فيها القاضي بالإستعانة بالخبير المحاسبي أو يطلبها أحد أطراف الدعوى لتقديم تقرير فني حول المستندات أو الوقائع محل الدعوى بحيث يستطيع القاضي من خلال هذا التقرير إصدار الحكم العادل بعد وصوله لقناعة مبنية على أسس علمية، أما النوع الثاني فهي الخبرة الإستشارية وهي الخبرة التي تتم خارج المحكمة بحيث يقوم أحد أطراف الدعوى بطلب خدمة تقرير محاسبي بدون حلف يمين عن طريق اللجوء إلى أهل الخبرة والإختصاص ومكاتب المراجعة للحصول المشورة حتى تكون ضمن حافظة المستندات المقدمة الى المحاكم وهذا بلا شك سيقبل فترة القاضي للنظر في القضية إذا وجد لها تنظيم معين. كما إن البعض يعتبر الخبرة الإستشارية لا يرقى تقريرها إلى مستوى الخبرة القضائية من الناحية القانونية لكون معد التقرير لم يحلف اليمين وتناسوا أن المحاسب القانوني قد أدى اليمين أمام الوزير أو من ينوب عنه وهذا بخلاف إستقلالية المحاسب القانوني كما وأنه لابد من وضع معايير فنية صارمة وموضوعية لإختيار الخبير من خلال لجنة من كبار المراجعين المعترف لهم بالخبرة والكفاءة الفنية. الرقابة على أعمال الخبير من خلال وضع برامج الرقابة النوعية على أعمال الخبرة وتقييم أعمالهم وادائهم المهني من خلال لجنة من الخبراء. وإشارة أيضاً إلى أن أتعاب الخبرة القانونية يؤدي إلى إحجام العديد من الخبراء الحقيقيين الذين يملكون الخبرات والقدرات ذات الفعالية في مجال المحاسبة والمجالات الأخرى⁽¹⁾.

الحادي عشر: دور المحاسب القضائي في تحليل القضية أمام المحكمة:

(1) رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص 198 .

تمكن المحاسب القضائي من تقديم شهادته بصفته شاهد خبير في التقرير الذي قدمه للمحكمة بأسلوب يمكن فهمه من قبل القضاة وغيرهم وتمكن من إقناعهم بمحتوياته والإستنتاجات الصحيحة التي توصل إليها ونال قبول القضاة لكشف الحقيقة وتحقيق الإنصاف بين أطراف القضية، وذلك بسبب الشرح الوافي والكافي وفهمه العميق بالجوانب المحاسبية المتعلقة بالقضية، والفرق بين المحاسب القضائي والمراجع الخارجي من خلال التعبير المستخدم، ففي التقرير الذي ينشره المحاسب القضائي يستعمل تعبير "في رأي" لتعبر عن شخصه كمفرد بخلاف تقرير المراجع الخارجي الذي يذكره عبارة "نحن فحسنا" التي تعبر عن الجمع أي المراجع وشركة المراجعة التي ينتمي إليها وبالنتيجة يمكن تلخيص المساعدة التي قدمها المحاسب القضائي للمحكمة بالآتي⁽¹⁾:

1. المساعدة في الحصول على الوثائق اللازمة لدعم الإهتمامات أو دحضها.
2. استعراض الوثائق ذات الصلة بإعطاء تقييم المساعدة للاستجواب.
3. المساعدة في صياغة الأسئلة المتعلقة بالأدلة المالية وتقديم المساعدة للإستجواب.
4. المساعدة في فهم المسائل المالية المتعلقة بالقضية.
5. استعراض الأضرار والإبلاغ عن كل من نقاط القوة والضعف في المواقف المتخذة.
6. المساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات.

بناء على ما تقدم تصل الباحثة إلى نتيجة مفادها أن للمحاسبة القضائية دورها المهم الذي يساعد في ضبط الممارسات والمعلومات المحاسبية من خلال إجراءاتها وآلياتها وأساليبها ومن خلال ما يمكن أن يقدمه المحاسب القضائي بتحديد ما إذا كان هناك مخالفات متعلقة بالاهمال في ممارسة المهنة في جانب عدم الإلتزام بخلاقيات المهنة أو عدم الإلتزام بتطبيق معايير المحاسب المالية ومعايير المحاسبة القضائية فضلاً عن مساعدته في إكتشاف المعلومات غير الملائمة والغير الموثوقة وعليه اذا كان هذا فيما يتعلق بالأداء المحاسبي فإن المحاسب القضائي في جانب آخر يمكنه أداء تحقيقات أو إستشارات أو خدمات تساعد المهتمين بتطبيق القانون خاصة في مجالات الخصومات القضائية المدنية التي تتعلق بإدعاءات الأضرار الإقتصادية بسبب ممارسات الغش المعتمد او أي مخالفات مالية أخرى.

خلاصة الفصل:

إن جودة المعلومات المحاسبية تعني قيمة المعلومات التي يتمثل دورها في التقليل من حالة عدم التأكد عند المستفيدين منها وبالتالي يفترض إنها تشعرهم بالقدرة على إتخاذ القرارات التي تكون أقل ضرراً وأكثر نفعاً أي أنها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح وتقلل من الخسائر ويكون للمعلومات جودة قيمة بقدر التقليل من احتمالات المخاطر.

كما حظي مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بإهتمام كبير من المعاهد والمنظمات المهنية حيث حددت الجمعية الأمريكية ثلاثة معايير لتقييم جودة المعلومات المحاسبية تمثلت في

(1) د. ساكار ظاهر عمر أمين ، يعقوب أحمد حمة سعيد ، دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصدقية بالقوائم المالية – دراسة حالة في محاكم إقليم كوردستان ، (بغداد : دار التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلة التقني ، المجلد 30، العدد 4، 2017م) ، ص 382.

الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة كما إن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير في تقييم نوعية المعلومات. وتحدد مجموعة الخصائص النوعية لإستخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية. كما إن للمحاسبة القضائية دورها المهم الذي يساعد في ضبط الممارسات والمعلومات المحاسبية من خلال إجراءاتها وآلياتها وأساليبها من خلال ما يمكن ان يقدمه المحاسب القضائي من معلومات محاسبية غير ملائمة وموثوقة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن المصارف السودانية

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن مصارف السودان

أولاً: المصارف (البنوك):

أصل كلمة مصرف بكسر الراء في اللغة العربية مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد، وهي اسم مكان على وزن (مفعِل) ويقصد به المكان الذي يتم فيه الصرف، وقد كانت الغاية من إطلاق الكلمة في الإستعمال العربي هي إيجاد مقابل في اللغة لكلمة البنك ذات الأصل الأوربي⁽¹⁾. وكلمة مصرف العربية لم تحل محل كلمة بنك الأوربية، والتي ما زالت مستعملة حتى اليوم في البلدان العربية وكما يبدو فهي كلمة سحرية⁽²⁾. أما أصل الكلمة في اللغات الأوربية، فيقال أنه مشتق من الكلمة الإيطالية (Banco) والتي تعني المنضدة والطاولة التي كان يجلس عليها الصرافون في شمال إيطاليا لبيع واستبدال العملات⁽³⁾. يعرف المصرف بأنه المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة يقوم المصرف بإثمارها أو جمعها أو تميمتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل ولقاء ربح مناسب⁽⁴⁾. وهو تعريف شامل لجميع أوجه نشاط المصرف وواقعي. كما يعرف أيضاً المصرف بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها وهو همزة الوصل بين المدخر والمستثمر⁽⁵⁾. كما يقصد بالمصرف بالشركة المالية التي تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لفرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إستثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة⁽⁶⁾.

إن معظم التشريعات لم تتعرض في تعريفها للمصارف في ذكر خصائصها أو أوجه نشاطها سوى ذكر أن المصارف مؤسسات تتولى تلقي المدخرات من الجمهور، فلم يذكر القانون الإنجليزي

(1) حسن أحمد حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتوافق والشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار التراث، 1991م)، ص31.

(2) سيد الهواري، إدارة البنوك، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1983م)، ص11.

(3) الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، 1994م)، ص18.

(4) جعفر الجزار، البنوك في العالم أنواعها وكيف نتعامل معها، (بيروت: دار النفائس، 1984م)، ص100.

(5) غسان عساف وآخرون، إدارة المصارف، (عمان: دار صفاء للنشر، 1993م)، ص6.

(6) فلاح حسن عداي و مؤيد عبدالرحمن : إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، (عمان: دار وائل للنشر ط2، 2003م)، ص13.

شيئاً عن تعريف المصارف ولكنه عرف الصيرفي الذي يمارس أعمال المصارف، أما المشرع المصري فتعرض لتعريف المصارف في التفرقة بين المصارف التجارية عن غيرها⁽¹⁾، وفي الأردن عرف المصرف بأنه الشركة التي رخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية⁽²⁾.

في السودان فقد عرف قانون بنك السودان لسنة 2002م المصرف بأنه (شركة مسجلة بموجب أحكام قانون الشركات لسنة 1925م، بعد إستيفاء متطلبات قانون العمل المصرفي)⁽³⁾، وقد تم إستخدام كلمة مصرف في قانون 2002 بديلة لكلمة بنك التي كانت مستعملة في قانون 1959م.

ثانياً: أنواع المصارف (البنوك):

بمثل ما كانت هناك تعريفات مختلفة لمصرف أيضاً هناك تصنيفات متعددة لأنواع المصارف، فقد صنفت المصارف إلى أنواع وفق إعتبارات معينة حيث تم تقسيمها حسب طبيعة النشاط إلى⁽⁴⁾:

1. مصارف مركزية.
2. مصارف تجارية.
3. مصارف زراعية.
4. مصارف صناعية.
5. مصارف عقارية.
6. مصارف وصناديق الإيداع.

من حيث الملكية قسمت المصارف إلى:

1. مصارف تعاونية والتي تعود ملكيتها إلى شخصيات اعتبارية.
2. المصارف الخاصة هي المصارف التي يمتلكها الأفراد الطبيعيين.

أما من حيث طبيعتها فقد قسمت المصارف إلى:

1. مصارف القطاع الخاص.
2. مصارف القطاع العام.
3. مصارف القطاع المختلط.

أما من حيث الجنسية صنفت المصارف إلى:

1. مصارف أجنبية.
2. مصارف وطنية.
3. مصارف إقليمية.

(1) محمد فرح عبد الرحيم، مرجع سابق، ص21.

(2) مهدي فكري العلمي، استراتيجية جذب الودائع المصرفية، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، 2009م)، ص1.

(3) الوثائق عطا المنان محمد أحمد، قوانين العمل المصرفي والتجاري في السودان، (الخرطوم: معهد الدراسات المصرفية والمالية)، ص10.

(4) خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، (عمان: دار المناهج، 2001م)، ص ص 138-140.

4. مصارف دولية.

أيضاً يمكن تصنيف المصارف حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

1. المصارف التجارية : وهي التي تمتاز بقبولها للودائع الجارية تحت الطلب، وتكون قروضها في العادة قصيرة الأجل وبهدف التجارة.

2. المصارف المتخصصة : فهي التي تخصصت في مجال معين كالمصارف الزراعية والعقارية والصناعية ومصارف الثروة الحيوانية وغيرها وتمتاز باهتمامها بالمشاريع التي تتطلب مبالغ كبيرة من المال وقروضها طويلة الأجل وبأن بعضها لا يفتح حساب جارية للأفراد.

3. المصارف المركزية : وهي مملوكة للحكومة وتقوم بأعمال ذات طبيعة إشرافية ورقابية، وتعتبر مؤسسة هامة تقوم على تنظيم حركة التمويل والسياسة النقدية للدولة.

كما توجد مصارف استثمار وأشباه المصارف كالمؤسسات المالية التي عملها شبيه بعمل المصارف لكنها لا تتطابق تماما معها، ومن أمثلتها شركات التأمين والصناديق البريدية التي تستقبل مدخرات الأفراد⁽²⁾.

يلاحظ أن الجهاز المصرفي السوداني يشمل المصارف والمؤسسات المالية ويتكون من الآتي:

1. البنك المركزي.

2. البنوك التجارية.

3. البنوك المتخصصة.

يبلغ عدد المصارف المتخصصة في السودان حسب إحصائية بنك السودان المركزي للعام 2017م خمسة مصارف لديها (134) فرعاً، وهي (مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية، البنك الزراعي السوداني، مصرف التنمية الصناعي، بنك الإستثمار المالي، وبنك الأسرة). أما المؤسسات المالية، فتشمل شركات الصرافة وشركات السودان للخدمات المالية المحدودة، صندوق ضمان الودائع المصرفية، سوق الخرطوم للأوراق المالية، سوق التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتحويل الصادرات⁽³⁾

ثالثاً: التعريف ببنك السودان المركزي:

أنشأ بنك السودان المركزي في العام 1959م وبأشر نشاطه في 1960/2/2م بديلاً للجنة العملة التي كانت تقوم ببعض مهام المصرف المركزي قبل الاستقلال⁽⁴⁾، وفقاً لقانون بنك السودان لسنة 2002م تعديل 2006م، فإن أغراض البنك تتمثل في الآتي⁽⁵⁾:

(1) زيادة رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، (عمان : دار وائل للنشر، 2002م)، ص5.

(2) عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، ط3، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2007م)، ص ص61-62.

(3) مصطفى إبراهيم أحمد، أثر القرار الإنتمائي على كفاءة الأداء في المصارف التجارية السودانية، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2010م)، ص86.

(4) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون 2010م، ص 52.

(5) موقع بنك السودان على الإنترنت، صفحة قوانين، 17/9/2012 7 am www.cbos.gov.sd

1. تأمين إستقرار الأسعار والمحافظة على إستقرار سعر الصرف وكفاءة الأسلوب المصرفي وإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها.
 2. وضع السياسة النقدية وتنفيذها إعتماًداً في المقام الأول على آليات السوق بما يساعد على تحقيق الأهداف القومية للاقتصاد القومي الكلي بالتشاور مع وزارة المالية.
 3. تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.
 4. العمل بإعتباره مصرفاً للحكومة ومستشاراً ووكيلاً لها في الشئون النقدية والمالية.
 5. الالتزام في أدائه لواجباته وتحقيق أغراضه وممارسة سلطاته وإشرافه ورقابته على الأسلوب المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المصرفية التقليدية.
- يتكون الهيكل الإداري للبنك من مجلس للإدارة مكون من تسعة أشخاص من ذوي الكفاءة والخبرة، بالإضافة للمحافظ ونائبيه الذين يمثلون الإدارة العليا، أما الإدارة التنفيذية فتتكون من خمسة قطاعات تضم خمس عشرة إدارة، أما الفروع المصرفية فتبلغ إثني عشر فرعاً موزعة على أنحاء السودان⁽¹⁾.

رابعاً: تعريف المصارف التجارية:

تؤدي المصارف التجارية في كل بلدان العالم دوراً حيوياً وتمييزياً للنشاطات الاقتصادية سواء التجارية منها، الصناعية، الزراعية أو القطاع الخدمي، وتاريخياً تقوم المصارف التجارية بوظيفة الوسيط بين المدخرين والمقترضين، فهي تعمل على قبول الودائع وتوظيفها في مختلف القطاعات الإنتاجية بغرض تحقيق الأرباح.

تعددت التعريفات التي تناولت المقصود بالمصارف التجارية وتطورت مع تطور الوظائف الخاصة بالبنوك التجارية، ويمكننا فيما يلي نستعرض بعض من هذه التعريفات:

المصارف التجارية هي إحدى مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في النقود بأشكال مختلفة ويكون عملها الأساسي وبصفة معتادة قبول الودائع بأنواعها لإستعمالها في عمليات مصرفية إئتمانية وتمويلية سواء أن كانت داخلية أو خارجية⁽²⁾. كما عرفت المصارف التجارية بأنها تلك المصارف التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة بما يحقق أهدافها ودعم الاقتصاد القومي، بالإضافة لمباشرة عمليات تنمية الإيداع والإستثمار المالي بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية⁽³⁾. ويقول آخر المصارف التجارية تلك المصارف التي تقوم بقبول الودائع بأنواعها المختلفة الجارية والإدخارية والإستثمارية وتدفع عند الطلب أو حسب

(1) بنك السودان المركزي، مطبقات اليوبيل الذهبي، فبراير 2010م، ص 3.

(2) أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع أسلوب نقدي واقتصادي عالمي جديد (القاهرة: مكتبة مدبولي 1999م)، ص 19.

(3) عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م)، ص 53.

الأجل المحدد وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق الأهداف القومية للاقتصاد وتباشر عمليات التمويل والإستثمار والخدمات المصرفية للحصول على الأرباح وفقاً للسياسة النقدية التي يصدرها المصرف المركزي⁽¹⁾.

هذه التعريفات المتعددة تناولت وظيفة المصارف التجارية المتمثلة في قبول الودائع بأنواعها المختلفة، وتقديم الخدمات المصرفية ومنح التمويل، وتحقيق الهدف الربحي مع تضمين الأهداف القومية للاقتصاد على أن يتم ذلك وفقاً لسياسات المصرف المركزي.

خامساً: السمات المميزة للمصارف التجارية:

تتسم المصارف التجارية بثلاثة سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وهي⁽²⁾:

1. الربحية:

إن أرباح المصارف أكثر تأثراً بالتغير في الإيرادات، فإذا زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة تبع ذلك زيادة في الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات، وهذا يقتضي ضرورة السعي لزيادتها. وعادة ما تعتمد المصارف التجارية على الودائع كمصدر رئيس للموارد وتدفع عوائد عليها تقل عن العائد المحقق فعلاً ليذهب الفرق في الأرباح المتولدة لصالح المالك.

2. السيولة:

إن إعتقاد المصارف في مواردها على ودائع تستحق عند الطلب يستلزم الإستعداد الكامل للوفاء بها في أي لحظة دونما تأخير، لأن مجرد إشاعة عن عجز سيولي لدى المصرف كفيلة بزعزعة ثقة المودعين ودفعهم لسحب أرصدهم مما يعرض المصرف للإفلاس.

3. الأمان:

تعمل المصارف التجارية عادة برأسمال صغير لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن (10%) وهذا يعني صغر حافة الأمان للمودعين الذين يعمل المصرف على إستثمار أموالهم، فالمصرف التجاري لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن رأس المال، لأن أي زيادة بعد رأس المال قد تطل أموال المودعين.

سادساً: الوظائف والأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية:

تنقسم الوظائف والأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية إلى جزئين يمثل الجزء الأول وظائف وأنشطة رئيسية، بينما يختص الجزء الثاني بالوظائف والأنشطة الفرعية، هذا وقد تطورت أنشطة المصارف التجارية تطوراً ملحوظاً مما جعل الكثيرين يطلقون عليها بنوك كل الخدمات أو السوبر ماركت المصرفي الذي يجد فيه العميل كل ما يطلبه ويحتاجه⁽³⁾.

(1) محمد عوض الكريم الحسين، أعمال المصارف وشركات التأمين في الأسلوب المالي الإسلامي، (مدني: جامعة الجزيرة، معهد إسلام المعرفة، 2007م)، ص 14.

(2) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2006م)، ص 10.

(3) رمضان الشراح، وآخرون، البنوك التجارية، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة، 1999م)، ص 29.

1. الوظائف والأنشطة الرئيسية:

- أ. قبول الودائع: وتعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية.
- ب. تقديم العروض: يمثل نشاط الإقراض الإستخدام الرئيسي لموارد المصرف التجاري وهي تقوم بتوظيف النسبة الأكبر من مواردها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ج. وظيفة الإستثمار: وهي تتعلق بإستثمار الأموال الفائضة وعادةً ما يوازن المصرف في توظيفه للأموال بين وظيفتي الإقراض والإستثمار.

2. الوظائف والأنشطة الفرعية:

شهدت أنشطة المصارف التجارية تطوراً كبيراً نتيجة للمنافسة القوية التي تحكم عمليات القطاع المصرفي وفيما يلي عرض لبعض الوظائف والأنشطة المصرفية الفرعية والحديثة⁽¹⁾:

- أ. التحصيل لصالح العملاء.
- ب. الشراء وبيع الأوراق المالية.
- ج. إصدار خطابات الضمان.
- د. تقديم خدمات إستشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم.
- هـ. المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية والخدمية.
- و. خدمات نقاط البيع⁽²⁾.
- ز. إصدار الشيكات السياحية.
- ح. فتح الاعتمادات المستندية.
- ط. تقديم خدمات البطاقات الائتمانية.
- ي. شراء وبيع العملات الأجنبية.
- ك. تأمين الخزائن الحديدية للعملاء.
- ل. خدمات الصراف الآلي.
- م. صناديق الإستثمار.
- ن. المصرف الآلي.

(1) رشاد العصار وآخرون، دراسة تطبيقية في إدارة المصارف (عمان: دار صفاء، 1991م)، ص 17.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 244.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

في هذا المبحث يستعرض البحث الإجراءات الأولية قبل تحليل البيانات (تنظيف البيانات) معدل إستجابة أفراد العينة، تحليل البيانات الأساسية في عينة الدراسة، التحليل العاملي الإستكشافي، التحليل العاملي التوكيدي، الإعتماضية، الإرتباط بالإضافة إلى معرفة علاقة التأثير بين المتغيرات عن طريق تحليل المسار.

تم تصميم الإستبانة وفق مقياس ليكرت المتدرج، والذي يتكون من خمسة مستويات على النحو التالي "أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة" وتم توزيع عدد (300) إستبانة على عدد من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تمكنت الباحثة من إستلام ردود المبحوثين في فترة معقولة.

أولاً: تنظيف البيانات:

1. البيانات المفقودة:

إن فقدان العديد من البيانات أي تركها دون إجابة من قبل المبحوث تولد العديد من المشكلات قد تمثل في كثير من الأحيان تحيز المستجيب تجاه السؤال المحدد. أو قد يكون نتيجة نسيان المستجيب لذلك السؤال والقاعدة العامة في التعامل مع البيانات المفقودة هي أن لا تزيد عن (10%) من حجم الأسئلة فإذا زادت عن ذلك يجب التخلص من الإستبيان نهائياً بإعتباره غير صالح للتحليل وعليه يتم إستخدام طريقة المتوسط للتعامل معها إذا قلت عن الحد المقبول يتم حذفها. (Hair Jr et al 2016) (1).

2. الاجابات المتماثلة:

هي تشير إلى أن إعطاء المستجيب إجابة واحدة لكل فقرات الإستبيان قد يعني ذلك عدم إهتمام المستجيب لتلك الأسئلة وخاصة إذا كانت هنالك أسئلة عكسية في الإستبيان إذا إستحيل إعطاءها نفس الإجابة لذلك يجب أن يكون هنالك تشتت في إجابة المستجيبين بقدر الإمكان. ويتم التعرف على هذا من خلال إحتساب الإنحراف المعياري للإجابات فإذا كان هنالك إنحراف معياري

(1) أحمد عبد الله إبراهيم ، منهجية البحث العلمي ، (الخرطوم : دار المكتبة الوطنية ، 2013م) ، ص 110.

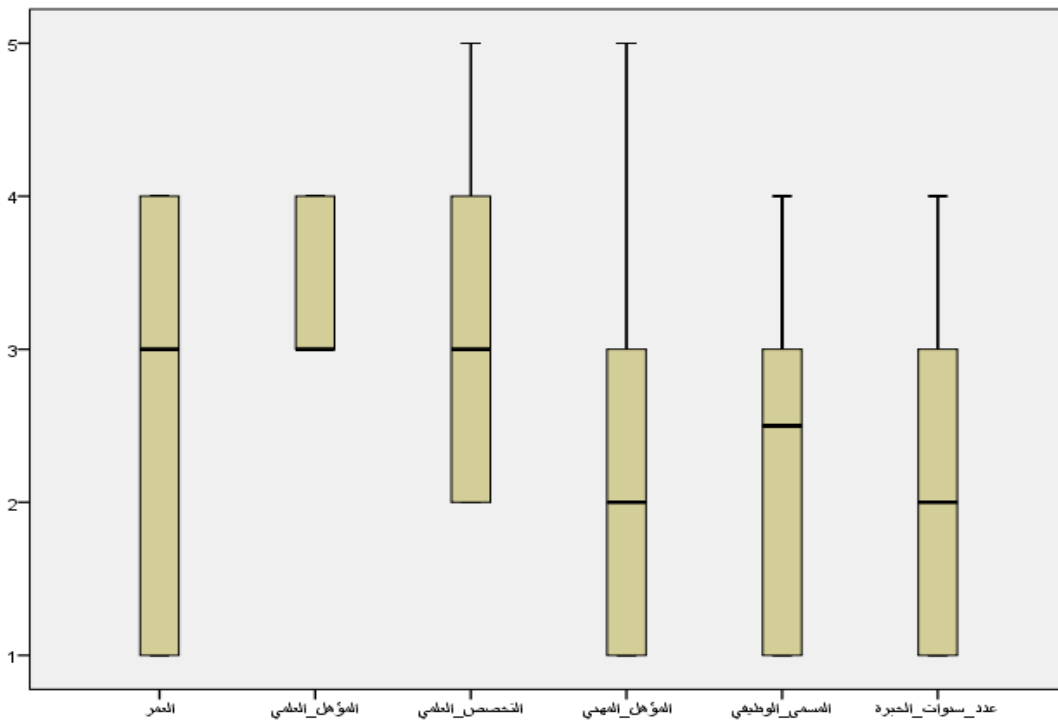
عالي يعني أن هنالك تشتت في الإجابات والعكس صحيح وعليه أي إستبيان يقل الإنحراف معياري عن 5(1).

3. تحليل القيم المتطرفة:

هي في الغائب تمثل إستجابة أو ردود صارمة على جميع الأسئلة. أي إعطاء المستجيب أجوبة لا تتوافق مع طبيعته أي أجوبة كاذبة. حيث أن تحليل القيمة المتطرفة يساعد في الحصول على نتائج منطقية ومقبولة، من خلال إختبار تلك القيم لم تم كشف أي إجابات متطرفة.

شكل (1/2/3)

البيانات المتطرفة



المصدر : اعداد الباحثة، 2019م

4. التوزيع الطبيعي للبيانات:

يشير التوزيع الطبيعي الي توزيع احتمالي مستمر كثير الإنتشار والإستعمال، يستخدم لوصف المتغيرات العشوائية التي تميل إلى التمرکز حول قيمة متوسطة وحيدة. عن طريق إحتساب كل من التفریط والإلتواء.

من خلال إحتساب قيم التفرطح والإلتواء إتضح أن كافة العبارات عند التوزيع الطبيعي(2).

(1) اوم سيكاران ، طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1998م)، ص 315.

(2) اوم سيكاران ، المرجع السابق ، ص 316.

ثانياً: معدل إستجابات العينة:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الإستبانة الموجه لعينة من الشركات، حيث تم توزيع (300) إستبانة، عن طريق العينة العشوائية تمكن الدارس من الحصول على (260) إستبانة من جملة الإستبانات الموزعة بنسبة (81%) ولم تسترد (40) إستبانات بنسبة (19%) من تم عمل تنظيف للبيانات وعليه تم إعداد ملخص لكل عمليات تنظيف البيانات وكذلك معدل الإستجابة كما في الجدول التالي :

جدول (1/2/3)
معدل إستجابة العينة

البيان	الإستجابة
1. مجموع الإستبانات الموزعة للمستجيبين	350
2. مجموع الإستبانة التي تم ارجاعها	310
3. الإستبانات التي لم تسترد	40
4. الإستبانات غير الصالحة نسبة لبياناتها المفقودة	0
5. الإسبانات غير الصالحة نسبة لإجاباتها المتشابهة	68
6. عدد الإستبانات الصالحة للتحليل	242
7. نسبة الإستجابة	%81

المصدر : اعداد الباحثة، 2019م.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وعددها (25) مصرف (WWW.kse.com.sd..) أما عينة عشوائية الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية وتتمثل في 9 مصارف، حيث تم توزيع عدد 300 إستمارة على الموظفين في المصارف عينة الدراسة،
رابعاً: أداة الدراسة:

عتمدت الدراسة على عدد من المقاييس هي الصدق الداخلي النهائي لأداة الدراسة من خلال إستخدام (Corrected Item - Total Correlation) والذي يقيس مدى الإتساق الداخلي بين درجة كل فقرة في البعد، والدرجة الكلية لجميع الفقرات الذي يتضمنها ذلك البعد ويعد السؤال الذي يكون له (0.40) فأكثر صالحاً أما إذا كان أقل من ذلك فإن هذه الفقرة تقيس شيئاً

مختلفاً عن المقياس ككل وتم تقسيم الإستییان إلى جزئین الأول البینات الشخصية، الجزء الثاني بینات الدراسة الميدانية، وفيما يلي البینات الشخصية لعينة الدراسة.

خامساً: البینات الشخصية:

إحتوت البینات الأساسية على ستة عناصر هي: العمر، والمؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المستوى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة.

1.العمر :

یوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (2/2/3)

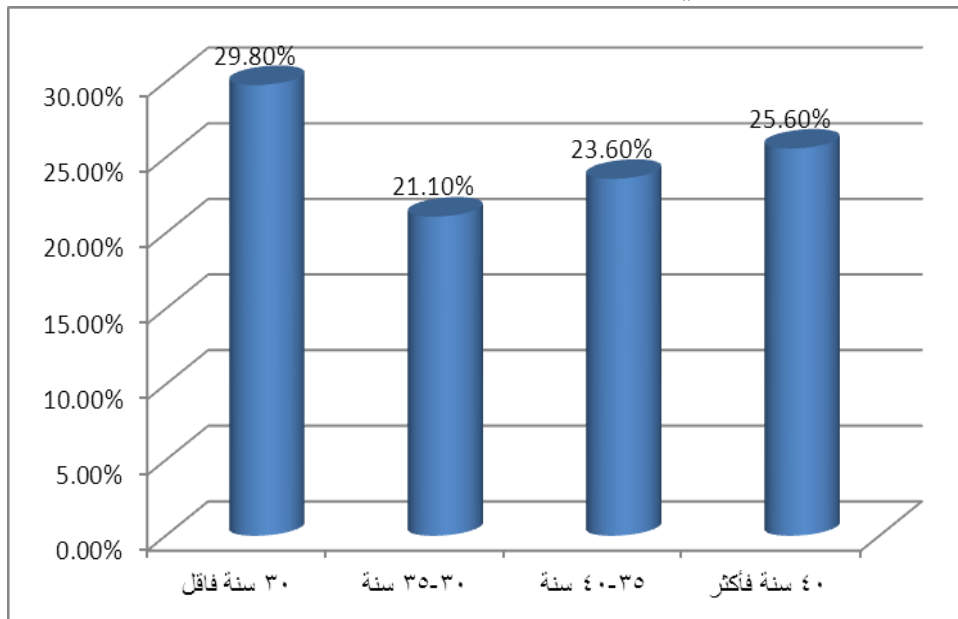
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر بالسنوات	العدد	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	72	29.8%
30-35 سنة	51	21.1%
35-40 سنة	57	23.6%
40 سنة فأكثر	62	25.6%
المجموع	242	100.0%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م.

شكل رقم (2/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2019م.

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل (2/2/3) توزيع حجم العينة حسب العمر حيث يلاحظ أن نسبة (29%) من أفراد العينة أعمارهم أقل من (30) سنة وهي النسبة الأكبر في العينة ونسبة (21%) من أفراد العينة أعمارهم من (30 - 35) سنة ونسبة (23%) أعمارهم من (35 - 40) سنة ونسبة (25%) أعمارهم أكثر من 40 سنة.

2. المؤهل العلمي :

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

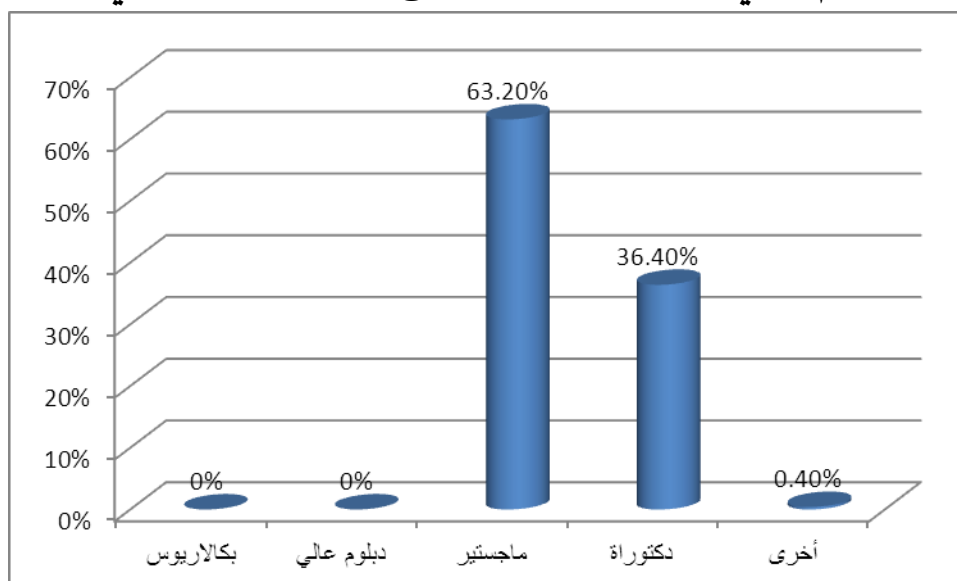
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	0	%0
دبلوم عالي	0	%0
ماجستير	153	%63.2
دكتورة	88	%36.4
أخرى	1	%0.4
المجموع	242	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م.

شكل رقم (3/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2019م.

يتضح من الجدول (3/2/3) والشكل (3/2/3) أن نسبة (63.2%) من أفراد العينة من حملة الماجستير ونسبة (36.4%) من حملة الدكتوراة، ونسبة (0.4%) من أخرى.

3. التخصص العلمي :

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (4/2/3)

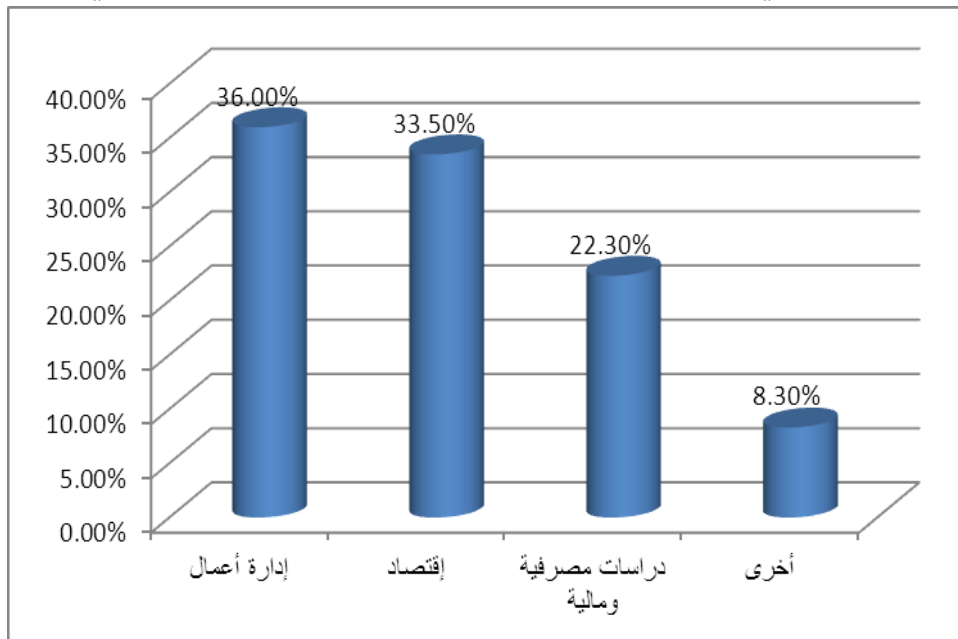
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
إدارة أعمال	87	36.0%
إقتصاد	81	33.5%
دراسات مصرفية ومالية	54	22.3%
أخرى	20	8.3%
المجموع	242	100.0%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م.

شكل رقم (4/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2019م.

يتضح من الجدول (4/2/3) والشكل (4/2/3) أن نسبة (36.0%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وأن نسبة (33.5%) تخصصهم اقتصاد، ونسبة (22.3%) تخصصهم دراسات مالية ومصرفية، ونسبة (8.3%) تخصصات أخرى.

4. المؤهل المهني :

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (5/2/3)

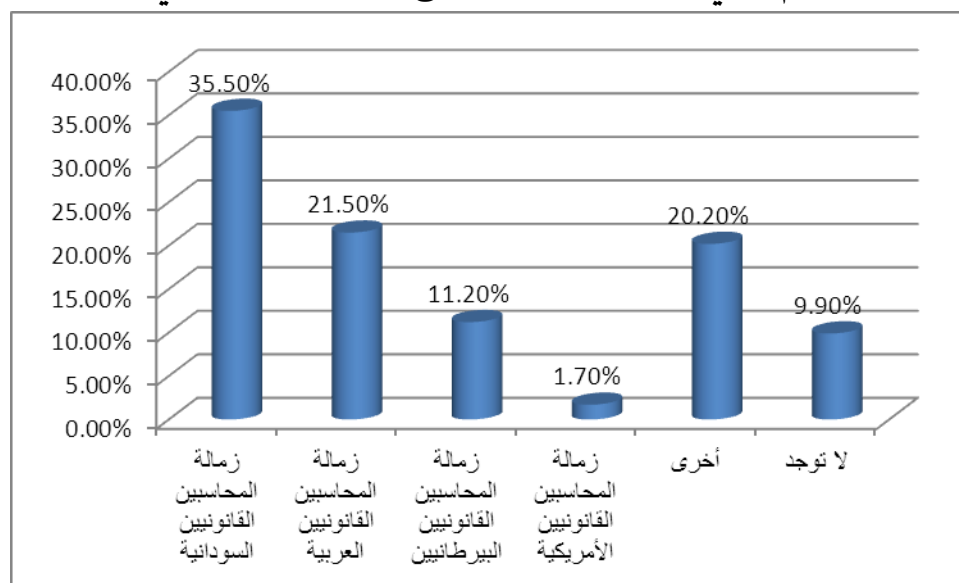
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
35.5%	86	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
21.5%	52	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
11.2%	27	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانيين
1.7%	4	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
20.2%	49	أخرى
9.9%	24	لا توجد
100.0%	242	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م.

شكل رقم (5/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2019م.

يتضح من الجدول (5/2/3) والشكل (5/2/3) أن نسبة (39%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين السودانيين وهي النسبة الأكبر ونسبة (24%) من زمالة المحاسبين القانونيين العربية ونسبة (12.4%) من زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ونسبة (1.8%) من زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ونسبة (22.5%) أخرى.

5. المسمى الوظيفي :

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي.

جدول رقم (6/2/3)

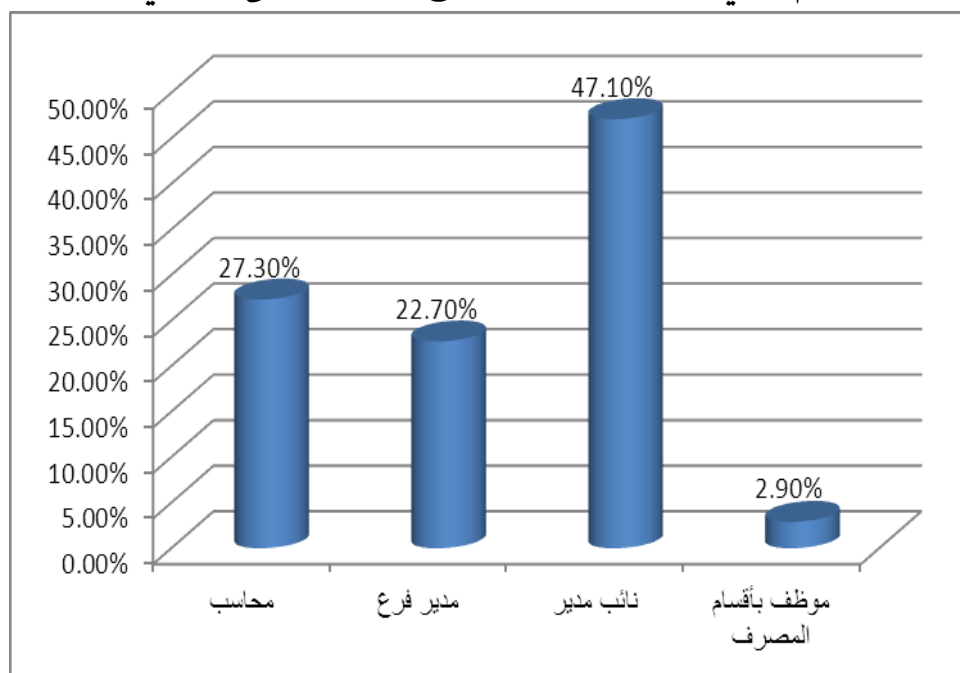
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	66	27.3%
مدير فرع	55	22.7%
نائب مدير	114	47.1%
موظف بأقسام المصرف	7	2.9%
المجموع	242	100.0%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م.

شكل رقم (6/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2019م.

يتضح من الجدول (6/2/3) والشكل (6/2/3) أن نسبة (27%) من أفراد العينة بدرجة محاسب بينما نسبة (22%) من أفراد العينة مدير فرع ونسبة (47%) يشغلون وظيفة نائب فرع ونسبة (2.7%) من أفراد العينة موظفين بأقسام المصرف.

6. سنوات الخبرة :

يوضح الجدول رقم (7/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (7/2/3)

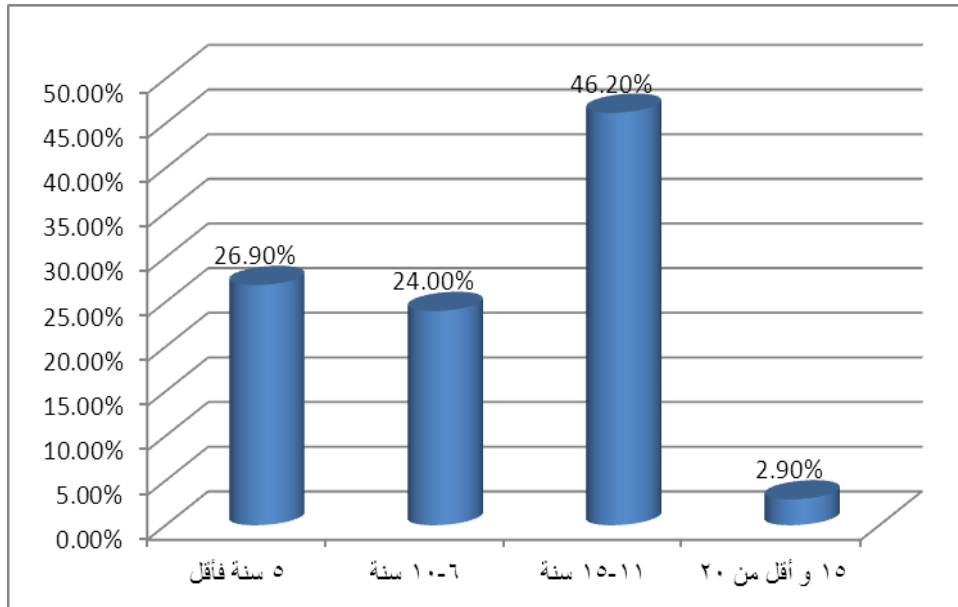
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنة فأقل	65	26.9%
6-10 سنة	58	24.0%
11-15 سنة	112	46.2%
15 و أقل من 20	7	2.9%
المجموع	242	100.0%

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م.

شكل رقم (7/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2019م.

يتضح من الجدول (7/2/3) والشكل (7/2/3) أن نسبة (24%) من أفراد العينة تقع ضمن الفئة (6-10) سنة بينما نسبة (46%) من أفراد العينة ضمن (11-15) وبينما نسبة (2.5%) من أفراد العينة تقع ضمن الفئة (15-20).

سادساً: نمذجة المعادلة الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية باستخدام البرنامج الإحصائي المتقدم SmartPLS V.3:

يتم تطبيق النمذجة الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية على مرحلتين الأولى تعني بيتقيم مقياس البحث عبر تحديد الصدق الظاهري والاتساق الداخلي لفقرات المقياس أما في الحالة الثانية تقوم الباحثة بإختبار فرضيات البحث عن طريق حساب معامل التحديد (R^2) ومعامل الارتباط (R) وقيمة t-values (Mutamil,2010:146) ويضيف (Hair et al,2017:34) مؤشر لتقييم جودة ومطابقة النماذج وفق معادلة النمذجة الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية هذا المؤشر هو جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية the standardized root mean square residual (SRMR) وفق هذا المؤشر فإن الأنموذج يكون مقبولاً إذا كانت قيمة مؤشر جودة المطابقة أقل من (0.08) ويتكون نموذج المسار من عنصرين، الأول الأنموذج الهيكلية الذي يدعى النموذج الداخلي الذي يستعرض المتغيرات، ويعرض النموذج الهيكلية العلاقات (المسارات) بين المتغيرات والثاني نماذج القياس أو ما يسمى بالأنموذج الخارجي الذي يشير إلى علاقات المتغيرات بفقراتها (Hair et al 2013:12) وتعمل PLS-SEM بكفاءة مع حجم العينة الصغير والنماذج المعقدة كما تقدم إمكانية التعامل بسهولة مع المقاييس (reflective and formative) كما يستفيد الباحثون عند تطبيق PLS-SEM من الكفاءة العالية في تقدير المعلمة وهذا ما يتجلى في تعظيم القوة الإحصائية. SmartPLS هو أحد البرامج المتخصصة الذي يطبق نماذج المسار وهي مخططات لعرض الفرضيات والعلاقات بين المتغيرات التي يتم قياسها عند تطبيق نمذجة المعادلة الهيكلية (Hair et al 2014:27) ويتم تشغيل البرامج خلال java Eclipse Program. تم تطوير البرامج من قبل (Ringle et al 2005) وقد إكتسب البرامج شعبية كبيرة منذ إنطلاقه سنة (2005) وذلك لأنه يحتوي واجهة سهلة الإستخدام فضلاً عن ميزة التقارير المتقدمة (Wong. 2013: 1).

سابعاً: إختبار جودة مطابقة أداة المقياس:

تعد الإستبانة Questionnaire الأداة الرئيسة المستخدمة في جمع البيانات التي تساهم في تحقيق أهداف البحث الحالي والتي صممت وفق مقياس seven-point likert ولتحقق من جودتها ومدى إمكانية تحقيقها للهدف الذي صممت لأجله، يجب إختبار الصدق الظاهري وصدق البناء والثبات لفقراتها.

1. الصدق الظاهري: قامت الباحثة بعرض الإستبانة بصيغتها الأولية على مجموعة من ذوي الخبرة والإختصاص في مجال المحاسبة. للتحقق من إمكانية فقرات الإستبانة المستخدمة لقياس متغيرات

البحث الحالي وأنها تتمتع بالصدق الظاهري، والتزاماً بالملاحظات المقدمة من قبل الخبراء قامت الباحثة بحذف وتعديل بعض الفقرات لكي تكون أكثر دقة ووضوح عند عرضها على المستجيبين.

2. صدق البناء: من أجل قياس صدق البناء (المفهوم) لقياس متغيرات البحث الحالي قام الباحثين بإجراء اختبار التحليل العاملي التوكيدي the confirmatory factor analysis والذي يتضمن (1) تحميل العوامل (2) the Composite (3) the average variance (CR) Reliability والذي يجب أن يكون أعلى من (0.70) وذلك باستعمال البرامج الإحصائي extracted (AVE) والذي يكون عندما تبلغ قيمته (0.50) وذلك باستعمال البرامج الإحصائي المتقدم Smart PLS.3 وكما يأتي:

ثامناً: التحليل العاملي:

للتحليل العاملي الإستكشافي أهمية في قياس الإختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الباحثة حيث يتم توزيع عبارات الإستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب إنحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى. أي أن التحليل العاملي الإستكشافي للمكونات الأساسية يهدف إلى التحويل الرياضي لعدد كبير من المتغيرات وعدد قليل من المكونات (العوامل) المستقلة المتعامدة ويتم ذلك التحويل على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات وكل عمود يتكون من متغيرات شديدة الترابط مع مكونها الأساسي، قليلة الارتباط مع المكونات الأخرى، وتحقق طريقة التباين الأقصى Varimax لتدوير المحاور عمودياً ذلك الهدف على نحو كبير ويمكن الحكم على أن متغير ما ينتمي إلى مكون معين من خلل تحميله loading على ذلك العامل وكلما إزدت القيمة المطلقة للتحميل زادت المعنوية الإحصائية، وبمراعات الشروط التي حددها Churchill,1979, Hair et al,1998 التي تتمثل في النقاط التالية⁽¹⁾:

- أن يكون معامل الثبات Alpha لكل عبارته أو متغير 0.6 أو أكثر.
- أن يكون معامل ارتباط كل عبارة أو متغير بالعامل أكبر من 0.2.
- أن يكون معامل تحميل العبارة أو المتغير على العامل الواحد 0.5 أو أكثر.
- أن لا تكون العبارة قد تم تحميلها على أكثر من عامل واحد في نفس الوقت.
- أن لا تقل قيمة إيجن Eigen Value لكل عامل عن واحد صحيح.

تاسعاً: جودة المقاييس:

يقدم هذا القسم تقارير عن نتائج إختبارات الصلاحية والموثوقية كوسيلة لتقييم سلامة المقاييس في هذه الدراسة (Sekaran, 2003).

تركيبة العوامل:

(1) Hair, J. F. et.al., **Muglivariate Data Analysis**, 5th Ed., NJ: Prentic-Hall Inc., 1998, P.10

تشير بنية العامل إلى الترابط بين المتغيرات التي يتم إختبارها. حيث يؤدي هذا النوع من التحليل إلى تقليل حجم البيانات وتلخيصها والإقلال من المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل مستنداً في ذلك إلى معامل الارتباط بين متغير وغيره من المتغيرات الأخرى (سامي، 2009 : 43). بغرض الحصول علي مصفوفة العوامل ونسبة لصغر حجم العينة كما أشار كل من (Goodhue, Lewis, & Thompson, 2012; Marcoulides& Saunders, 2006) يفضلون استخدام (PLS-SEM).

الجدول (8/2/3)

التحليل العاملي (حجم العينة: 242)

آليات المحاسبة القضائية	الموثوقية	الملائمة	القابلية للمقارنة	أساليب المحاسبة القضائية	إجراءات المحاسبة القضائية	
					0.623	إجراءات المحاسبة القضائية 1
					0.576	إجراءات المحاسبة القضائية 2
					0.527	إجراءات المحاسبة القضائية 3
					0.531	إجراءات المحاسبة القضائية 4
					0.531	إجراءات المحاسبة القضائية 5
					0.584	إجراءات المحاسبة القضائية 6
					0.564	إجراءات المحاسبة القضائية 7
					0.584	إجراءات المحاسبة القضائية 8
					0.577	إجراءات المحاسبة القضائية 9
				0.622		أساليب المحاسبة القضائية 1
				0.457		أساليب المحاسبة القضائية 2
				0.641		أساليب المحاسبة القضائية 3
				0.484		أساليب المحاسبة القضائية 4
				0.603		أساليب المحاسبة القضائية 5
				0.425		أساليب المحاسبة القضائية 6
				0.522		أساليب المحاسبة القضائية 7
				0.616		أساليب المحاسبة القضائية 8
			0.666			القابلية للمقارنة 1
			0.501			القابلية للمقارنة 2
			0.660			القابلية للمقارنة 3
			0.545			القابلية للمقارنة 4
			0.686			القابلية للمقارنة 5
		0.568				الملائمة 1

		0.594				الملائمة 2
		0.539				الملائمة 3
		0.508				الملائمة 4
		0.629				الملائمة 5
		0.609				الملائمة 6
	0.600					الموثوقية 1
	0.574					الموثوقية 2
	0.583					الموثوقية 3
	0.614					الموثوقية 4
	0.485					الموثوقية 5
	0.559					الموثوقية 7
	0.534					الموثوقية 8
0.539						آليات المحاسبة القضائية 1
0.591						آليات لمحاسبة القضائية 2
0.551						آليات المحاسبة القضائية 3
0.479						آليات لمحاسبة القضائية 4
0.672						آليات المحاسبة لقضائية 5
0.559						آليات المحاسبة لقضائية 6
0.629						آليات المحاسبة القضائية 7
0.551						آليات المحاسبة القضائية 8

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج smart pls, V.23

يتضح من الجدول (8/2/3) جميع فقرات الإستبانة النهائية حصلت على قيمة أعلى من (0.40) بما يؤكد عدم حذف أي فقرة وبما يشير أن درجة الإتساق الداخلي لها مقبول ويمكن الإعتماد عليها في إجراء التحليل الإحصائي.

عاشراً: مؤشرات جودة النموذج:

من أجل الحصول على جودة المقاييس يتم الإعتماد على كل من الموثوقية المركبة لتقييم الإتساق الداخلي وموثوقية المؤشرات الفردية ومتوسط التباين المستخرج (AVE) لتقييم صلاحية التقارب. وأيضاً يتم الإعتماد على الصلاحية التمييزية. عن طريق استخدام معيار Fornell-Larcker، وعمليات التحميل المتقاطع، وخاصة نسبة الارتباط غير المتجانس لفحص صلاحية التمييز (HTMT).⁽¹⁾

1. تحليل الاعتمادية:

(1) Churchill G.A. A Paradigm for Developing Better Measures of Marketing Constructs Journal, 1979, P. 194.

يستخدم تحليل الإتساق للعثور على الإتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1) تم إحتسابه بقيمة (ألفا كرونباخ) للعثور على إتساق البيانات الداخلي، إذا كانت قيم معامل الفا كرونباخ أقرب الى (1) يعتبر الإتساق الداخلي للمتغيرات كبير، ولإتخاذ قرار بشأن قيمة الفا كرونباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المرحلة الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally, 1967) إلى أن المصدقية من 0.50 - 0.60 تكفي وأن زيادة المصدقية لا أكثر من 0.80 وربما تكون إسراف.

ونظراً لقيود إختبار ألفا كرونباخ (Hair et al, 2017) اقترح أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من (0.7)، ومع ذلك، يعتبر ألفا كرونباخ من (0.50) فما فوق مقبولة في الأدب (Bowling, 2009)، وعلية فإنه من الأفضل تقنياً إستخدام مقياس مختلف لإحتساب الإتساق الداخلي، (CR). والجدول رقم (8/2/3) يوضح نتائج إختبار الفا كرونباخ والإتساق الداخلي بعد إجراء التحليل العاملي⁽¹⁾.

سادساً: إختبار الصدق والثبات:

للتأكد من أداة الدراسة ومدى صدقها وثباتها فقد تم إجراء الإختبار الفعلي لها عن طريق عرضها على عدد من المحكمين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها أما إختبار الصدق وثبات الدراسة تم إحتسابهم من خلال من خلال إيجاد معامل الفا كرونباخ وفقاً للجدول التالي:

الجدول (9/2/3)

معامل الإعتدائية ألفا كرونباخ والإتساق الداخلي

Composite Reliability	Cronbach's Alpha	
0.810	0.736	إجراءات المحاسبة القضائية
0.774	0.667	أساليب المحاسبة القضائية
0.751	0.583	القابلية للمقارنة
0.748	0.596	الملائمة
0.766	0.643	الموثوقية
0.796	0.708	آليات المحاسبة القضائية

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

إستناداً على إقتراح (Hair et all, 2010) في تحليل الإعتدائية على أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من (0.70) ولكن عند إستخدام برنامج (Smart PLS) تستخدم الموثوقية المركبة

(1) Barbara Gtaba Chnick and Linda S. Fidel, **Using Multivariate Statistic**, Third Edition, Harper Collins College Publishers, USA, 1996, P.69.

بدلاً من الفاكرونباخ لتقييم موثوقية الإتساق الداخلي لنموذج القياس وتقليدياً كان يتم التحقق من موثوقية الإتساق الداخلي باستخدام ألفاكرونباخ ومع ذلك فإنها ليست مناسبة لبرنامج (Smart PLS) لأنه حساس لعدد من البنود كما أن هذا الإجراء يولد تقصيراً شديداً عند تطبيقه على نماذج التحليل باستخدام البنود (Smart PLS) الجدول (9/2/3) يشر إلى أن جميع قيم (CR) أكبر من الشرط الذي حدده (Hair et al, 2017) بأن تزيد عن (0.7).

1. صلاحية التقارب:

تشير صلاحية التقارب المدى الذي ترتبط به العوامل الداخلية بشكل إيجابي مع التدابير البديلة لنفس البناء. أي مع بعضها البعض. حيث ينظر الباحثون إلى صلاحية التقارب عن طريق احتساب قيم متوسط التباين المفسر (AVE) بحيث لا تقل قيمتها عن (0.5). متوسط التباين المفسر AVE :

من خلال الجدول رقم (10/2/3) أن كل متوسطات التباين المفسر أكبر من (0.3):

جدول (10/2/3)

نتائج تحليل التباين AVE

Average Variance Extracted (AVE)	
0.322	إجراءات المحاسبة القضائية
0.305	أساليب المحاسبة القضائية
0.379	القابلية للمقارنة
0.332	الملائمة
0.320	الموثوقية
0.330	آليات المحاسبة القضائية

المصدر من إعداد الباحثة من نتائج برنامج (SMARTPLS)

من خلال بيانات الجدول (10/2/3) تشير قيم (AVE) على أنها اقل من (0.5). مما يدل على ضعف التفسير عند المتغيرات.

2. صحة التمايز: Discriminant Validity:

يتم استخدام معيار 1981 Formal- Larcker criterion لصحة التمايز وهو نهج شائع لتقييم صحة التمايز ويمكن تطبيقه عند استخدام برنامج SMART PLS.

تشير صلاحية التمايز إلى المدى الذي تكون فيه العوامل (المتغيرات) متميزاً حقاً عن العوامل الأخرى. وفيها يتم استخدام Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT). حيث ينظر الباحثون إلى صلاحية التمايز بأن لا تتعد القيم (0.8).

الجدول رقم (11/2/3)

صحة التمايز: Discriminant Validity

آليات المحاسبة القضائية	الموثوقية	الملائمة	القابلية للمقارنة	أساليب المحاسبة القضائية	إجراءات المحاسبة القضائية	
					0.567	إجراءات المحاسبة القضائية
				0.552	0.686	أساليب المحاسبة القضائية
			0.616	0.698	0.744	القابلية للمقارنة
		0.576	0.651	0.749	0.774	الملائمة
	0.566	0.720	0.622	0.697	0.778	الموثوقية
0.574	0.786	0.750	0.643	0.734	0.767	آليات المحاسبة القضائية

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول أعلاه يتضح أن قيم (HTMT) لم تتعد (0.8) أي أنها تحقق صلاحية التمايز بين المتغيرات.

3. معامل تضخم التباين: Variance inflation factor (VIF):

عامل تضخم التباين يحدد شدة العلاقة الخطية المتداخلة بين المؤشرات في نموذج القياس التكويني. بحيث يحدد إذا كانت هنالك تداخل بين المتغيرات، وعليه يجب أن لا تزيد قيمة عن (4).

جدول رقم (12/2/3)

معامل تضخم التباين: (VIF)

الموثوقية	الملائمة	القابلية للمقارنة	
2.638	2.638	2.638	إجراءات المحاسبة القضائية
2.355	2.355	2.355	أساليب المحاسبة القضائية
3.034	3.034	3.034	آليات المحاسبة القضائية

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

تشير قيم (VIF) لكافة المتغيرات بأنها أقل من (0.4) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي.

4. معامل التحديد (R² Value): R : Coefficient of Determination

يعتبر من أهم المقياس استخداماً لتقييم النموذج الهيكلي، حيث تتراوح قيمته من (0 إلى 1) حيث تشير المستويات العالية إلى دقة التقدير. حيث يرى الباحثين أن قيم (R²) أكثر من (0.75) تعتبر مقبولة.

الجدول رقم (13/2/3)

معامل التحديد R²

R Square Adjusted	R Square	
0.615	0.620	القابلية للمقارنة
0.701	0.704	الملاءمة
0.699	0.703	الموثوقية

اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول (13/2/3) يتضح أن معامل التحديد أقل من (0.75) أي أن هذه العوامل تفسر التغير على المتغيرات المستقلة بنسب بسيطة.

سابعاً: تحليل الارتباط: (Person Correlation):

الارتباطات بين متغيرات الدراسة :

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من (0.30) ويمكن إعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30 - 0.70) أما إذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (0.70) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرات ويلاحظ أن بعد (الإجراءات) يرتبط إيجابياً متوسط وبصورة معنوية مع بعد الأساليب حيث كانت قيمة الارتباط (0.686) وفي ذات الجدول يلاحظ أن بعد القابلية للمقارنة يرتبط إيجابياً قوياً حيث بلغت قيمة الارتباط (0.744). وارتباط إيجابي قوي مع الموثوقية حيث بلغت قيمة الارتباط (0.778%) كما يلاحظ من ذات الجدول أن المتغير المستقل (الأساليب) يرتبط إيجابياً معنوي متوسط مع آليات المحاسبة القضائية وأبعاد المتغير التابع (الملاءمة) حيث بلغت قيمة الارتباط (-0.734 - 0.749)، وارتباط معنوي متوسط مع أبعاد المتغير التابع القابلية للمقارنة والموثوقية حيث بلغت قيمة الارتباط (0.697 - 0.698) كما يرتبط المتغير المستقل (آليات المحاسبة القضائية) ارتباطاً قوياً مع

أبعاد المتغير التابع الموثوقية والملاءمة حيث بلغت قيمة الارتباط $0.750 - 0.789$ ، وارتباط معنوي متوسط مع القابلية للمقارنة حيث بلغت قيمة الارتباط (0.643) ، كما ارتبط المتغير التابع (القابلية للمقارنة) ارتباط معنوي متوسط مع المتغيرات التابعة (الملاءمة والموثوقية) حيث بلغت قيمة الارتباط $(0.622 - 0.651)$ ، كما ارتبط المتغير التابع (الملاءمة) ارتباط معنوي متوسط مع المتغير التابع (الموثوقية) حيث بلغت قيمة الارتباط (0.720) .

الجدول (14/2/3)

الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Person's Correlation Coefficient for All Variable

آليات المحاسبة القضائية	الموثوقية	الملائمة	القابلية للمقارنة	أساليب المحاسبة القضائية	إجراءات المحاسبة القضائية	
					1.000	إجراءات المحاسبة القضائية
				1.000	0.686	أساليب المحاسبة القضائية
			1.000	0.698	0.744	القابلية للمقارنة
		1.000	0.651	0.749	0.774	الملائمة
	1.000	0.720	0.622	0.697	0.778	الموثوقية
1.000	0.786	0.750	0.643	0.734	0.767	آليات المحاسبة القضائية

المصدر إعداد الباحثة من بيانات الدراسة 2019م

من الجدول (14/2/3) يتضح إن قيم الارتباط للمتغيرات من $(0.622$ و $0.767)$ هذا يدل على أن قيم الارتباط تندرج عند الارتباط المتوسط. حيث لا توجد قيم للارتباط تتجاوز (0.8) مما يدل أيضاً على عدم وجود ارتباط خطي متعدد.

المبحث الثالث إختبار الفرضيات

أولاً: نمذجة المعادلة البنائية: [SEM] Structural Equation Modeling

إعتمدت الباحثة في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقة الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وبمعنى أوسع تمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات. وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا تتناسب مع طبيعة الدراسة في هذا البحث وفيما يلي عرض مختصر لهذا الأسلوب ومبررات استخدامه.

ثانياً: تحليل المسار:

هو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعنى بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة، حيث أن نمذجة المعادلة البنائية تجمع بين أسلوب تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي (Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996).

يستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتداداً لتحليل الانحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار، أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات، The Modeling of Interactions وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والإرتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (Jeonghoon) 2002.

كما يختلف تحليل المسار عن تحليل الانحدار المتعدد فيما يلي⁽¹⁾:

1. أنه نموذج لإختبار علاقات معينة، بين مجموعة متغيرات، وليس للكشف عن العلاقات السببية، بين هذه المتغيرات.

(1) Joseph F. Hair J.R. and Others, **Multivariate Data Analysis with Readings**, Fourth Edition, Prentice- Hall Inc. New Jersey, USA, 1995, P. 43.

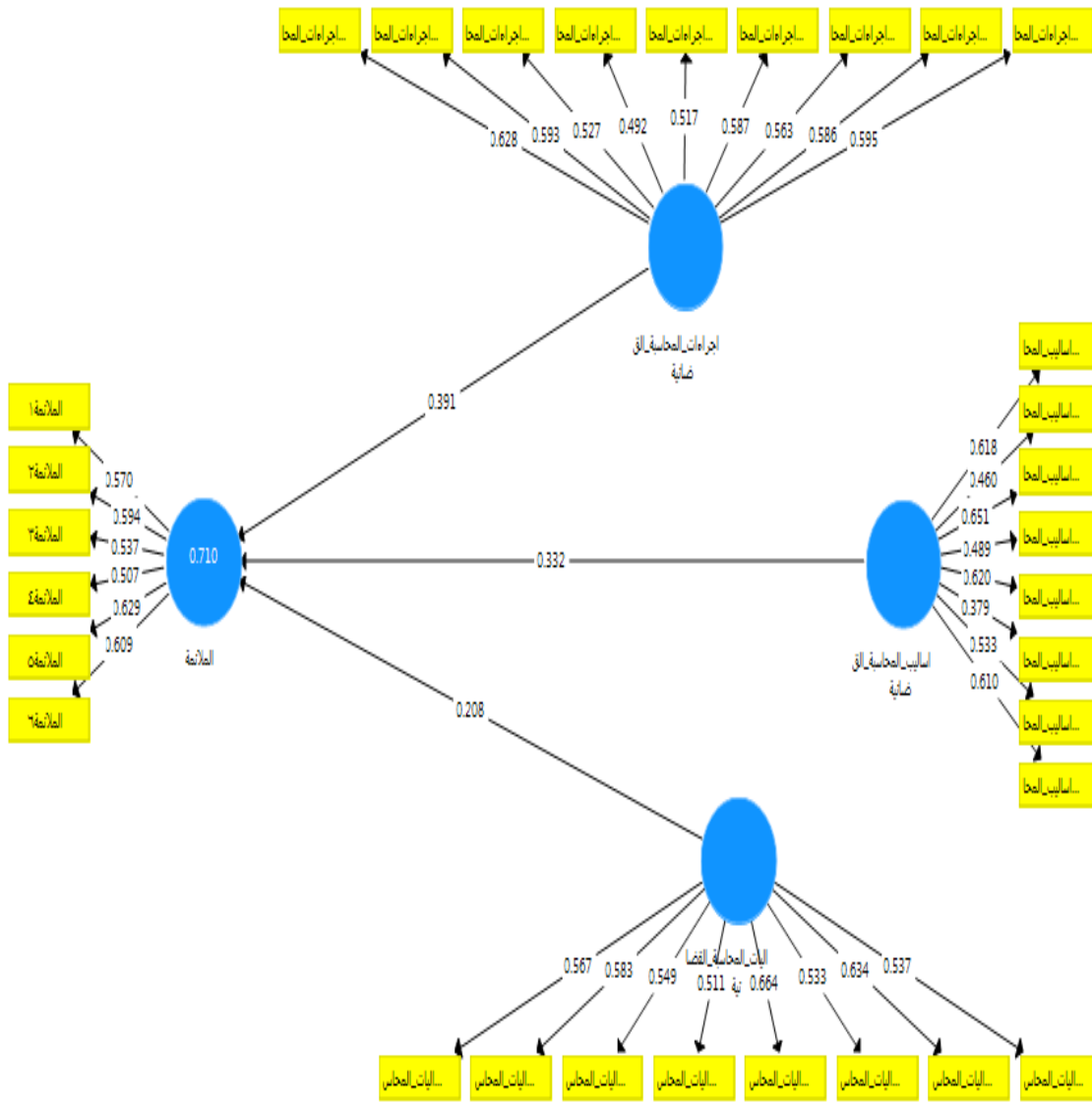
2. يفترض العلاقات الخطية البسيطة بين كل زوج من المتغيرات.
3. إن المتغير التابع يمكن أن يتحول إلى متغير مستقل بالنسبة لمتغير تابع آخر.
4. يمكن أن يكون في النموذج متغيرات وسيطة بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
5. تسهيل علاقات التأثير بين المتغيرات بغض النظر عن كونها متغيرات تابعة أو متغيرات مستقلة، والتي تمثل بسهم ثنائي الإتجاه في الشكل البياني للنموذج.
6. يعد نموذج تحليل المسار وسيلة، لتخليص ظاهرة معينة ووضعها في شكل نموذج مترابط، لتفسير العلاقات بين متغيرات هذه الظاهرة، مما يتطلب من الباحثة، تفسير السببية، وإتصال المتغيرات ببعضها البعض والتي تسمى بالمسارات.
7. معاملات المسارات في النموذج تكون معيارية.

1.الفرضية الرئيسية :

دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الملائمة)

الشكل (1/3/3)

العلاقة بين المحاسبة القضائية والملاءمة



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات تم الاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام أسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح، أيضاً تم الاعتماد على قيمة (T-statistic) اقل ذات القيمة عن (1.96) وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية والعكس صحيح، ان المسار من آليات المحاسبة القضائية إلى الملاءمة يساوي (3.019) وهو دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.003) والمسار من أساليب المحاسبة القضائية إلى الملاءمة يساوي (5.617) وهو دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) والمسار من إجراءات المحاسبة القضائية إلى الملاءمة (7.525) وهو دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000). حيث يوضح قيمة معامل التحديد (R2) تساوي (0.71) أي (71%) أي

أن العوامل الثلاث (أساليب وإجراءات وآليات المحاسبة القضائية تؤثر على الملائمة بنسبة (71%) .
والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار للتأكد من قبول الفرضية.
إختبار (Bootstrapping) لتقييم معنوية العلاقات:

الجدول رقم (1/3/3)
المسار من المحاسبة القضائية إلى الملائمة (Estimate)

P Values	T Statistics (O/STDEV)	Standard Deviation (STDEV)	Sample Mean (M)	Original Sample (O)	
0.000	7.525	0.052	0.394	0.391	إجراءات المحاسبة القضائية -> الملائمة
0.000	5.617	0.059	0.335	0.332	أساليب المحاسبة القضائية -> الملائمة
0.003	3.019	0.069	0.206	0.208	آليات المحاسبة القضائية -> الملائمة

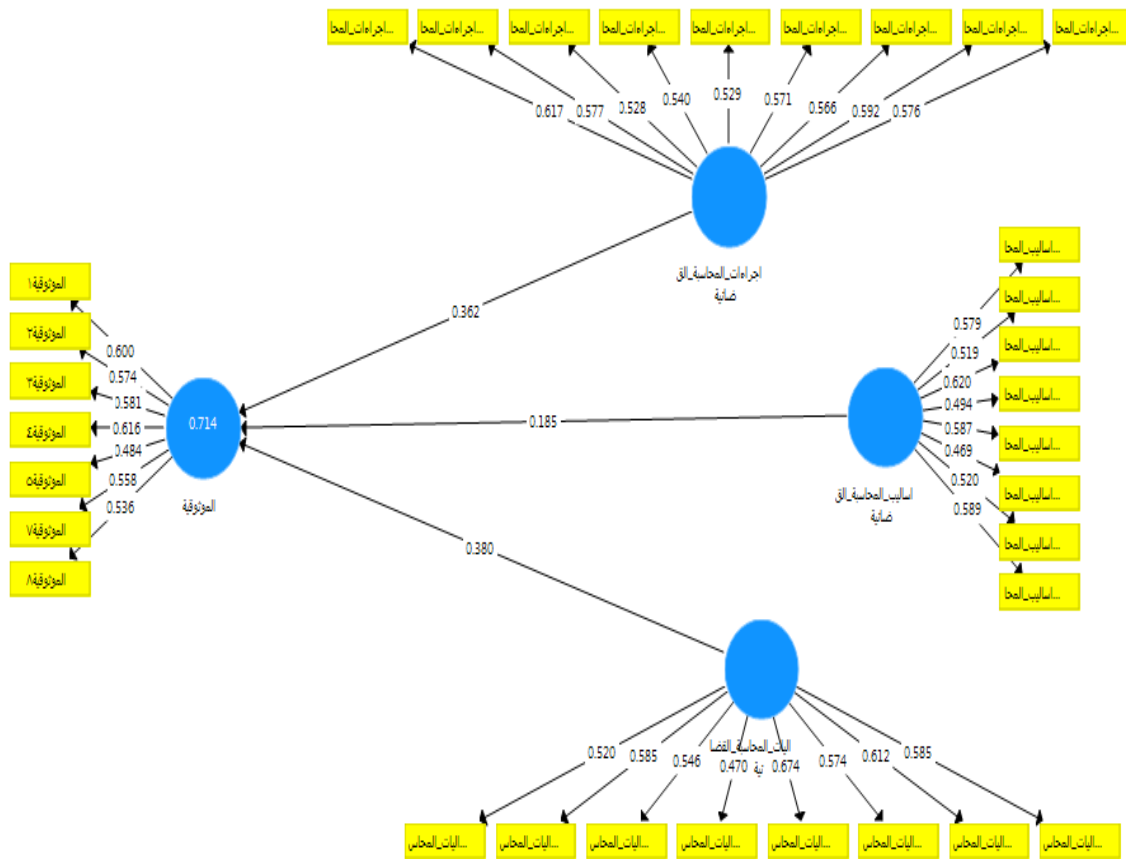
المصدر إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

2. الفرضية الرئيسية الثانية :

توجد علاقة ايجابية بين المحاسبة القضائية والموثوقية
يوضح الشكل (2/3/3) دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الموثوقية)

الشكل رقم (2/3/3)

دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الموثوقية)



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات تم الاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام أسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو منقطعة، وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح، حيث يضح قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.714) أي (71%) أي ان العوامل الثلاثة (أساليب وإجراءات وآليات المحاسبة القضائية تؤثر علي الموثوقية بنسبة (71%). وأيضاً تم الاعتماد على قيمة (T- statistic) اقل زادت القيمة عن (1.96) وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية والعكس صحيح، أن المسار من إجراءات المحاسبة الي الموثوقية (6.592) دال إحصائية عند مستوى معنوية (0.000). والمسار من أساليب المحاسبة القضائية إلى الموثوقية (3.926) وهو دال إحصائية عند مستوى معنوية (0.000). والمسار من آليات المحاسبة القضائية إلى الموثوقية يساوي (7.024) عند مستوى معنوية (0.000). والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار للتأكد من قبول الفرضية.

الجدول رقم (2/3/3)

المسار من المحاسبة القضائية إلى تحقيق جودة المعلومات بعد (الموثوقية) (Estimate)

P	T	Statistics	Standard	Sample	Original
---	---	------------	----------	--------	----------

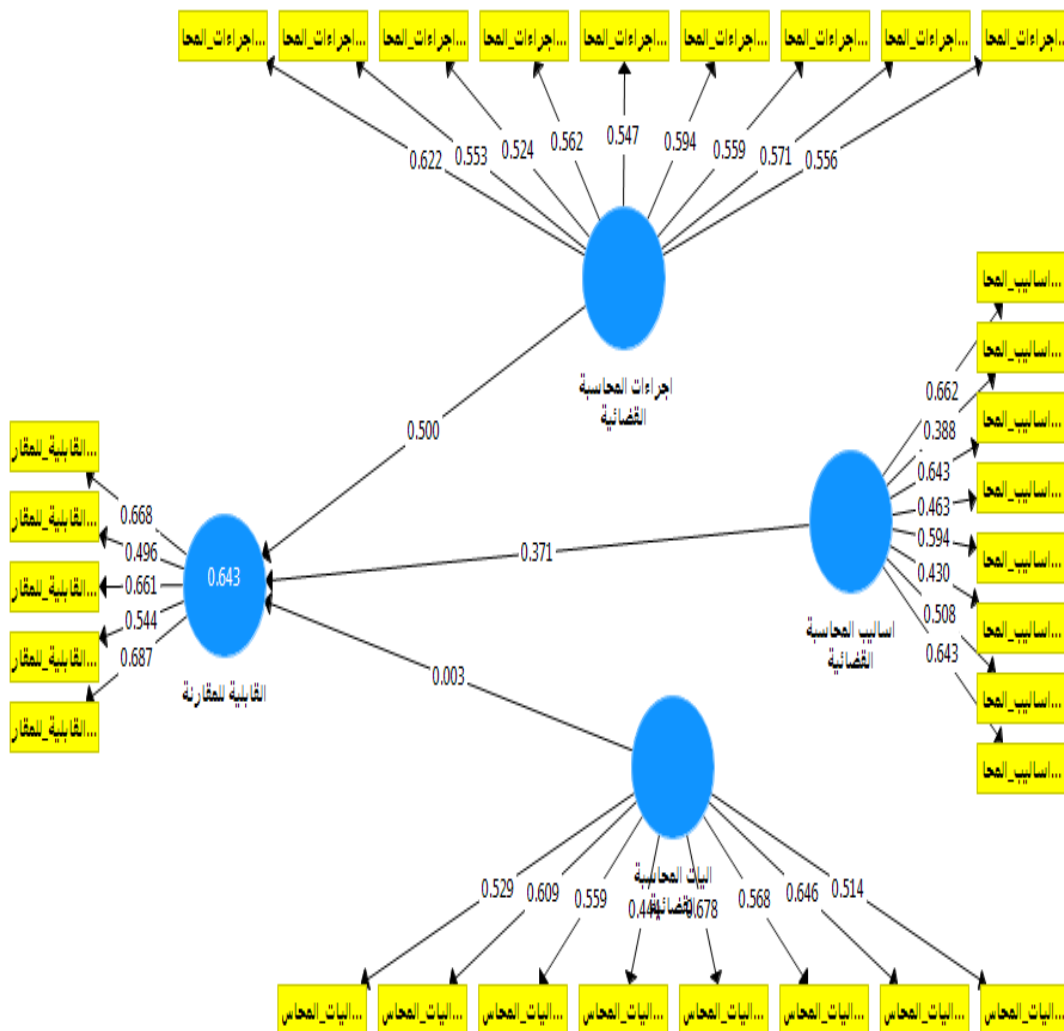
Values	(O/STDEV)	Deviation (STDEV)	Mean (M)	Sample (O)	
0.000	6.592	0.055	0.363	0.362	إجراءات المحاسبة القضائية < الموثوقية
0.000	3.926	0.047	0.190	0.185	أساليب المحاسبة القضائية < الموثوقية
0.000	7.024	0.054	0.379	0.380	آليات المحاسبة القضائية < الموثوقية

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

3.الفرضية الرئيسية الثالثة : هنالك أثر معنوي للمحاسبة القضائية في القابلية للمقارنة

شكل رقم(3/3/3)

دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة)



المصدر : إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2019م

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات تم الاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم استخدام أسلوب تحليل المسار والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو منقطعة، وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة

(0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح، حيث يضح قيمة معامل التحديد (R2) تساوي (0.64) أي (64%) أي أن العوامل الثلاثة (أساليب وإجراءات وآليات المحاسبة القضائية تؤثر علي الملائمة بنسبة (64%)، أيضاً تم الاعتماد على قيمة (T- statistic) أقل زادت القيمة عن (1.96) وتعد التأثيرات زاد دلالة إحصائية والعكس صحيح، أن المسار من إجراءات المحاسبة القضائية إلى القابلية للمقارنة (6.373) عند مستوى معنوية (0.000). والمسار من أساليب المحاسبة القضائية إلى القابلية للمقارنة (5.951) عند مستوى معنوية (0.000). والمسار من آليات المحاسبة القضائية إلى القابلية للمقارنة (0.047) وهو غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.963) والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار للتأكد من قبول الفرضية.

الجدول (3/3/3)
المسار من المحاسبة القضائية الي القابلية للمقارنة (Estimate)

P Values	T Statistics (O/STDEV)	Standard Deviation (STDEV)	Sample Mean (M)	Original Sample (O)	
0.000	6.373	0.078	0.498	0.500	إجراءات المحاسبة القضائية < القابلية للمقارنة
0.000	5.951	0.062	0.374	0.371	أساليب المحاسبة القضائية < القابلية للمقارنة
0.963	0.047	0.071	0.010	0.003	آليات المحاسبة القضائية < القابلية للمقارنة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة 2019م

جدول رقم (4/3/3)
ملخص إختبار الفرضيات

مستوي الدعم	الفروض
دعم جزئي	الفرضية الرئيسية الاولى : دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة)
تؤثر	1. هناك علاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والقابلية للمقارنة.
تؤثر	2. هناك علاقة بين أساليب المحاسبة القضائية والقابلية للمقارنة.
لا يوجد تأثير	3. هناك علاقة بين آليات المحاسبة القضائية والقابلية للمقارنة.
دعم كامل	الفرضية الرئيسية الثانية : دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الملائمة)
تؤثر	1. هناك علاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والملائمة.

تؤثر	2.هناك علاقة بين أساليب المحاسبة القضائية والملائمة.
تؤثر	3.هناك علاقة بين آليات المحاسبة القضائية والملائمة.
دعم كامل	الفرضية الرئيسية الثالثة : دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الموثوقية)
تؤثر	1.هناك علاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والموثوقية.
تؤثر	2.هناك علاقة بين أساليب المحاسبة القضائية والموثوقية.
تؤثر	3.هناك علاقة بين آليات المحاسبة القضائية والموثوقية.

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة 2019م

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تستعرض الباحثة الإجراءات الأولية وتحليل البيانات الأساسية في عينة الدراسة وتحليل العامل الإستكشافي والإعتمادية والإرتباط بالإضافة إلى معرفة علاقة التأثير بين المتغيرات، حيث تم تصميم الإستبانة وفق مقاييس ليكرت الخماسي.

لغرض التعرف على معنوية التأثير تم الإعتماد على نمذجة المعادلة البنائية وفيها تم إستخدام تحليل المسار والذي يعنى بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أثبتت الفرضية الأولى وجود علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية وملاءمة المعلومات المحاسبية أي أثرت تأثيراً كاملاً كما إن المحاسبة القضائية أثرت تأثيراً كاملاً على موثوقية المعلومات المحاسبية فيما أن المحاسبة القضائية أثرت تأثير جزئي على قابلية المعلومات للمقارنة .

الخاتمة

تشتمل على الآتي :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

التمهيد :

في ضوء الدراسة النظرية المتعمقة، وما إشتملت عليه من أدبيات ودراسات سابقة حول المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى التحليل الإحصائي الذي تم إجراءه في الفصل الثالث من الدراسة على البيانات التي تم التوصل إليها عبر طريق الدراسة الميدانية، فإن هذه الخاتمة وتتناول عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الباحثة كإجابة على الأسئلة التي تم طرحها والتي مثلت مشكلة الدراسة. وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها قامت الباحثة بتقديم بعض التوصيات والمقترحات للجهات المعنية كما عرضت عدد من التوصيات والمقترحات للدراسات المستقبلية.

أولاً : نتائج الدراسة:

اظهرت نتائج البحث انه يوجد أثر معنوي للمحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات لمحاسبية:

1. توجد علاقة إيجابية لإجراءات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
2. توجد علاقة إيجابية لأساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
3. توجد علاقة إيجابية لآليات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
4. توجد علاقة إيجابية لإجراءات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
5. توجد علاقة إيجابية لأساليب المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
6. توجد علاقة إيجابية لآليات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
7. توجد علاقة إيجابية لإجراءات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
8. توجد علاقة إيجابية لأساليب المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
9. لا توجد علاقة إيجابية لآليات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

مناقشة النتائج مع الدراسات السابقة:

هنالك علاقة إيجابية لإجراءات المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية.

أظهرت نتائج الباحثة وجود أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية في الملاءمة وقد اختلفت هذه الدراسة عن غيرها طبقاً لإختلاف البيئة التي طبقت فيها ومجتمع الدراسة فنجدها إتفقت مع دراسة (عثمان 2017) التي بينت أنه يوجد أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية في مصداقية التقارير المالية والذي يمكن أن تكون الملاءمة جزءاً من ذلك المصداقية. وقد إتفقت هذه الدراسة مع دراسة (موسى 2018) في وجود أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية والحد من ممارسات الفساد المالي، وقد يعزى ذلك إلى أهمية أساليب المحاسبة القضائية والإهتمام الزائد من قبل المنظمات بمجال المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة. وبينت أن استخدام آليات المحاسبة القضائية تؤثر معنوياً على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. كما للمحاسبة القضائية دور كبير في حماية حقوق المستفيدين من المعلومات المحاسبية من خلال ما يمكن أن يطبقه المحاسبين القضائيين من إجراءات، وما يمتلكونه من خبرات كافية ومهارات متعددة

تجمع ما بين علوم المحاسبة والمراجعة والقانون وتقانة المعلومات. وأظهرت وجود إرتباط معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية وتتفق مع دراسة (لينا مصطفى 2015) والتي أظهرت أن المحاسبة القضائية توفر إجراءات التي تمكن المحاسب القضائي من التحري عن حالات الغش التي تمارس في شركات المساهمة العامة الأردنية، وتتفق أيضاً مع دراسة (ناهض نمر 2014) التي توصلت إلى أن الإجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية هي ذات تأثير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

توجد علاقة إيجابية لأساليب المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر معنوي لأساليب المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية وقد يعزى ذلك الى أهمية أساليب المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. للمحاسبة القضائية دور مهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تقوم به من إجراءات وأساليب وتعمل على جمع وتحليل وتفسير الأدلة الخاصة بالقضايا المالية بشكل واضح وتوصل المعلومات للجهات ذات الصلة. وبذلك أظهرت وجود إرتباط معنوي لإجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وهي تتفق مع دراسة عادل 2018 التي أظهرت وجود إرتباط طردي قوي بين مجالات المحاسبة القضائية والفساد المالي.

توجد علاقة إيجابية لآليات المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية.

وجود علاقة إيجابية للمحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية تضح من خلال ما تتضمنه المحاسبة القضائية من أساليب متنوعة تغطي كافة الأنظمة المحاسبية وتساعد مستخدمي القوائم المالية في كشف الغش في القوائم المالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عاطف 2013م التي أظهرت أن هنالك آثار معنوية لتطبيق أساليب وآليات المحاسبة القضائية على قدرات ومهارات ومعارف عينة الدراسة (محاسبين قانونيين، ومحاسبين أكاديميين، ومحاسبين مهنيين) بشكل يعينهم على محاربة حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل المؤسسات. غياب أسس وقواعد المساءلة والمحاسبة وعدم إدراك المحاسبين القضائيين لجوانب القانونية والإجرائية وعدم إدراك الشركات لأهمية دور آليات المحاسبة القضائية في عدم مقارنة وموضوعية المعلومات المحاسبية هذه النتيجة قد أيدت ما توصلت إليه دراسة (صلاح الخالدي 2012م) والتي توصلت إلى نتائج منها أن تطوير مهنة المحاسبين القضائيين تتطلب جهوداً مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والجمعيات المهنية وبالشكل الذي يساهم في بناء وتطوير وتعزيز مهنة المحاسبة القضائية وتختلف عن دراستي في عدم تطرقها للجوانب التطبيقية.

أظهرت الدراسة الميدانية أن الوعي بأهمية ودور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المالية بدأ يزداد وذلك من خلال إدراج مقرر المحاسبة القضائية ضمن مقررات المحاسبة في بعض الجامعات السودانية على مستوى الدراسات العليا. من خلال الدراسة الميدانية وعبر إستطلاع بعض من الأكاديميين عند تحكيم الإستبانة إتضح للباحثة أن مفهوم الوعي ومستوى إدراك الأكاديميين عند

تحكيم الاستبانة إتضح للباحثة أن مفهوم الوعي ومستوى ادراك الاكاديميين لمفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها بدأ في التوسع حيث تم إدراج مقرر المحاسبة القضائية ضمن مقررات المحاسبة. تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه دراسة (Rezaee, 1997) إن الطلب على تعليم وممارسة المحاسبة القضائية يتجه نحو الزيادة مستقبلاً وأن هناك فوائد سوف تتحقق من تعليم ممارسة المحاسبة القضائية مثل إعطاء القوة والمصادقية للتقارير المالية، ودراسة (Yong, 2008) التي أوضحت أن جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية قد شرعت في تقديم برنامج ماجستير تنفيذي في مجال المحاسبة القضائية هدفه منح درجة الماجستير في المحاسبة بالتركيز على المحاسبة القضائية وتستغرق الدراسة مدى عامين كاملين، ودراسة (صالح عبدالرحمن، 2013م) أن الطلب على خدمات المحاسبة القضائية سيتجه نحو الإرتفاع في الفترة المقبلة، ودراسة (انعام عثمان، 2016م) التي توصلت إلى أن هناك زيادة في الطلب على مهنة المحاسبة القضائية في سوق العمل، بينما اختلفت مع دراسة (Eme, Joel) التي طبقت في المجتمع النيجيري والتي أوضحت أن مستوى الوعي بالمحاسبة القضائية منخفض جداً بين طلاب المرحلة الجامعية ولا توجد مناهج دراسية أو دورات تدريبية في تقنيات المحاسبة القضائية تساهم ولو بقدر يسير في الحد من إرتفاع معدل الإحتيال المالي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالإحتيال. كما اختلفت مع دراسة (عبد الستار، 2016م) التي أظهرت عدم وجود جهات أكاديمية ومنظمات مهنية أو مؤسسات حكومية أو خاصة تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية أو القيام بالتأهيل والتدريب اللازم للمحاسب القضائي الذي هو يختلف كثيراً عن المراجع الخارجي. عدم إستعانة الشركات السودانية بمحاسبين قضائيين عند القيام بعملية مراجعة حساباتها وهذه النتيجة قد أيدت ما توصلت إليه النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة منها دراسة (مقداد الجيلي، 2012م) والتي توصلت إلى عدم قدرة الجهات المهنية في تأهيل المحاسب القضائي بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية.

نتائج الدراسة:

1. تعتبر المحاسبة القضائية من المواضيع البحثية المتطورة والحديثة فهي تطبيق لمهارات المراجعة والمعرفة بالجوانب القانونية والمحاسبية المتخصصة وآلية لفض النزاعات وبالرغم من أهميتها لا يوجد أثر لإستخدام المحاسبة القضائية في اليودان حتى الآن.
2. المحاسبة القضائية هي الفهم العميق للعلوم المحاسبية والقانونية وإمتلاك مهارات التحقيق والتحري والبحث والتقصي وتأييد الدعوى القضائية، لم يتم إعتماد المحاسبة القضائية من قبل المنظمات المهنية بالسودان على الرغم من ما تقدمه من خدمات ضرورية.
3. المحاسب القضائي يتمتع بالخبرة الواسعة والتأهيل العلمي والعملية حيث يساهم في وضع جوانب إدارية وإجرائية لإكتشاف المعلومات غير الصحيحة وغير الموثوق بها.
4. لا توجد قوانين مفعلة لتحديد عمل ومهام وواجبات المحاسب القضائي داخل الشركات السودانية.

5. غياب أسس وقواعد المساءلة المحاسبية وعدم إدراك المحاسبين القضائيين للجوانب القانونية والإجرائية.
6. عدم إدراك الشركات لأهمية دور المحاسب القضائي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ساهم إلى حد بعيد في إنتشار معلومات غير موثوق بها.
7. توافر آليات ومهارات جمع الأدلة الثبوتية من مصادر مختلفة في التقارير المالية يقلل من وجود معلومات مضللة داخل الشركات.
8. إن تطبيق أساليب وآليات المحاسبة القضائية بطريقة علمية حديثة يحد ويقلل من الآثار السلبية لإنتشار المعلومات غير الجيدة.
9. تستخدم المحاسبة القضائية آليات التحقيق الجنائي للبحث عن المخالفات في التقارير المالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
10. إن المحاسبة القضائية تغطي مساحة واسعة من المجالات والتي تحتاج إلى مجموعة متعددة من التخصصات والخبرة التي تسهم في تعزيز الأحكام القضائية من خلال توفير معلومات مالية وغير مالية ذات طبيعة تحليلها وقدرتها على أن تكون ضمن الأدلة التي تدين المتهمين في القضايا المالية.
11. قدرات ومهارات وإجراءات المحاسب القضائي تمكنه لعب دور مهم في الكشف والحد لبعض المخالفات المالية، والحد من الجرائم المالية والاقتصادية.
12. هناك العديد من الأساليب التي تستخدم للتلاعب في القوائم المالية منها التلاعب في المعلومات أو إختلاف الصفقات الإصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي :

1. العمل على الإستفادة القصوى من فعالية أساليب المحاسبة القضائية بغرض تقديم معلومات مالية ملاءمة وموثوقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
2. العمل على تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل المجالس المهنية في الوطن العربي بصورة عامة وفي السودان بصورة أخص وتنظيم عملها وإصدار المعايير والإرشادات المتعلقة بها وتعزيز إجراءاتها التطبيقية في الحياة العملية.
3. ضرورة قيام برامج تأهيل علمية ودورات تدريبية عملية وندوات تثقيفية لممارسي مهنتي المحاسبة والمراجعة الغرض منها التعريف أكثر بمجالات المحاسبة القضائية وتحسين أداء المحاسبين السودانيين لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
4. التتوير بمجالات عملها وأساليبها وإجراءاتها بغرض المساهمة في ترشيد القرارات وتقديم تأكيدات معقولة حول سلامة البيانات والتقارير المالية من الحد من المعلومات غير الصحيح والمضللة مما يزيد الثقة في مجالات المحاسبة المختلفة.
5. تشجيع ودعم البحث العلمي في مجال المحاسبة القضائية من قبل كليات الدراسات العليا بالجامعات لوضع حلول ومقترحات أكثر دقة وملاءمة لبيئة الأعمال في العصر الحالي.
6. ضرورة الإهتمام وإدخال المحاسبة القضائية ضمن البرامج التعليمية في الجامعات للمساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
7. ضرورة وضع معايير مرشدة وملزمة ومدعمة للمحاسبة القضائية لتساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية داخل شركات المساهمة العامة.
8. يجب توفر الأخلاقيات المهنية السليمة وكذلك توافر الثقة في التقارير المالية لمكاتب المحاسبة والمراجعة وتفعيل آليات المحاسبة القضائية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
9. زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية في البيئة السودانية وتحديد أهميتها وأساليبها وإجراءاتها في فض النزاعات وتقديم المعلومات عن الدعاوى القضائية، وضرورة وجود تشريع أو جهة ملزمة بتنمية مهارات وخبرات المحاسب القضائي كمهنة جديدة في المحاسبة.
10. العمل على تأسيس جمعية مهنية للمحاسبين القضائيين مع إصدار تراخيص لهم لمزاولة المهنة في كل من الشركات والمحاكم.

الرؤى المستقبلية

تستطيع الباحثة من خلال الدراسة الحالية والنتائج التي توصل لها، بتقديم مقترحات منها أن هنالك بعض المواضيع البحثية لم يتم تناولها، وأن الدراسة الحالية ستفتح المجال لدراسة أخرى مستقبلية في بعض المواضيع ذات الصلة وأوصت بضرورة تغطية المواضيع التالية :

1. دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في بيئة النظام الإلكتروني.
2. أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في مجال المحاسبة على نطاق عمل المحاسب القضائي.
3. أثر استخدام المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة الجرائم المالية الإلكترونية وأثرها على المستوى القومي.
4. المحاسبة القضائية وأثر تطبيقها في مجالات البحث الجنائي والأدلة الجنائية للحد من الجرائم المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

1. القرآن الكريم
2. السنة النبوية

ثانياً : المراجع

1.المراجع باللغة العربية

أ.الكتب

- أحمد النور، تصميم وإدارة النظام المحاسبي، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1986م).
- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 1997م).
- أحمد عبد الله إبراهيم، منهجية البحث العلمي، (الخرطوم: دار المكتبة الوطنية، 2013م).
- أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع أسلوب نقدي واقتصادي عالمي جديد (القاهرة: مكتبة مدبولي 1999م).
- أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء 2، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 2000م).
- أسامة الدين الخارش، اصول المحاسبة المالية، (عمان : دار الميسرة، 2011م).
- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
- ،، أساسيات المحاسبة، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2015م).
- ،، قراءات في المحاسبة والمراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2014م).
- اوم سيكاران، طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1998م).
- ثناء محمد طعمية، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات، (القاهرة: إبتراك للنشر والتوزيع، 2001م).
- جعفر الجزائر، البنوك في العالم أنواعها وكيف نتعامل معها، (بيروت: دار النفائس، 1984م).
- جمال الغشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، (الجزائر: براقبي، متجة للطباعة، 2012م).
- حسن أحمد حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتوافق والشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار التراث، 1991م).
- حسين أحمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية، (الجزائر: المسلية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، موسوعة الثقافة للنشر، 2011م).

- حسين يوسف القاضي، د.سمير معذى الرشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية، (دمشق : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م).
- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، (عمان: دار المناهج، 2001م).
- الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، 1994م).
- دونالدو كيسو، وجيري ويجنت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة د.أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ 1998م).
- رأفت حسين الحناوي، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، (القاهرة: شيسبين الكوم، 1991م).
- رحاب حسن الزبيدي، مفهوم المحاسبة الجنائية في ظل عالم الازمات، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011م).
- رشاد العصار وآخرون، دراسة تطبيقية في إدارة المصارف (عمان: دار صفاء، 1991م).
- رضوان حلو حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: إثراء للنشر، 1998م).
- رمضان الشراح، وآخرون، البنوك التجارية، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة، 1999م).
- زياد السقا، نظام المعلومات المحاسبية، (الموصل: وحدة الحداثة للطباعة والنشر، 2003م).
- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبوزلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010م).
- زيادة رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، (عمان: دار وائل للنشر، 2002م).
- سعد ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2000م).
- سليم الحسينية، نظم المعلومات الإدارية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
- سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الادارية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
- سيد الهواري، إدارة البنوك، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1983م).
- السيد عبد المقصود دبيان، محمد الفيومي محمد، مدخل نظم المعلومات المحاسبي، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2002م).
- صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م).
- طلال محمد الحجاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، (عمان: اليازوري للنشر والتوزيع، 2009م).
- عباس مهدي الشرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: مطبعة ذات السلاسل، 1990م).

- عبد الحسين توفيق شلبي، دور الحوكمة والمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الفساد المالي والاداري، (البصرة : جامعة البصرة، كلية الاقتصاد، د.ت).
- عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م).
- عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، ط3، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2007م).
- عصاف سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، (بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر، 1996م).
- عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان، (امدرمان : دار مطابع العملة، 2005م).
- عطا الله وراذ خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، (عمان: جامعة الزيتونة، 2008م).
- عمر أحمد محمد عثمان، مبادئ المحاسبة المالية، (الخرطوم: المطبعة العسكرية، 2007م).
- غسان عساف وآخرون، إدارة المصارف، (عمان: دار صفاء للنشر، 1993م).
- فلاح حسن عداي ومؤيد عبدالرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، (عمان: دار وائل للنشر ط2، 2003م).
- فؤاد الليثي، نظرية المحاسبة - المدخل المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2002م).
- فوازلدين أبوجاموس وآخرون، أسس المحاسبة المالية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م).
- قاسم إبراهيم، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، (بغداد: مطبعة الحدباء للطباعة والنشر، 2003م).
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد ، نظم المعلومات المحاسبية، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000م).
- كمال عبدالعزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، 2007م).
- محسن أحمد الخضري ، حوكمة الشركات ، (الاسكندرية: مجموعة النيل العربية ، 2005م).
- محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (القاهرة: دار الاشعاع الفنية، 1998م).
- محمد الفيومي، مقدمة في الحسابات الإلكترونية وتطبيقاتها في النظم المحاسبية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م).
- محمد سامي راضي ، موسوعة الراجعة المتقدمة، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م).

- —، اساسيات المحاسبة، (طنطا: دار التعليم الجامعي للنشر، 2014م).
- محمد سعيد الصبان، المحاسبة المتوسطة - الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات، (القاهرة: الدار الجامعية، 2003م).
- محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، (القاهرة: دار التعليم الجامعي للنشر، 2014م).
- محمد عوض الكريم الحسين، أعمال المصارف وشركات التأمين في الأسلوب المالي الإسلامي، (مدني: جامعة الجزيرة، معهد إسلام المعرفة، 2007م).
- محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات الحديثة، (القاهرة: دار الشروق، 1993م).
- محمد مطر، المحاسبة المالية، (عمان: دار حنين للنشر، 2000م).
- محمود السيد الناغي، اسس المحاسبة - التأصيل وإطار التطبيق، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 1998م).
- محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000م).
- مصطفى رضوان عبد الرحمن، مبادئ المحاسبة المالية، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2007م).
- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرارات، ط3، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2006م).
- مهدي فكري العلمي، استراتيجية جذب الودائع المصرفية، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، 2009م).
- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر ابراهيم، المحاسبة الادارية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002م).
- ناريمان اسماعيل متولي، اقتصاديات المعلومات، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية للنشر، 1995م).
- نعيم حسين دهش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2003م).
- —، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005م).
- نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الإدارية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م).
- الواثق عطا المنان محمد أحمد، قوانين العمل المصرفي والتجاري في السودان، (الخرطوم: معهد الدراسات المصرفية والمالية).
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة 2000م).

- ، المحاسبة المتوسطة - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة، 2000م).
 - يحيى محمد ابو طالب، المحاسبة الدولية وفقاً لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية إطار نظرية المحاسبة، (القاهرة : دن . 2008م).
- 2/الرسائل الجامعية**
- أحلام عباس، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، دراسة لعينة من المستثمرين الماليين ومدقي الحسابات، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
 - أحمد السنوسي بشير مسعود، مدى ادراك الخبير الحسابي الليبي للمتطلبات المحاسبية القضائية - دراسة استكشافية، (مصارته: الأكاديمية الليبية فرع مصارته، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2014م).
 - أكرم يحيى علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
 - بوفروعة سوفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادي - دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير، (الجزائر: جامعة منتوري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).
 - تغريد أبو الفرج، مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الإستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997م).
 - حامدي علي، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، (الجزائر : جامعة بسكرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، 2011م).
 - خالد محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، (بني سويف: جامعة بني سويف، رسالة ماجستير، 2013م).
 - خفقان بدر الزمان، فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات عالية الجودة في البيئة الجزائرية، (الجزائر: جامعة ورقلة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، 2012م).
 - ريا إبراهيم عيسى قنديل، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية - دراسة ميدانية، (عمان : جامعة جدارا، كلية الإقتصاد والأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2014م) .

- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي (الجزائر: جامعة محمد خيضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).
- سمير موسى زيتون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، (عمان: جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2013م).
- صالح حامد محمد علي، اثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة 2009م).
- طارق إبراهيم سعادة، المحاسبة والتمويل - مدخل تطبيقي، (المنوفية: جامعة المنوفية، كلية التجارة، ماجستير في محاسبة، 2010م).
- طه حسين يوسف عبيد، اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011م).
- ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، (عمان: جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2003م).
- عائشة طاسين، التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).
- عبدالحميد مانع الصيخ، المعايير المحاسبية الدولية - دراسة في مدى استخدامها وملائمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية، (بغداد: جامعة المستنصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1998م).
- عبدالله محمد سالم الكعبي، مدى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (عمان: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
- عطا الله وارد خليل، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية - دراسة تحليلية، (عمان: جامعة الزيتونة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).

- علي محمد عطاالله، دور المعلومات المحاسبية في تسعير الأسهم للشركات العامة المساهمة في فلسطين، (لقدس: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م).
- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
- مجدي مليجي، اثر التحول من معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية - دراسة تطبيقية، (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراة، 2018م).
- محمد خالد ابونصار، دور البيانات المحاسبية في رقابة وضبط الأداء المالي، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).
- محمد محي الدين علي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2003م).
- محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد - دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بقطاع غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القارارت الاقتصادية، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2009م).
- مصطفى إبراهيم أحمد، أثر القرار الإئتماني على كفاءة الأداء في المصارف التجارية السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2010م).
- ملفي محمد آل سويد، أثر المعلومات المالية المنشورة بالتقارير السنوية على حجم تداول الأسهم وسلوك المستثمر - دراسة ميدانية لشركة المساهمة الصناعية، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).
- منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة - دراسة ميدانية، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
- مي إبراهيم محمد الأمين، دور المعلومات المحاسبية في تداول الأسهم بالأسواق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).
- ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرار، (الجزائر: باتنة، جامعة الحاج الخضر، ماجستير في علوم التسيير، 2009م).

- نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) واثره على جودة المعلومات، (الجزائر: جامعة الجزائر، سالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2011م).

3.المجلات العلمية المحكمة:

- إخلاص عبد علي داود، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد 28، 2014م).

- اشرف محمد عبدالبديع، دور الإفصاح الفتري عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، المجلة العملية، العدد 30، 2001م).

- إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الابداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها في التطبيق على قطع الاتصالات والتكنولوجيا، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 75، 2010م).

- إيهاب خالد عشاوي، إعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة والمفاهيم، (القاهرة: جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، مجلة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد 23، 2004م).

- بكر ابراهيم محمود، اخلاص علي داود، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد 9، العدد 29، 2014م).

- جميلة سعيد قمبر، دراسة حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية إلى مهارات المحاسبية الجنائية- دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة، (عمان: مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أمازيات)، المجلد 6، العدد 18، 2015م).

- —، قياس مدى ادراك اهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مفاهيم التعليم العالي لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، (ليبيا: الزاوية: كلية الاقتصاد، مجلة الجامعة صرمان، المجلد 1، العدد 16، 2014م).

- الجيلي جميل، دور المحاسبة القضائية في الكشف والتصدي لعمليات غسل الاموال، دراسة حالة مكتب التحقيقات الفيدرالي، (الموصل: جامعة الموصل، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 93، 2012م).

- حمزة محي الدين، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية - دراسة تطبيقية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 23، العدد 1، 2007م).
- رافي نزار جميل ، مقدار أحد الجيلي ، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال ، (الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد 93، 2012م) .
- رضا إبراهيم صالح، أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، (الاسكندرية : كلية التجارة ، مجلة كلية البحوث العلمية ، المجلد 46، العدد 2، 2009م).
- —، المدخل الإيجابي لتحليل محددات إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية - دراسة إختبارية على الشركات المساهمة السعودية، (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، 2003م).
- —، تحليل سلوك الإدارة العليا في إختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة، (الاسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، 2003م).
- —، دور البيانات المحاسبية في سوق الأوراق المالية - دراسة إختبارية بالتطبيق علي المملكة العربية السعودية، (لقاهرة: جامعة طنطا، المجلة العلمية، العدد 1، 2000م).
- ساكار ظاهر عمر أمين، يعقوب أحمد حمة سعيد، دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصداقية بالقوائم المالية - دراسة حالة في محاكم إقليم كردستان، (بغداد: دار التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة التقني ، المجلد 30، العدد 4، 2017م).
- سامح محمد لطفي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال - دراسة إختبارية (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3، 2015م).
- صابر حسن الغانم، أحمد أشرف عبد الحميد، إطار مقترح لقياس اثر استخدام اللغة على جودة المعلومات المحاسبية، (القاهرة: اتحاد مكاتب الجامعات المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 5، العدد 3، 2014م).
- صالح عبد الرحمن السعد، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والادارة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 27، العدد الأول، 2013م).

- صدام محمد محمود الحيايلى وآخرون، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، (بغداد: جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2006م).
- —، اثر تطبيق المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة التقارير المالية دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت، (الرمادي: جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011م).
- صلاح هادي الخالدي، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، (بغداد: جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، 2013م).
- عادل محمد محمد حسن، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، بحث ميداني: من وجهة نظر مكاتب المراجعة، (الخرطوم: جامعة النيلين، المجلة العلمية الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد 8، 2015م).
- عاطف محمد أحمد أحمد، دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تحليلية، (بني سويف: جامعة بني سويف، كلية التجارة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، المجلد 1، العدد 2، 2013م).
- عبد الرزاق محمد قاسم، دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الاستراتيجية في المنظمات، (عمان: جامعة عمان العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، 2005م).
- عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، اثر التخصص المهني على دور المحاسبة القضائية في اكتشاف ممارسات التلاعب بالأرقام المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة حوض النيل، المجلد 56، العدد 4، 2016م).
- —، دور المحاسبة القضائية في التنبؤ بحدوث الأزمات المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، عمادة البحوث والتنمية والتطوير، مجلة حوض النيل، المجلد 10، العدد 19، 2017م).
- عبد الستار الكبسي وآخرون، تفعيل دور المحاسب القضائي في الحد من المنافسة والاحتكار الاقتصادي في ضوء قانون المنافسة ومنع الاحتكار في العراق، (بغداد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 36، العدد 2، 2016م).
- عبد الستار عبد الجبار، المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، (عمان: جامعة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1، 2016م).

- عبد الستار عبد الجبار، عيدان الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن، (عمان : جامعة عمان، كلية ادارة الاعمال، المجلة الاردنية، المجلد 42، العدد 4، 2016م).
- عبد الله حمود سارج، أهمية خصائص المعلومات في بناء إختيار قارارت المنظمة، (صنعاء: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد4، 2005م).
- عبد الوهاب نصر علي، أثر محددات التلاعب في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة واثر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 42، العدد الاول، 2005م).
- عثمان محمد يسين فارح، اتجاهات معاصرة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية لكلية التجارة العدد 1، 1991م).
- علي يوسف، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية - دراسة تطبيقية، (دمشق : جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، 2012م).
- عوض الله جعفر الحسين ابوبكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم والتقانة، مجلد 12 العدد 2012، 2م).
- كريمة على كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الادارة - دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، (القاهرة: مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة 34، العدد 90، 2011م).
- ماهر موسى درغام، المحاسبة الجنائية، (غزة :جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، مجلة المحاسب القضائي، العدد 19، 2012م).
- مجدي محمد سامي، دور المحاسبة القضائية عن تشخيص وإكتشاف عمليات الإحتيال المالي، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد 2002، 1م).
- مجدي محمد سامي، دور المحاسبة القضائية في تشخيص عمليات الإحتيال والخداع المالي - دراسة ميدانية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة مجلة البحوث التجارية، المجلد 24، العدد 1، 2002م).
- محجوب عبد الله حامد، المحاسبة القضائية ودورها في تضيق فجوة التوقعات، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، مجلة معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، العدد 14، 2016م).
- محمد فتحي عبدالهادي، عبدالمجيد صالح بوعزة، المعلومات ودورها في إتخاذ القرارات وإدارة الأزمات، (القاهرة: دار الجوهرة، المجلة العربية للمعلومات، المجلد16، العدد2، 2005م).

- مصطفى طاهر شنقرائي، بشير بكري عجيب، المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والظموحات، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، مجلد 4، العدد 14، 2016م).
- مقدار أحمد الجيلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 107، 2012م).
- منال حسين لفته صالح، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسة المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية، (بغداد: الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد 8، 2016م).
- نجوى أحمد السيبي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش عن القوائم المالية- دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، 2006م).
- ندا محمد صبري ابراهيم، اثر القوائم المالية المنشورة علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في مصر، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد 1، 1977م).
- نصيف جاسم الجبوري، صلح هادي محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم والاقتصاد والادارة، المجلد 19، العدد 70، د.ت).
- نصيف جاسم الجبوري، دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الاحتيال المالي، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، 2006م).
- نووي الحاج، مقارنة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري، (الجزائر: جامعة الشلف، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 6، 2013م).
- الهادي آدم محمد ابراهيم، مصطفى هارون، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، (بغداد: الجامعة المستنصرية، المجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد 55، 2016م).
- وائل ابراهيم الارشد، اهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 3، العدد 1، 1999م).

- ولاء محمود عبد العزيز، دراسة محاسبية عن الإطار لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية، (القاهرة: جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 17، العدد 2، 2012م).
- ياسر زعاير وآخرون، اثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في شركات المساهمة الصناعية العامة الاردنية، (عمان: المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد، 6، العدد 16، 2016م).
- ياسين العيسى، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين بسوق عمان المالية، (عمان: جامعة عمان العربية، مجلة البحوث والدراسات المجلد 6، العدد2، 1991م).

4.المؤتمرات

- خالد محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، (بني سويف: جامعة بني سويف، كلية التجارة بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، 7 - 8 أبريل 2013م).
- خليل الرفاع وآخرون، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين - دراسة حالة سوق عمان المالي، (عمان : جامعة الزرقاء الخاصة، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2009م).
- لجنة التوفيق والتحكيم التجاري، دور الغرف التجارية في حل المنازعات، (دبي : مركز البحوث والدراسات، ورقة عمل مقدمة لملتقى الافلاس وإعادة الهيكلة وتأثيرها على منظومة التحكم، 2012م).
- محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، آليات النظام المحاسبي الجزائري والإيداع المحاسبي - إرتباطات وسياسات متداخلة، (الجزائر: جامعة ورقلة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29-30، 2012م).
- منصور الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011م).
- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، (الجزائر: جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر المنعقد 29-30 نوفمبر 2011م).

- هوارى سويس، خفقان بدر الزمان، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الأبار على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، (الجزائر: البليدة، جامعة سعد حطب ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، 2011م).
- ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المال، (الجزائر: جامعة ورقلة، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 2011م)
- هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، الملتقى الوطني، حول الحوكمة الأساسية للمؤسسة - واقع رهانات وافاق، 21-22 نوفمبر 2009م).

5. أخرى

- المادة رقم 11 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/7، (الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة 28 مايو 2008م).
- المادة رقم 14 من القانون 156/08 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/07، (الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 27 الادرة في تاريخ 28 مايو 2008م).
- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون 2010م.
- بنك السودان المركزي، مطبقات اليوبيل الذهبي، فبراير 2010م.
- تقرير مترجم من نشرة المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين بعنوان المحاسبة القضائية 28 يونيو 2010م .

2. المراجع الاجنبية

- Amostan Bury and Chrisp Paly, Menzies Xpain sider, **Forensic Accounting** , 2010.
- Andreas Jansson, **Has the Introduction of IFRS Improved Accounting Quality – A Comparative Study of Five Countries** (Sweden: Linnaeus University, PhD 2013).
- Barbara Gtaba Chnick and Linda S. Fidel, **Using Multivariate Statistic**, Third Edition, Harper Collins College Publishers, USA, 1996.

- Bhasin, Medan, **Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from A Developing Countr**, International Journal of Contemporary Business Studies, Vol.4, No.2, 2013.
- Brown, D., **Cost of Fronsic Accounting**, Accounting Policy and Practice Report, Vol. 3, No. 5, 2007.
- Burtuon, Richard N, **Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors**, (USA: Journal of Information Systems, Supplement, 2007).
- C.O. Mgbame, **Accounting Information and Stock Volatility in the Nigerian Capital Market- A Garch Analysis Approach**, (Nigeria: University of Benin, PHD 2013.
- Carl , P , **The Forensic Accountants Role in Terrorist Financing** , Journal of Forensic Accounting , Vol.III, 2002).
- Celine Michalesco, **The Determinants of The Quality of Accounting Information Disclosed by French Listed companies**, (Paris: University of Paris-Dauphine, Paper Unpubilished, 2010).
- Churchill G.A. A Paradigm for Developing Better Measures of Marketing Constructs Journal, 1979.
- Crumbly, D. Larry, **The Evidentiary Basis of Fronsic Accounting**, Journal of Fronxic Accounting, Vol. 8, ER July, 2003.
- Curtis, **Legal and Regulatory Environments and Ethics Essential Components of Fraud and Forensic Accounting Curriculum**, Issues in Accounting Education, Vol.23, No. 4.
- Digabrele•James A Marianee, **Objectivity and Independence the Dual Roles of External Auditors and Accountants** :Working Paper Montclair state university and Oxford BrookesSchool of Social Sciences And Low (2013).

- Digabriele, James, **Litigation Support and the Forensic Accountant: Assembling a Defensible Report** (The Forensic Examiner Copyright American College of Forensic Examiners, Vol. 17, Issue. 2, 2008).
- Durtschi, Cindo, Wikkiam, Carl, **The Effective use of Bedford's Kaw to Assistin Detecting Faulding Accounting Data**, Journal of Forensic Accounting USA, Vol. 2, No. 4, 2004.
- Efiong, **Forensic Accounting Education ;An Exploration of Level of Awareness in Developing Economy Ices Nigeria as Accuse Study**, International Carnal of Business and Management, Vol.7, No. 4 , 2012.
- Fletcher, Leslie, Higgins, Leslee, Nooncy, Lowell, Buckoff, Thoma. **Our Schools Campaign for Distinction in Fronsic Accounting**, Sou the Business Review, Vol. 33, No. 1, 2008.
- Golden, Thomas and Others **A Guide to Forensic Investigation** 1st Edition, John Wiley and sons, Inc 2006.
- Hair, J. F. et.al., **Muglivariate Data Analysis**, 5th Ed., NJ: Prentic-Hall Inc., 1998.
- Hassan Evaz Zadeh, Morteza Ramazani, **Accountant's Perception of Forensic Accounting**, Global Journal of Management and Business Research, USA, Vol. 12, Issue 6, 2012.
- Heidi Hirvonen, **Accounting Quality and Terms of Debt: Evidence from IFRS Firms**, (Sweden: Aalto University, Master's Thesis,2012)
- Heitger, **In Corporating Forensic Accounting and Tire Gratin Advisory Services to the Classroom**, Issusin Accounting Education .Vol.23.No.4.
- Houck, Kranacher, Roberson, **Forensic Accounting as an Investigative tool: Developing and model Curriculum for Fraud and Forensic Accounting (AISPA Expert Witness 20010**, (Ethics) the CPA Journal , Vol. 12, No. 5, 2006).

- Huber. Wm Dennis **Forensic Accountants Certifications and Due Diligence**, Journal of Forensic and Investigative Accounting Vol. 5, No.1, 2013.
- James, et.al., **An Emprical Investingation of the Relecant Skills of Froncic Accountants**, Montclair State University, Montclair, New Jersey Copyright Heldref Publications, Journal of Education for Business, 2012.
- Joseph F. Hair J.R. and Others, **Multivariate Data Analysis with Readings**, Fourth Edition, Prentice- Hall Inc. New Jersey, USA, 1995.
- Lester E hither and G. Stevensons Smith, **Fronsic and Investigative Accounting Chicago: CCh Incurporated 2005**, from Education and Training Infraud and forensic Accounting : Guid for Education Institution Stake holda Orgamization Faculty and Student- University, March 2007.
- Loyons D., **Elhice and Rule if Low**, Combridge University Press, (Cambridge) 1981.
- Mayor White, Paper on **Forensic Auditing in Bank Risk Pro Management Consulting Partltd**, 2012.
- McMullen, Dorothy A; Sanchez Maria H, **A Preliminary Investigation of the Necessary Skills, Education Requirements, and Training Requirements for Forensic Accountants**, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 2, Issue 2, 2010.
- Mehta, and Others, **Preventing of Financial Through Forensic Accounting**, Journal of the Institute ofChartered Accountants of India, Vol 55 , No 10, April 2007.
- Michael, DAKers and Jodi.L. Bellovary, **What is Fraud and Who is Responsible**, Journal of Forensic Accounting, Vol,VII, , 2006.
- Muehlmann, **The Lies of Forensic Accounting Experts in the Cases as Identified in Coli Opinions**, Journal of Forensic and Inresigalive Accounting, Vol. 4, No. 2, 2012.

- Okhoye J. K **The Role of Forensic Accounting in Fraud Investigation and Litigation Support Louisiana State University College of Business Department of Accounting**, International Journal of Business and Management Vol. 17, No. 1, 2009.
- Oriole Amt, John Blake and Olivares, **The Ethics of Creative Accounting Some Spanish Evidence**, Journal of Economic Literature Classification, April 2000.
- Owojori, A.A, **The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World**, European Journal of Scientific Research, Issn, 1450- 216X, Vol. 29, No.2, 2009.
- Paul K. Chaney et.al., **The Quality Of Accounting Information In Politically Connected Firms**, (Vanderbilt: Vanderbilt University, Paper 2007).
- Ramaswamy Vinita; Houston, Thomas, **New Frontiers: Training Forensic Accountants Within The Accounting Program**, Journal of College Teaching & Learning Vol. 4, , No. 9, 2007.
- Rancher Mery, Model, Carralum, **Education in Fraud and Forensic Accounting Issues in Accounting**, Education, Vol. 23, No.4.
- Sindletonperso, **Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment**. Issues in Accounting Education, Vol, 23. No 4.
- Sirju Lvadhama Supat Charee, **Data Mining as Financial Auditing Tools**, Thesis in Accountin Swedish School of Economics and Business Administration, Finland, 2002.
- Tommie Singleton et.al., **Fraud Auditing and Forensic Accounting**, 3rd Ed., (John Wiley & Sons, Inc, 2006).
- Woori and Asaolu, **The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World European**, Journal of Scientific Research Issue, 2009.

- American College of Forensic Examiners International (ACFEI) - www.acfei.org. Accessed on 5/9/2016.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) - www.aicpa.org. Accessed on 15/11/2016.
- Apes 215, Forensic Accounting Services Level 7, 600 Bourke Street Melbournvic 300, A stralia, www.apesb.org.au. Accessed on 14-11-2014.
- Association and Certified Fraud Examiners (ACFE) - www.acfe.com.
- Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) - www.acfe.com. Accessed on 27/11/2016.
- Certified Public Accountant of Canada (CPA) - www.cpacanada.com. Accessed on 9/12/2016.
- CFE Cod of Professional Standards Interpretation and Guidance Puublic Comment. www.acfe.com. Accessed in 20-11-2014.
- Davis Charles, Farrell, Ramona, Ogilvy, Suzanne, **Characteristics and Skills of the Forensic Accountant**, June 2009 -www.c gcpa com.. /chg.../ /AICPA. Accessed on 15 .11(2014).
- Erazadeh and Eamazam, **Accounting Perception of Forensic Accounting- Study of Iran**, 2012. Available at: <http://www.forensic accounting.com>.
- Ernst and Young, Fronsic Auditing, An Chatterji SAL Indi, www.Asosai.org,journalforensic-auditinghtm2001.
- Federal Bureau of Investigation (FBI) - www.fbi.gov. Accessed on 10/12/2016.
- Serving as an Exoect Witness or Consyltant, AICPA Peactice Guide 10-1. www.aicpa . org/fvs. Accessed on 15-10-2014.
- The Accounting Professional and Ethical Standards Board (APESB) www.apesb.org.au

- The Accounting Professional and Ethical Standards Board (APESB)
www.apesb.org.au
- The Canadian Institute of Chartered Accountants (1 November 2006)
Board of the IFA Alliance and IFA Standards Co., ittee, Standard Practices
for Investigative and Forensic Accounting Engagements,
[http://www.cica.ca./index.gfnl ci-idt34891/la-id/document/L/Re-id/0](http://www.cica.ca./index.gfnl%20ci-idt34891/la-id/document/L/Re-id/0).
Accessed on 20-11-2014.
- WWW . almohasb l. com.
- www.youtube.com. Accessed on 15/4/2016.
- إحسان بن صالح المعتاذ، إنهيار شركة أنرون وأزمة أخلاقيات الأعمال ، (مكة : جامعة ام
القرى) ، ص 106 ، ealmoa+92@yahoo.com
- أحمد بركة العتيبي ، يوسف عبد الله الزبيدي
(<http://www.ksugaseem/accounting/injasat>) htm 2003
- احمد بركة العتيبي ويوسف عبد الله الزبيدي 2003 P3HTM
(<http://www.ksuqaseem/accounting/injasat>
- www.qcpa.net Accessed on www.qcpa.net 17/7/2016
- موقع بنك السودان على الإنترنت، صفحة قوانين، 7 am 17/9/2012
[www.cbos.gov..sd](http://www.cbos.gov.sd)
- يوسف الشريف العياد، دور المحاسبة القاضائية في خفض المنازعات التجارية واثرها على
المستوى القومي، 2009م، على الموقع www.research-way.blgspot.com

الملاحق

ملحة ، قه (1)

إستد بانه

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

السيد..... المحترم

حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع استمارة إستبانة

تقوم الباحثة بإعداد رسالة بغرض الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل بعنوان (دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية) بتطبيق على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (قطاع المصارف) ولإكمال الجانب الميداني وإختبار فرضيات الدراسة تطلب الأمر إعداد هذه الإستبانة، ولما لكم من ميزة علمية وعملية نأمل في الإجابة على التساؤلات الواردة بصدق وأمانة لما لذلك من أثر على نتائج الدراسة تؤكد لكم الباحثة أن هذه البيانات الواردة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وتعامل بكامل السرية.

ولكم خالص الشكر والتقدير

الباحثة:

إنصاف احمد ادريس

القسم الأول: البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي يناسبك:

1/العمر:

أقل من 30 سنة 30 وأقل من 35 35 وأقل من 40 40 سنة فأكثر

2/ المؤهل العلمي:

بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتورة أخرى

3/ التخصص العلمي:

محاسبة إدارة أعمال إقتصاد دراسات مالية ومصرفية أخرى لا توجد

4/المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية زمالة المحاسبين القانونيين العربية

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية

أخرى أذكرها

/ المسمى الوظيفي:5

محاسب مدير فرع نائب مدير موظف بأقسام المصرف مراجع داخلي رئيس قسم مراقب صالة أخرى أذكرها

/6 سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات 5 وأقل من 10 15 وأقل من 20 20 سنة فأكثر

القسم الثاني: أسئلة محاور الدراسة

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب :

المحور الأول: المحاسبة القضائية:

مستوى الموافقة					العبارات
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
عبارات البعد الأول: إجراءات المحاسبة القضائية يهتم مصرفكم بالآتي:					
				1/ الالتقاء بالعميل لتحديد ما هي المشكلة وأبعادها والدوافع التي أدت إلى حدوث المشكلة (في حالة حدوث مشكلة بين العميل والمصرف)	
				2/ جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات باستخدام التقنيات المناسبة.	
				3/ تحليل الاضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.	
				4/ مراجعة الصراع لتحديد الأطراف المعنية	
				5/ التحقيق الأولي قبل وضع الخطة المفصلة لإتاحة المجال للخطة التفصيلية	
				6/ تحسين أداء مراجعي الحسابات عن طريق	

					التأهيل العلمي والعملية
					7/وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة
					8/ إعداد التقرير النهائي عن أي مشكلة مبيناً فيه نطاق العمل والمنهج المتقدم وأي قيود موجودة أضافها المحاسب القضائي
					9/ تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض
عبارات البعد الثاني: أساليب المحاسبة القضائية يستخدم مصرفكم الآتي:					
					1/ إجراء التحريات اللازمة للتأكد من وجود أو عدم وجود غش.
					2/ المراجعة التفاعلية لإجراء التحريات اللازمة
					3/المراجعة التفاعلية لتجميع الأدلة اللازمة لتأييد الدعاوى القضائية
					4/المراجعة البعدية لفحص وتقييم الرقابة الداخلية
					5/المراجعة التشريعية للتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة
					6 / المراجعة البعدي لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش
					7/مراجعة الالتزام المنظم للتأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات
					8/مراجعة الأداء التشخيصية لإجراء الفحوص لتحديد مخاطر الغش
عبارات البعد الثالث: آليات المحاسبة القضائية يهتم مصرفكم بتوفير المهارات الآتية:					
					1/ المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في فحص وتقليل حالات الغش.
					3/ المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الإحتيالية للفساد.
					4/تكنولوجيا المعلومات لمكافحة حالات الغش والفساد
					5/ المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية

					المتعلقة بحالات الغش
					6/ آليات تساعد على تضيق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين
					7 / فحص جرائم قرصنة الانترنت وجرائم غسل الأموال
					8/ وضع آليات لتحديد مقدار الخسائر والأضرار الاقتصادية المحتملة.
					9/ فحص جرائم غسل الأموال

المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

مستوى الموافقة					العبارات
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
عبارات البعد الأول:					
الملاءمة: تتوفر لدى مصرفكم معلومات محاسبية تتصف بـ:					
					1/ القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية
					2/ القدرة على التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية
					3/تحقق رغبة مستخدمي المعلومات وتساعد في إتخاذ القرارات.
					4/ قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة
					5/ قابلية المعلومات المحاسبية للفهم
					6/ التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية
عبارات البعد الثاني:					
الموثوقية: يعتمد مصرفكم على معلومات محاسبية تتصف بـ:					
					1/ قابلية التحقق من سلامة وموضوعية المعلومات

					2/ الحيادية في القياس والإفصاح
					3/ الصدق في التعبير وتمثيل الأحداث المالية
					4/ الخلو من الأخطاء
					5/ شمولية المعلومات المحاسبية
					6/ مرونة المعلومات المحاسبية
					7/ عدم تحيز المعلومات المحاسبية
					8/ الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية
عبارات البعد الثالث:					
القابلية للمقارنة: يعتمد مصرفكم على معلومات محاسبية :					
					1/ تنتج عن استخدام سياسات وطرق محاسبية ثابتة
					2/ تمكن من المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة الاقتصادية
					3/ تمكن من مقارنة نتائج الشركة مع المنشآت الأخرى للفترة الزمنية نفسها.
					4/ تمكن من مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى
					5/ تفصح عن التغيرات في الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى

ملحق رقم (2)
قائمة بأسماء محكمي الإستبيان

م	الإسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	أ.د. كمال أحمد يوسف	أستاذ	كلية التجارة جامعة النيلين
2	أ.د. مصطفى نجم البشاري	أستاذ	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	د. ياسر تاج السر محمد	أستاذ مشارك	كلية التجارة جامعة النيلين
4	د. عبد الرحمن البكري	أستاذ مشارك	كلية التجارة جامعة النيلين
5	د.أسعد مبارك حسين	أستاذ مشارك	كلية التجارة جامعة النيلين
6	د.الهادي آدم	أستاذ مشارك	كلية التجارة جامعة النيلين
7	الزين عبد الله بابكر	أستاذ مساعد	كلية التجارة جامعة النيلين
8	د. محمد الناير محمددين	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
9	د.زهير احمد علي احمد	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
10	د. حسن عوض	أستاذ مساعد	كلية التجارة جامعة النيلين